

والاخر الذي لا يكتب ولا يقرأ ستم به لانه على الخلق التي ولدته امة عليها وهو عدم الكتابة والكتابة
او هو منسوب الى الامة اذا الخالف في النسخة عدم الكتابة والكتابة او هو منسوب الى الامة الاصل
والاصل عدم الكتابة والكتابة لان ذلك يحصل بالتعليم او هو منسوب الى الامة جميعا وهم
جمهور العامة والاصل عليهم هذه وهذه الوجوه في التفسير مصنف زعم

قال ابو حنيفة به الا ان اقام الامتين والقارئين
فصلوة الكل فاسد وقالا صلوة الامام ومن هو
بمثل حاله جائز وقصد صلوة القارئين ملتقى الجار

وكذا اي الاذان والاقامة للشار لا تنها من بين الجماعة المسجدة

يجوز تكرار الجماعة في كل مسجد باذان واقامة وعندنا كل مسجد له امام معلوم وقوم معلوم لا يباع لهم تكرار الجماعة وهذا اذا صلى الامم المسجد اما اذا صلى
غيره اهل هذا المسجد يجوز اتفاقا وكذا في مسجد الشوارع يجوز اتفاقا وروى عن ابي يوسف به انه قال ان وقف ثلثة او اربعة ممن فانهم الجماعة
في رواية غير الموضع المعبود للامام فصلوا باذان واقامة فلا بأس به وهو حسن لما روي ان النبي عم صلى باصحابه فدخلوا ابراهيم وقام صلى فقال عم
الا احد يتصدق على هذا يقوم فيصلي معه فقام ابو بكر وصلى معه كذا في المبسوط مصنف

انبلج وما خرج من بين اسنانه لا يفسد
ان لم يبلغ ملا الفم بزأربه

ادرك الامام في الركوع ولم يعلم انه الاول من الفجر
ام الثانية ترك السكدة واخذ بزأربه

ولا يجوز اقتداء اللاحق باللاحق وكذا
المسبق بالمسبق خلاصة

ولا يصح في القعدة الاولى في اربع قبل الفجر والجمعة وبعدا واذا قام الى الثالثة
لا يستفتح وفي البواقي يصلي ويستفتح

لا يصح في القعدة الاولى في اربع قبل الفجر والجمعة وبعدا واذا قام الى الثالثة
لا يستفتح وفي البواقي يصلي ويستفتح

يزيد اناسك يا ربي حتى جبرئيل اناسك
زيد بن بار حتى اخذه صدره من اركان ملكه
اولد

زيد بن فونت اولوب اناسك باباسك اناسك قوسه وباباسك اناسك
اناسي حرة الاصل اولسه قسنت تركه نه وجهله اولور سان بورط
تركه مولى او غلنه ويريلور جده فاسده به ويرط

جواب آخر اناسي حرة الاصل اولجتي بواج روايتي اوزره ولآء عتاقه
ساقط در لكن تاتار خانيه وسابور كتب معتبره ده ولا ساقط دكلدر
بوصورته تركه افنديسي او غلنه ذكر كنه العمر ابو السعد

5394

ان كل موضع عدم فيه لفظ الطلاق انه
من جملة ايكنايات حتى لا يقع الطلاق
بذل السنة وان قال لم اؤا الطلاق
ان لم يذكر به لا يصدق وان ذكر به لا
مثل الف درهم ونحوه لا يصدق

خلاصة في الفصول الست
من كتاب الطلاق

487

اذ انك صاحب الدعوى ودعواه حتى ترضى فيها
ولم يرض عنك الحاكم حتى مات لا يستقر الدعوى الى ورثته
عادي



كتاب الحوالة **كتاب الصلح** **فضل في المصاحفة** **الديون والتوكيل والقربح** **فضل في الدين** **المشتركي** **والتمارج**

لا يملكه



الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب

يا من لا يحيط كماله كماله بظان وصفه انفي ولا ينوط باديان اهرامه افلا زحل الفضل
لا يول بالصور والصور والاعياء وشكره على منكر الاله بله منكر الاله استلذي توتي خلت
من نشأ ما نشأ اسالك ان تعلي عيني بعين العطاء وتخرج عيني عن الخطا وتجعلني مقتنيا
باتا والعلماء الذين غلبوا الاجلاء الظالمات واستغلوا بانوار الشريعة الغراء واستغلوا في الحوار
السرا والسر والصاروا صدورا في منام الامتداد وساروا بدور في مدارج الاقتداء وفضل
مداهم على عباد الله الشهداء ورجح مناهم على قيام الجنداء وجعل جليهم بالميل من السعداء ونفط
وسلم على خاتم الانبياء وخاتم الاسفياء محمد المختص بنبأ الانبياء على الله برز الاولياء
وهي خيرة خلق الانبياء وبعد يقول الضعيف الخفيف المدين عبد الطيف ابن عبد العزيز ابن ابي
ختم الله بالخبر عركه واؤلاه واعطاه في آخرته امكته واؤلاه ان بعض اخواني وخلص خلافة
في انشاء الحق من البين قالوا ان جمع البحرين كتاب يدع له قدر ربع لم يرمثه في الفروع نالته
يسر من الروح من البين وغان لفظ بشارب الالغاز وفي يادى حكم بحاجي الالغاز كتاب في سر
ين سرور مناجيب من الاخران ناجي وليس له شرح ينبغي الغليل من آية ويكفي الغليل بآية
نساكر ان تشرح شرحا يحل في نوايد قلوبهم وتذكر شوارب صيولهم ويبرز ما كنت في حجب عباراته
وتبرز ما كنت في اصدان اشاراته كابا بالمسائل المضبوطة خاوي عن الدلائل المبسوطة
متوسطا بين التبريط والانراط فان خير الامور الاوساط نقلت لم هذا التبريع السدة والى امر
وضيع الفتن ومن كيد الزمان كسيرة وفي قنديل الوان اسير وعلا الى بدو فسادا وغلى على عدو فساد
مع ان العلم كان هشما تذوق الرياح واليهل جال جيتا يدور في النجاسات وابن الصفاة يركب
من عيش عاقل وجنة عدن بالمال كان حنت فلم يقبلوا في هذا الاعتذار ونا بدني بالا لحاج الاخران
فلحقت نفسي فيه وان كان عسير لان في احجام الرجال خير اكثر واسترعت المناظر الطليل والحاطر
العليل راجيا من القادر الجليل ان يستر عني كل عسير وعويل اذ من نعم المولى ونعم النصير الحمد لله
ابتداء المصنف حمد الله اول تصنيفه بالحمد اقتداء بكتا بالله الحميد وامتنالا لتوكده عدم خلقه باطلاق
الشكر على صيرورته مصفا بفضل الاله اما الحمد لله فقد تركته بالحمد لا شنهان تحريما في اوابل
الفروع بحيث ينبغي بحقه اليك البلوغ جاعل العلماء بدل من الله وبيان الاستحقاق للحمد هذا الوصف
كما استحقاقه بذا ان الحجة وموجع نجم هذا الشبه بليغ لان طرفه مذكور ان فيه تحريف عرق التشبيه
وتعمل الشبه به في حكم الخبر من المشبه من قبل تو لم ريدا سد وذكر طائفة المشبه به معه وهو قوله للاعتداء
لا جرح وجه الشبه ان السابرين في الدليل المظلم يتدور في الظلم بالا لجم الزا من نكذ السالكون يمتدحون
للطريق الذين بالعلماء الهادين كما قال عجم اماني كالبحر بآية اقتديتم احدثتم جعل المصنف للاجم
استعان للعلماء وقوله لله هتدا زاهر في شئنا هذا اول غير محتار في البيان كما هو مقرر في علم البيان
فان قلت العلماء جمع كثر والابح جمع قلة فلهذا جعل ان يجعل عليه قلت فذكرت كان على تقدير ان منها اكثر
ومنا اريد منه القلة بقدرته حل جعل القلة عليه كما اريد من الجمع التثنية في قوله تعالى وقد صفت قلوبكم
بقدرته اضافة اليها فان قلت اني حاجة الى هذا التكلف فثبت ان الجمع المحل باللام يراد منه الجنس

هذا هو اول
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب



يشوق حقه البلاء لفظه ان يحجب عن احواله لا ينفع لمساعدته وانما اسند الشوق الى الوجيز مجازا
لانه سببه **ويفرق** يقال فان الرجل امحاه اذا ابعده عن عناه على لغة رعية العلوي **نظاير** من
المختصر المصنف في هذا الفن **تجني** لا شتمه على الاصطلاح الغريب الذي تفرق به اسند الفعل الى التجر
مجازا لان الغالب هو الكتاب وتجن عن غير من انباء من مثله سبب له اقول افراط المصنف في مدح
كتاب المؤدي الى مدح نفسه واجابه لانه وصفه بالتجني وهو نعت لكتاب السعدي مع ان ما وضع
من تعبير الصنيع من الخلاق غير مجز عن الفقهاء الاسلامي وتجره سبق للظهور ببال
وجمع المسائل بايجاز قال لم يكن عذرا خليفه كمال مع كفاية كتابه في الشهاق على كمال **تجني**
اي جمع وهو حال من فاعل بصرف او استنباه جواب عن قال ما يثانه يفرز للظابط علم **مختصر** **الحمد لله**
الحسن القدوري صاحب شرح مختصر الخري ومنظومة الشيخ في فضل النفس في رحمة الله
عليها من فضله الوفي فانها **كران** **راجلان** اي متعلبان وقد قيل القدوري مشتمل على اثني عشر الف
والمنظومة مع قيوحه واخر اذانه مشتملة على ثمانية عشر الف نسخة **ومذا جمع البحرين** **وما** اي مختصر القدوري
والمنظومة **التي في المشرق** اي المصنفان يقال المشرق وجه اي حسن واضاء بعض ما كان في المشرق
وما المشرق في الحسن وعموم النفع وفي الصحاح النور بالفتحة يد علم التوب لعل الملاحقة الشوق الى التجر اعتبارا ان كلمة
منها ما لم يلفظ للفكر **ومذا ملحقه التبرين** وفي شرح المصنف انكر كجران اذ لم يكن في البحار كجران معروفان وقرن
التبران لانها لهما من بين النجوم فكانا مع قيوحه ان عند السامع قال علماء البديع البحر المعرف باللام فيفيد التخصيص
والمبالغة كقولك زيد الفاضل فلهذا كراعت الضمير وثالث مما التبران الى معنا كلمة اقول ما قالوا انما اريد من
البحر المعرف باللام الجنس لا لخصه والمبالغة انما يتبادر من حل الجنس على الواحد ومنها اريد من التبرين التخصيص
والقرن تكليف يفيد التخصيص فلا يصح تعليله بل بالمبالغة حصلت من حل المشبه به على المشبه به عرق تشبيه
احدهما وهو مختصر القدوري **يهدى الى الحق** **مدي** يدل ويسوق اليهم يقال فقه الرجل بالكسرة في فهمه وفقه
بالهم اي صار فقيها والمراد منا المعنى الاول **الذي هو الشوق المطالب** وهو مدح له صيغة رحمة الله **والاخر** اي
المختومة **يعرف الملاين بين المذايع** في اختيار من المذايع من المذايع يعرف وفي اسبق لفظ يهدي لطيفة وهي ان الرواية
هي الدلالة الى الحق ومن تقدمه منها من المذايع الاربعة ينبغي ان يعتقد انه حق وان احتمل الباطل وفيه باطل
وان احتمل الحق وما كان مختصرا القدوري مبينا للمذنب معين ناسب ان يقول له من عرف يقر هذا الفطن **تجنت**
الذي هو الشوق المطالب لما كان المنظومة مبينا للمذنب ناسب ان يقول له من عرف يقر هذا الفطن **تجنت**
بينهما جحالم اسبق اليه على بناء الجحول اي لم يسبق احد اليه من **والاعتراف** اي الطلع **اخبرني** **عليه زيادات**
شريف موصوفها محزون اي مع مسائل ثلثين شريفة محتاج اليها **افق** وقوي عطوف على الموضوع المحزون
اكثرها من من مئة البجاء شرح المنظومة **ومسائل** اي مع مسائل **نظم** **كالعقود** جمع عقود بكسر العين
وهي القلائد **واشار** **الا لاصح** بين الروايتين **والا قوي** بين القولين **وتنبيه** اي مع تنبيه **على الخصال** **للفكر**
ما فوق من الفروع والشايات القوي ستم الحزم تنوي ليقوي المسائل به في جواب الحادثة **وها** عرق تشبيه
انا قد صدرت اي الكتاب **بتميز فاعلم** اي يستطها وهي قضية كلية منطبقة على جميع جزئيات كقوله دللنا
على غير الظاهرة بالادلة السطية **اختر** **غفر** اي اشترها **او ضاع** اي تيسر اي موطوعة على تمهيد **شريف**



هذا هو اول
الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء به القلوب

ومن الاعراض المرض لا يجوز كونه الحركة وما كان اكثر الخواص المحسوسة عن غير الوجه شبه استداد حمد الله بامتداد
الجواهر غيرها وتأكيدها بعد تأكيد **والصلح** ومن من الله الرحمة **على صاحب الجلالة** اي الدين **الطاهر** وصهرها بها
لان اهلها مطروون من كون بتركية الله كما قال تعالى كنتم خير امة اخرجت للناس في الدين والوضوء مختصة بمن في الله بكون
ما روي انه عدم يعرف الله في المحرمة بكونهم غير المحجطين من الوضوء فان قلت الوضوء كيف يختص بهم وقد قال ع
حين توضأ هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي قلت وجه الوضوء في الانبياء لا يدل على وجهه في اعيانهم
لا احتمال ان يكون مختصا بهم **المؤيد** اي المعقود **من عند الله بالجنت الطاهر** وهو القرآن لانه باني بعينه
محمد خاتم النبيين وهو بكسر التاء اسم فاعل في فتحها **الطاهر** وتأنيخ **الجليل** اي مبطل بعض اصحابها **والرضوان** بكسر
الراء وضمة واو الضم افتح بمعنى الرضا وهو معد وذا اسم ومفعول **أصدر على اليه** وهم من جهة النسب اولاد علي
وعقبه جعفر العباس ومن جهة الدين كل مؤمن نفي كذا الجواب عن سؤال الله عن حبي سئل عن الال
ائمة الهدى على حذف المضان اي ائمة اصحاب الهداية **وصحبه** جمع صاحب كمن تبعه ركب جمع ركب وجه اصحابه اختلف
وتفسير الصحابي المنسوب الي صحابة النبي للسلام وهم اصحابه انما جاز النسبة اليهم لكونهم طائفة معروفة ببناء
على ان القليل له معنيان اصدعا عربيا وهو من يكون كثيرة الصحبة كما يقال فلان خادم فلان اذا كان
كثير الخدمة له والفتاة لغوي وهو من يكون مصاحبا ولو كان سباعية لموسى بن المسيب اعتمد الاول
ولم بعد من الصحابة الا ان اقام مع النبي عمن استندوا سنين والباقيون اعتمدوا الثاني حتى قالوا من رآه من
المسلمين فهو صحابي لكن المراد هنا قاله سعيد بن جبير قوله **مصاحب** لانه جمع مصباح وهو السراج المشتمل
بالمصباح لان السالكين في الدين اعتدوا بانوار علومهم المنبثقة من النبي للسلام كما عند السالكين بالمصباح
في المسائل **الدرجي** جمع درجة هي الظلمة **والرحمة** وهي انعم الله على من قبل من اراد ان يصل الخبر **على من يتبعهم** اي يتبع
الصحابة في انارهم **باحسان** اي اخلاص **وعلى علم الله في كل زمان** وهم الطابطون بتوقي الله فواعد
الشريعة **وبعد** اي بعد حمد الله والصلح على رسوله **فهذا كتاب بصغر الحافظ حجة** اي حجة
وتخبر اي يذكر **للطابط** هو الحافظ بخبر الراي **علمه** لا كان صغيرا باجاز النظم فترى ينظم الحافظ
وكان كثر معانيه محتاجة الى التامل فيها فترى علمه ينظم الضابط **وينكشف لوقاد** وهو مبالغة الواقعة
من وقد تالتا **القرينة** وهو في الاصل اول ما يستنبط من البذر ويراد به العلم المستنبط بالنقطة
شما اراد بوقاد القرينة من لم ينفذ ينو قد ذكره **رموز** جمع رمز وهو الاشارة بالشغيق والحاجلة ارادها
منا المعاني المعلوم من اوضاعه كحاصل طلاحه بعبارة رموز العدم انتباهها من وضع اللغة **وتتبع**
لنتاد مبالغة من التقدير وهو اخراج الزيف من الجيد **البصير** وهو الاستبصار ومنه قوله تعالى بل الانسان
على نفسه بصير انول المعلوم من شرح المصنف انه مضى الى فاعله لكنه خالف لقول النجاة ان اسم الفاعل
المتعدي لا يضاف الى فاعله لونهج الانبياء والاولى ان يحمل مضى الى المفعول يعني يتبع لمن نقدا يستنبط
الناقد وفيه مبالغة ليست في غير **كنوز** جمع كنز وهو المال المدفون ارادها المعاني المدفونة في صيغ العبارات
ويستوق من الشوق ومنزل الغنى النفس يقال شاقني الشيء فهو شاقني **لما بقى اللفظ** وهو من راقني
مروني اي اعجبت اللام فيه للتعليل اضافة الراي الى اللفظ من قبيل اضافة الصفة الى موصوفها **وجني** اي
تركيب جني هذا الكتاب غلما حذف الموصوف اضيف صفة الى الكتاب حاصل مراد المصنف في التركيب الموعظ لهذا الكتاب

اذا وقع

بیشتر

التجلى بخاصة فتاوى الفريسي

ويستقطب عما وراء العذار يعني يستقطب أبو يوسف من غير أن يفتقر إلى العضل عما وراء العذار وهو البياض الذي بين العذار
لأن البشرى التي تحت الشعر في العذار إذا لم يحجبها فاما ما وراءها في قال **فجرحه** لأنه لا تحت الشعر عظام
يحجبها سدا لا يستثنى بالشعر فكانه خرج من كونه وجهها ولا يستثنى فيما وراء العذار فحسب الوجه كما كان
وان كان الرطب أو امرئ يغسله واجلثا فاما **واليد والرجلين** كلاهما معطوفان على الوجه **لا الموقنين**
والكعبين الموقنين جمع عظم الساعد والعضد والكعب عظم الناحية الذي يستند به إلى عظم الساق إلى تناسخ
لما قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم **وأدظنا** ما قال المصنف أي المرقق والكعب كل من في الثغينة
منه من قبل قوله تعالى اغدوا بآياتكم للفقير والمحتاج **لا الموقنين** أي ادخلنا الموقنين في غسل
اليد والرجلين في غسل الرجلين خلافا لغيره **ان الموقنين** وقع غايه للفصل فلا يدخل فيه قوله تعالى
اغدوا بآياتكم إلى الليل **ولما** ان الغاية اذا تناهوا لما قبلها يكون الاستطاف ما وراءها ومنها لفظ اليد يتناول
المرفق لا المكعب **لا الاستطاف** معلوم ان الساق طوله بعض الذي يلي الابط فيكون إلى المرفق غايه لا يغسلوا
من حيث سقوط ما وراءها من العضل والصوم لم يكن متنا ولا ليل يجعل الغاية بعد الحكم ولم يدخل فيه هذا
ما قالوا واخنا المصنف في شرحه لكن تلك الناحية غير مطروحة لأن واحد الوفاة فرأت الحنا إلى باب البيع لا يدخل
الغاية من في العزاة مع ان الصدر كان متنا ولا لا لأن يستدل عليه بان الغاية قد دخل وقدره يدخل
في الحكم ومنها ادخلنا احتياطا في اقامت الغرض او يقال معنى الغاية في الآية كان مجازا فاذ ان الغرض في العضل
على ما افق في الوضوء وقع بنا فاما **ولم يغضوا** **مسح كل الرأس** يعني مسح كل الرأس في الوضوء غير منقوص من عندنا
خلافا لما ذكره من الحديث ان المسح اصابة اليد المبتلة ببطل باقي فيها بعد الغسل او اخبر من لا ناله ولا يكفي
البطل الباقي بعد المسح والا ما أخذ من بعض الاعضاء **ان الرأس** في الآية ذكر مطلقا فيجب على كل واحد الباء
ذاتية **ولما** صارت المغيرة وهو ان التمسح الناصية في وضوئه وذاتية علم ان الباء للتبعية في
الحديث بما لا يقتضيه المسح لأن الآية كانت مجزئة في حقه لهذا لا يكتفى من انك قد ادرج ومن انك قد ضمت أصل
المسح بغيره لأنه قطعي **فقطر بالوجه** يعني بعض الرأس المفروض مسحة مقدار ثلثي الوجه **لا بالاقبل** من عندنا
باقول ما يطلق عليه اسم الرأس ولو كان على شخص كذا في خلاصة في مذمبه لأن الباء للتبعية واقل ما يطلق عليه
اسم البعض متيقن في الآية فيجعل عليه **ولما** ما سبق في الحديث والمغيرة في الناصية ربع الرأس لكونها
أحدى جوانبه الأربع **ومسح بالاصبع** يعني لو وضع اصبعه على راسه فمدها مقدار ربع الرأس لم يحجز
عندنا خلافا لغيره فقدر الاصبع اثنا في اذ الخلق في الاصبعين اذا مدها في الخلق في الخلق فان قلت لم يظن
وكم الاصبعين مثلها قلت لا لو مسح بالابهام والسبابة مع ما بينهما من الكثرة عندنا مع انه يقع ان يقال
مسح باصبعين لو ذكر الاصبعين يتوهم دخول الخلق وليس كذلك فقدر بالمد لأنه لو مسح باصبع واحد
بعينه في موضع جاز انفاقا ولو مسح باليسر واحد يحكمها الأربع لا يجوز انفاقا في الاصح **ان الماء**
لا يعطى كم الاستعمال مادام يحمله جميع الرأس محل المسح فيكون **ولما** ان المسح حصل بوضع الاصبع وقدرها
انفصلت اليد عن محل المسح كذا نصارت مستقلة فالمسح بغيره يكون كما في طهور فان قلت هذا
يقضي ان لا يجوز غسل الوضوء للمحترق لأن الماء لا يفي ولا ببعضه فصار مستعملا قلت الفصل انما يكون
بحرمان الماء مضافا لكونه وصولة فلم يعط الماء كم الاستعمال قبل الاتصال للوضوء والمسح لكونه لا يحصل

بوضع اليه

جانا إلى بعد ثم العجل وانتم وانتم وغيره وضعها واعتراض اي وانتم قوم عادكم الظلم فان قيل اراد
بالاعتراض معناه اللغو من قولهم اعترض العجائب اذ ظهر قدام القوم فلما لا فائدت في توضيحها اذ **فان**
اقتسم القولان أي قول المصنف وقول صاحبه **طريق النفي والاثبات** هذا مقصود بتقديره لأن اقتسم
لازم منها وان كان يحكي متعبا ويقال انما المال **اقتصرنا على** أي الجملة الاسمية كقولنا جاسية الارواح
غليظة بينهم من انهم لغت في غير غليظة وقوله سبحانه لا تشاركوا في شئ من شئهم من انهم لغت في غير غليظة وقوله سبحانه لا تشاركوا في شئ من شئهم من انهم لغت في غير غليظة
وان لم يقتسم القولان **ارادنا** ان انبعا الجملة الاسمية **بغير النفي والاثبات** من مذهبهم بان **جمل شيئا**
من الاسمية كقولنا ونظر الوليد بالقبض مسقط وقالا هو كالرسول او الفعلية كقولنا من الحيات لثمة الزمان
مفسر وقالا يجوز اذا كانت معلومة **لا من البس** يعني المذكور بعد الارواح معلوم انهم ظهروا وان وقع بيانه
بصيغة دالة على الخلق او الوفاة ولا ينفك منه من غير **على قول** **ابو يوسف** أي ودلنا عليه اذا
خالف صاحباه وما ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله بالجملة الفعلية المضارة **المستتر فاعلمنا** هذا هو الباب الثاني
من الباب الثالث من قولنا يستقطب عما وراء العذار **وعلى قول** **ابو حنيفة** أي ودلنا عليه اذا خالف صاحباه بالجملة الماضية
المستتر فاعلمنا هذا هو الباب الثالث من الابواب العشرة كقولنا ومنع فيش المباشرة اما اخذنا إلى حنيفة الجملة
الاسمية لانها اشرف الجمل لذلك لم تها على الثبوت واخذنا لا يوجب المضارع لانهم يوجبون بالاسم في الماضي
لجود الظلم **والاقتصرنا** **عليهما** أي على صيغة الماضي المضارع **وارادنا** **بغير النفي والاثبات** أي كما سبق في بيان
خلق صاحبه لا يحسم مثال الاقتصر على المضارع قوله يستقطب عما وراء العذار ومثال الارواح قوله
ويغرض التعديل في الاركان ويوجبانه ومثال الاقتصر على الماضي مسبق من قولنا ومنع ومثال الارواح
قوله ونجس عن القيل والقال بالاتباع **على قول** **ابو حنيفة** أي ودلنا عليه اذا خالف صاحباه بالجملة
الاسمية **وارادنا** **بغير النفي والاثبات** أي ودلنا عليه اذا خالف صاحباه بالجملة الماضية **وعلى قول** **ابو حنيفة** أي
ودلنا عليه قولنا **حسم** اذا خالف **محمد** **ولا قول** **ابو يوسف** بالاسمية **وارادنا** **بغير النفي والاثبات** أي ودلنا عليه
مثاله الاصلان ملغي بشرط **او ينفق قول** **محمد** **بحرف** **لا قول** **ابو حنيفة** **بغير النفي والاثبات** أي ودلنا عليه
بوجه وليلة لا في اوقات خمس صلوات **على قول** **ابو يوسف** أي ودلنا عليه اذا خالف صاحباه بالجملة
لاي حسم هذا هو الباب السادس من **الفصل** **في النفي والاثبات** أي بالجملة الفعلية المضارة كقولنا جاسية الارواح
فما بالفعلية الماضية ليدل على قول محمد كقولنا لو نذر ركعتين بغير يركعتين بها بطلوا **او نفي قول** **محمد** **بغير**
المضارعة كقولنا ويجعل الاستغفار سنة للصلوة لا القراءة **وعلى قول** **ابو حنيفة** أي ودلنا عليه اذا خالف صاحباه بالجملة
الثالثة هذا هو السابع من الابواب **بثلاثة اوضاع** بيتي تلك الاوضاع بقوله **انما بالاسمية** **وارادنا** **بغير النفي والاثبات** أي ودلنا عليه
كقوله وكذا اخرج القبط ويعتبر خروج الاغلب باجان لبقاء المكن **او بالجملة الاسمية** **والفعلية** المضارة
ونفي قول **محمد** كقولنا شراب بول ما كحل حرام ويجزئ للعداوى لا مطلقا **او باحكام ثلثة مرتبة** **او بالاسماء**
وتأنيها **لاي يوسف** **تأنيها** كقولنا واقل ثلثة يوم والفرق وساعة **وعلى قول** **ابو حنيفة** أي ودلنا عليه
بفعلية مضارعة **مصدر** **يبين** **الجملة** **ثنية** **وانما** **انما** هذا هو ثامن الابواب مثال صوت النقي لم يوجب
النسبة ومثال الانبياء مسح الاثنى بآراء الراس قال المصنف ذكرت في مخالفة الشافعي وقرر ذلك نقطة
لان احكام من على خلاف في مخالفة الآية السابقة كما نلاحظ في الاقوال تلك الآية كالمصطلح في هذا اصل كل من لا يخفى عليه
الجملة اضداد لا توال
من الآية صرحا واطم
الجملة السابقة في

لنفسه ما افق
لان احكام من على خلاف
الجملة اضداد لا توال
من الآية صرحا واطم
الجملة السابقة في

م

من المكلف الحكم بل دلالة الفعل على الخلق حكم الاصل لا حكم **وعلى خلافه** في رايه في الدلالة عليه **عاضية** اي بفعليته
فعليها ما من **الحق** **ما دون الحاجة** **كذلك** اي نفيها وانما واحد او الباب للناس من ان نفيها لا اجزاء مع فساده
الشرط المحمول ومثاله اثباتا وفرضنا النية **وعلى خلافه** **ما دون الحاجة** **كذلك** اي نفيها وانما واحد او الباب للناس من ان نفيها لا اجزاء مع فساده
البيان العاشر اعلم ان الاوضاع الثلاثة التي استند الفعل الاجزى الجبر ليس بجبر الحكم المذكور فيها مما اتفق عليه الامة
الثلاثة وقد بحث في الجبر في حكم اتفق عليه الاثنان منهم فيكون الجبر باعتبار من قلدهما فيه والغرض بيان قول الخالف
كقوله ونحوه في النجاسة الحقيقية ومنعه **وانما جعلناه** يعني جعلنا في الاوضاع الدالة على خلافه الثاني
وزفره ما لكل **مخرج** **عن النجاسة** **ان المذكور** في المتن **هو قول** **ما دون الحاجة** **كذلك** اي نفيها وانما واحد او الباب للناس من ان نفيها لا اجزاء مع فساده
نحو الفنون اصحابنا في المذكور **فخصر** **عن** **المراد** **ان** **قوله** **ما دون الحاجة** **كذلك** اي نفيها وانما واحد او الباب للناس من ان نفيها لا اجزاء مع فساده
منه ما في المذكور كونه ضد له يقتصر عليه مثاله ما سبق من الامثلة **والا** **ارد** **فناها** **بنفيها** **على ما سبق**
يعني ان لم يزم اردنا الجبل المذكور في المتن بنفي قولهم بنفي قولهم بنفي قولهم بالمرح لا بالاقول وقوله يستطناه
يستلزم قوله وقدره ما بالشره لا بقدر ايقاع السلام **من** **اشارة** **الى** **الادعاء** **السابقة** **او** **وضع** **المسائل**
الخلافية **بقوله** **ما دون الحاجة** **كذلك** **اي** **بوضع** **سبب** **الحجة** **الشرطية** **كقوله** **لو** **علينا** **اعمالا** **او** **جوز** **او** **الزالت** **مسكنة**
ينفوخ انتفض **والنافية** **اي** **المنفية** **كقوله** **عاش** **في** **عيشة** **راضية** **اي** **مرضية** **او** **المراد** **من** **ها** **اذ** **انت** **في** **النفق** **وصا**
حسنة كقوله ولا يزم القيام للغير من الركوع **العاري** **بين** **عن** **الادعاء** **السابقة** **فبما** **بالعاري** **بين** **لانها**
لها في اوضاع السابقة تدلان على الخلاف كقوله ولو تحلل طهر في الاربعين فهو نجاس وقوله لم يشترط
المراد ان قول النافية العارية عن الاوضاع السابقة يوجد في افعالها واضان وكل منهما وضع للوافق المذكور
في المتن فلم يخرج لادراك النافية نعم يوجد في افعالها واضان وكل منهما وضع للوافق المذكور
غير محله اتفاقا لكن بعينها من الاوضاع السابقة كلهم لان وضع الجملتين السابقة باق فيها ولا يزم ان يكون الجمل
خمس فان قلت ارادني وضع اللامية الدالة على الخلق ما هو مثبت النافية عارية عنه قلت في ذلك ان يثبتا
بالمثبتة وهي اخفى من قوله والنافية ولو قيد اللامية بها وقال من اوضاع المسائل الخلافية وما سواها اوضاع
غير الخلافية لان اضبطوا غشيه عن تعداد الوافية تدلان على الخلاف كقوله ولو تحلل طهر في الاربعين فهو
نجاس **وبالفعل** **الظاهر** **الفاعل** **كقوله** **وتكتفي** **المرأة** **بتحليل** **شعرها** **والمستتر** **اي** **وبالفعل** **المستتر** **فاعله**
العلم **به** **اي** **بمخرج** **العهر** **بقريته** **سوق** **الكلهم** **كقوله** **ويضع** **اصبعه** **في** **اذنيه** **اي** **المؤذن** **والفعل** **اللازم**
مظهر **ان** **فاعل** **كقوله** **ويتعد** **التقل** **بالشرع** **ولا** **الغرض** **او** **مضرا** **كقوله** **وتجوز** **من** **طريق** **غدير** **اي** **الوجود**
قال المصنف في شرحه وخامسها الفعل اللازم الذي لا يتعدى بنفسه سواء كان فاعله مظهر او مفعول او قول
مذا مشعر بانه اراد بالفعل السابق المتعدي سواء تعدي بنفسه او بحرف ليبت في غير ما الفاعل في هذا
التحويل والفعل فيما سبق كانت متنا وفي اللازم ايضا ولو طرح قوله والفعل اللازم مع متعلقاته وجعل
اوضاع الوفاق خمسها كان او جزء **والذي** **لم** **يست** **فاعل** **اي** **وهو** **لما** **على** **غير** **الخلافية** **بالفعل** **المحمول** **كقوله** **ينفخ**
في الوضوء غسل الوجه **واذ** **قد** **وقد** **بالنقص** **اي** **وفينا** **بما** **عدناه** **من** **بيان** **الادعاء** **الدالة** **على** **الخلاف**
وعين **نقد** **وقد** **حرف** **الحاء** **والسين** **اي** **في** **اللامية** **والنافية** **والمضارعة** **والمضارعة** **في** **كثيرة** **عرف**
الحاء على الجملتين اللامية الدالة على قول الضيفة والسين على المضارعة الدالة على قول اليوسفي اعلم على الفعل

بوضع اليد من غير امر او لكن بعد شيء قد ارجع اذ اريد من لا يصير قوله في خرافة سنة الاستنجاء واما قوله
ثلث اصابع فيخرج عن المسح اتفاقا في بعض الروايات في بعضها يخرج عن سنة غسلها الا انها اكثر اصابع يد فانهم يتناولون
وقد سماه لا يخرج لانه معتبر مع الرأس وذلك لا يحصل بها **وفرض** **الاحدية** **مسح** **بها** **من** **المغرض** **في** **الاحدية** **مسح** **بها**
اعندنا صفة لان ما تحت اللحية لما سقط غسله لتعسر وجب مسحها كالجانب من المحسوس لا تحت استنجاء
فيعد رابع مسح الرأس **والاصح** **مسح** **بها** **في** **البشر** **من** **روى** **عن** **اصحاب** **ان** **فرض** **الاحدية** **مسح** **بها** **في** **الوجه**
دون ما استدل من الذين ومن الرواية اصح لانه لما سقط فرضية غسل ما تحت اللحية انتقل فرضية الخطف
وبوالمسح **وبسقط** **اي** **يسقط** **ابو** **يوسف** **وجوب** **مسح** **الاحدية** **لان** **الغسل** **لما** **سقط** **فما** **تحت** **الاحدية** **بنيتها**
سقط اصلا لا لم يقطع **او** **بغير** **عن** **باني** **روى** **عن** **ابو** **يوسف** **ان** **وجوب** **مسح** **الاحدية** **كلها** **لانها** **تحت** **مقام** **ما** **تحتها**
ولان كل مفسد لا يترك المسح كلها **ويحكم** **بالاجزاء** **والطهورة** **في** **قوله** **فاه** **المسح** **الانا** **نابو** **المسح** **بها**
اذا ادخل المتوضي السبب او خفف في الانا نابو المسح ككم ابو يوسف انه يحكي عن المسح ويكون ماء الانا او طهورا
لان ما يقع في الانا من الماء لم يقع في الغرض فلا يكون مستوعلا وانما انتم بالبلية المصابة بالحمل وهي لم يتصل بحملها
حقيقة ولا حكم فبذلك نأول المسح لانه لو لم يكن نابو ناي يكون الماء طهورا اتفاقا لانعدام زوال الحرة عند ادخال
وقصد الغربة عند مجرأ فبما اشار الى ان نية التفرغ في كل الوضوء غير كافي الاجزاء هذا المسح لا يتعدى من نية
مخصوصة كونه وادخل غير صفة المسح **الاجزاء** **بها** **من** **قال** **محمد** **الاجزاء** **عن** **المسح** **لان** **الماء** **صار** **مستوعلا** **بنية** **تفرغ**
عند اصابتها فلا يكون طهورا ولا يجوز المسح ببلية فبذلك نأول المسح بالراس والخطف لان من على ذراعية جارية ولو لم يمسحها
في اثناء بر يرد المسح عليها لم يجز وافسد الماء لان المسح عليها ما لغسل ما تحتها من الحقائق **وبين** **المستيقظ**
غسل **يديه** **ابتداء** **اي** **رسغبه** **لانها** **التي** **تظهر** **في** **مبدأ** **بتنظيفها** **اعلم** **ان** **الغسل** **بالمستيقظ** **يحمل** **ان** **يكون**
انما لما ذكره في المحط ان غسلها ابتداء الوضوء سنة على الاطلاق لكن ذكره الكفاية هذا الغسل المستوفى بنوب
عن الغسل والغرض من الحاجة فانها واجبة في الصلوة بحيث تدل على تعيينها ونابية عن القداسة المفروضة حيث
يجوز الصلوة بها وان لم يقرأ غيرها ويجوز ان يكون شرط ان احتمال تجلس اليه لان المستيقظ اذن عادته
انهم كانوا ينامون بلاء استنجاء في لو نام استنجاء بالماء لا يتن غسلها **والنسيئة** **اي** **بشر** **عند** **ابتداء**
الوضوء ذكره اسامه بن زيد وقال في غيبة الله او لم يدره صار مقيما السنة التسمية قالوا الرسي في انشائه لا يكون فيها
للمسنية فان قلت لو سمي الاكل اثنا اكله نسيانه في اوله كان كافي فلي لم يكن في الوضوء كذا ذكر قلت
الوضوء كله بشر واحد لا يجزئ في شرط التسمية عند ابتداءه وقد فانت كل لغة من الاكل فعل مبتداء فلم
يقتض وقته قيل سبي قبل الاستنقاء لانه من الوضوء وقيل بعين لان ذكره عند كشف الخوض لا يكون تعظيما
والصحيح انه سبي فيها احتياط قال صاحب المداينة وقع في مختصر القدرى ان التسمية سنة لكن الاصح
انها مستحبة في الوضوء كما في سائر الافعال لان السنة ما وطئ عليه رسول ولم يشترطوا طهيرة على التسمية
والسؤال **اي** **استعمال** **لان** **السؤال** **اسم** **المسنية** **المرح** **المتعينة** **للاستنجاء** **وانما** **تس** **استعمال**
لان على الالم كان بو الطهيرة وعند نقول يعالج بالا صبي وفي الخلاصة بيان بالا صبي نواب السؤال اما وقته
فقبل قبل الوضوء وفي ما زاد فقها انها سنة طالة الموضوعة فكيف لا لايقا **والتحليل** **اي** **بشر** **تحليل** **الاصابع**
كقوله مع خللوا اصابعكم قبل هذا اذا وصل الماء الى اثنائها وان لم يصل بان كانت متضمنة في التحليل واجب

ويرواه ابو يوسف الخليل في الحديث **سنة** لانه اذا اتوضا بشك في اصابته في حبيته **وما فضل** **السن**
يكون لاجل الغرض في حمله وادخل الحجة لبرئ من غسل فمحل ما رواه على النفيسة **والثقل** **السن**
تثقلت الغسل عواظبه عدم عليه **استيعاب** **السن** اي استيعاب مسح الرأس من لانه لاجل الغرض وفي التبيين
الظاهر في حبيته ان يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدحها الى فمها ثم مسح اذنيه باصبعه ولا يكون الماء
بهذا الآن الا الذين مسحوا بالصلح بالحكم الرأس وانما يكون ذلك اذا استسجما بما مسح به الرأس **ولا نقل**
اي لا يجعل ثقله الاستيعاب **سنة** وقال الشافعي في سنة لان الرأس ممسوح فيثقل لا يغسل **ولما** **سنة**
فلا يتنقل ثقله كسنة الخنثى وقياسنا اوله لانه قياس المسوح على المسوح **والمنفعة** **والاستنشاق** **لما** **سنة**
لانهم عاظم عليها مع تركه احيانا **وبوجه** **لكن** **لما** **سنة** ياخذ المتوضي لكل من ماء جديد في المنفعة
وكذا الاستنشاق عند ما روي انه نعم فعل كذا وكذا **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
ببعضها ثم يغسل ثانيا والثالث كذا وكذا **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
واحيانا في الغسل عند ما روي انه نعم فعل كذا وكذا **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
المنفعة **والاستنشاق** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
فيجعل اياه في الوضوء في المحيط يغسل بها يمسح بوجهه وعنقه وعن يمينه وعن يساره وعن راسه
بيمينه ويستنشق بيسار لان اليسار لا يزار **وسنة** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
وعند الشافعي **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
فمنه راسه ولغنيته فيجعل ما روي انه نعم فعل كذا وكذا **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
ادب **سنة** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
الوضوء مفتاحا للصلوة عند ما روي انه نعم فعل كذا وكذا **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
فمنه شرط اتفاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
الوضوء ولم يعم السنة ولو كانت فرضا علمية وقياسية على التيمم مستقيم لان الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
من السماء طهورا والزاوية ليس كذا وكذا **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
بغية التيمم فيكون كذا وكذا **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
ومن شرطه ان يكون الماء البارد فيسحق به بين الجنين جارا اتفاقا وان بدا فيسحق البدين من المرفق
جاء اجماعا كثر خالف السنة ولو تمسك المحدث في الماء مع السنة لا يجزئه لعدم التيمم قبل مجزئه عن السنة لان المحدث
صار كوضوء واحد من الخافقين **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
غسل الوجه من ثياب القيام ثبت التيمم في سائر الاعضاء لعدم القابل بالنقل **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
مسح راسه فتذكر بعد فراغه غسلي ببلل كفة الجواب عن استدلاله ان الماء اذا ترتب مجموع الوضوء وذا
لا يدل على ترتب اجزائه المذكورة بالواو **ولم يشترط** **الاول** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
الاول فيكون معتدلا به ليس بشرط عندنا خلافا لما ذكره **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
ذكر أعضاء الوضوء في الآية بالواو وفي الاول في شرطه زاد على النص خبر الواحد والزبان في شئ فلا يكون
سنة **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق

المراد من نفق الوضوء اخراجه عما هو المطلوب منه وبما استباحه العلم **ويشترط** **كل** **خارج** **سنة** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
لحديث ان العرق الشري يسقط منه وفيه اشترار من الخارج لا من سبيل الدم او بغيره قوله تلحق به الخارج
الخارج الى الخارج بقية الاشترار **ولم يشترط** **الاعتناء** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
على وجه الاعتناء بشرطه ما لم يكون خروج الحصة من الذكر والدون من الدين ناقضا عندنا وعلى من
عننا اما الدون الخارج من الجرح فغير ناقض اتفاقا لان الجرح الذي عليها من الطوبت قليل غير قابل
ولما خرجت من السبيل فاعلمها من الجرح ان كان قليلا فحدث بالنقص وانما قال الاعتناء ولم يقل الاعتناء
لان خروج المعتاد اذا كان لا على وجه الاعتناء لا ينقض عندنا كسلس البول **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
على وان قطر الدم على الحصى **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
عامة يتناول المعتاد وغيره فان قلت قول كل خارج كيف يتناول غير المعتاد وقد قالوا الفرع الخارج
من نيل المراء وفكر الرجل غير ناقض لانه لا ينبعث عن محل الجلوس وان خرجت من تحت الجلوس
وهي الى صاير سبيلها وادان كان منعتة ينقض ولا فائدة قلت المراد ان كل خارج من سبيل
بعد ما يكون نجسا يتناول المعتاد وغيره اعلم ان المراد من الخروج الطهور حتى لا ينقض نزول البول
لا قصبة المذكورة فلو نزل الى الغلظة انتقض لانها في حكم الخارج ولما قال بعض مشايخنا نجس فقال الماء لا
داخل للجلن وهو الصحيح وفي الثانية اذا تيمم لم ينجس اذ راح او امرأة فالفرع الاخر يعني ان الجرح لا ينقض
ما يظهر منه حتى يسيل **ولم يشترط** **الخارج** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
النجس هذا في اصطلاح الفقهاء واما في اللغة فيقال نجس الشيء نجس ونجس ونجس **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
بغية الخارج النجس من غير سبيل كالدن وغيره تلحق بالخارج من سبيل كونه ناقضا للوضوء وكذا النجس
عندنا وقال الشافعي لا ينقضان قل او كثر وانما افترق القلي بالذراع وحوله قوله الخارج النجس لانه نجس
في حد الخروج كما يحكي بيانه **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
قوله نعم الوضوء من كل دم سائل قوله نعم الغسل حدث في القنينة اذا افا الطعام من ساعته فالصحيح
انه ينقض وعندنا في حصة انه لا ينقض قال الامام الزاهد اذا وصل الى بعده وان كان بعد من المرفق
لا ينقض بالاتفاق **ولم يشترط** **الاعتناء** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
اذا كان سائلا والنجس اذا كان له النجس وان يكون ما نفعي الكلام وقال زفر بنصفان مطلقا لاطلاق
قوله نعم الغسل حدث من غير فصل بين القليل والكثير لان السيلان ليس بشرط في الخارج من سبيل
نكذاه الخارج من نجس **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
التيمم وان الخروج في غير السبيل انما يكون بالسيلان لان النجس كالدن وغيره حاصل في موضع وبطلان
فيه لا يكون خارجا عن السبيل يحصل الخروج وبطلان لان النجاسة انتقلت من موضعها الى غيره
المراد اذا مضى دم انسان ان كان كبره لا ينقض وضوءه لان الدم فيه يكون سائلا **وهو** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
دم **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
المخرج ليست موضع الدم فيكون من حرقه الجوف فينقض ما خرج منها **واعين** **لما** **سنة** ياخذ كفا من الماء يمسح به بعضه واستنشاق
الامتلاء فيه اعتبارا بساير النجس بل ما لا ينافي لانه ان كان غلظا لا ينقض اذ لم يبله النجس اتفاقا فيجلل
فيما اذا كان الدم صاعدا الى الجوف

كل المصنف يفتن فيه خلافاً ما كان قولهم لا يستعملون المصنف بشرط قولهم انما هو باب وبع
فيكون المصنف عند الانتفاع من جهة الاكل **لا يستعمل** انما لا يدخل الجسد من حريمه وهو الانسان كرامته **والتجسس**
وهو لا يفتن فيه الا بغير الطمان اصله وحقه يوسف اذا دعى الخنزير فظهر جلد بالديانة كذا في الخلاصة **وطريق**
اي قال محمد ان طاهر فلا يفتن الخنزير بوجهه لان الناس خرون له استعماله **وتجسس** عن القيل اي قال محمد القيل
تجسس العين لانه لا يفتن في الشك وحرمة اللحم فلا يفتن بشرط من اجزاء **والحق بالمتجسس** يعني خال الفيل
منقطع به صفة فيض منقطعاً به شرعاً **فصل** في التجسس في النور والحرارة ما ثبتت الاثار مخالفاً
للقياس لان ما بهما قليل ولكن لا يتجسس **بكل** **تجسس** اي كذا ما بهما من قبل ذكر الحيل وادان **الحال موت ادي**
بالوقوف فيها **وتجسس** اي ولو لم يتجسس في الجنة عارون ان ابن عباس رضي الله عنه امر بنوح ما رزق من حين
مات فيها حتى يجد اخرجه **ولا يتجسس حيوان** يعني بنوح كذا البقرة لا تتجسس حيوان فيها صغيراً كان وكبيراً
لانها تنشر بطنها في اجزاء الماء ولذا ينزح جميع الماء اذا وقع فيه فتنسجها وان كان المتجسس كذا يكون المتجسس
الفرس اذا البقاء من اجزاء منه فبهذا ولذا قالوا القبان اذا التفتت في الخنزير فصارت خلعاً كذا لا يفتن بشارت شيئا اخر
بالخنزير ولو تنسج لا يفتن كذا في الحيط **وتجسس** اي بنوح عصفور **دواء وسطا** وهو دواء لكل يربط بطنه بغير
وقيل ما سعى صاع **او كبر الحسنة** مثلاً اذا وضع الدلو الكبير عصفور **دواء** او وسطا ينزح منه من واحد
لحوت فان **وتجسس** كذا في الشئ رضي الله عنه قال في القبان اذا ماتت في البئر فخرجت من ساعده ينزح منها عصفور
دواء او انقذ عليه جامع النجاسة وفي الخلاصة ينزح الماربع فارت عصفور **وتجسس** فان كان عصفور ينزح
البئر كذا اروي عن يوسف قال بعض الناس نفع شئنا على اصحابنا من ان الدلو كذا يخرج الماء النجس من الدلو
فيما طل لانه في حياضه الاطراف مع امكان معارضته بالمخل بان تقول اذا ماتت القبان في البئر الى ماؤها فتنسجها
فقد سبق ان طاهر فاذا نزع منها دلو لم يخرج معها القبان فنقص ماؤها في البئر وظهر الدلو فخرج ما في الدلو طاهر
فيكون الدلو كذا في الخاصة لو نزع دلو من بئر كانت فيها قبان وحسب في البئر طاهر ينزح من الثانية عصفور
ان كان المصوب دلو انما ينزح من الثانية ايضا **تجسس** عصفور على هذا لان الثانية في حكم الاولى ولو كان
للمصوب عصفور يكون بمنزلة ونزع فان **التجسس** يعني بسوق الزبان على عصفورين **وتجسس** اي بنوح ارجون
دلو الى **خمس** السعي اربعة واربعة **وتجسس** عصفور احبها طامحة **وتجسس** كذا حاجة وسنور ولما لما
ومن التجسس اي بنوح من الماء الذي له عيون في البئر **تجسس** اي بنوح الماء الذي كان فيها بان يغلب ظنهم ان جميع
ما فيها نزع ولا يستطيعون يؤخذ في بيان القدر يقول رجلين اما بصران في امر الماء **وامر عاتين** اي امر محمد
بنوح ما بين دلو الى المعين وموروا به عن له صفة **التجسس** تيسيراً للكلمة **واعان** صلوات **ثلاثة ايام**
ولما بها مواد آفة من ماء بئر **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة
تجسس اي بنوح من ماء بئر **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة
وجوبها اذا نزعها من ماء بئر **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة
لانها في الماء بئر **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة
اي بنوح البئر والدلو **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة

تجسس عصفور من ماء بئر
وتجسس عصفور من ماء بئر
وتجسس عصفور من ماء بئر

تجسس عصفور من ماء بئر
وتجسس عصفور من ماء بئر
وتجسس عصفور من ماء بئر

كل المصنف يفتن فيه خلافاً ما كان قولهم لا يستعملون المصنف بشرط قولهم انما هو باب وبع
فيكون المصنف عند الانتفاع من جهة الاكل **لا يستعمل** انما لا يدخل الجسد من حريمه وهو الانسان كرامته **والتجسس**
وهو لا يفتن فيه الا بغير الطمان اصله وحقه يوسف اذا دعى الخنزير فظهر جلد بالديانة كذا في الخلاصة **وطريق**
اي قال محمد ان طاهر فلا يفتن الخنزير بوجهه لان الناس خرون له استعماله **وتجسس** عن القيل اي قال محمد القيل
تجسس العين لانه لا يفتن في الشك وحرمة اللحم فلا يفتن بشرط من اجزاء **والحق بالمتجسس** يعني خال الفيل
منقطع به صفة فيض منقطعاً به شرعاً **فصل** في التجسس في النور والحرارة ما ثبتت الاثار مخالفاً
للقياس لان ما بهما قليل ولكن لا يتجسس **بكل** **تجسس** اي كذا ما بهما من قبل ذكر الحيل وادان **الحال موت ادي**
بالوقوف فيها **وتجسس** اي ولو لم يتجسس في الجنة عارون ان ابن عباس رضي الله عنه امر بنوح ما رزق من حين
مات فيها حتى يجد اخرجه **ولا يتجسس حيوان** يعني بنوح كذا البقرة لا تتجسس حيوان فيها صغيراً كان وكبيراً
لانها تنشر بطنها في اجزاء الماء ولذا ينزح جميع الماء اذا وقع فيه فتنسجها وان كان المتجسس كذا يكون المتجسس
الفرس اذا البقاء من اجزاء منه فبهذا ولذا قالوا القبان اذا التفتت في الخنزير فصارت خلعاً كذا لا يفتن بشارت شيئا اخر
بالخنزير ولو تنسج لا يفتن كذا في الحيط **وتجسس** اي بنوح عصفور **دواء وسطا** وهو دواء لكل يربط بطنه بغير
وقيل ما سعى صاع **او كبر الحسنة** مثلاً اذا وضع الدلو الكبير عصفور **دواء** او وسطا ينزح منه من واحد
لحوت فان **وتجسس** كذا في الشئ رضي الله عنه قال في القبان اذا ماتت في البئر فخرجت من ساعده ينزح منها عصفور
دواء او انقذ عليه جامع النجاسة وفي الخلاصة ينزح الماربع فارت عصفور **وتجسس** فان كان عصفور ينزح
البئر كذا اروي عن يوسف قال بعض الناس نفع شئنا على اصحابنا من ان الدلو كذا يخرج الماء النجس من الدلو
فيما طل لانه في حياضه الاطراف مع امكان معارضته بالمخل بان تقول اذا ماتت القبان في البئر الى ماؤها فتنسجها
فقد سبق ان طاهر فاذا نزع منها دلو لم يخرج معها القبان فنقص ماؤها في البئر وظهر الدلو فخرج ما في الدلو طاهر
فيكون الدلو كذا في الخاصة لو نزع دلو من بئر كانت فيها قبان وحسب في البئر طاهر ينزح من الثانية عصفور
ان كان المصوب دلو انما ينزح من الثانية ايضا **تجسس** عصفور على هذا لان الثانية في حكم الاولى ولو كان
للمصوب عصفور يكون بمنزلة ونزع فان **التجسس** يعني بسوق الزبان على عصفورين **وتجسس** اي بنوح ارجون
دلو الى **خمس** السعي اربعة واربعة **وتجسس** عصفور احبها طامحة **وتجسس** كذا حاجة وسنور ولما لما
ومن التجسس اي بنوح من الماء الذي له عيون في البئر **تجسس** اي بنوح الماء الذي كان فيها بان يغلب ظنهم ان جميع
ما فيها نزع ولا يستطيعون يؤخذ في بيان القدر يقول رجلين اما بصران في امر الماء **وامر عاتين** اي امر محمد
بنوح ما بين دلو الى المعين وموروا به عن له صفة **التجسس** تيسيراً للكلمة **واعان** صلوات **ثلاثة ايام**
ولما بها مواد آفة من ماء بئر **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة
تجسس اي بنوح من ماء بئر **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة
وجوبها اذا نزعها من ماء بئر **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة
لانها في الماء بئر **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة
اي بنوح البئر والدلو **تجسس** عصفور من ماء بئر **وتجسس** اي بنوح ولبلة

وتجسس عصفور من ماء بئر
وتجسس عصفور من ماء بئر
وتجسس عصفور من ماء بئر

وفي المصنف لا بد من تعبد المحبس بكونه في المصنف لانه لو كان خارجا لم يصح تعبد المصنف به
غيره بعد اتفاقنا **ان** على ما ذكره الشرح لعنه عن استعمال الماء فلا يعيد للمريض واما ان المنع جازي
جانبا لاجد نصا ركن مع ما منع عن استعماله كحلان المريض فان غرض سماوي جاء من قبل من الحق
وفي التجنب كذا المطلق في اسير يد العدو اذا صلب بالتيقن ثم كجاءه **ونزاع بالطلب لغيره** طي
يأزم المسافر طلب الماء عندنا اذا غلب على ظنه ان يقر به ما **لا مطلقا** مع عندنا ان يقر به بالطلب سواء غلب ظنه
او لم يلبس ليشق في شرب جواز التيمم وموعد الماء **ولم** ان الغالب عدم الماء في الظروف فلا بد من الطلب لم جاز
دليل وجوه وهو الظن ومقدار الطلب قدر القليل وموارد ما به اذرع فبعد بالمسافر ان يطلب الماء في الغزوات
مشروط عندنا ايضا كذا في المصنف وفي الحقايق الطالب بنظر عينه وماله ووراه غلغله **ولو** ان التيمم
للمسافر قبل **الطلب من رقيقه** الذي عنده ما **جائز** عندنا في حقه **صحة جاز** **الجنب الميم للبر** من مسئلة اخرى
نوع المسئلة السابقة مع ما جاز التيمم قبل الطلب غلغله جاز **الجنب الميم** ان يتيمم اذا لم يجد ماء حارا خافا عن
الضرر ان استعمال الماء البارد **وبالابعد النع** مع انما يجوز التيمم اذا طلق الماء عن رقيقه فبعد فلا يجوز التيمم للجنب
الا بعد ان يطلب من جمع اصل يلبس فاذا منعه من تيمم فبعد بالجانب لا يجوز الحديث اذا خاف عن البره ولم يجد ماء حارا
لا يجوز له التيمم اتفاقا وقيد بالمعنى لان الجنب المسافر له التيمم اتفاقا وقيد بالبره لان التيمم يعمل للمريض جاز اتفاقا
وبدو منها غير طريفا اتفاقا **ان** في الطلب من الرقيق فلا وقيد ببعض الجرح وما شرع التيمم الا في المحدث واما
ان الماء مبدل وان كان فله بد من الطلب لغيره في العجز عن الماء وليس في سوال ما يحتاج اليه من ماء وقد ثبت ان
البره من سائل بعض جوابه عن غير **ولا يغير الماء** **بالتيمم من المثل** اذا كان عنده ثمة فاضلا عما يحتاج اليه
لا استعماله على ضرر طي وذا سقط للوجوب قيد بالاكراه لان الماء لو بيع بنق للثل لا يجوز له التيمم اقول ان في المصنف
ان يقول في جرحه الماء بالقبض الفاضل لان قرا الماء بالقبض البسر واجبه عليه وهو اكثر من ثمن المثل هذا
هو المهور من الحيط والدرانية وقدره النوار ان ثمن ما يلقى للوضوء ان كان ذر طائفي البايح ان يعطيه
بدرهم ونصف فعليه ان يشتر به لانه غلبت البسر وان ابى ان يعطيه الا بدرهمين لا يجز عليه شراي لانه غلب
فاحس كذا روي عن ابي حنيفة ويعتبر فقهنا في قرب الواضع اليه عز فيه الماء بل قال المصنف قول الشافعي اقول
انتمنا لان الماء كور في النهاية مشغول عن البسر مشغول في المعنى البسر في المصنف وهو الفاضل **وينب**
ما جاز **لوجاء الى اخر الوقت** يعني اذا كان بوجوه الماء في اخر الوقت سجد ان يؤخر التيمم ليقع الصلوة بالمال
الطهارتين قيد بالرجاء لانه لو لم يكن له ما جاز لا يجرى في التيمم وان اضر لا يطرأ في التيمم حتى يقع في وقت كراهه
وان يتحقق وجوه الماء في اخر الوقت فتم في اوله وصلى جاز ان كان بينه وبين الماء معتد او وصل كذا في المصنف
ويجوز قبله يعني التيمم قبل الوقت جائز عندنا ظاهرا **فان** **نوع** **اداميا** **شأ** **ب** من مسئلة اخرى مع التيمم
ان يصلي بغيره واداميا من الفرائض والنوافل عندنا وقال الشافعي لا يصلي به الا في وضوء واحد او
من الفرائض بغيره كذا في المصنف في شره اقول على هذا ان ينبغي ان يكون قوله بغيره الا في وضوء واحد
والنوافل بغيره لانه غير معلوم بالاقتصار على قولنا لا حتم ان يجب التيمم عند كل صلوة فوضوءا ونكلا وان يجوز
التغلب به بلا تبعية الفرض وفي الخلاصة في هذا الشافعي اذا تيمم للثل لا يجوز ان يكون للفرض واذا تيمم للفرض طوله
ان يوهي به التيمم عن **ان** التيمم طهارة ضرورية لا باباحة الصلوة لارفع الحديث كطهارة المستوحاة فاذا

ويشترط في
مقدار الوضوء

في المصنف لا بد من تعبد المحبس بكونه في المصنف لانه لو كان خارجا لم يصح تعبد المصنف به غيره بعد اتفاقنا ان على ما ذكره الشرح لعنه عن استعمال الماء فلا يعيد للمريض واما ان المنع جازي جانبا لاجد نصا ركن مع ما منع عن استعماله كحلان المريض فان غرض سماوي جاء من قبل من الحق وفي التجنب كذا المطلق في اسير يد العدو اذا صلب بالتيقن ثم كجاءه ونزاع بالطلب لغيره طي يأزم المسافر طلب الماء عندنا اذا غلب على ظنه ان يقر به ما لا مطلقا مع عندنا ان يقر به بالطلب سواء غلب ظنه او لم يلبس ليشق في شرب جواز التيمم وموعد الماء ولم ان الغالب عدم الماء في الظروف فلا بد من الطلب لم جاز دليل وجوه وهو الظن ومقدار الطلب قدر القليل وموارد ما به اذرع فبعد بالمسافر ان يطلب الماء في الغزوات مشروط عندنا ايضا كذا في المصنف وفي الحقايق الطالب بنظر عينه وماله ووراه غلغله ولو ان التيمم للمسافر قبل الطلب من رقيقه الذي عنده ما جائز عندنا في حقه صحة جاز الجنب الميم للبر من مسئلة اخرى نوع المسئلة السابقة مع ما جاز التيمم قبل الطلب غلغله جاز الجنب الميم ان يتيمم اذا لم يجد ماء حارا خافا عن الضرر ان استعمال الماء البارد وبالابعد النع مع انما يجوز التيمم اذا طلق الماء عن رقيقه فبعد فلا يجوز التيمم للجنب الا بعد ان يطلب من جمع اصل يلبس فاذا منعه من تيمم فبعد بالجانب لا يجوز الحديث اذا خاف عن البره ولم يجد ماء حارا لا يجوز له التيمم اتفاقا وقيد بالمعنى لان الجنب المسافر له التيمم اتفاقا وقيد بالبره لان التيمم يعمل للمريض جاز اتفاقا وبدو منها غير طريفا اتفاقا ان في الطلب من الرقيق فلا وقيد ببعض الجرح وما شرع التيمم الا في المحدث واما ان الماء مبدل وان كان فله بد من الطلب لغيره في العجز عن الماء وليس في سوال ما يحتاج اليه من ماء وقد ثبت ان البره من سائل بعض جوابه عن غير ولا يغير الماء بالتيمم من المثل اذا كان عنده ثمة فاضلا عما يحتاج اليه لا استعماله على ضرر طي وذا سقط للوجوب قيد بالاكراه لان الماء لو بيع بنق للثل لا يجوز له التيمم اقول ان في المصنف ان يقول في جرحه الماء بالقبض الفاضل لان قرا الماء بالقبض البسر واجبه عليه وهو اكثر من ثمن المثل هذا هو المهور من الحيط والدرانية وقدره النوار ان ثمن ما يلقى للوضوء ان كان ذر طائفي البايح ان يعطيه بدرهم ونصف فعليه ان يشتر به لانه غلبت البسر وان ابى ان يعطيه الا بدرهمين لا يجز عليه شراي لانه غلب فاحس كذا روي عن ابي حنيفة ويعتبر فقهنا في قرب الواضع اليه عز فيه الماء بل قال المصنف قول الشافعي اقول انتمنا لان الماء كور في النهاية مشغول عن البسر مشغول في المعنى البسر في المصنف وهو الفاضل وينب ما جاز لوجاء الى اخر الوقت يعني اذا كان بوجوه الماء في اخر الوقت سجد ان يؤخر التيمم ليقع الصلوة بالمال الطهارتين قيد بالرجاء لانه لو لم يكن له ما جاز لا يجرى في التيمم وان اضر لا يطرأ في التيمم حتى يقع في وقت كراهه وان يتحقق وجوه الماء في اخر الوقت فتم في اوله وصلى جاز ان كان بينه وبين الماء معتد او وصل كذا في المصنف ويجوز قبله يعني التيمم قبل الوقت جائز عندنا ظاهرا فان نوع اداميا شأ ب من مسئلة اخرى مع التيمم ان يصلي بغيره واداميا من الفرائض والنوافل عندنا وقال الشافعي لا يصلي به الا في وضوء واحد او من الفرائض بغيره كذا في المصنف في شره اقول على هذا ان ينبغي ان يكون قوله بغيره الا في وضوء واحد والنوافل بغيره لانه غير معلوم بالاقتصار على قولنا لا حتم ان يجب التيمم عند كل صلوة فوضوءا ونكلا وان يجوز التغلب به بلا تبعية الفرض وفي الخلاصة في هذا الشافعي اذا تيمم للثل لا يجوز ان يكون للفرض واذا تيمم للفرض طوله ان يوهي به التيمم عن ان التيمم طهارة ضرورية لا باباحة الصلوة لارفع الحديث كطهارة المستوحاة فاذا

وجوه

صلى به فوضوءا بغيره الفرض وغيره ضروري اخر الفرض اخر يجوز النوافل بغيره التبعية لانه اذا كان مطلقة
وافقه الحديث ان التيمم خلف من الماء لرفع الحدث كما قال عدم التيمم طهارة طهارة السجدة كانت ضرورية
وقتها الحديث طهارة التيمم ليست كذلك **يعتبره من فرائض الاسلام** معناه اذا تيمم ما في فرائض الاسلام في الصلوة قال الشافعي
يعتبره لانه نوى به فريضة مقصودة وقال لا يصح ان الدعوى في التيمم ينبغي ان يكون فريضة لا يصح بدون الطهارة والصلوة
يعتبره لانه لا يعتبر فيه بقوله الاسلام لان الكافر لو تيمم للصلاة لا يجوز بالاتفاق لانه ليس من اهل الصلوة
ولو اراد بعد الى مسلم بعد التيمم **انما جاز** **صلوته** به اي بذكر التيمم خلافا لغيره فيقول بغيره لانه لو اراد بعد
وضوءه لا يبطل وضوءه اتفاقا **ان** الرق يقبل العبادات بالتمسك والتيمم بما في فيبطلها فان التيمم
الصلوات يصح بان بالنية وهي ليست بشرط على التيمم تلت الكلام في التيمم الذي فيه نية او نية في رواته او في
عن رواته اشتراط النية في التيمم كذا في الغاية **ولم** ان التيمم حصل حال الصلاة فيه وادخله في اكثر عليه
لا ينافي لواعرض على الوضوء لان الرق يقبل اواب العمل لا يزال الحديث **يجوز** **خوف** **خوف** **جناح** **وبها**
غير **وعيد** مع من جرحه جنان ولم يكن ولها تخاف ان تنزل صلاتها في حضرة صلي عبيد تخاف ان ينزلها ان
استقل بالوضوء ويجوز له التيمم عندنا خلافا لغيره **ان** هذا تيمم مع القبول على الماء فلا يجوز له التيمم لانه
عدم اذا جاز جنان وانما في غير وضوءه فتمم وصل عليها في قوله لهما من انسان الى انه لا يجوز له التيمم
ومع رواته عن ابي حنيفة لانه يشترط في حق وفي المحيط كذا السلطان لا يتيمم لانه ينتظر ان يقرأ وصاحبه لا يقرأ
من الرواية وذكر في الحديث يجوز للمسلم التيمم للجنان في ظاهر الرواية لان الانتظار بينهما مأمور **واذا** **خاف** **من** **الحجاب**
للانبياء من الرواية وفي النهاية لو كان جنبيا فتمم وصل عليها كذا في صلي الجنان دعاء في الحقيقة لكن الحجاب
التيمم كونهما مستحاة باسم الصلوة **وكيف** **باعتاد** **لا** **غير** **اي** **الجنان** **اخرى** **خاف** **نوتها** **من** **الحجة** **صحة** **ثانية** **لجنان**
مقدون او طالع غير اعتاد به **قال** **عبد** **اصلي** **جنان** **وحضر** **اخرى** **خاف** **نوتها** **بغير** **التيمم** **لعم** **وقال** **لا** **يعيد**
بلى بصل التيمم الاول في المصنف للظن فيما اذا لم يتمكن من الوضوء بين صلاتين اذا تخشى ثم فالتيمم بغير التيمم
اتفاقا **ان** الضرر في الاولية تمت من ضرور اخرى فيجوز لها التيمم **لها** **ان** التيمم الاول انما هو كونه عاقل
عن استعمال الماء وكذا هذه المنة باق في الجنان الاخر **ولا يجوز** **التيمم** **في** **الوقت** **ان** في خوف فوت صلاة الوضوء
والجرح **ان** في وقت صلوة الجرح لان الوقتية ظاهرا وهو القضاء وكذا الظاهر اصل في الجرح وهو ما ينبغي ان يتحقق
فوتها مطلقا **والبناء** **بغير** **اي** **العبد** **بالتيمم** **بغير** **اي** **الموقوف** **لصلوة** **العبد** **انما** **كان** **او** **مقتدا** **ان** **حدث**
فيها وظان فوتها ان يؤصا بجوز ان يتيمم **قال** **عبد** **اصلي** **جنان** **وحضر** **اخرى** **خاف** **نوتها** **بغير** **التيمم** **لعم** **وقال** **لا** **يعيد**
عن فوتها ان يؤصا بصل الشروع اما ان والى التيمم لانه لا يلزم ادراكه الا بالتمسك بغيره اتفاقا وقيد بالعبادة في غير
لا يجوز اتفاقا لهما ان يؤصا فغايته ان يكون لاحقا والله في بطل بعد فراغ اللطم فلا يخاف عن فوتها فالتيمم
لا يخاف في الشرع **ان** الجنون باق لانه يوم اذ حاسر تيمم بغيره عارض فيفسد صلاته وفي المحيط للظن
فيما اذا لم يخف من الماء الذي استعمل بالوضوء وان كان يتيمم ويمنى اتفاقا وفيه المبرج اذ كان اللطم ان
كان يوجب التيمم اتفاقا فان قلت للظن في بناء المتوضي ولذا قيد بالمتوضي في المصنف وقدر صاحب الهداية
انه لو شق بالتيمم غير بني اتفاقا لان الوضوء لو وجب على الجن وجب له الماء والصلوة فيفسد لانه ينبغي المصنف ان يقول وبناء
المتوضي فيه بالتيمم جاز قلت الظن البناء بناء على ما قال بعض المتأخرين ان شره صلاة العبد بالتيمم فادركت الظن ايضا

جواز المسح في الادون يعرف بخلافه ولا يكون كذا في الكحل **المسح على العلة والمفلسين والبرقع** بضم القاف ونحوها
اي الخمار **التقارير** وهو بضم القاف وتشديد القاء ما قبل اللين وفتح غنظ بضم غين من الدهن وانما يخرج من
الاشياء لان المسح لدرج الحج في رفع من الاشياء ونحوه **الموقف** الموقف هو الموقف الذي يلبس على الخف يكون
من ادح اذ لو كان من الكرياس لا يجوز المسح عليه الا ان يكون رقيقا يصل اليه لئلا يمتد من الخافق يعني اذ البسطين
على طهارة ولم يكن مسحا عليها كونه صالحا لكونه رقيقا يصل اليه لئلا يمتد من الخافق يعني اذ البسطين
نحوه لان لو ادخل بين الجرمين مسحا على الخف لا يجوز وقال **الاستان** لا يجوز المسح على الموقف انما يندنا
بالعتوه المذكور لانه لو كان مسحا على الخف او احدث بعد لبسهما لم يلبس الجرمين لان المسح عليها بالاتفاق لان
الموقف لا يكون متبعا للخف ان لم يكن خفاه صالحا للمسح لكونه رقيقا يصل اليه لئلا يمتد من الخافق كذا في الكفاية من
فتاوى الشاذلي انما يلبس من الكرياس الجرمين الخف مسحا على الخف لانه فاصلا وقطعة كرياس يلبس
على الرجل لا يمنع لانه غير مضمون باللبس لكن مضمون ما ذكر في الكفاية ان كونه مسحا على الخف لا يصح للمسح اذ لا يمكن خصالا
فان لا يكون الكرياس فاصلا او **المسح** ان الجرمين يدان الخف يدان عن الرجل ولو جاز المسح على الجرمين يكون
لللبس بدل والاصل عدمه **ولما** ما روي ان البسطين مسحا على الجرمين يجوز المسح عليه كذا في الخافق في طهارة
وفي الخلاصة المسح على الخافق المتعلق من اللبوس كذا في الكرياس لا يجوز والخف على الجرمين **واعداه مطلقا**
لنزع احدهما من لبس الموقفين على الخفين ومسح عليهما ثم نزع احد الموقفين بعيد المسح مع الموقف الباقي عندنا في
ظاهر الرواية وفي رواية اخرى نزع الموقف الباقي ومسح على الخفين وهذا معنى تيد الاطلاق كذا في المصنف
يعني عباد المسح على الخف الموقف الباقي ظاهر الرواية وعلى الخفين في الرواية الاخرى فيكون الاعان نائبة عندنا مطلقا وقال
زفر عباد المسح على الخف الموقف الباقي تيد باي واحد من الموقفين لو نزع احدهما بعد المسح على الخفين اتفاقا انزل كحل
الطلاق المسح على الموقف لان الخف المتكسب مسحوا اتفاقا فلو طرح تيد الاطلاق وقال واعداه على الموقف لنزع احدهما كان
اصح لكونه مع الاعان مستقفا في الموقف وبين كون محل التعلق موقفا **ولما** انه لو مسح على احد الجرمين
في الابتداء وعلى احد الخفين جاز في حال البقاء او **ولما** ان الجرمين كالخفين ولو نزع احد الخفين بطل
مسحه على الآخر فكذا منذ **او نزع** اي نزع الخف قال الشافعي لا يجوز لان البادي من القدم لما
وجب غسل كل واحد من الخفين بالباقي لاستماع جميع المسح مع الغسل **ولما** ان الخافق لا يخلو عن خرق
يسرعان فلو اعتبر ذلك لادى الى الحج ومنع من ظهور **ولما** ان الخفين اصابع اصابعها بالجردين عن اصابع يديه اذا
وقع الخرق في الخف غير مقابل للاصابع فانما يمنع عن المسح عند التلقة اذ كان بحيث يظهر منه قدر ثلث اصابع خارج
بكالها وانما جعلوا الفاصلة بين اليدين والكثير من ثلث اصابع لان الاصابع اصل القدم في يديها اليدين
بل رجلها ثلث اصابع الكثرة والكل اذا وقع الخرق في مقابل الاصابع فالمعبد فيها اصل القدم في يديها اليدين
اصابع ما وقعت في مقابل الخرق في ظاهره فذا رثت صفرا لان كل اصابع اصل في موضعها فلا يغيرها كذا في
الفتاوى والظهيرية هذا اذا كان الخرق في غير موضع العقب لان كان في موضعه لا يمنع من ظهور اكثر العقب والخرق
نحو الكعب لا يمنع اذا غيرة اللبسة في الخافق فيكون الخرق الكعب اذا كان تحتها من غير ما يمنع وان كان لم يكن يمان
كان الخف حليا لا يمنع وان كان بيد حال المشي لاجل وضع القدم يمنع لان الخف المشي **لاكثر القدم** هذا بيان ان الخافق
عندنا كذا في ظاهر اكثر القدم **ان** المنع من لبس الخف هو المشي والكثير لا يمنع فيجوز المسح لئلا يمتد من الخافق

هذا اذا كان الخف على القدم
فان كان الخف على القدم
فان كان الخف على القدم
فان كان الخف على القدم

ولما ان الخف لا يجوز فاذ اظهر بعض القدم من الجرمين كل ما فيه علما الخليل فانما يمنع من الخافق لا يخلو عنه
فالباقية تنزعها الحج ونحوه **الخروف** من واحد من خروا صحت لو كانت مقدار ثلث اصابع لا يجوز المسح **نقط**
اي لا يجوز من خنق لان الخرق ياصحها لا يمنع قطع السيف من الخافق فاعتبه كل من خنق الخرق الذي لا يجوز ما يدخل فيه
المسئلة وما دونها يعتبر الحاقا له موضع الخروف وينقضه ان المسح نافذ في الوضوء لانه يدل على العمل **ولما** الخراج
بكره القاف وهو موقف القدم ينقضه عند اي حصة لان ما فوق الكعبين من الخف لا يعتبر لانه اذا خرج العقب
او اكثر من موضع يكون في حكم الطاهر فيفسد الحديث اليد كذا في الكفاية اذ كان قدر القدم في موضع العقب يخرج ويحل
للمسح الخف ينقض مسحه في المصنف هذا ان المسئلة فيما اذا اراد نزع الخف تصدأ فتخرج بعض القدم ثم يدال
فذلك ويعتبر خروج **والاغتلب** في اعتبار ما يوجب فيكون عذو القدم نافضا اكثر القدم لان اكثر كمال الاجان
لبناء المكن معنى قال محمد اذا بقي في رجل المسح مقدار ثلث اصابع الرجل وهو المراد من المكن ان ينقض المسح لان المعبد
هو محل الغرض واليد اكثر المشايخ **يفسد** في يديه **نقط** بمعنى المكن مع اذ من المسح ينقض مسحه بفصل يديه
لحرارة الحديث السابق اليهما ولا يعيد الوضوء لانه ليس بحدث مستبدا حتى يغسل باقي الاعضاء **وحيث** المسح
الطاري انما مدته يعني المقيم اذا سافر بعد ما احدث غسل من المسح في كل وقت من المقيم في كل وقت من المقيم في كل وقت من المقيم
وعندنا ان معنى لا يجوز وانما يندنا به من العبد لان سافر على الطهارة التي ليس خفيه فيكون في كل وقت من المقيم
السبق اتفاقا وان سافر بعد ما احدث غسل من المسح في كل وقت من المقيم في كل وقت من المقيم في كل وقت من المقيم
فيما على حكم الاقامة لا يتغير بالسفر كغيره في الصوم ثم سافر فانه يتم صومه **ولما** قوله مع مسحه المسافر
ثلاثة وثلاثون يوما فيكون مسافر فيصير مديونة **وكره** المسح **عنه** اذا كان مسافرا ثم اقام اتم من الاقامة لانه
رخصة السفر لا يبقى بدونه **ومسح الجبين** هو مسح الوجه الى الجبهة والعظم المكسور **وان** شئ على غير وجهه انما
لم يشرط فيها الطهارة كما شرط في الخف لان الجبين يربط حال الفروع فاشترط الطهارة فيها من غير الجرمين
مسح عند اي حصة لان غسل الجبين ليس بفرض فكذا المسح عليه **فان** **واجب** المسح على الجبين
علينا ان مسح على جبهة جبين الكسار على يديه يوم اصابه الضرر والامر للوجوب بغير مسح يديه في الاصابة بكنفي
بواحد من ايدى يديه المسح ولو طهر لا مسح اتفاقا في النظر من اصابة اليد والمواد منه الضرر المعين لان الفعل
لا يجوز ان يضر في نفسه ولا يضر غيره عندنا **فان** **واجب** المسح على الجبين واجب عندنا كذا في الامور الصعبة
وبن الخلاف في غيرة الجراحة انما وجبت مسحها لانه لا يربط الخف على الرجل فلا يسقط عنه في الخط
انما يجوز للمسح على غيرة الجراحة اذا كان مسحرا على الجرح وان كان غيرة لا يجوز المسح على غيرة **ويجوز**
بالسقوط اي المسح يسقط الجبين **لبر** اي اليد الجراحة لانه في الصلح يستقبل لانه قد روي الاصل
فيصل البدل فندبه لانها لو سقطت لاعتن بول لا يبطل اقيام الجرح وقية الشان لانه ان هذا المسح غير وقت
ومسح المقصود الجرح على جميع العصابة وان زادت على الجراحة لانه لا يغص على وجهه يخصه موضع الجراحة
بل يدخل ما حولها كالعصابة ولو لم يصبها يجرى ولم يغص عليها المسح اجراه وضار كالمسح وانهم في وطن
ولو مسح على الجبين احد يدي رجله لم يمسح على الخافق على طهارة ليس له ان يمسح عليه لان المسح على الجبين
كالغسل لما كثرها فيها راجعا بين الغسل والمسح فكذا لا يجوز كذا في الخافق **ان** **ضرع** طهارة وان لم يضر
الحل مسح على الكوفة اليه على الجراحة وبغسل يديه **فصل** في الجرح والفاضة والناس وأحكامها
الحف في الفضة في الدم

هذا اذا كان المسح على الجراحة
يعتبر وانما اذا كان لا يضر
المسح على الجراحة لا يجوز له
على الجباير فذلك

مسح على الجرح
مسح على الجرح
مسح على الجرح
مسح على الجرح

ان الحيض دم الرحم وبالجل ينسد في الرحم تكيف كانت كما جابل من المصنف ذكر في خلاصته لا ينقض الحيض بغير الحيض
عند قنونا بقولنا في ايام عاديها لان ساراة الحمل في غير هذا استخاضت انتفاقا ولو كلفنا في الاربعين يوما
يعني الطهر الذي راته النفس اي من ميسر فاسد الكلى فاسد في حصة وجعلنا ما بعد اقل الطهر
ويقدر في خمسة عشر يوما من جملة معتدلة مستقيمة لا اقل من الطهر حيفا وهو مقبول في الجملتين قاله
الطهر المختل لان كان خمسة عشر يوما يكون فاصلا وما بعد يكون حيفا ان يكون حيفا بان كان ثلثة ايام
ولباينها والا كان استخاضت في الصباح صليح صليح من دخل بدخل في المصنف من المسئلة مستدرة بلغت
بالجل ثراب بعد الولد في خمسة عشر يوما وخمس عشر طهر في خمسة عشر يوما واستمر بها الدم فتعاقبا
خمس وعشرون وطهرها خمسة عشر وحضها عشر من اول الدم الذي استمر وقاله تناسها خمسة عشر
خمس عشر وحضها خمسة ايام ان الطهر تام فيكون فاصلا بين النفاس والحيض كما كان فاصلا بين الدمين
في الحيض ولو الطهر وان تم في نفسه كلفه وجب في محل الدم وهو ايام النفاس واحاطة الدم تغلب الحبل عليه
وجعل الثلثة ايام في الحيض فاصلة اي طهر ان زادت في الدمين كما اذارت يوما ثلثة
طهر او يوما ثلثة فاصلة اي من الحيض نفع للدم طلقا اي سواء كان الطهر غاليا او لينا او
مغلوبا او مساويا فبدا ايام الانتفاخ بالثلثة لانها لو كانت اقل منها لا يفصل انتفاقا كما اذارت مستدرة يوما ثلثة
ويومين طهر او يوما ثلثة في الاربع حصة انتفاقا وقدر زيادتها على الدمين لانها كانت متساوية بالدمين
او مغلوبة عنهما لا يكون فاصلة انتفاقا كما اذارت يومين وثلاثة ايام طهر او يومين وثلاثة ايام حصة
وكذا اذا استساوى الطهر بالدمين تغلب الرحم ولما اذا زاد فقد فصل اعلم ان كل من طهر في الطهر لا يرايد لما يكون حصة
كما اذارت يوما ثلثة او ثمانية طهر او يوما ثلثة او ثمانية حصة واما بعد استخاضت كما اذارت ثلثة ايام
ثلاثة عشر طهر او يوما ثلثة او ثمانية حصة بالدمين كما اذارت يوما ثلثة او ثمانية حصة واما بعد استخاضت كما اذارت ثلثة ايام
ان يكون طرفه حيفا لان كل الحلاق ان يكون في كل من المصنف في الحيض ان الطهر غاليا لثقل بغير الدم
المغلوب لكان الطهر فاسد كونه اقل من مائة فله يعتد به فيكون في كل الدم كونه محفوظا وسخ بداه اي محمد
بداهة الحيض وختمه اي بالطهر واجازاه اي بداهة الحيض وختمه بالطهر ان الكثرة في الدم يعني ان تقدم على
اول ايام الحيض دم وتاخر عن اخوها دم صورة معناه بعشر في اول كل شهر لورات قبل ايام عاديها يوما ثلثة
وبعد هابو ثلثة او في اول العشرة واخرها طهر او ثمانية ايام بين هابو ثلثة حصة عند محمد في الثانية لا سحالة جعل
الطهر حيفا بقا لما ليس في حصة وعند محمد العشرة حصة لان هذا طهر فاسد فكان حيفا لمصادقة ايام الحان
وهذا التقدير على تقدير كتمانها الدم واما اذا لم يكن ثمانية ايام رات قبل العشرة ثلثة ولم تر في الحادي عشر
اورات في الحادي عشر ولم تر قبل العشرة حصة عند محمد لان في صورة تقدم الدم على العشرة
جوز ابداه بالطهر دون ختمه في صورة تاخره جواز ختمه دون بداهة في صورة عند محمد لا يجوز كلاهما
ولم تر قبل العشرة ولا بعد هابو ثلثة انتفاقا وان زاد الدم على العشرة وهو عشرة ايام في الحيض
واربعون في النفاس في المبتداه اي في المبتداه في النفاس والحيض والدم او بالجل فاستمر الدم عند
وضعهما والمعتاد فيهما اي في المعتاد في النفاس او نقص لان الدم الذي
من اقل من الحيض لان النفاس لا يدر لافل ان استخاضت لان الزايد على الحيض المتدبر شرعا او الناقص عنه

المرحوم ابو القاسم
في تفسيره في
المرحوم ابو القاسم
في تفسيره في

لا يكون من كونه المعتاد لان المقدار العادي كالمقدار الشريفي اذا الظاهر ان الدور يستغني في الطاهر ان
تجوزت الصلوة والصوم وجعل في ان الزوج لتولم عدم المستخاضة في الصلوة ايام اقران ثم اغتسل وصلى
قال المصنف غير نهي عما يدرى المعتاد لانها اقران لكن لو جعل عادي الى المستخاضة المذكون حكما لان
ما شمل في ايامها بالاستظهار اي بالتقوية بثلثة ايام وقال في معتاد اذا استمر بها الدم ثلثة
ايام من الزايد على العان نهي بايامها بعد ما يكون طهر ان يمكن الاستظهار بثلثة ايام كان عاديها
اثنى عشر يوما وما زاد في خمسة عشر يومين يقع الاستظهار عند في خمسة عشر يوما من اكثر من الحيض
عند قنونا لان عاديها لو كانت خمسة عشر لا يظهر في انتفاقا والا في يومين او يوم ايام ان يمكن الاستظهار
بثلثة ايام طهر يومين كما اذا كان عاديها ثلثة عشر او بثلثة ايام كما اذا كان عاديها اربعة عشر ان الحيض
يزداد وينقص فاذا اكثر الزايد على العان لم يمكن جعله حصة لعلمنا ان افة ناله بدمن الحان رايان بها
وان شئت صح صحة فاعية الحافة من من الحيض وكذا ان الزايد على العان يحتمل ان يكون حيفا اذا كان في من
وان كان استخاضت لكن جعلناه استخاضت لان المقدار العادي كالمقدار الشريفي فاجبنا عليها الصلوة احتسابا
ولا تغيب اللون اي لون الدم في التغير بين من الحيض والاستخاضة في ايام الدمين واستمر ان بل عاديها
او اكثر من الحيض ونحل ما وراها استخاضت وقال الشافعي في بينهما باللون فيكون حيفا في ايام من اللون
ومستخاضة في ايام ضعفه وتو ان يكون استمر طهر بالكن التغير عند شروطه وان لا يدرى التقوية على خمسة عشر
يوما وان لا ينقص عن يوم وليلة وان لا ينقص عن خمسة عشر يوما يمكن جعل طهر اي بين الحيضين في ايام
الطاهر بثلثة حصة دم الحيض فيسقط اسوق فاذا كان ذلك فاستمر من الصلوة واذا كان غير فاقبضه وصلى
ولت قولهم المستخاضة في الصلوة ايام اقران كقوله غير ايام دون اللون ونخرج منه اي الحيض الكرون
فيها اي في ايام الحيض يعني قال ابو يوسف ان رات الكرون في ايام الكرون فيكون لونها لون الماء الكرون في ليست حصة
وان استخاضت او صنف في حيض وهذا في قوله الاستخاضة في ايام حصة والحفاها اي الكرون الغير
المسبوقه بها بالمرحوم والصنف في كونه حصة اي ليست بدم فاذا اقتدر بها الدم سواء راته غلبا بها
اولا استسبحها واما ما روي ان عات جعلت دون البياض الحان حصة وفي المصنف انما تغيب الصلوة
حالة الرطوبة في لورات بياضا خالصا الحرة فاذا ثبت لغيره تغيب الصلوة فلا يكون حيفا ولا ينظر
الاعان تنقل العان مثلا معان بعشر في اول كل شهر اذارت حصة من اول شهر من انتقل عاديها من العشرة
الى خمسة عشر الشهر الثاني عند اي يوسف لان العان الاصلية ومن الطهر ينقل الى الحيض عن تلك اعدا وعند محمد ما بين
لا ينقل بل لا بد من التكرار لان العان من العون ناله ثبت بدونه وكذا الخلاف في انتقال العان عن مكانها وهو
ان تروى في غير موضع المعروف في الخط الخلاق في العان الاصلية واما العان الجولية في ثبت بالتكرار ينقل
بروية الدم على خلافها من ذلك يحتاج الى التكرار انتفاقا لانها دون الاصلية الفتوى على قولنا في التكرار ولو رات في
ونيلها اي في ايام عاديها قبل تلك الايام ما اجف نصا اي في مالب نحيض بحيث لو جمع صار نصا وهو ثلثة ايام
مثلا اذا كان عاديها اربعة ايام اول كل شهر فرات اخر رجب من واول شعبان يومين نوايا ايامها موقوف
عند في حصة على نوبة اخرى فلا تنصل ولا تقوم فان وقع في آخر شعبان مع آخر رمضان كذا كذا في الاول
حصة في تنقي الصوم ولا تنقي الصلوة وان لم تترك في استخاضة تنقي الصوم وتصل جميعا وقال ابو يوسف ان امارته
حصة فان ابا يوسف

المرحوم ابو القاسم
في تفسيره في

[illegible]

إلى ثلث الليل يدل على أن ما جازى الليل من وقت ما يكون المهاجر إلى الثلث في الشتاء، وإلى ما قبله الصبيغ لعلية النوم فيه
 وأما التاخير لا يصفه الليل بجماع، والآخر فيكون **لا التقدير مطلقا** فيقال الشافعي لم يفرق بين أول وقتها بقوله
 أول وقتها من أول وقتها وأخر وقتها من آخر وقتها، والفقهاء يجمعون على أن في التاخير فضيلة انشطار الصلح وتكثير الجماعة
 وتوحيدها والعفو يجزئ بغير الفضل قال في حقه لو كان ما زاد انفقوا في العفو عن انفقوا ما فضل من تركه وتوحيدها
 ففي الحديث أن في آخر الوقت فضل الله كثير، وزايد الله فيه، وفي آخر وقت المغرب في عباد الصلوة مع تركه ما عند
 الشافعي أنه يستقيم التقدير فيه إلا بان يقال أنه محمول على التعليل لأن التقدير بوجوده في الأوقات الأربع **وبشيء يوم الغيم**
 أو السحاب **ناظر الخبر** لا يمنع الإداء قبل وقت الظهر والمغرب فوافي وقت الزوال والمغرب **فجعل العذر** لأن
 في تأخيرها يوم الوقوع في الوقت المكون ولا يؤم في الخبر لأن من تركه من غير عذر **والعشاء** لأنه لا يمازى في التعليل الجماعة، وفي يوم
 التاخير من جميع الأوقات في يوم الغيم وهذا هو طلاق الإداء جازي بعد الوقت قبله **وتواري** يصلح الوتر
المسجد وتواري بالصلح الليل **آخر الليل** وهو مفعول بوتر يتقيد به **ان وثق بالانتباه** يتقيد به لأنه يوم العذر
 من نفسه بالانتباه أو تركه في اليوم لما روي أنه قال لا يكره من توتر قال أول الليل بعد العتمة فقال نعم له
 أحدث النعمة ثم قال العتمة توتر قال في الليل قال نعم لما خلت الفضل **لا فضل نأى** كما نأى نأى الصلح **عند الخبر جازي**
 أعاد ما عذر من وجوبها وقال الشافعي يقتل بقيد بها لأنه لو كان ساعيا لا يقتل اتفاقا ولو كان منكرا وجوبها يقتل اتفاقا
 ان لم يقتل **تولع** من ترك الصلح متعذرا فقد كفر أو استحق عقوبة الكافر يقتل تاركها هذا هو موضع غنايه
 المسلمين قبل أن يقتل إذا ترك الصلح الرابعة لأن ما دونه لا يعلم أن تركه للمهاون أم لا والصحيح من مذهبه أنه
 يقتل بصلح واحد كذا في الوسيط وإنما خص به الصلح دون الصوم لأنها ناسخة الإيمان لقوله عاؤ الدين يؤمنون
 بالغيبه ويعمل الصلح **تولع** لا يحل دم امرء إلا بأحد معان ثلث كفر بعباد إيمان وزنا بعد احصان وقيل
 نفسا بغير حق وترك الصلح ليس من جملتها **حكمنا** **باسلامه** **بأقيد** أي عنه الكافر إذا أصاب جماعة حكمه **باسلامه** عندنا
 وقال الشافعي لا حكم فيه جماعة لأنه لو صلح منفرده الحكم **باسلامه** **الآخر** رواية عن أبي حنيفة كذا في المسار وقيد بالصلح
 لأن الكافر بالصوم والزكاة والحج لا حكم **باسلامه** اتفاقا لأنها غير مخصصة **بالاسلام** **لأن الإيمان** اعتقاد بالقلب
 ولا وقوف عليه إلا بالليل والصلح في موضع دليل **لست** **تولع** من صلح صلحنا واستقبل قبلنا فهو منا أراد بقوله
 صلحنا بالجماعة لأن الصلح منفردا فهو جازي من قبلنا من الكفر في **فصل** **في الأوقات** التي يكره فيها الصلح **توكل**
الصلح مع الشر في أي طلوع الشمس **والاستسقاء والغروب** لا يثبت أن الصلح مع صلح من غير الصلوات في من الأوقات ذكر
 في الأصل ما لم يرفع الشمس في كل طلوع **الأعصر يوم** هذا الاستسقاء مستطوع أن يقرر أن فيه يكره عابدا
 إلى التواكل ومنه أن في وقت الصلح مطلقا لكن على هذا التقدير لا يصح الكرامة في حق الغرائب لأن الكرم
 يكون جازيا وقضا الغائبة غير جازي من الأوقات مع التقدير لا يستقيم الاستسقاء لأن عصر اليوم في الغروب
 مكرمة وإما التقدير على رواية الإيضاح والحط من أن أدأ العصر غير مكرم لأن أدأها مؤمر به والكرم لا يؤمر به بل الكرم
 بتأخيرها أو إيراد من الكرامة التي كمالها أن يكون المعنى ترك الصلوات فرضا كانت أو نفلا في من الأوقات العصر اليوم
 فإنها لا يكره بل يصلح الانتصان وكذا صلح الجنان وبجمل التلذذ يؤدي مع الشغل إذا حضرت أو تلبت فيها وإنما
 لو حضرت أو تلبت فيها وأخرت ما دبت فيها لا يجوز لأنها ليست كاملة فلا يؤدي **نظرها** أي الكرامة
في القضاء والتسفل مكة وقال الشافعي في من الأوقات لقوله من ترك الصلوة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها
 فإن ذكرها وكذا التواكل من الأوقات غير مكرمة

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the historical account, mentioning the year 1040 and the location of the battle.

[illegible]

وفي الخط الاول في نيّة الفرض مثلاً ان يقول في وقت ظهر اليوم للذوق ان ظهر الوقت فرضه وكان الوقت خارجاً وهو لا يعلم الا بحرية
 كما اذا قل ظهر اليوم فجزبه سواء كان الوقت خارجاً وابقياً **وفي صفة الفهم** اي بصفه القنديل على نيّة الصلوة **نيّة المتابعة**
 اي متابعه الامام لانه ينفذ ما هو متعلق بصلوة الايام فله تدين الزمان في لو حقه ضرر الفساد من جهة كانه كان حراً لم يكن
 ولو قال القنديل يوقت ان اقبل صلى الايام لا يدر على الافتداء الاصل ان يقول نيّة ان يصلح الايام ما يصلحها ولو تولى
 الصحة ولم يبن على الافتداء جزم بعض المشايخ لان الصحة لا يكون الا بكون الامع الايام ولو تولى الافتداء برئيد فادامه ولا يجوز في صلوة
 للصانع اذا لم يعرف ان المكتبة كذا وانني يقول نيّة ان يصلح الايام الصلوة على المكتبة التي يصلح عليه **ويوصلها بالذي** اراد به
 تكبير الافتتاح لان ما يحرم في الصلوة ما يباح في صلوة اخرى لا يفصل بين النيّة وتكبير الافتتاح وفيه نفي عما قاله الاخرى
 من انها يجوز بالنيّة المتأخر ايان يركع لان اول الجزء من الصلوة اذا طعن النيّة لا يكون عبثاً فكذلك ابو اقيلا لا يراها منسبة عليه
 بخلاف الصوم فانه جان بنية متأخر لان اول جزء اليوم غير معلوم ولما انبثت المتقدمة على التكبير فكأنه ممنوع اذا لم يفصل
 بينهما بعمل ينافيها مثل ستر الخطب ونحوه ولو فصل بعمل لا ينافيها كالوضوء والمشي الى المسجد لا يصلح الا يرى ان من احدث
 في صلوة مثله ان يتوضأ ويمشي ولا ينعى البناء **نقل** اي التحريم بشرط الصلوة **لا تكتفى** اي قال الشافعي هو ترك لان
 الشرع وحصل به والشرع في شيء يكون باول جزء منه فيكون تركه ولذا شرط له ما شرط لسائر الايام كان من الطمان في تركه
 ولما ان تكبير التحريم عقد لانفعال الصلوة والشرع يحصل بعين باسنان قوله وما ذكر اسم ربه فصلى اي ذكر الله في
 افتتاح الصلوة لا افترس المفسرون الغاء في صفة الدال على التعقيب يدل على ان التحريم شرط لانه لو كان جزءاً
 لدخل في قوله في صلوة فبان منه الفكر انه في ذلك الجزء او الحجاز ان اراد به ما سوى الجزء والاصل عدمها واستراط الفرض
 في تكبير الافتتاح لانصالها بالآلة تركه وقابض الخلق يظهر في جازيها بالنقل على تحريم الفرض بعد انما
 من غير تحريم مبداهة فانه غير جائز عن الايمان فيكون الفرض لا يكون كمالا للفعل وعندنا جائز لان شرط الفرض
 يكون شرطاً للفعل **فصل** في صفة الصلوة **بفرض التحريم** بقوله تعالى وتكبر فلكم فالحكم اذ به تكبير الافتتاح
 بالنقل عن ائمة التفسير فيكون فاما جزمه لو ادرى الايام وهو ركع فلكم وهو الى الركوع اقرب فصدت صلوة كذا
 في التحريم والمراد بالفرض هنا لا يجوز الصلوة بدونه **والقيام** بقوله تعالى وتومنون الله فانتين اي مطيعين
 والمراد به القيام في الصلوة باجماع المفسرين **والقراءة** بقوله تعالى فاقروا ما تنسوا القرآن والامر للوجه في القراءة
 خارج الصلوة غير واجبة بالاجماع نبي في داخلها صرون **والركوع والسجود** بقوله تعالى واركعوا واسجدوا ومن اراد به
 ان كان اصله بلان الصلوة افعال هو موضوع للتعظيم وهو يحصل بالقيام والقراءة فيه وانما هو بالركوع والنهي بالسجود
والنعم **الخبر** لقوله تعالى بعد اسباب من ومن العاصي اذا رنعت المسك من السجدة الاخرى وقعت قدر التشهد
 فقد غنت صلوة على علم الصلوة بها فقرأ التشهد او لم يكن غرضه فان قلت الايام من الايام فوضيتها
 لان الصلوة تكون ناقصة بترك الواجب اذ به الايام من جهة الاركان لا الايام من جهة الصفة لانه على الايام بالنقل
 دون قراءة التشهد وهي واجبة لا يقال هذا خبر الواجب فكيف تكبیر بغير الغرضية لان هذا بيان لمحل الكتاب في الفرضية
 ثابتة به فان قلت لم يذكر مع من السنة الخروج بفعل المصطلح فانه كان فرضاً عندنا في حقه قلت اراد بها
 الفرائض التي اتفق عليها علماء وانا الثلثة او نقول انه ليس بغرض من على ما نقل عن الاخرى وهو الصحيح وسبحانه
 وخرج بها الى القول بالاشهاد **بالشهادة** اي بمقدار لا يفتر **وابناء السلام** وهو من القول مأكلة **ان السلام**
 واجب فيقدر على هو التقوى بغيره **والسلام** وروى انه عم قال ابن عمر اذا رنعت المسك الحديث **وبن** ان يرفع يديه

خط
ولقد نزل القرآن ابراهيم
فاذا اهدى الله الى ما يحب

[illegible][illegible]

ظالمين

وان ساءت امره ولم يتوصفنا فاقدمي به قبل مجز والاقبل ان لا يجوز في زعم الامام ان صلوة غيره جائز في الصلاة العامة
واجازوا في ذلك ان تقدم في الصلاة مع امره لانه لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
والعامة ليس بصلواتها وانما هي الامامة فاسعوا في الجاعة من منعه فلم ان يقولوا الى سحر او لا
يأمنون بذلك **ولا تؤمن المرأة الا بالنسأ** مع امره لانه لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
لان طائفة من المؤمنين كانت جماعة من سحره ثم نسخ الاستحباب **منع الصبي من الصلاة** **واما في الرجل مطلقا**
ان يرضى لانه او يخله فالتصديق ان مقتضى منعه في صلوة وان كان تابعاً للامامة في الاداء فيجوز ولو
ان مقتضى بنى على صلوة الامام فصلت بالبالغ فرض وصلت الصبي فاقدمه البالغ اياه يكون بناءً القوي على الضعيف
فلا يجوز في **الامام** هذا احتراز عما قاله بعض مشايخنا من ان امامة الصبي لغيره في الزواجر فيد بالرجل لان
امامة الصبي الصبيان جانب اتفاق **وصف الرجال** لقوله لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
ينبغي ان لا يجمع في الصبي بدم الصبيان لاصاله في ذلك من ثم **النسأ ولو حادثة امرأة** فمخالفة قوية
كانت لها واجبة او محتملة او حتمية **مستبهاة** في الحال والمآل فاقدمه في صلوة بها العجز لانها كانت مستبهاة وتخرج عنها الصبيبة
في صلوة مستبهاة بغيرها ادا حقيقة كما اذا اقتدى امرأة برجل او اقتدى كلاهما بآخر او كلاهما اذا كانا لا حقيقين **مطلقا**
ان ذاته يركع ويحرم **لا حائل بينهما** في صلوة ان يكون مقدار ذراع او اكثر منه لا يكون حائلة **تفسد صلوة**
دونها اليادون صلوة المرأة وقال مالك ان لا تفسد صلوة المطلق الحاذة لصلوات كل الاعضاء او بعضها في صلوة كانت
على الدكان والرجل يحاذيها على الارض وان حاذت عضو منه عضو فاقدمه كذا في الخلاصة وقدمه بالمرأة لان حاذة
الامر المستبهاة لا تفسد في الامام وقدمه المرأة بالعاقل لان حاذة الجفوة لا تفسد كذا في النهاية وقدمه بالمرأة
لان غيرهما لا تفسد بالاتفاق وقدمه الصلوة بالاشترار الدال على حصة اقتداها بان نواها للامام لانه لو انتفى ان لا يتوفا
الامام لا تفسد حاذتها وقدمه بالاشترار بالاداء حقيقة او حكمه لان الاشترار لو ثبت في الترخيم دون الاداء كما اذا
كانا مسوقين فاما القضاء ما فاتهما لا تفسد حاذتها اتفاقا لانها ليسا بمشركين اداء بل هما في حكم المتفرعين
وقدمه بالمرأة لان حاذتها في صلوة الجنان لا تفسد اتفاقا وقدمه بقوله لا حائل لانه لو كان بينهما حائل لا تفسد
اتفاقا **فما صلوة بصلواتها** **ولست** بقوله لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
ولما كان يجب تأخيرها الا في الصلوة فيكون الرجل مانورا ابتاعها فاذا حاذته يكون الرجل تاركا لقرض المصالح
لانه كان يمكنه لتقدم عليها بخطين او خطوتين فتفسد صلوة فلو لم يمكنه التقدم عليها فاشترى بها بالناظر فلم يتأخر
من فسد صلوة بالاصول لانه لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
ان حاذته منكبة صنعت طعاما فدعت النبي فمما فرغ من قومه الاصلان فقامت وبنيها لئلا تخلفه وجدتي من
ورائها ففعلت بنا وناحوا النبي فمما فرغ من قومه الاصلان فقامت وبنيها لئلا تخلفه وجدتي من
خلان القلمس روى جميع ما روى به فان **فقد** كقولك في صلوة كذا في الاصلان فقامت وبنيها لئلا تخلفه وجدتي من
ومن ثبتت بالسنة تقروا فيها بصلواتها كذا في الاسرار وهذا خبر مشهور جازم الزمان على الكتاب **وبعض الامام**
الماموم **الواحد عشر** في صلوة جارية لا يفسد لانها لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
ام فمما فرغ من قومه الاصلان فقامت وبنيها لئلا تخلفه وجدتي من
يسمع عن والحاكمة ان يسمع نفسه وعند اكثر من الجهران يسمع نفسه وفي الحاذة في صلوة الجهران في ذلك صاحب
الحظ الا في قول الهندواني **ويحذر المنفرد بين الجهر والخافت في الصلوة** **اولى المنفرد** لانه باعتبار ان غير مقتضى لان
كالامام فيجوز باعتبار انه لم يفسد بصلواتها فاما في صلوة الجهر فاقدمه لانها لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
الذكور **وجوابا** لانه بما اودع في السلام والامة بعض واما في الصلوة فيخالف في النهار وفي الليل فيجوز واما في القضاء ان كان جماعة
يجزوا وان كان منفردا في الغيبة ان كان يصلي الصلوة وحين فقرأ الفاتحة او بعضها فاقدمه في رجله من غير فاقدمه

ولو اصابه حصص هو يفتحن في الصلوة اي غير من القراءة **بل لا يستحلف في الصلاة** لان من استحلف في الصلاة فاقدمه
وقال لا يجوز قال صدر الاسلام للطلاق فيما اذا كان حائطا او غير لاجل يخل اما اذا استقرت القراءة لاجل الاستحلف في اتفاقا
لانه يصير امتناع الاستحلف في الصلاة لان الاستحلف في الصلاة فاقدمه لانها لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
بقراء مقدار الجواز فان كان قرا الاستحلف في الصلاة فاقدمه لانها لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
لان مقتضى بنى على صلوة الامام فصلت بالبالغ فرض وصلت الصبي فاقدمه البالغ اياه يكون بناءً القوي على الضعيف
فلا يجوز في **الامام** هذا احتراز عما قاله بعض مشايخنا من ان امامة الصبي لغيره في الزواجر فيد بالرجل لان
امامة الصبي الصبيان جانب اتفاق **وصف الرجال** لقوله لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
ينبغي ان لا يجمع في الصبي بدم الصبيان لاصاله في ذلك من ثم **النسأ ولو حادثة امرأة** فمخالفة قوية
كانت لها واجبة او محتملة او حتمية **مستبهاة** في الحال والمآل فاقدمه في صلوة بها العجز لانها كانت مستبهاة وتخرج عنها الصبيبة
في صلوة مستبهاة بغيرها ادا حقيقة كما اذا اقتدى امرأة برجل او اقتدى كلاهما بآخر او كلاهما اذا كانا لا حقيقين **مطلقا**
ان ذاته يركع ويحرم **لا حائل بينهما** في صلوة ان يكون مقدار ذراع او اكثر منه لا يكون حائلة **تفسد صلوة**
دونها اليادون صلوة المرأة وقال مالك ان لا تفسد صلوة المطلق الحاذة لصلوات كل الاعضاء او بعضها في صلوة كانت
على الدكان والرجل يحاذيها على الارض وان حاذت عضو منه عضو فاقدمه كذا في الخلاصة وقدمه بالمرأة لان حاذة
الامر المستبهاة لا تفسد في الامام وقدمه المرأة بالعاقل لان حاذة الجفوة لا تفسد كذا في النهاية وقدمه بالمرأة
لان غيرهما لا تفسد بالاتفاق وقدمه الصلوة بالاشترار الدال على حصة اقتداها بان نواها للامام لانه لو انتفى ان لا يتوفا
الامام لا تفسد حاذتها وقدمه بالاشترار بالاداء حقيقة او حكمه لان الاشترار لو ثبت في الترخيم دون الاداء كما اذا
كانا مسوقين فاما القضاء ما فاتهما لا تفسد حاذتها اتفاقا لانها ليسا بمشركين اداء بل هما في حكم المتفرعين
وقدمه بالمرأة لان حاذتها في صلوة الجنان لا تفسد اتفاقا وقدمه بقوله لا حائل لانه لو كان بينهما حائل لا تفسد
اتفاقا **فما صلوة بصلواتها** **ولست** بقوله لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
ولما كان يجب تأخيرها الا في الصلوة فيكون الرجل مانورا ابتاعها فاذا حاذته يكون الرجل تاركا لقرض المصالح
لانه كان يمكنه لتقدم عليها بخطين او خطوتين فتفسد صلوة فلو لم يمكنه التقدم عليها فاشترى بها بالناظر فلم يتأخر
من فسد صلوة بالاصول لانه لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
ان حاذته منكبة صنعت طعاما فدعت النبي فمما فرغ من قومه الاصلان فقامت وبنيها لئلا تخلفه وجدتي من
ورائها ففعلت بنا وناحوا النبي فمما فرغ من قومه الاصلان فقامت وبنيها لئلا تخلفه وجدتي من
خلان القلمس روى جميع ما روى به فان **فقد** كقولك في صلوة كذا في الاصلان فقامت وبنيها لئلا تخلفه وجدتي من
ومن ثبتت بالسنة تقروا فيها بصلواتها كذا في الاسرار وهذا خبر مشهور جازم الزمان على الكتاب **وبعض الامام**
الماموم **الواحد عشر** في صلوة جارية لا يفسد لانها لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
ام فمما فرغ من قومه الاصلان فقامت وبنيها لئلا تخلفه وجدتي من
يسمع عن والحاكمة ان يسمع نفسه وعند اكثر من الجهران يسمع نفسه وفي الحاذة في صلوة الجهران في ذلك صاحب
الحظ الا في قول الهندواني **ويحذر المنفرد بين الجهر والخافت في الصلوة** **اولى المنفرد** لانه باعتبار ان غير مقتضى لان
كالامام فيجوز باعتبار انه لم يفسد بصلواتها فاما في صلوة الجهر فاقدمه لانها لم يزل يتردد في ذلك وقال مالك لا يجوز لان الامامة كرامة
الذكور **وجوابا** لانه بما اودع في السلام والامة بعض واما في الصلوة فيخالف في النهار وفي الليل فيجوز واما في القضاء ان كان جماعة
يجزوا وان كان منفردا في الغيبة ان كان يصلي الصلوة وحين فقرأ الفاتحة او بعضها فاقدمه في رجله من غير فاقدمه

الآن وجوب سقط
الحج فحق الجواز فالحق
فيما روي به محمول على القرآن
فانفقوا او يدار به القولان

کے

من

منع الطلاق بمرارته
مستقر موضعاً

الشيخ بالغضينا قدوة في العلم والدين
مؤيدكم في كل وقت والشيخ د. محمد

وقيل المراد به مطلق الكلام والاول اصح كذا في الكفاية لما قوله عم خروج الامام بقطع الصلوة وكل ما يقطع الكلام فسقط من الفسقة
بقطع الصلوة **وك** قوله عم اذا خرج الامام لصلوة ولا كلام لان الكلام قد عتد فيجوز له ان يقطع الصلوة بالخطبة
فيكون ممنوعا واما البعيد عن استماعها فلا يحط لم السكون واختلفت جلوس الامام اذا سكت فخذ ابو يوسف يباح له الكلام
وعند محمد لا وفي الغنية الكلام في خطبة العبد في مكر من اتفاق **ونعم** اي سماع الخطبة **عن زر** **والسلام** **والسنة** وقال
الثاني يجوز له ان يركع السلام ويصلي السنة لان رقة السلام واجبة بركعة تركه وقدرى انه عم لان الخطبة فعل سلك
فامر عم ان يصلي ركعتين **وك** ما رواه ابو حنيفة قريبا وحديث سلك لان قبل المني عنه وليس سلم انه كان يفعل فقد
روى انه عم سكت حتى صلي ركعتين فصار كانه في غير حال الخطبة **وخطها** اي ابو يوسف سنة بعدها **سنة** اي بعد الجمعة
سنة كعب **وما اربعا** **لانه قبلها** فقد يقول بعدها لان النقل قبلها اربع اوقات **ما** روى انه عم كان يصلي بعد الجمعة
اربعا يصلي ركعتين اذا اراد ان يصرف فكلما روى انه عم قال من شهد منكم الجمعة فليصل الاربعا قبلها وبعدها اربعا قال
نعارض الحدثنان زح قوله على فعله ثم اختلفوا في سنة تلك الاربع هل هي السنة والاخر الاخر في موضع يشك في جواز
الجمعة وثبت في غيرها ان يقول نون ان اصلي اخر ظهر اذ ركعت فنه ولم اصد بعد وقبل المختار ان يصلي الظهر ومن السنة
ثم يصلي اربعا بنسبة السنة كذا في الغنية **فصل** في صلوة العبد من تكبيرات المشرقة **يجب على العبد** على من
يجب عليه صلوة الجمعة اتماما وجب له عم والطعن عليها من غير ترك من ارتفاع الشمس الى الزوال عزابان لو قتها لما روى انه عم
صل العبد والشمس قد رجع واخر الصلوة الى اخر حين شهدوا بركعة مثله في شوال بعد الزوال ولو كانت الوقت باقيا بعد
لما اخرها فقصده من يجب عليه صلوة العبد **المصلي** **وهو غير مكبر** **جر** اي لا يجزئ بالتكبير في كل ركعة الفطر عند ان حصة عم
وقالا يجزئ ما يجزئ في الاضحية **وك** انه ثناء والاصل فيه الاضحية الا ان الشرح وروى بالجهر في الاضحية لكونه يوم تكبير
ولا ذكر الفطر كذا في شرح المصنف **قول** الظاهر ان من الجملة المسموعة حاله وكان ينبغي ان لا يقصد بها الكلام والحال
الطابق في جهر تكبير الفطر دون الاضحية وعبارته وقته عامة فلا قرينة تخصها بالفطر **ويكن النقل قبلها** اي قبل صلوة
العبد **قال** **الف** في الايام فقد يقول قبلها لان النقل بعدها غير مكره اتفاقا قبل في المصلي خاصة والاخر ان يكون
فيه وفي غير كذا في الحاشية **ل** انه صلوة الضحى وفضلها جريئة **وك** ما روى انه عم قال لا صلوة في العبد من قبل
الامام **ويجوز الاكل** في عيد الفطر **ويؤخر** في الاضحية **ويطيق** **بني** يعني يسحب من الاضحية لانه عم كان يفعل **لما**
ونز يد في الاضحية بعد الافتتاح **ثلث تكبيرات** قبل القراءة وسكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلث تسبيحات
لا سيما **بخطها** **الذكر** يعني قال **الف** في كل بعد تكبير الافتتاح سبع تكبيرات يذكر الله بهن **وفي الحاشية**
بعد القراءة ثلثا من مسألة اخرى يعني يزيد في الركعة الثانية ثلث تكبيرات بعد القراءة ويكره اربعة تسبيحات
لا حسنا قبلها يعني عند **الف** في كل تكبيرتين قبل القراءة ويذكر الله بهن **ما** روى انه عم فعل كما ذكرنا ونسبنا
ايضا ما روى انه عم فعل ذكرنا فلما تعارض الروايتان اخذنا بمننا الا ان كلوا التكبيرات الزوائد وروى الله بدي خلاف
المعروف في الصلوة **وبرخ** فيها اي في التكبيرات الزوائد **يد** بقوله عم لا يرفع الا يدي الا في سبع مواطن وذكر
منها تكبيرات العبد من لا يرفع صلوة العبد **غيرها** بان صلوة الامام ولم يذكره لان لها شرائط لا يقدر المنفرد على تحصيلها
واما اذا فاتت عن الامام ايضا فانها يرفعها **كاسبي** **ويامر** ابو يوسف **من ادرك** **الركوع** اي ركوع صلوة العبد **التسبيح**
فيه لان الركوع على التسبيح وحمل التكبيرات لان التسبيح قد فات عنه **وما** **التكبير** يعني قاله تكبيرات العبد ما دام
امام ركعا لان الركوع قيام من وجه لا يري الله من ادرك الركوع في الركوع يكون مدرسا لتلك الركعة اسم بما يتصل على
التسبيح والركوع والتسبيح والتكبيرات واجبة فيكون الايمان بها اولها وكذا ركوع الامام واسم بعدها ادي بعض التكبيرات
يتابع الامام ويسقط عنه التكبيرات الباقية من المصنف **ويؤخر الفطر** اي صلوة عبد الفطر **لانه** **لغز** **لما** اذا شهدوا
بعد الزوال لرؤية الهلاك او قبله بحيث لا يمكن جمع الناس بينهم من قوله **لانه** ايها الاوتار لما بعد الغد لان الاصل فيها
ان لا يتبع الجمعة الا ان تركناه ما روى انه عم اخرها الى الغد ولم يرو انه عم اخرها الى ما بعد الغد فبق على الاصل **والاخر**

الحیاتیات

عندنا

لما فعل به يؤصله عند الاصل في الما بعد من **البصا** اي كاخبرها بالعد لان صلواتها وقتها بوقت لا فصحة فيكون
 مادام وقتها بانها وفي التبيين فبعد العذر هذا لتبين الترابية في لواعظها والما بعد العذر من غير عذر جازت
 الصلوة وقد اساءوا وخطب بعد هذا اي الايام بعد صلوة العدة خطبتين **ثنتين** يعلم في كل منهما حكمه يعلم الايام
 الناس في خطبة عيد الفطر واحكامها وفي خطبة يوم الاضحية واحكامها وبكبرية التفسير وبكبرية التكبير وفي غير التفسير
من فجر يوم الاضحية عند اربع حصة **وختام** اي بالتكبير **ايام التشرية** اي في عصر اليوم الثالث ومنسك كل
 القولين رواية فعل النحر م لكن ابا حنيفة اختار رواية الاقل ليكون الاصل في الاذكار الاخفاء واختار رواية
 الاكثر احتياطاً لان التكبير عبادة وفي الحقايق محل الخلاف والتكبير جزء ويستدل بهذا كرامة الذكر جهر او قد
 فتح ابن مسعود وقال لغوم صحتهم يملكون برفع الصوت ما اريكم الا مبتدعين حتى اخرجهم من المسجد فان
 قالوا رفع الصوت بالذكر جاز ذكر في الاحكام في تلك اذ درجات الاختلاف في اوقات التسمية ينبغي ان يختص
 عنه من اذ على سكون طريق الورد **ولم يبدأ بظهر التخي الى فجر اخرها** قال الت في يده التكبير عقب ظهر يوم الفجر
 وتخم عقب الفجر في اخر ايام التشرية لما روي ان ابن عمر قال كذا لكن ما يمكن به ايتمت هو المشهور **وهو على التبيين**
 اي التكبير واجب عليهم عند اى حنيفة **بالمصنف** فلا يجزئ اقل التخي **عقب** **مكتوب** فلا يجب بعد التوافل وبعد الوتر
 ايضا فانه وان كان واجبا على من لا يكتبه غير مكتوبه في قول عقب اشعار بانه مشروط بان لا يتخلل ما يقطع حصة الصلوة
 في لو قام وخرج من المسجد او تكلم فانه لا يكتبه ولو قام ولم يخرج من المسجد فانه يكتبه كذا في الحنفية **بجماعة** فلا يجب على
 المنفرد **من** فلا يجب على النساء اذ اصلن جماعة **واقصر ايامها** قال في كل من يسهل المكتوبة على اي
 وجه كانت لانها شرعت لتبعا للمكتوبة فيود بها كل من يودها **والا** ان الجهر بالتكبير ثبت على ظن الفيلس والنص
 الذي ورد به كان جامعاً لهذه الشرايط فينبغي ان يراعى جميعها **فتكبر المعز** يعني تكبير التفسير عند ما نالوا المعز
 والمأثور من التليل **ع** **م** وان يقول من الله اكبر الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد لما روي ان الله تعالى
 امر جبريل ان يذنب الى ابراهيم بالفداء فراه اوضح ابنه الذبح فقال الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر الله اكبر
 صوته علم انه ما يتم بالبشران فقال لا اله الا الله والله اكبر فلما سمع اسبيل كله ما علم انه قد قال الله اكبر والله اكبر
 هكذا ثبت في الاجل فلا ينبغي ان يترك بعضه كذا في المحيط **لاننا نخط** يعني عند الت في يقول ثلث مرات الله اكبر
 ولا نؤد عليها لان المنصوص عليه هذا التكبير **فصل في صلوة الكسوف والخسوف** **جمع ايام الجمعة** الناس في الجامع
 او في المصل ويصليهم **بغير خطبة** ولا اذان واقامة **للكسوف** لما روي انه عم على بالناس في الكسوف بغير خطبة ودعاء
 حتى اجلت الشمس **للكسوف** يعني لا يصلي الايام بالناس لخسوف القمر لتعذر اجتماعهم **للكسوف** **والا** اي ان لم يجمع الايام **للكسوف**
على الناس فواذ **ويصلي بعينين يركوعين** **لا يابح** يعني عند الت في يركع في كل ركعة ركوعين بقيا بين بقراء
 الفاتحة والبقر مخافة في القيام الاول ثم يركع ثم يقوم ثم يقرأ الكهملان بغير فاتحة ثم يقرأ في القيام الاول
 من الركعة الثانية سون النساء في قيامها الثلثة المائش كذا في خلاصتهم وغيره على هذا كان على المؤلفان ليروي
 قوله لما روي انه عم على صلوة الكسوف هكذا **والا** لما روي انه عم على صلوة الكسوف يركوعين واطال في قيامه وركوعه
 وسجده والرحمان كهن الرواية لكونها موافقة للاصول لاننا لم نجد ركعة الا يركوع واحد **وطول القراءة** وكشف الدعاء
 وهذا ابيان لله فضلية **والا** **خاف** في صلوة الكسوف عند اربع حصة لما روي انه عم خاف في صلوة الكسوف **يا مبر** **يا مبر** اي
 اي يوسف كبر الامام لما روي انه على السلام في القراءة في صلوة الكسوف ولكن الرهان للرواية الاولى لئلا يعم صلوة النهار وعما
 ان ليس فيها قراءة **مسموعة** كذا في شرح المصنف قال في الجملة للاسمية الواقعة حاله كانت لا بدل على الخلاف في ذلك
 عليه ما يارد ان قوله **يا يوسف** قول قوله **يا مبر** **يا مبر** يدل على ان الايام لا يجر عند صاحبها فانه يكون قريبة على الجملة للاسمية
 الواقعة حاله انه على قوله صيغة بعد تفرقة في صدر الكتاب انها لا بدل على الخلاف في الازداني انما يكون بعد فهم الحكم من الجملة
 عجا والمصنف ان جعل الازداني قريبة على فهم المذهب والحاصل ان جعل الجملة للاسمية حاله انما يجر مناسبت على تقدير مناسبت غير ذلك

الجمع طویل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

وان لم يكن الامام
يصلح للجمعة على الكوفة
في محضر ائمة القضاة
تقديم والتقديم سنة

بیانا القول
الحال

ويعبر عن البعض اسقط منها بقدر من مائة اذا قصد وسقط النصاب قال ابو يوسف لا يسقط شيء من الزكاة الا الواجب من مائة
فالبعض الثاني يصح ان يكون محلا له وقال محمد يسقط عنه زكاة ما تصدق به اعتبارا بالخيار بالكل ولا يجوز ان يكون محلا له
الا مشغول لما في بل من النصاب وقال الربيع عليه بنحو سبب الجواب هو ان النصاب نصاب عام ولو كان الزكاة انما تجزى المال
الفاضل من الحاجة والمال المدبون ليس كذلك لانه يحتاج ان يقضى دينه من ذلك المال فاعند المدبون بقدر دينه من مائة وما
وضع في الزكاة لان الدين لا يمنع الخراج اتفاقا في نظم النفقة فيه مستغنى ولا بد لو بقي بعد الدين قدر نصاب تجزى الزكاة
في الفاضل اتفاقا المراد بالدين دين لم يطالب به جهة العباد وسواء كان الدين دين نفقة كدين الزكاة فان استطال به الاموال
في المصالح ونائبه في اموال النجاشي بانه اول العباد فدين النفقة والكفان لا يكونان اذ لا يكونان اذ لا يطالب به ولا نائبه
في المال في الفرق بين الدين بين الموصلي والمال وقال الامام ابو ذر ان كان الدين دين جرح لا يمنع لانه غير مطالب
عليه وقبل ان كان الزوج على عزم من نصابه يمنع والا فلا لانه لا يعد ديناً من مائة وقال القزويني النفقة عام يقضى بها
الفاضل لا يمنع الزكاة لانه ليس في حكم الدين وقال الامام القزويني الدين الموجب للزكاة لا يكون من اربعة فدية ان قلنا
لا يمنع فدية وان قلنا يمنع فدية وجه وصبي ومجنون الا لا يجوز الزكاة عليهم او قال الشافعي يجب بتمام الزكاة في باقرها
عقبا وان لم يكن لها ولي باقرها الامام او ينصب لها وليا ان الزكاة مؤنة مالية فيجب عليها كما يجب سائر المومن
من النفقة والعشر وصدقة ولو ان الزكاة عبادة خاصة فلا تجب عليها كالصلوة والصوم ولا يان منها كالتشديد
لان النفقة من العبد ولهذا يتادي بدون النية والعشر مؤنة الارض فيه غالبية لهذا يجزى الارض الوفر صدقة
فيها مع المونة ولهذا يجزى على الغير سبب النفقة ويشرط في الجارض فاقه اكثر الجمل لا اقله يعني اذا
صاحب نصاب جزوا عارضاً وموان يبلغ مغبغا من جن قال ابو يوسف ان كان مغبغا فزكاة الجمل فطيلة الزكاة والا فلا
وقال محمد اذا افاق شئ من السنة وان قل عليه الزكاة فبذبح الجارض لان الجوز الاصلي وهو ان يبلغ مغبغا بغيره
ابتداء الجمل من جن افاقته اتفاقا لان التكليف يسبق من الكالة وقيد بالا فاذ لانه لو امتنع جزوة سنة لا يجزى عليه
اذا افاق في الاصلي لا يوسق لان لا يوزن مقام الكفا فالحقيق في اكثر السنة كالحقيق في كلها فكذا الجوز في اكثرها كالجنون
في كلها ويجزى ان السنة للزكاة كسنة للصوم فلو افاق شئ من الشهر وان قل بانه الصوم فكذا اذا افاق في حق
بتشديد الامام وفيها من فلتسب القاضى اى نادى في الناس بانه مفلت من نفقة عليه بعد اموال اقرى بعدم الوجوب عنها
يعنى كان له دين على مفلت من نفقة عليه بعد سنين فله زكاة عليه للسنة الماضية عند محمد وقال مالك الزكاة
فقد عملت لان المدبون لو كان غنيا او مسكرا غير مفلت فعليه زكاة اتفاقا لان الدين على المسكين كماله
وقيد بقوله مقدر لانه لو كان جازا فان لم يكن له بينة لا يجزى اذ اعني ان يوسق بها فيه مالم يكلف عند القاضي الاحتمال
ان يتكلم بغيره فينوصل له ماله وان كان له بينة علم به القاضي كجوز الزكاة اتفاقا لانه لا بد له ان يكون له على غيره الزكاة
وان كان له بينة لان السنة قد لا يقبل والتام قد لا يعدل وقد لا يظفر بالخصوصية بين يديه لانه في حكم الحاكم
ذكر في التحفة من اموال الصبي اما محمد فقد جعل ذلك المال بمنزلة المال لصحة التلبس من واما ابو حنيفة فقد مر على امله
من التلبس غير صحيح لان المال عاود وراج فله يكون له المال واما ابو يوسف فقد كان مع محمد في صحة التلبس لكن
جاء اصله وجعل الدين مستغنى له المال رعاية لجان الفقراء المستحقين اذ لو كان مع محمد عدم وجوب الزكاة فيها
اذا حقه ان صاحب النصاب دين وسقط الجمل فان نسب قضاءه في حق بعضه التمسك بالنفقات دينه في آخر الجمل
وما له على الزكاة ان حق الدين بمنزلة ملكه النصاب ملكه في اثناء الجمل كان مائعا فكذا اشتغاله
بالدين واما ان اشتغاله بالدين بمنزلة نقصان ينعى لا كملكه لان المال باق حقيقه واعتبار الكمال في كل ساعات
الجمل فخرج على صاحب المال فاكثرت نكاحه في اول الجمل واخر لان اوله وقت الانقضاء واخر وقت الوجوب ولو ان اشتغاله
اعوام عليه بغيره من كانت النجاشي فقبضت تلك المدبون او قبضت في نقد تلك العوض او جودها على غيرها في كل
الاعوام الماضية لا يعلم القبض منه قال مالك فعليه زكاة السنة التي قبض فيها المدبون والافغان لان العوض ليس في حيز مال



الزكاة قبل النفقة وكذا الدين ليس مال حقيقه واما بصدقه بالقبض فغير عام فبصدقه لا قبله ولو انما مال عرفا
وشرفا ولهذا يجوز الشراء بها فان كان عليه عند عام كل سنة ان تربي منها لكان لم يكن ثمنها من ضرر وبعدها الى المسكن
فبعد القبض من من الاداء ما وجب قبل ذلك ولو ابراه من دين مساو لنصابه في بعض الجمل فتم لم يوجبها
يعنى من كان له نصاب عليه دين فله فابراه الطالب من الدين في بعض الجمل فتم الجمل الاول وقال ابو يوسف ان كان عليه
حق بعضه حول من يوم الابراء لان مال المدبون لم ينفق سبب الوجوب بلا اشتغاله بالحاجة الاصلية فنصار كانه ملك المالك
من وقت الابراء وقال محمد عليه زكاة لان الدين كان مائعا بواستطاعة اتمام المطالبة والافغان بالبراء بطل ذلك الاصل
فنصار كانه لم يكن الدين اصله ولم يجزى من زكاة مال مستهلك ما يتبع وجوبها في مستفاد يعني من كان له نصاب
ولم يتركه بعد عام الجمل فاستهلكه بالنسبة نصابا آخر وحال عليه الجمل قال ابو يوسف من كان له نصاب المستهلك لا يمنع من
وجوبها في النصاب الثاني وقال محمد فبدين الزكاة لان غير من دين العباد يمنع اتفاقا ودين الذنور والكفارات
لا يمنع اتفاقا كذا في الصفة وقيد بمسلك مستفاد لان دين ذكي في العين منع وجوبها في النصاب اتفاقا لان غير نصاب
مستحق فان شئت به النصاب ان هذا الدين لا يطالب به جهة العباد لانه يوزن لانه لا يستحق ان يربح على عاشر
فيطالبه وطحا ان لم يطالب به جهة العباد نظر الى الاصل في ما في السوابع فالامام باخذها ولما في اموال النجاشي فكان
يطالبه العمل بالدين من عثمان واما فوض رضى باجماع الفقهاء رضى زكاة الاموال الباطنة للعلم بها ضرورة من الفتنة فلم
يطلب المطالبة بالكلية ولهذا اذا علم الامام من اهل بلده تركوا رضى بطالهم بها كذا في الغاية وما اوجبها
في النصارى هو المال الذي يكون عند قاعه ولا يجرى الانقضاء به كالمقصود المال المحقق اذ لم يكن عليه بينة والمنقوص والاثني
والمال الساقط في البحر والمدبون في الصحراء المنسحب عنه وقال ابو حنيفة الزكاة للسنة الماضية اذا وصلت الى اليد
ان سبب الوجوب هو ملك النصاب الثاني وصدقه نوات اليد غير محض كالابن السبي ولو ان النصارى
عالمه نام لان التماسه انما يحصل بالقرن على النصارى وقال ابن السبي ينتفع به للملك من بينة نقاد دليل القرون وفي المتقا
لو لم يمتنع فان قدر على طلبه او التوكيل به فعليه الزكاة والا فلا ولا عني اموال مريت على نصابه في حق
يعنى من كان له نصاب من الادب فبصدقه سنون ولم ينتفع النصاب فيها ولم يتركها فعليه الزكاة من السنة
الاولى فقط عندنا وعن مالك السنون عند من ان الزكاة عبارة فله منع دينها كدين الذنور ولو انما دين
لم يطالب به العباد لما قرناه فربما اعلم ان المذموم من الحق ان دين الزكاة غير مانع عن مطلقا ولكن فصل بعض على اول
فقال دين الزكاة عن مانع في اموال الظالم لان له مطالبة وغوطاخ بما الباطنة اذ لا يطالب به العباد ولا نوجبها
نصاب سامة من الخط فيه وهي بعض الحيا الشركة يعني اذا كان له اصل مثل عشرة ونشاة ولا عشرة ونشاة فله مطالبة
بان مشرك في المشرق والمغرب والراعي والفلح والحائك والمطبخ وزاد في الاسرار ان يحسبها بئر واصل الاصل
في جميع السنة والقصيدة في الخطط مثل بشرط فيه تولا وشروط ايضا ان يكون الخليفة اهل الوجوب فلا اثر للخط
مع الحكام في حكمه شاة عند الشافعي فله فالتا فبصدقه بالساعة لانه لو كان لاثنين ما تادهم لانهم فيها اتفاقا ولان
الخططة في تمار رطب اذ الخطط فيها وطاقتها ومكان حفظها وهما بغيره غير واجبة عندهم في اعتبار بلوغها خمسة
او سن يخرج منها العشر قوله عم لا يفرق بين حجة معناه كجذبة زكاة لانها لو لم يجزى كجذبة تقريبا للمعنى
ولو ان قوله عم لا يجزى بين متفرق معناه لا يجزى بين متفرق فاما ملكه لان النصاب اذا كان ملكا لواءه متفرقا فانه ملكه
توض منه الزكاة ومعنى ما رواه لا يفرق بين مجتمع غامض كمن ملك ثيابا من ثياب الساعي ان يقرها وياخذ منها
اشاتين ونوجبها على مضارب عن نصيب بل القسمة يعني اذا كان نصيب المضارب من الزكاة نصيبا جسيما فله الزكاة عندها
خلافه لان نصيب المضارب لان الزكاة تجزى على ارب المال من حصته من الزكاة اتفاقا وقيد بقوله قبل القسمة لانها بعد ما تجزى
اتفاقا ان اشتغاله المضارب الزكاة لم يطرأ الا بغيره لان العمل بمجمل ولا يطرأ في الشركة لانه لا مال له بل يطرأ
العمال فله ملك قبل الاقرار بالقسمة كعامل الصدقات ولو انما يشتركان في الزكاة ينتصرون في العقد بان يكون راس المال

وهو وقت الاداء **و** ان القصة اعترفت صلا لا المعنى في الوجوب ان النقصان منكم لا باعتبار القصة فيعتبر فيها
يوم الوجوب بخلاف السوايم فان العين اصل فيها لان نصاها بكم بالعين دون القيمة **ولو تغيرت العين فادى نعمه اعني**
يوم الاداء الزمان يعني ان كانت زيادة القيمة وانقصاها في النقصان المذكور بواسطة صفة راجعة الى الذات بان كانت القصة
مبنية ونهتها ما يتبين فيستحق صارت فيمنها اربعة ايام فادى من قيمتها فاعلمت نعمتها يوم الحول اتفاقا فيؤدي
خمس ايام لان المستفاد بعد الحول الايام اتفاقا ومن الزمان المستفاد بعد الحول فلا يفي **والاداء في النقص** يعني اعني يوم
في يوم النقص ان ابتليت القصة بعد الحول صارت فيمنها ما ياتي درهم فادى الذي من قيمتها الذي درهمين ونصف بلك
خلا لان النقصان من جهة الصفة الراجعة الى الذات لكان بعض النصاب بعد الحول فينصف بقدر من الزكوى فيعتبر فيها
يوم الاداء **ونزك بالقيمة نصابها** استراها **النجان** مثلا اذا استمرى خمسة من الابل السابعة للنجان بها وحال
عليها الحول يقوم فيكون الزكوى من قيمتها عند **الاب السبع** يعني قال الشافعي يجب بها زكوى السابعة وهي شاة لان اعتبار
السوم النقص للفقير لان الساعي في الزكوى من السابعة جردا واداء زكوى العروض من موقوفها مأكلا وقد يفترون في الاداء
و ان صفة السابعة بطلت بالبراء للنجان لوجه الثماني بينهما اذا النجان ايا يكون باعراجهما من بين والاسامة
يكون بلسا كما والساعي ولاية الاخذ من السوايم وان كانت النجان لانها من الاموال الظاهرة ولو استمرى بها النجان ثم جعلها
ساعة يعتبر الحول من وقت العمل لان زكوى النجان وزكوى الساعة مختلفان فذكرنا سببا فلا ينبغي حوله اذ يطاع الله في
كذا في الحيط **ولو باع النصاب نجس في حقيقته** يعني اذا باع نصابا وجب فيه الزكوى وكوز يبعه في حقيقته عندنا وقال الشافعي
لا يجوز بيع الزايد عليها فولا والاصح ان البيع باطل في الكل وهذا هو الموافق لما في المنظومة وهو قوله **وبيع ما فيه الزكوى** وخص
الابل في هذه كصفة الزكوى لانه لو باع النصاب لم ينفذ يبعه في مقدار العشرة لانه لا يفتقر الى العشرة ولذا منع المال
من الانتفاع به قبل الاداء ويؤخذ العشر من الزكوى في يوم يوصى وجاز المصدق ان يأخذ عشر من المشتري وان يفرقا كذا
في الحيط **ان قدر الزكوى من الفقراء فلا يجوز بيعه** كذا لا يجوز بيع احد الشريكين حصته الا في **و** ان الطرمان
عليه ملكه حتى لو كانت النجان جارية يجوز وطها له ومن الفقهاء ان كان في النصاب كذا لكان له ولاية نقل المال آخر ولهذا الوبا
المصدق في زكوى نصابه يجوز لانه ليس بشريك ولو باع عشر الطعام من ربح الارض او من غنى قبل قبضه جاز لانه شريك فيه
كذا في الحيط **فصل في العشر** وهو قربة فيها من المونة وهذا وجب في الارض المأبى للصبي الحول **العشر** واجبة في جميع
في كل خارج من الارض العشر سواء كان ما يفي سنة في الحطة او لا يفي في القول وان قلنا او كثر **فصل في العشر** اجزائه
من التبع السعفة فان القصود من الزرع والخمس من الثمن والثلث لا يفي بها وعن القسط النصف في النسي لانها لا تثبت
في النسيان عان فيخلو قصدا منها بان اخذ ارضه منجى او مقصود او منعت الخشيش نجس فيها العشر وجب
في النسيان ويزن لان كل واحد منها مقصود ونجس البطيخ دون وزن لان الاول مقصود دون الثاني وفي الحيط لو كان
في دار رجل نجس من ثمن العشر فيها لان بقية داره ليست بعشرة **وسق بغيره** احقر به عما سبق بانه كالتسبي
بالفقير ونحو الاول ان فيه نصف العشر **قال** في العشر **في كثره** باقية الى اخر السنة بلكه كثر والعين التي
وتكون ما يفي في الحقيقته فاذ ابلغ الرطب منها مقدار يكون خمس اوسق بالتخفيف في ثمن العشر والنجس والكثيري ونحوها
لا يفي غالبا فله يجب فيها العشر **تبليغ خمس اوسق** الوسق ستون صاعا لصاع النبي عجم وكل صاع اربعة امنا
المن ما يتبين وستون درهما واذ لم يبلغ كل نوع من الجوز خمس اوسق الارض عند عجمه ويضع عند ابي يوسف فاذ ابلغ
خمس اوسق جاز العشر فيؤدى من كل نوع حصته وعنده ان ادر كذا في وقت واحد في الحطة والشجر والنجس في
والاول كذا في الحيط اما قوله **عجم** ليس فيما دون خمس اوسق صدقة وقوله **عجم** ليس في النقص وان صدقة المراد
منها العشر لان زكوا نصا بلذا استمرى به حضرات في الحول للنجان فتم عليها الحول نجس فيها الزكوى اتفاقا
و عموم قوله **عجم** ما اخرجته الارض فغيره العشر وهذا صريح مشهور فلا خلاف ان ابي او قبيل الجردان لافا وروا
على شئ واختلف حكمها ولم يعلم تأخيرها فالأخذ بالعلم اولى احتياطا ولكن خص منه ما لم يقصد اثباته لان سبب العشر الارض النامية

في كل خارج من الارض العشر سواء كان ما يفي سنة في الحطة او لا يفي في القول وان قلنا او كثر
من التبع السعفة فان القصود من الزرع والخمس من الثمن والثلث لا يفي بها وعن القسط النصف في النسي لانها لا تثبت
في النسيان عان فيخلو قصدا منها بان اخذ ارضه منجى او مقصود او منعت الخشيش نجس فيها العشر وجب
في النسيان ويزن لان كل واحد منها مقصود ونجس البطيخ دون وزن لان الاول مقصود دون الثاني وفي الحيط لو كان
في دار رجل نجس من ثمن العشر فيها لان بقية داره ليست بعشرة وسق بغيره احقر به عما سبق بانه كالتسبي
بالفقير ونحو الاول ان فيه نصف العشر قال في العشر في كثره باقية الى اخر السنة بلكه كثر والعين التي
وتكون ما يفي في الحقيقته فاذ ابلغ الرطب منها مقدار يكون خمس اوسق بالتخفيف في ثمن العشر والنجس والكثيري ونحوها
لا يفي غالبا فله يجب فيها العشر تبليغ خمس اوسق الوسق ستون صاعا لصاع النبي عجم وكل صاع اربعة امنا
المن ما يتبين وستون درهما واذ لم يبلغ كل نوع من الجوز خمس اوسق الارض عند عجمه ويضع عند ابي يوسف فاذ ابلغ
خمس اوسق جاز العشر فيؤدى من كل نوع حصته وعنده ان ادر كذا في وقت واحد في الحطة والشجر والنجس في
والاول كذا في الحيط اما قوله عجم ليس فيما دون خمس اوسق صدقة وقوله عجم ليس في النقص وان صدقة المراد
منها العشر لان زكوا نصا بلذا استمرى به حضرات في الحول للنجان فتم عليها الحول نجس فيها الزكوى اتفاقا
و عموم قوله عجم ما اخرجته الارض فغيره العشر وهذا صريح مشهور فلا خلاف ان ابي او قبيل الجردان لافا وروا
على شئ واختلف حكمها ولم يعلم تأخيرها فالأخذ بالعلم اولى احتياطا ولكن خص منه ما لم يقصد اثباته لان سبب العشر الارض النامية

ولهذا يجب على الفقير ولا يستلزم الارض بالخط ونحوه وان في الحيط وجوب العشر عند ابي يوسف اذا ظهر الثمن وعنده ابي ادر
وعنده محمد اذا جعل في الحطايير من الخلال فيظهر وجوب النجان بلكه ان كان في ما تلف من الخارج لغير صنع فالعشر ما حفظ
و يجب نصفه اي نصف العشر **في السقي** بانه **يعتبر اكثر السنة** في السقي اي ما جارتا وانتصاب على انه منقول فان
ليس في قوله **سقاها** وجبا **وبانه** يعني ان سقى الزرع في اكثر السنة بالسقي ففقه العشر وان سقى بآلة ففقه نصف العشر
وان سقى نصف السنة بآلة ونصفها بغير آلة ففقه ثلثه ارباع العشر **والنجس** اي مؤنة الخارج **والنجس** اي مؤنة الخارج
ليسان معنى المؤنة كما في العال ونفقة الفقير وكري الاثمار واجز الحائط ونحوها الاطلاق قوله عليه السلام فيما سبق في السماء
وفيما سبق في السانية نصف العشر **ويوجب** اي ابو يوسف العشر في ارباع العشر **والنجس** اي مؤنة الخارج **والنجس** اي مؤنة الخارج
ما لا يوسق يعني فيمنه **نصاب** **ادى** **الموسوق** ذكر الزمان من انواعه ان كان في زماننا لان التقدير الشرعي
ما انتفى فيه ينبغي ان يرجع الى التقدير المعنوي وهو القيم كما في الاموال النجان اعتبرت قيمتها الزكوى لعدم إمكان
اعتبار النصاب فيها واعتبر ابي الموسوق للمنفق الفقير واعتبر خمسة امثال على ما يقدر به نوعه يعني قال محمد بن العشر
اذ ابلغ الخارج خمسة اعداد من اعلى ما يقدر به نوعه لان النسي ع اعتبر الوسق في زمانه اعلى ما يقدر به المكيلة فينبغي ان يعتبر
فيما لا يوسق في نوع من اعلى ما يقدر به في الخارج فيعتبره القطن خمسة اجمال كرجل ثمانية من العراق وفي العراق خمسة
امنا **ويجعل ابو يوسف خمسة من النهر** **العظام** كالغرات وموثر كفة ودجلة وموثر بغداد وموثر بصرى وموثر بصرى
وموثر بصرى لانها كانت منصوبة الى الكفان فاستوى عليها المسلمون فكانت لها اليد عليها با اتحاد السفن والتجارة
عليها فاستشهدت لانها الصغار لانها التي سقتها الاعاج كثر المكنة بزيادة العشرة يعني قال محمد بن العشر لان النجاسة
ما كانت في ايدي الكفار ثم صارت في ايدينا بالهجرة والخليفة ومن الاثمار ما كانت في ايدي الكفار لان ثروت البعث على الماء
انما يكون بامكان اتحاد القطر ومن الاثمار فيها نادرا فاستشهدت في الجار **ونفس** اي ناضر عشر العسل **الحصل**
اي الماء خن من العشرة وقال الشافعي لا يؤخذ العشر منه قربة بالعشرة لان العشر لا يؤخذ من العسل **الحصل** من النجاسة اتفاقا
انه متولد من الحيوان لا خارج من الارض فاستشهدت في الجار **والعسل** وهو العسل **واجب فيه** اي في العسل
عند ابي حنيفة **مطلقا** اي سواء بلغ نصابا او لم يبلغ **وبعتبر القيمة** يعني لا يجب في العسل العشر عند ابي يوسف لم يبلغ قيمته فيمنه
خمس اوسق كما كان هو الاصل عند ابي ابي يوسف **او عشر قربة** جمع قربة يعني في رواية عنه لا يجب العشر فيه ما لم يكن عشر قربة
منها خمسون متا بئولة على السلام في كل عشر قربة من العسل قربة **امنا** يعني في رواية عنه لا يفي فيه حتى يكون خمس امنا
لا خمسة اقراق يعني عند محمد لا يفي فيه حتى يبلغ خمسة اقراق لانه اعلى ما يقدر به نوعه والفرق بينهما في مكان ما اخذت عشر طاه
كذا في الصحاح **ولا تجز** **خراج** **معه** اي لا يؤخذ العشر من الخراج من ارض عراجه وقال الشافعي يجمع بينهما فيدنا الارض بالخراج
لانها كانت عشرة لا بالخراج اتفاقا كذا في الحقائق **انما** مختلفان ذاتا وسببا لان سبب العشر هو الخارج وسبب الخراج
الارض النامية وهذا جاز للخراج بدون الخارج **و** **انما** قوله **عجم** لا يفي في ارض مسلم عشر وعراق وفي الحيط لا يفي بالمال
ما خرج من الارض النامية قبل اداء الخراج لان اللام ان جاز للخراج ثلواكله قبل ادائه يغيره بطله حقه في الجوز المشرك
لا يفي له اكل الطعام قبل القبض ونقد الثمن بغير اذن البائع ولو ترك الاكل الحرام للمالك يجوز عند ابي يوسف ان كان مضر فانه
وعنده محمد لا يجوز لانه في جماعة المسلمين ولو ترك العشر لم لا يجوز اتفاقا لانه حق الفقراء على الخوص **وجم الزكوى** **معه** اي جمعها
مع العشر **انما الجوز** اي بالارض العشرية وقال ابو يوسف العشر دون الزكوى لان سببها او اصد من الارض النامية وهذا اتفاقا لان سبب
في الجوز منها اجتماع وظنفتين بسبب اصد قد يقول معه لان الزكوى لا يجمع مع الخراج اذا جاز بالارض النامية اتفاقا لان سبب
الخراج الارض النامية حكما وحقيقته وسبب الزكوى ملك الارض المعنوية النجان فبما اجتماع الوظيفتين بسبب واحد **انما** بسبب
العشر الخارج وسبب الزكوى ملك الارض المعنوية النجان فلا يلزم اجتماع الوظيفتين بسبب واحد **وتضعف** اي محمد تضعف العشر
على ثلثي مكره **عشر** **قربة** وقال ابو يوسف عجمها هو بوسق الكرام ونحوها يوم من نصارى العرب ينسبون الى بني تغلب الكسرة فصح روى
انهم قالوا العشر رضه حتى تقوم لنا شوكه بالغ فان تأخذ منها الجوزية فخذ منها ضعف تأخذ المسلمين ولا تلحق باعداها بقران الروم

في كل خارج من الارض العشر سواء كان ما يفي سنة في الحطة او لا يفي في القول وان قلنا او كثر
من التبع السعفة فان القصود من الزرع والخمس من الثمن والثلث لا يفي بها وعن القسط النصف في النسي لانها لا تثبت
في النسيان عان فيخلو قصدا منها بان اخذ ارضه منجى او مقصود او منعت الخشيش نجس فيها العشر وجب
في النسيان ويزن لان كل واحد منها مقصود ونجس البطيخ دون وزن لان الاول مقصود دون الثاني وفي الحيط لو كان
في دار رجل نجس من ثمن العشر فيها لان بقية داره ليست بعشرة وسق بغيره احقر به عما سبق بانه كالتسبي
بالفقير ونحو الاول ان فيه نصف العشر قال في العشر في كثره باقية الى اخر السنة بلكه كثر والعين التي
وتكون ما يفي في الحقيقته فاذ ابلغ الرطب منها مقدار يكون خمس اوسق بالتخفيف في ثمن العشر والنجس والكثيري ونحوها
لا يفي غالبا فله يجب فيها العشر تبليغ خمس اوسق الوسق ستون صاعا لصاع النبي عجم وكل صاع اربعة امنا
المن ما يتبين وستون درهما واذ لم يبلغ كل نوع من الجوز خمس اوسق الارض عند عجمه ويضع عند ابي يوسف فاذ ابلغ
خمس اوسق جاز العشر فيؤدى من كل نوع حصته وعنده ان ادر كذا في وقت واحد في الحطة والشجر والنجس في
والاول كذا في الحيط اما قوله عجم ليس فيما دون خمس اوسق صدقة وقوله عجم ليس في النقص وان صدقة المراد
منها العشر لان زكوا نصا بلذا استمرى به حضرات في الحول للنجان فتم عليها الحول نجس فيها الزكوى اتفاقا
و عموم قوله عجم ما اخرجته الارض فغيره العشر وهذا صريح مشهور فلا خلاف ان ابي او قبيل الجردان لافا وروا
على شئ واختلف حكمها ولم يعلم تأخيرها فالأخذ بالعلم اولى احتياطا ولكن خص منه ما لم يقصد اثباته لان سبب العشر الارض النامية

في كل خارج من الارض العشر سواء كان ما يفي سنة في الحطة او لا يفي في القول وان قلنا او كثر
من التبع السعفة فان القصود من الزرع والخمس من الثمن والثلث لا يفي بها وعن القسط النصف في النسي لانها لا تثبت
في النسيان عان فيخلو قصدا منها بان اخذ ارضه منجى او مقصود او منعت الخشيش نجس فيها العشر وجب
في النسيان ويزن لان كل واحد منها مقصود ونجس البطيخ دون وزن لان الاول مقصود دون الثاني وفي الحيط لو كان
في دار رجل نجس من ثمن العشر فيها لان بقية داره ليست بعشرة وسق بغيره احقر به عما سبق بانه كالتسبي
بالفقير ونحو الاول ان فيه نصف العشر قال في العشر في كثره باقية الى اخر السنة بلكه كثر والعين التي
وتكون ما يفي في الحقيقته فاذ ابلغ الرطب منها مقدار يكون خمس اوسق بالتخفيف في ثمن العشر والنجس والكثيري ونحوها
لا يفي غالبا فله يجب فيها العشر تبليغ خمس اوسق الوسق ستون صاعا لصاع النبي عجم وكل صاع اربعة امنا
المن ما يتبين وستون درهما واذ لم يبلغ كل نوع من الجوز خمس اوسق الارض عند عجمه ويضع عند ابي يوسف فاذ ابلغ
خمس اوسق جاز العشر فيؤدى من كل نوع حصته وعنده ان ادر كذا في وقت واحد في الحطة والشجر والنجس في
والاول كذا في الحيط اما قوله عجم ليس فيما دون خمس اوسق صدقة وقوله عجم ليس في النقص وان صدقة المراد
منها العشر لان زكوا نصا بلذا استمرى به حضرات في الحول للنجان فتم عليها الحول نجس فيها الزكوى اتفاقا
و عموم قوله عجم ما اخرجته الارض فغيره العشر وهذا صريح مشهور فلا خلاف ان ابي او قبيل الجردان لافا وروا
على شئ واختلف حكمها ولم يعلم تأخيرها فالأخذ بالعلم اولى احتياطا ولكن خص منه ما لم يقصد اثباته لان سبب العشر الارض النامية

لان لزوم وفاته ثابت بالاجماع وهو قطع غايته ان يكون سبب طهارة الاله وهو لا يتحقق فيه عطفه والكفان
اي وصوم الكفار ان كفان العين والظهار والقتل وجزاء الصيد وحرم العيدان اي صومها وايام التبريق لونه
التي من صومها وينقل الى يوم الصوم فلا فيما عدا ذلك الا في غير رمضان والنذر والكفان وحمل الصائم اي قاصد
الصوم نفسه **الفصل الثاني في الاكل والشرب والجماع مع النية** وفي شرط صحة الاداء ليعتبر العيان
عن العان واراد بحجة النية معية الوجه لانه لا يستلزم بيان النية في كيفية وجهها مع الكفان
ويشترط لوجوب الاداء اي اداء صوم رمضان **الحجة والاقامة** لقوله تعالى فمن كان مريضا او على سفر فعز
من ايام اخر فرض الشرع لهما ترك صوم رمضان كتحفيفا عليهما ان يعلم ان اداءه غير لازم لهما وانما قال لوجوب الاداء
لان نفس الوجوب ثابت في ذمتها لوجوب السبب وهو شهود شهر رمضان في حقها ولهذا اقر اداؤها فيه **والطهارة**
عن الخوض والغسل اي انتفاع دمه لا الاغتسال منها لما قالت عائشة كنا نحض نفوسنا للصوم دون الطهارة
لاجنبه بالجرع لا بشرط لوجوب ادايته الطهارة عن الجنابة لقوله تعالى الا ان يأتوا منكم بالبرهان او شربوا
حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط الاسود من الفجر فاذا صار الفجر الثاني غاب المظلمات المثلث يحصل جزء من الصوم
مع الجنابة بالقرن فاذا صبح منه جميعا حرم ابراجها لان الصوم لا يجزي حجة ونساذ او فرضنا النية على الصبي
انعم فله ينادي صوم رمضان عند ثبته نية وقال في ريبنا في قيد بالصبي المقيم لان المريض او المسافر لا بد له من التبرع
انما قال ان الوقت غير متعين للصوم في حقها لكن عند زواله لاطمئنان النية بالليل وعندئذ لا يصح كذا في النظم
ان النية انما احب اليها للتعيين بهذا الشهر متعين **والله** الصوم حتى لو نوى فيه النقل يتبع من الفرض فلم يبق احتياج
الى التعيين ثانيا **ولست** ان تعين الوقت باعتبار ان غير هذا الصوم غير مشروع فيه لان ما وقع فيه من الامسالي لم
من ان يكون للاجتماع او لعدم الاجتماع يتبع اداء جبر الكف الواجب عليه عيان والاعيان بالنية والاختيار **وعلاوة**
يعني بشرط كل يوم نية على صحت عندنا وقال كل يكفي صوم رمضان نية واحد في اوله وفي الخط النية ان نوى
بقيله انه يصوم **ولست** ان الصوم الشرعي بان واحد فيكفي نية واحد كمن اعتكف شهر ابره نية واحد **ولست**
ان الصوم كل يوم عيان على صحت لانه يتخلل بين كل يومين ليل ومولا يصح للصوم بخلان اعتكاف شهر لانه عيان واحد
لكون جميع اوقانه صلياً له **ولم** بشرط تعيينها اي تعيين النية عن فرض الوقت وقال الشافعي ان شرط لان هذا القول
فرض لا ينشأ بالنية نية ينشأ اي تعيين النية عن فرض الوقت وقال الشافعي ان شرط لان هذا القول
لا بد منها ليعتبر العيان عن العان واما صفة الفرضية فتعينة لسطح شرع فيه وصفه وهو المعتن لاجتماع النية
فخصان بمطلق النية وبخطا في وصفها كما لو صعد في الدار بصبر باسم جنب ومع الخطا في وصفه **ولا ينشأ**
اي لم بشرط ان يكون نية رمضان من الليل وقال الشافعي ان شرط لان الفرض الاول في الصوم اذا اظلمت النية بعد
نفسه لانه لعدم التجزي في الفرض واما النقل فخرج من هذا الحكم لان مناه على التحفيف **ولست** ان اقتران النية
بجميع اجزاء اليوم بشرط بالاجماع لعدم مكانه واذا جاز هذا العقل بتقديم النية على الصوم مع انقضاء ساعة حقيقة
وانها لما به تقديرا في اجزاء اخرها مع انصاف لما بالصوم حقيقة يكون اولى وانها لما كانت الصوم اتم مقام انصافها
يكفي فيشادي رمضان والنذر المعين عطفها اي بمطلق النية **نية النقل** عندنا ولا ينشأ عن هذا التبرع
لقوله ولم بشرط تعيينها **وقبل الزوال** اي وينشأ نية قبل الزوال هذا التبرع لقوله ولا ينشأ عن رمضان بنية
واجب لا المعين بالرغم عطفها على رمضان يعني لو نوى في رمضان واجبا في الفرض والكفان وقع عن رمضان
وفي النذر المعين وقع عما نوله والفرق بين تعيين رمضان نوي لحصوله بتعين الشارع فابطل كل ما عداه وان تعين النذر
المعين ضعيف لحصوله من الشارع فابطل صلاحية اليوم المندور **والله** وهو النقل لانه عليه هو القضاء وحسب **وجوب**
في القضاء والكفان والنذر المطلق اذ لم يبق حين فله بد من التعيين ابتداء صرفا لذكر اليوم من صلاته حين
النقل واجازوا النقل بنية قبل الزوال وقالوا لا يجوز الا بنية الليل ويقدر بالليل في الطريق من مفهوم كالحسين في تقرير قوله

ولا ينشأ العلم ان المصنف يفرق الفرضية من قوله قبل الزوال والمذكور في الجامع الصغير في نصف النهار وما اقر من عيان
الفرضية لان وقت اداء الصوم من حين طلوع الفجر لا غروب الشمس ونصف وقت الفجر الكبري فيستمرط النية
قبلها لمحقق النية واكثر النهار والروايات في نصف النهار وهو ما بين طلوع الشمس والمغرب من يومها فلو نوى قبل الزوال
لا يجوز لانه خلاف اليوم عن النية والمراد من النهار المذكور في الجامع الصغير اليوم **ولا يجزى بها** اي لا يجوز الصوم
النقل بنية بعد الزوال عندنا ونحو عند الشافعي لان النقل يتجزئ عندنا ويجوز ان كثر نشاط النقل بعد الزوال
الا ان من شرطه ان يقدم الامسالي من اول النهار فيجعل صائما من حين نوى فيصبر عليه بعد ذلك في الحافين **ولست**
ان اقترانها بكل الصوم حكما انما يثبت اذا اقررت بالنية **ونقل الصوم** **للسافر** اذ في بعضه المجهول مع ان في المسئلة
خلال الشافعي نص عليه في المنظومة لان الاصح من مذهبه انه يوافيها وانما فضل الصوم للمسافر لان الصوم غير معة
له والناظر خصه والاخر بالعمدة افضل واماروي ان النبي عم قال ليس من البر الصيام في السفر فحول على ما اذا
كان يضعفه الصوم حتى كان عليه الهلك **ونية** اي نية المسافر في رمضان **عن اجتهاد معتبر** عند ابي حنيفة
فيقع عما نواه وقال يتبع من الفرض لان رخصته كانت لرفع المشقة عند فاد النحل التحق بالمقيم به وجه السبب في حقه
وهو شهود الشهور **ولست** ان النذر خص اذا جاز له رعاية دينه فاولم ان يجوز لرعاية دينه وهو ان يقضي ما كان لازما
عليه في نذر الحال وصوم رمضان لم يكن واجبا عليه بل ما يجزى له من ايام اخره لهذا لو مات قبل اداء كل
العمل فك انعم عليه بخله والقضاء **وفي النقل عنه روايتان** يعني في رواية عن ابي حنيفة ان المسافر لو نوى النقل يتبع عنه
لان هذا اليوم في حقه كسعيان في حق المقيم فيكون من غير ابره ان يصوم او يفتقر في رواية اخرى لا يتبع من النقل لان
الاعم لا ينقطع الفرض من ذمته والثواب فيه اكره نفع من الفرض رعاية لمصلحة دينه **والمرضى في النية لا يصح**
عند ابي حنيفة في ان صومه يتبع من الفرض وان نوى نقله او اجبا لان رخصته انما يثبت بتجزي في الصوم فاذا اصام
تبين انه غير عاجز فالقبي بالصحيح **والاصح** احترزه عاروي الكرخي ان المريض والمسافر في حكم عند ابي حنيفة لانه سبب
او ما قول بان يراد به مريض يطبق الصوم ويحتمل ان ياتى المرض فيكون المرض باقيا في حقه فيصير للمسافر ولو صام
لمقيم من غير رمضان **لجملة** به اي بر رمضان قيد بالجهل لان العالم به لا يصوم عن غير غالب **جعلوا عنه** اي جعلوا
صومه عن رمضان **لا عما نوى** يعني عندنا كمن جعل عما نوى **ولست** قولهم لكلام ابي حنيفة **ولست** قولهم اذا
جاء رمضان فله صوم الا عن رمضان **ويكفر شعبان ان عم الهلال** ان هلال رمضان في التاسع والعشرين
بقوله عم فان عم عليكم الهلال فاكملوا من شعبان ثلثين يوما **وبجمل** المنقوش **برؤية** اذا رقت شهادته يعني من
راي هلال رمضان وحسن تشهد ولم يقبل شهادته تجزى عليه الصوم لان اعتقاد سبيل الله في حقه **ولا يوجب عليه الكفان**
اذ افسس بالوقوع يعني اذا اصام من ردت شهادته على رواية هلال فافطر بالجماع فلا كفان عليه عندنا خلا للشافعي
وكذا اذا افسس قبل ان يرد شهادته في الصحيح قيد بالوقوع كتحفيفا لخلقه لان الكفان عليه من غير الوقوع **ولست** ان
رمضان متيقن في حقه ولا شك في لا يبطل ثيقته **ولست** اما رواه كحتم ان يكون ضالا لاهلال فلا يكون متيقنا في حقه
مع ان رواه القاضى شهادته حكم منه انه ليس من رمضان ومن الشهادة مائة من وجوب الكفان **ولا يفتقر** المذنبون
الهلال اذا صام ثلثين يوما **والاصح الناس وان** الفرض في هلال الفطر لم يفتقر لقوله عم الصوم يوم يصومون والفطر يوم
يفطرون والناس لم يفتروا في ذلك اليوم فوجب ان يفتقر المنقوش برؤية قال ابو الليث لكان لا ينوي الصوم لانه يوم غير معتد
كذا في التبيين **وما ثبتوا رمضان بعد ان اعلى المظلم** يعني اذا كان بالساعة على اعتبار او غير معتد قبل ان الواحد البالغ
العادل في هلال رمضان عدا ما كان او عدا كذا كان او انش عندنا ولا يبطل **ولست** اما قال بعد ان لا يثبت في حقه **ولست**
انما قال في الثانية بقبل شهادته الواحد على شهادته الواحد وشهادته الحاد **ولست** في حقه **ولست** في حقه
ان عدا نوع شهادته فيشرط فيها العون كسائر انواعها **ولست** اما روى انه جعل رمضان الاعراب وحسن على رواية
خلال رمضان ولان هذا في الديانة فيقبل فيه قول الواحد ولهذا لم بشرط فيه **ولست** اما روى انه جعل رمضان

هو ان يجمع المحرم بين العزم والنجس في اجزائه بان يقول لبسك نجس وعزم وباتي بافعال العزم او لا ثم بافعال النجس من غير ان يحل بينهما
والتمتع هو ان يجمع بين العزم وباتي بافعال النجس في اجزائه بان يقول لبسك نجس وعزم وباتي بافعال العزم او لا ثم بافعال النجس من غير ان يحل بينهما
او لا والمراد بالافراد من ان يفرد كل واحد من النجس والعزم بافعالهما والماء صحيح بينهما بدل عليه وبطلان الشاغل في اية الكتابة
ان في الافراد اداء النكاحين باجرامين وتبليغين وقطع مسافقين واطمئنين وفي القرآن له اسماء باجرام واحد
وسفر واحد وتبليغ واحد واطمئني واحد والاداء الذي فيه تكثير الاعمال او ما فيه تقييدها **ك** قوله عزم بال محمد
اعلموا انكجه وعزم معناه ما اصاب عزم لامله يكون افضل ولا ترجع عما ذكر لان التبليغ عنه محصور في المقارن
و ان يكونها والاعزام والسفر غير مقصور بين لانهما سبيلان والحلق غير مخرج عن العبادات فلا يعنيه تكررها
فيقول اي يزوج المقارن صوته بان يقول لبسك نجس **والنجس** المباحات ولو نواها بتبليغ لم يذكرها بلسانه
اجزاءه لكنه الذكر افضل **ويساء الله تيسر ما يقبوا لها عقيب صلوة** وهي الوكضان اللتان صلة معا عند الاعزام
ونامس اي المقارن **بزيك** فقال **النجس** على افعال العزم فينبغي ان يكون **يسعى** **سعيين** **الاول** اذ يدخل المقارن
بمكة يعبداً عند بابا فاعمال العزم وهي طواف البيت سبعة اشواط مع الرمل في الثلث الاول من سبيل السعي في كل شوط بلطريق
ثم يسير في افعال النجس وهي طواف القدوم والسعي بعرج وتقل جميع افعال النجس كما لمقر بالنجس وقال السنن في ترتيب بين النكاحين
بليط وطواف واحد **يسعى** واحد الا ان بينه الفرائض على الدخا لابي ان النجس بتبليغ واحد وسفر واحد واطمئني واحد
وينبغي ان يدخل الطواف والسعي ايضا **و** ان القرآن هو جامع بين العبادتين فلا يحقق ذكر الآيات ان افعال
كل منهما والظواهر والسعي مقصورا فيهما فلا يدخلان في العبادات كما سبق بيانه في فصل بين التلخيص
ثم يذبح المقارن دم القران يوم النحر بعد الوجوه اي من وجوه العقبة **فان لم يجد** اي المقارن **الدم** **صام** **ثلاثة ايام** **بختها**
يعرفه عند اقامة لافضلية **صوم** تلك الايام **ومن يوم** الزوية **وبوم** قبله **وبوم** عرفة **كذا روي** **عليه** **ولو قامت** اي في المقارن
صيام تلك الايام حتى ان يعدم النحر **واجبوا الدم لاصوم ايام التشريق او ما بعده** اي في قال ساكن يصوم ايام التشريق
او ثلثة ايام مما بعده لاقوله تعا فصيام ثلثة ايام في الحج اي في فقه فقه والجمعة كلها وقت عتق **و** ان صوم ثلثة
ايام وجب عليه كما في قوله كوزان يؤقده بصوم ايام التشريق لانه منهن عند كذا الجوزان يؤقده بصوم ما بعده
لانها ليست من وقت الحج عندنا **ونجس** اي صوم ثلثة ايام للتمتع الذي لم يجعلها وصام بدله **بعد العزم قبل الاعزام**
بالجزة المتع وقال الشافعي لا يجوز قبه بقوله بعد العزم لانه لو صام قبلها لا يجوز ان يقاتل **ان الصوم** خلف عن النبي
واللهي لم يكن جائزا قبل اعزامه بالحج فكذلك اخطأه **و** ان سبب التمتع والاصل فيه العزم لان الزنق ياداء
النكاحين فما حصل بشريعة العزم في اشهر الحج لا يشترط في يومه لوجه بعد انقضاء السبب لاجاز التكفير بعد يوم
قبل المهرنا قول يودر من المسئلة في فصل التمتع بعد قوله فان لم يجد صام كما مر كان انصب واخص لعدم الاحتياج لاقوله
في التمتع **ثم يصوم المقارن بعد صيام تلك الثلاثة سبعة ايام** **اذا رجع** اي في يوم من ايام الحج المذكور **السبب** به السبب
لان القران سبب الرجوع لقوله تعا فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام في الحج **السبعة** اذ ارجعتم ثلثة عشر كاملة والنص واروي في التمتع
لكن المقارن في معناه لا يترك كل منهما اذي النكاحين وسفر واحد بل المقارن انتم فيه وفي قوله تعا ثلثة عشر كاملة اشان لانه
صوم من الايام مع نأخرها في ايام التشريق كامل في قيام مقام الدم المحقق بايام النحر فان نذر على الهدي في خلال صوم
من الايام او بعدها قبل الحلق فعليه الهدي وان نذر عليه بعد الحلق فلا هدي عليه لان التحلل قد حصل بالحلق فلا نعمة
حكم الحلق بعد حصول المقصود منه **ونجس** اي صوم من السبعة **بعد فرائض** من افعال الحج بمكة وهو متعلق بفرائضه **وقال**
الشافعي لا يجوز لانه متعلق بالرجوع الى الاصل فلا يجوز قبله الا لفانوى الإقامة بمكة فيكون حينئذ للقدوم الرجوع **و** ان
ما نقل عن ابي القاسم ان المراد من قوله رجعت فزعم من افعال الحج في ذات موضع كان ثبوتها **او اذا ابتدأ بالوقوف**
في المقارن لالم يدخل مكة وتوجه الى عرفات فوقف **فقد رخص العزم** لانه شرع بافعال الحج اولا فتعد بناء افعال
العزم عليها لانه خلا من المشروع تعلم كما سبق ان يحجر الوجه لا عرفات بل يصبر بانفعال العزم فان قلت عصية الظاهر لافاقية للجمعة

[illegible]

وإن اعطى ما كان عليه من اللحم لم يكن من جهة الصدق فبقي على المسكين بان
يصل لكل مسكين من اللحم ما قيمته في نفسه من اللحم فان تلفت قيمته كذا في اللحم
او بغيره ما كان في اللحم من القيمة فبقي من جهة الصدق بين ذكر الخبز في اقسام الكفان يعني اذ لم تبلغ قيمة
الصدقة ما يشترط في الاقضية قبلت قيمة حلي او عناق او موالاثن او اولاد المهر مما لا يجوز ان يصحى قال ابو حنيفة
يصدرون لا يذبح بطريق الذي وقال لا يذبح لاطلاق قوله مع ما يدعي بالبع الكعبة فينتقل الصخرة والكبير
طوبى انهم قالوا انهم الذي الجذع والفضاء في النبي من المعز معناه اقل ما يجوز به من الذي او طحا ما بها
مطوق على قوله مد ما في صدق به على كل مسكين نصف صاع من تروا صاعا من عروا مشعري في ان موضع كان
ما ويضرب بالخصم مطوق على قوله بشرى عن كل مسكين بونا يعني اذ وقع الاختيار على الصوم بقوم المتقون طحا ما
في الصوم من طعام كل مسكين بونا فان فضل الى ان بقي في صدقة على كل مسكين اقل من نصف صاع او لم
تبلغ قيمة صيد نصف صاع بان قتل عصفورا او مختارا شاة او عرج او تصدق به او صام عنه بونا لمجد قوله
حكم به ذوق عدل حكمه بما بالغ الكعبة او كفان طعام مسكين او عدل ذلك صاعا فاذا وقع حكم العدلين على الذي
وقر على الطعام والصيد لانهما مخطوفان عليه بكلمة او واما ان الخبز مشرع فقال في وجب عليه انما يكون رفقا
اذا كان النعيم موقوفنا اليه كما فوض النعيم في كفان النعيم في الحاشية قوله مع او كفان مطوق على قوله فجاء
وكذا قوله او عدل فله بدخلان تحت حكمه واوصاه في هذا بيان للموضع الذي يعني اوجهه ان حكم الدولة
بالقدي نظير الذي نظير الصيد من الانبياء ان كان له نظير في الطبقي الضعيفة وفي الدرب عناق وفي النعامة
جمل في جوار الوض في نفع فاذا احكاما الذي يجب ان يشترى بقيمة الصيد ما هو مستحق من النعيم من وان لم يوجد ماثلة
صورة فيشترى ما مثله قيمة وفي الحاشية المأكول وغيره المأكول في الصيد سواء غيره ان لا يكون من الذي في ظاهر الرواية
والمأكول في قيمته بالثقة وقال في بالوضع يعني كجس في المشي كانه غير المتعلق الا ان يلقى نظيره فاما قال في القيمة
عند ايضا وتقابل ان يقول قوله كانه غير المتعلق كان يعني قوله ولا فاما قال في ان الله مع اوصي المتعلق بقوله مع في
مشي فقتل من النعيم حكمه ذوا عدل لانه في اوثا القنوص ومن صفته ان يعلقه جزاء مماثل للمقتول من النعيم حال كونه حكمه بذكر
الجزاء عدلان منهم في حال انه مدي تبيع الكعبة وحقيقة المشي مما يماثل النعيم من معنى وانما يصار اليه الحاشية معنى وهو القنوص
اذ انظر العمل بالمعقبة بان لم يوجد للمقتول نظير صون واما ان الحاشية صون غير معتبر في الشرع في اذا تلف في اية
لا يجب عليه اية اخرى فالشاة اذا لم تماثل الشاة مع اتحاد الجنس فكيف تماثل النظم فوجب حمل المشي في الآية على
المثل يعني ووجهنا ان الجزء على التخيير كما يتي في المسئلة السابقة لا ان يترك الذي اوله في الطعام
في الصيام لان التخيير كخفيف الملا في حال الحاشية الترتيب كلمة او في الآية مستطيلة في الحاشية كما في آية قطع الطريق
ولكن ان خفيفه او يكون لاصد الشمين بلا ترتيب فلا يكون عنه مع امكانه بخلاف آية قطع الطريق لان جنابا في
تختلف فوكت عقرتهم على حسب ما غلبها الفلح كما وخفيفها تخفيفها واما في جنابا في جنابا في جنابا في جنابا في
الترتيب او مشر في قتله ان قتل الصيد نكاح كلا اي كل واحد منهما جزاء وقال ان من يجب عليه جزاء واحد لانه كان
المقتول وهو واحد لكونه جزاء واحد لكونه انسانا ولكن ان هذا جنابا في الاضواء فيكون كل منهما
جنابا في اوجاهه جنابا في اية الشاة المختلفة لانه صان الحي وهو واحد او طلال ان لو اوشتر في حلالا ان
في صيد لزم ان عليهما جزاء واحد لان الشان بدل من الحي لا جزاء من النعيل فينجد ما اتحاد الحي ولا ينظر اليه بذكر النعيل
او عزم ان لو قتل من صيد الحرم جزاء واحد اي يوجب جزاء واحد لاجرا ان كما اقتضاها الكفان لانه جنبة في اوجاهه والحرم
جنبا وجه الاحسان ان الجنابة منها تقويت من الصيد فاذا اعتبر في الشان من الاجابة الى اعتبار ثالثة فيكفي
جزاء واحد ويجب ضمان النقصان بحجمه اي يوجب الصيد او فلع عضن او تشعير لانه حيوان مشعير فيض بعضه بالثقة
كما في الكفان لفا بر وغي اش وان كانت بعد الحج بغير كلمة وان لم يبق له اثر بعد البر ولا يثن عليه وقال ابو حنيفة تصدق

ولو غاب الصيد ولم يعلم انه مات او بوزن نقصانه فقط لان موته مشكوك وفي الاحسان بغير جميع قيمته احتسابا
كذا في التبيين والقيمة اي بحجمه الصيد بقطع فواجب في نفسه لانه فوت عليه الاثنتي عشرة لانه الانتفاع
فصار كفقوت بطله وكسر بصدقه مثلا لو كسر بعض نعامه فعليه قيمة البقرة لانه النعامة كذا في النهاية وظاهره ان يوجب
قيمة الصيد هذا اذا كانت بعض الصيد صحيحا وان كان مذبذقا فله شيء عليه لانه لم يتلف اصل صيده وان خرج منه اي
من البيض بعد ضربه فخرج ميت وكذا لو خرج من الصيد جنين ميت فله اي في قيمته قبل ان يذبح البقرة والبيض
معق لان يكون حيوانا غالبا فصار القدر بسيما لونه فاضيف الحكم اليه احتسابا او بوجه الخلال ارساله اي
ارساله اتفاقا وقيد بالادخال لانه لو كان في رحله لا يجلب الا رساله اتفاقا ان صيده حيا وبين سابقة عليه
والايضا في الحرم فله ان يضر فيه كيف يشاء ولكن ان بعد ادخل في الحرم صار في صيد فوجب الانتفاع من ارض
ومنعه من امتناعه لطبيع حرمه الحرم ولو اوجع اوجع يعني الخلال اذا اذ صيدا ثم اعزم لزمه ارساله عندنا
وقال مالك لا يلزم لانه ملكه فلا يجب ابطاله بواسطة الحرم ولكن ان بالاعزام التزم عدم التعرض للصيد فيجاسا
يعرض له فوجب ارساله ولا يزل ملكه بالارسال في لو ارسله ارض انسان يترك اذا تخلل في ارضه
ولا نوجب ارساله في المنزل للاعزام يعني اذا اعزم وفي بيته صيد لم يجب ارساله بالاعتماد وكذا لو كان في قفص في بين
لان الطير لا يكون في بين حقيقه كالجمل اذا مضى بطلا فله وقال ان من يجب قيد بالاعتماد لانه لو كان في بين كجمل سالة
اتفاقا لكن لا وجه للايضاح ان تبيد العاربة عوام ان ما في بيته في بين حكمه في ارساله لانه لو كان في بين حقيقه
فاعزم ولكن ان الذي هو التعرض للصيد بعد الاعزام ولذا لو خرج صيدا ثم اعزم ثم مات للصيد فلا شيء عليه
وقايد الخلال انه لو لم يرسل في ماله في بيته بغير عين ولا يضر عندنا قيد بقوله للاعزام لانه لو كان في بيته
صيد اصطلاح في الاعزام يلزمه الا رساله اتفاقا كذا في الحاشية والمرسل في بين ضامني يعني من ارساله من
به الحرم صيدا فعليه ضمانه عند اي حصة وقال لا ضمان عليه ان من بين بين الحقيقة لانه لو ارسله بين الحقيقة
اي من بيته يعني اتفاقا واراد من الصيد ما يكون ما خوفي اقبل للاعزام لانه لو ارسله ما يكون ما خوفي اقبل للاعزام
اتفاقا كذا في الكافي لهما ان الاصل ان كان واجبا على الحرم في ارساله فقد احس وما على الحاشية من سبل
ول ان الواجب على الحرم ترك التعرض للصيد لا عينية ارساله لانه كان له ان يترك له ان يترك له ان يترك له ارساله
في ارساله انتد فلغيره اذ انه فيض وله قتل اصدما اي احد الاعزامين صيدا الاخر اي صيد الماخو بعد الاعزام
فضلا اي من كل منهما جزاءه الكامل اما فان الاض فلتفوت قيمة الاعزام من الصيد واما الخان القاتل فلتفوت في ذكر
كلما يرجع الاول في القاتل باداة وقال في لا يرجع لان كل واحد منهما مواض بضعة فلا يرجع على غير ولكن
ان جنابة الاض كانت على اشرف السقوط لا مكان ارساله فالقاتل يترك عليه القاتل فيرجع عليه لان التفريق
لا ابتداء في النعيم كسوء الطلاق قبل الدخول اذ ارجعوا يرجع الزوج ما ضمه من نصف المهر عليه ولا نوجب جزاء
لو قتل صيدا انا صيد التخلل يعني اذا قتل الحرم صيدا على قصد التخلل في الاعزام كجس الطير في ارضه عندنا
وقال الشافعي يجب جزاء كل واحد منهما جزاء كامل لان الاعزام لا يرتفع بقتل الصيد فيكون قصص لغوا فيعود
جنابا به فيقتل جزاء واحد او لا وان كان من الاعزام بفعل ما هو مخطوف فيه وهذا التأويل وان
كان فاسدا لكن اعتبر في حق اسقاط الجزاء كما اعتبر في اوبل الباغي اذا انتفض في الغير ويوعاد في سقط عنه القاتل
ونعزم الخلال بالقيمة في قتل صيد الحرم لا بالنكف في نفع اذا قتل صلا في صيد الحرم فعليه قيمته عندنا بصدق بما على
الفقهاء ولا يصوم عنه وقال الشافعي يكفر كما اذا قتل الحرم صيدا ويجوز له ان يصوم بازاء كل نصف صاع من الطعام
في قيمته بما اذا كان معذرا لان كل منهما ضمان صيد ووجب في الله تعالى قيد بالخلال لان النكف في حق الحرم جائز
اتفاقا وقيد بصيد الحرم لان صيد الحي لا يجب فيه شيء اتفاقا ولكن ان ازال الاعزام عن صيد عزم كان اساق في الله تعالى

ولا يسطر الا بطل الموت الدنيا
ويستطير بطل الموت الدنيا

[illegible]

از منبر کسب و کثرت

لا بد من اشتراط بغيره فيكون موقولاً من أجله في دفعه فبذلك معلوم ان جهالة الاجل يفسد العقد وفي الروضة لو كانت المبيع الاجل
 وأما المشتري في حال المال ان فائدة الفاجل ان يخرج بقوله في الثمن من ثمن المال فاذ كانت من له الاجل فبذلك الموقول له ففقد
 الدين فلا يفيد التاجيل **والمشتري اجل سنة ثانية لمنع المبيع السدقة** اراد به عدم قبض المشتري بالمبيع مجاز الكون
 منعهم **سنة الاجل** يعني اذا اشترى بغير موقول السنة غير معينة ولم يقبض المبيع في مضي السنة
 فلم يضر في سنة اخرى بعد قبضه عند اتي حصة وقاله ليس في ذلك الاجل من وقت العقد نعم للاجل غير ماضٍ انفسار كالموقول
 في رمضان ولكن التاجيل في المشتري بتأخير المطالبة عنه والمطالبة قبل قبض المبيع فيعتبر الاجل منه كحالة التاجيل في
 رمضان لانه حين ذاك جاءه **ويكون بيع الجواب** بعضها ببعض **المتنوع** ان يختلف الجنس **جداً** وهو فارسي مشتق
 اي كواثا وموالبع بالحدس بلك بيل ووزن وبكلا لقوله اذا اختلف النوعان فيبيعوا كيف شئتم فبذلك المتنوع
 لانها لو كانت كل الجنس لا يجوز بيعها جزاء الا ان يكون ثلثه وجميعه صاع فهو جزاء **او جازاً** **ويجوز**
المتعار لان من الجهالة غير مائة والنسبة مائة فبذلك لا يعتبر قبل هذا اذ لم يحتمل الجواز العتق والانا
 الزبائن اما اذا احتلها لا يجوز **بيع مخبز طعام كل قبضة بكذا** يجوز بدل من صبره وبرهنا حال من فاعلى البيع اي فاعلى
 كل قبضة بكذا **جمهور الجوع** صفة الطعام **مخبز** في قوله اي في قبضة واحد عند اي حصة لان باسما وهو القليل الواحد معلوم
 القدر والتميز في قبضه فبذلك يجوز **المشتري الخيار** عنده **واجازة في الكلا** اي في جميع القفاز
 لان ازالة من الجهالة بيد ما بالكل فلا يكون مائة من صفة العقد كما اذا باع احد العبد من عياله بالخيار في تعيين اوصافها
 فبذلك يجوز **جمهور الجوع** لانه لو كان معلوماً في المجلس من مائة جمل القفاز او بكتلها جاز فبالكل اتفاقاً لان الاعلام لا اعلام
 في نفس العقد اطلق قول **والمشتري الخيار** ولم يقل **المشتري الخيار** في ذلك الفرد لان الخيار ثابت له عنده سواء سمي
 جملة القفاز او لم يسمها اياً في نسبتها في المجلس فلو ان الثمن كان مجموعاً في المدة في ابتداء بيع الضم وكان يحتمل ان يكون
 الثمن في طعن اقل من الذي ظهر فلما انكشف الحال بسببته ثبتت الخيار وانما في عدم نسبتها في ذلك الصفة تعرفت
 على المشتري لانه اشترى صبره وانفقد البيع في قبضة **فاسد في صبر بنين من حنين** وهو موقوف على قوله صحيح
 على مئة البيع فاسد يعني اذا باع صبر بن حنينة وشعر مثلاً كل قبضة بدرهم ومجموعها مجموع فاسد فبذلك عند اي حصة
 وجاهز عند **ما في قطع** وهو موقوف على صبر بنين يعني البيع فاسد عند اي حصة اذا باع قطع غنم لثلاثة بدرهم ومجموعها
 مجموع **وقال صحيح** اما في المسئلة من امرين الدليل **وكذا** ان جهالة المبيع مائة واعلم بيع البيع في المسئلة الاولى
 في قبضة واحد لتفاوت الصبر بنين وفي الثانية في شاة واحده لتفاوت افراد الشاة **وثوب** معطوف على صبر بنين **مذاهب**
 يعني اذا باع ثوباً بابطال الذراع كل ذراع بدرهم ولم يبين جملة الذرعان **والجملة** الثمن فالباع فاسد عند اي حصة الجهالة ولا يلزم
 في ذراع واحد للتفاوت بين افراد المذروع **وقال صحيح** ما من دليلها فبذلك ما موضح الخلاف بقيد بن لانه لو بين جملة الذرعان
 ولم يبين جملة الثمن كما اذا قالت بعث هذا الثوب بعشر اذرع كل ذراع بدرهم او بين جملة الثمن لم يبين جملة الذرعان
 كما اذا قال بعث هذا الثوب بعشر ذراعاً بدرهم فالباع جاز اتفاقاً لانه يبيانه جملة الذرعان صار الثمن معلوماً ويبيانه
 جملة الثمن صار جملة الذرعان معلوماً كذا في المباح الصغير لتفاوت **وعشر اذرع** معطوف على صبر بنين يعني البيع فاسد في بيع
 عشر اذرع **من مائة ذراع من داوية** عند اي حصة وقاله يجوز قوله بانه مائة مثلاً في بيع عدد مضاف الى عشر لانه ان
 عشر اذرع من مائة ذراع عشرها فافضل ان اشترى عشرها **وان** ان الذراع مثلاً استعمل المذروع وهو موضع معين
 لكنه مجهول في ان من اي موضع **والذراع** فيفسد لانه لو قال بعث مثلاً احد عشرين العبد بن بخلاف عشر الدار لانه اسم للشرايع
 لا للجزء المعينة في قوله من مائة عند الخلاف حتى لو لم يقله بفسد البيع اتفاقاً فيصير عشره كالوابع سهماً من الدار لكن
 الاخر انه قيد اتفاقاً والبيع جاز عند ما وان لم يقل من مائة لان من الجهالة لا ينفق للمعارضة فانه يمكن ان لا ذراع جميع
 الدار ويعرف ان البيع عشره لانه لو اذاعاها لم يقل من كذا ان جهالة لان من لا سهماً يكون من سهمتين نصفاً
 وعشر عشر **الذراع** **فانما** **كانت** **ما جاز** يعني لو باع عشر اذرع من مائة سهم فانه سهم واحد وان اتفاقاً لان السهم اسم للمصابع
 الغير المعين

موسیٰ علیہ السلام

الزقية
الرفاعية الى السمعة

الكتاب

تاج الملوک

الغير المعين

هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة

فكان صاحب عشر اشهر في المصاحف عين فيها فوجد ما في موضع كان في الدار فلا يورى في المنازع
ولو قال **التمشيط القفر** بان قال من الصخر مائة فقه يعني مائة درهم **فقصت** الصخر مائة حين كملت
تحت المشري في ارضه بالحق ان شاء اخذ ما وجد من الصخر فقصت مائة لان القفر ان هو الحق فله وبقص
بعضها لا يفرق فيقص عليها **او الفصح** عطف على اخذها يعني ان شاء فصح البيع لغير الصخرة لانه انما رضى للمشي
لان ثمنه جلتها فاداهم تسلمت تحت فان زادت الصخر من مقدار اسماء **قد التزم** لان القدر الزائد على المائة
غير محقق عليه **او قوله** في ارضه يعني لو قال هذا الثوب هذه الارض مائة ذراع بعثها مائة درهم **فقصت** غير
الذرع المسمى **تحت في ارضه** بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الاذرع الموجودة بكل الثمن ان شاء ترك الاذرع
في المزدوع وصف لكونه ايراد قيمة الثوب بزيادة الذرع ونقص بقصاؤه والتمشيط بالوصف فيقولون ان الثمن
فان زادت لم يرد يعني اذا وجد المزدوع اكثر مما بقي من المشري بله بقي لان الوصف لا يباين لبايع كما
اذا باع مائة فوجده المشري ستمائة **او قوله** في ارضه يعني لو قال الثمن تحت الذرعان بان باع مائة ذراع بمائة درهم **او اجزاها**
بان قال كل ذراع بمائة درهم **فقصت** من المسمى **تحت في ارضه** بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الموجود كله
وان شاء ترك لان الذرع وان كان وصفا لم يتردد الا انه اصل من جملته يعني يتبع به بانفراق فلما اقره منا وفوق المشري
اعتمد جهته كونه اصلا فاقسم الثمن على **الذرعان** المسمى **في ارضه** الجبل اي في ارضه في ارضه الجبل **او قوله**
او الفصح يعني ان شاء المشري اخذ الجبل على قدر الجبل يعني كل ذراع بمائة درهم فان شاء ستمائة لان الزيادة لم يحصل للمشي
والزائد عليه يدور في الثمن غير محقق **فقصت** في بيع الثمار وما يدخل تحتها من بيع الدار بناء وجان
لان البناء ثابت فيها بوجوب قرار فثبت بها **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل
المقتطعة بالباب لا يملكه كانت منفصلة لا يدخل الا في الاصل فثبت بها **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري
من حيث ان لم يفسد لا يدخل كذا في الاصل وذكر في التبيين مائة درهم وفي عرف اهل مصر ينبغي ان يدخل المشري
وان كان منفصل لان يتوهم طبعا لا ينبغي ثوبا بدونه فان قلت طريق الدار لم يدخل في بيعها مع ان استغناها عما جعل
بالطريق قلت طريق الدار يدور الطريق تدور في متصرفها لاخذ الشفعة بها كذا في ارضه حيث يدخل الطريق فيها
بدون ذكرها لان متصرفها ليس الا لاستغناها **في ارضه** الجبل اي يدخل في بيع الارض الشجر لانه يشبه بناء الدار
في ارضه ليس لغيره معلوم **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
اي لا يدخل في بيع الارض المزروع بدون ذكره لانه كالمنازع الموضوعة فيها كالحق حيث يدخل في بيع الارض وان انفصل
للفصل لانه جرحها ومن جرحها نصار يباعها **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
وصار له قيمة اما اذا ثبت لم يضره قيمة يدخل في البيع **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
او قوله في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
في بيعها استلزم كون الاصل متغنا **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
ولا فرق بدون الارض فيه **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
معدونه اصل الجبل بقصره **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
دخلت تحت الشجرة من الارض بقدر غلظتها دون ما ينتمي اليه العروق **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
اي حنيفة ومختار وفي التبيين لو باع غلظتها يدخل ثوبه لانه عرقها في البايع بالخيار ان شاء اعطى ثوبا الذي
عليه وان شاء اعطى ثوبا لان الدار حكم العرق كسقف مثله لانه لو اشترى ثوبه لا يرجع على البايع بغير ثوب الذي
يكن له حصته من الثمن **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
او قوله في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
دار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
اي سواء علمه او لم يعلم لان من الجبل لا ينفصل المنازع لرضاها بالكلية **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار

هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة
هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة
هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة

هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة

فيشرط علم **هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة**
سوي منه لانها مذكور فان صرح في المنظومة **وشرأ الدار** يعني مائة درهم **فقصت** الصخر مائة حين كملت
الفناء مجهول المقدار **وتحت المشري** في ارضه بالحق ان شاء اخذ ما وجد من الصخر فقصت مائة لان القفر ان هو الحق فله وبقص
يراد به ما هو المسمى المالك من الطريق وقال في الجوز لانه من العادة **او الفصح** عطف على اخذها يعني ان شاء فصح البيع لغير الصخرة لانه انما رضى للمشي
اي قيمة الارض والشجر والتمشيط **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
او قوله في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
و ستة وستون درهما وثلاثا درهم قيد بقوله فاعزت قبل قبضها لان الثمن لو كان موجودا وقت العقد وسرطاه
للمشي وبقيس الثمن اثلاثا اثنا عشر **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
ان الثمن من المسمى الشجر حقيقة من لو كان الشجر لرجل والارض لآخر فالتمشيط لهما صخر فقصت مائة لان القفر ان هو الحق فله وبقص
نصفين من نفس النصف الذي اصاب الشجر عليه وعلى الثمن نصفين فبكون حصته الثمن ربعا فيسقط واما الثمن
منع للارض والشجر جميعا لا سخالة تولد من احد منهما من نفس الثمن على الارض والشجر والشجر فيصيب الشجر ثلث الثمن فيسقط
او قوله في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
التمشيط لارض الشجر فاصاب الشجر وهو الف فيقسم بين وبين ثمنين اثلاثا فيسقط ثلثاه وثلثا النصف ثلثا **او قوله**
او قوله في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
نصفه لان الثمن هو الثمن انقسم على الارض والشجر والتمشيط سواء فاصاب الثمنين وهو ربعان يكون نصفا فيسقط نصف
التمشيط **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
فيها عرق الثمن للبايع الا ان بشرط المبيع والوزن ورق التوت واليس وكجها كالتار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
تسليم البايع الشجر يقطع ثمنها وقال الشافعي لا يجب على المشري ابقاؤها لانه لو ان الشافعي اعتبرها للعرق كما اذا انفقت
من الاجان وفي الارض زرع لم يفسد **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
وتسليم ابتداء حكم العقد ولا لذلك الاجان فان الموجه كان راضيا باختلافه او لا فامكنه ابقاها بعد الممن لانها من
من الا ابتداء **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
ينظر سواء بشرط به القطع او لم بشرط **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
متفرقة الا فاته بغيره بالقدرة على السلب في الغطاء بعد تدق يكون شرط او لم بشرط **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
فلم يفسد حالها مال متقوم في الحال ومنتفع به في المال يجوز بيعها بالحق والطاهر من حال البايع الا الذي في ثوبها
على الشجر لا يوجب الاستغناء بها **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
على الشجر لا يوجب الاستغناء بها **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
الفضل في ذات الثمن بعد ان البايع بقصد المشري لم يفسد **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
البيع والقبول يوم الادراك وما تفاوت بينهما يكون زيدا وان كان قد ركبها بعد ان كان قد ركبها لم يفسد **او قوله**
لان الثمن زاد من الشجر بل بقيت حاله **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
شرط لا يقتضيه العقد **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
فلم يفسد ان يكون متضمنة للارض بقى الاذن فيها مقصودا اصلها كذا في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
فلم يفسد ان يكون متضمنة للارض بقى الاذن فيها مقصودا اصلها كذا في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
باصلا وفسادها بشرط لا يقتضيه الاذن **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
ولم يفسد الا بشرط بشرط ثوبها على الشجر قال محمد يجوز اعتبار اللعوق وقال لا يجوز لانه بشرط لا يقتضيه العقد ولا الصلح فبقي
منفعة والمعاذ من كماله بشرط لا بشرط ثوبها قيد بتمامه **او قوله** في ارضه بالكلية او ثوبا يعني ان شاء المشري اخذ الجبل لانه يشبه بناء الدار
كانت معدومة حال البيع فيكون مضافا للمعروف مع الوجوه فيفسد وقيد بشرط الترتل لانه اذا اشترها مطلقا او بشرط القطع

هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة

هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة

هذا هو الحق الذي لا يدور في ذهن احد من المتكلمين في هذه المسئلة

وقيد بغيره من غير شبه لان الوكيل لو تصاد فاعلم وجوب النية للوكيل...
في النية بحكم العقد اتفاقا كذا في التبيين...
ان التفرع المطلق يحتمل ان يكون له ولو لم يكن على السواء...
متناهما فمقتضى المشتري...
يكونه اقل قدرا من المشتري الذي باع به البائع...
المبيع للموكل وبطلان ابو يوسف...
التوكيل صحيح عن ابي حنيفة...
كتوكيل المسلم الذي يفرأه للفرج...
هذا البائع...
بينها وقالوا لو اشتراه الوكيل...
لا يمكنه اصلا فيسقط توكيله...
ما باعه لانه لو كان مطلقا...
اتفاقا وقيد بغيره...
اقل من الاول...
اشترى من المشتري او واريه او وكيله...
فاشترى واريه...
وعبرنا ان يشتري ما باعه البائع...
لغير عبد البائع...
باقله منه...
جاز اتفاقا ولو باع بالقبض...
ان عقد صدر من احد...
الروايات...
اشترى بسببها...
العقد الاول...
الان والاول...
قبض الدرام...
الدراهم عند المشتري...
القبض...
احتياط...
قبض القبض...
العبد منه...
بدل العبد...
قبض القبض...
كله اي ابو يوسف...
وكيله عنه...

هذا هو الحق في البيع
والا فلو كان المشتري
مطلقا لكان له ان يشترى
من غيره ما يشاء

ولا يجزى البائع على قبول ما اده الخافه وخالفاه فيها...
من حصته وكذا يجزى نصيب الغايب لاجله...
نصيب اذ كان البائع...
المخل...
يطلب البائع...
ان قاله العبد...
القان انما يجزى...
فيه اذا كان...
اذا قال له...
مقتضى...
ثم يرجع العبد...
اتفاقا...
وقيدنا...
وغیرها...
والمشتري...
اي شتيقاف...
فاشترى بنا...
والتبيين...
منه العبد...
على الراس...
بالحريه...
وعنى الحال...
زوجها...
اعني...
اي اشتراه...
واما المشتري...
يحصل...
القبض...
الجارية...
يجب اتفاقا...
انها في حق...
احتياط...
سقى...
ساقيا...
جهازها...

هذا هو الحق في البيع
والا فلو كان المشتري
مطلقا لكان له ان يشترى
من غيره ما يشاء

ارتفع الفساد قبل تقرر وعين الزمان مفسد وبعد الفلحة تقرر الفساد فلا يرتفع بعد تقرر **ورفعناه** اي فساد
البيع **باسقاطه قبلها** اي باسقاط خيار الابد قبل الفلحة ايام وانقلب البيع جازيا قال تقرر العقد فاسد فلا ينقل خيار
كما اذا باع بغير شرط فيه خيرا فاسقطها **وكذا** انه اسقط المفسد قبل تقرر فيرتفع بخلاف شرط الخمر لانه شرط
تمكن في صلب العقد اعلم ان عيان المفسد يدل على ان الفساد كان ثابتا فارتفع واليه قال اهل العراق لكن الاول وجهان
يقال موقوف لان خيار الابد غير مفسد وانما المفسد انصاله بخبر من الرابع فاذا افسد جزء من الرابع ففسد البقية قال
اهل حراسان اما حكمنا بفساد في الحال فيحكم الظاهر لان الظاهر دوايمها على الشرط فاذا اسقط قبل الرابع تبقى
ان الامر بخلاف الظاهر كما في الذخير **وقال ان لم انعقد الفلحة اربعة ايام فلا بيع بيننا** فهو اي البيع فاسد عند
الحيثية لان هذا في معنى خيار من حيث ان مقتضى منها انفسد شرط فوق الفلحة مفسد فكذا اذا **وبالبيع** اي
ابو يوسف ايا حصة **في الاصح** يعني عن علي بن يوسف روايتان الصحا الله مع الايام **ولجان** اي جهة البيع المذكور بنا
على اصله من ان خيار فوق الفلحة جازي ولما ابو يوسف فكان مع غيره في هذا الاصل لكن الغرض في هذه المسئلة عمل
بالتنزي الوارد في البيع بشرط وهو يقتضي ان لا يكون البيع بهذا الشرط ولا بشرط الخيار الا ان النص وروى في شرط الخيار
خيار فيبقى الحكم في المسئلة على مقتضى النص **وقال في الفلحة** اي ان لم انعقد الفلحة ايام فلا بيع بيننا
اجزاه اي ذكر البيع وقال تقرر لا يجوز قيد بقوله في الفلحة لانه لو لم يبين الوقت اصلا بان قال بعثك بكذا ان لم
ينقد الفلحة فلا بيع بيننا او يذكر وقتا معجولا بان قال ان لم تنقد الفلحة اياما قال البيع فاسد اتفاقا **وكذا** انه بيع
شرط فيه اقله بفسد **وكذا** ان ابن عمر رضي باع ناقة بهذا الشرط ولم يذكر عليه احد من الصحابة ولا انه في معنى
شرط الخيار فلا يفسد **والفد غايه في الخيار داخل** يعني ان شرط الخيار في الفد فلا يفسد كذا عند ابن حنيفة
واخرجنا يعني قال لا يدخل الفد فيه لولاء واجل فخذ لا رمضان لا تدخل الغايه في الاجل **وكذا** ان الغايه
تارة يكون في الفلحة كقوله بعه انما الصيام الى الليل وتارة للاسقاط اذا تناهوا ما صدر الكلام كما في في الوضوء
ومستثنى من هذا القيد لانه لا يفسد على قوله على اي خيار كان موبدا اذا قال في الفد سقط ما وراه **وقال** في هذه
من القيد الاول لانه لو لم يبين وقتا لم يفسد لان خيار كان موبدا اذا قال في الفد سقط ما وراه **وقال** في هذه
بناجل في شهر او في اقله وانما سنده في طريق الفلحة في قوله **ولو بشرط الخيار لغير** اي لغير العاقد **اجزاه**
وانتبهنا الخيار لذكر الفلحة في قوله ان الخيار من احكام العقد فلا يجوز اشتراط لغير العاقد كما بشرط
الشيء على غيره المشتري **وكذا** ان الخيار لغير العاقد انما يثبت في اية عن العاقد فيثبت الخيار للعاقد اولا ثم يحل
الغير ثانيا عنه بطريق الاقتضاء فيصح الكلام في التنازل لشرط الخيار لغيره ان عدا اسماء مع يجوز وان
فله **وبثبت الخيار لغيره** اي لغير العاقد بشرط ان جاز منها البيع جازي **وروي** بطل **فان اختلفت** **فما**
بان اجاز احد من العقد فصح **الاخر** **اعتبر السابن** لعدم المزاج **وان حصل** اي الاجازة والفسخ معاريج العقد
اي تفرق العاقد ففسد لان واجاز لانه قوي والمناصب يستفيد منه الولاية **وقال** في العاقد كان اولى كما هو
رواية المداية **في رواية** **والفسخ** اي في الفسخ **في اخرى** ومن الرواية لان اثر الاجازة اثبات الحق للمشتري واثبات
الفسخ اتفاقا في البيع في الشكل الابتدائي **واذا باع بالخيار لم يخرج البيع عنه ملكه** بالاتفاق
وان قبضه المشتري بثلث الباي لان عوجه انما يكون بوضاء الباي والخيار يتا فيه فيصح تفرق الباي في البيع
في ثلث الخيار تفرق لثلاث من الجهة والوطي وغيرهما ويصح فسخ البيع **والفسخ** **ملوك** **له** يعني الفسخ يخرج عن ملك
المشتري اتفاقا لكنه لا يدخل في ملك الباي عند ابن حنيفة وقال لا يدخل **عند المشتري بالقيمة** يعني في حصول
كون الخيار للبايع اذا ملك البيع في يد المشتري فيمن الخيار ينفسخ البيع بالبدل فيبقى كونه مقبوضا على تسليم المشتري
فيضمنه بالمثل ان كان مثليا وبالقيمة ان كان قيميا قيد بالملك لانه لو بقيت في يد المشتري فالبايع عا خيار فلا يفسخ
البيع وبقيت المشتري تنص ان العيبان مضمون كونه بجميع اجزائه كما انفسد وقيد بقوله عند المشتري لانه لو ملك في يد الباي

على شرط الخيار
لغير العاقد

ينفسخ

ينفسخ البيع ولا شيء على المشتري كما لو لم يكن في البيع خيار ولو بقيت في يد الباي بفسد ينفسخ البيع بقدره وبسقط حصته
وان بقيت بفسده فالمشتري ان شاء اضل بجمع الفلحة ان شاء فسخ **واذا اشترى بالخيار لم يخرج الفلحة عن ملكه** اتفاقا
حتى لو تفرق في الفلحة سواء في يد الباي او في يد المشتري اتفاقا ويكون في فسخ البيع ولو تفرق فيه الباي لا يجوز اتفاقا **واخرج** **البيع**
عن ملك الباي اتفاقا والمشتري لا يملكه اي الباي عند ابن حنيفة وقال يملكه فان قيل اذا بيعت حيا لم يملك الباي المبيعة
فلم يشتري بالخيار المشقة اتفاقا ولو لم يكن ملكا لما استحق الشفعة بها كما لا يفسخ الشفعة بدار المشتري قلت انما
استحق المشتري الشفعة بها لانه بشرطها صار احق بها لانه ملكها كما لعبد الماخر في المشتري بالدين اذ ابيع المورث
بجدة جان فله الشفعة لانه المنة **ولو بقيت** **البيع** في يد المشتري اذا كان الخيار له بفسده او بفعل اجنبية او باقية
سواء في ملكه او في ملك غيره **فان** **القيمة** **تخرج القيمة** كما لو كان الخيار للبايع وقبضه المشتري **وكذا** ان المشتري
لا يخرج من ملكه البيع لم يورث العيب عند بطل خيار ومن العقد وتلك الفلحة كما ان الفسخ لا يخرج عن ملك المشتري في
المسئلة الاولى والبيع خرج عن ملك الباي في المسئلة الثانية وجب له بدخل في ملك صاحبه والا لزم ان يبقى على
ملكه كما لو غيبه عن غيره في البيع اذ لم يكن الفسخ من طاعة الوفاق **وكذا** ان البيع في المسئلة الاولى لم يخرج عن
ملك الباي ولو دخل في ملكه لزم ان يجمع الفلحة في ملكه واذا كان الخيار له بفسده او بفعل اجنبية او باقية
في مبيع حيا لم يورث العيب عند بطل خيار ولم يفسد الظاهر عن لانه لم يملكها وفسد عند بيعها ومنها انه اذا اشترى
ذراع حريم منه لم يورث العيب عند بطل خيار عند بيعها ومنها انه لو اشترى امة فحاضت عنده فيمن الخيار واجاز المشتري
العقد لا تعتبر تلك العيب من الاصل عند ابن حنيفة وعند غيره عند بيعها ولو رويها المشتري حكم الخيار للمبايع لا لغيره عليه الماشية
عن لانه لم يدخل في ملكه عن غيره عند بيعها ومنها انه اذا اشترى منكوبة فوكلت فيمن الخيار في يد الباي
ففسد لا يصير اتم ولده لا يبطل خيار فيملكه الرق عند غيره وعند غيره انفسام ولده وانما قيدنا بقوله في يد الباي
لانها لو ولدت في يد المشتري بفسده ولده اتفاقا واذا كان الخيار للبايع والمشتري جميعا وهذا المفسد غير مذکور
في المتن فحكم ان البيع لا يخرج عن ملك الباي والاتفاق عن ملك المشتري وتفرق كل منهما في يد ملكه باطل وانما ملك
قبل السيد بطل البيع وان ملكه بعد بطل ايضا ومنه القيمة وانما فسخ فيمن الخيار انفسخ **ولو اختلفا فيه**
اي في وجه شرط الخيار في العقد **فالقول** **للمدعي** اي لمدعي الخيار عند ابن حنيفة لانه ينكر لزوم البيع مع الاعذار
للمعاني **وقال** **المحقق** لان الاصل كونه البيع باقا والخيار لا يدخل فيه فيكون القول **للمدعي** **وبطله بالموث** اي بموت من له
الخيار وقال الشافعي لا يبطل انما قيدنا به لان الخيار لا يبطل بموت من عليه الخيار اتفاقا **وكذا** ان الخيار يورث
كخيار العيب والخيارين **وكذا** ان خيار موهبة وفيه شق بوجه قدرته فله ينقل الى الورث وان كان
كان ينقل الى الورث بالخيار الى الورث لان انتقال المبيع اليه كما انتقل مال كنية المورث الى الورث ينقل الى الورث
قلت مال كنية من لوازم المملوك لانها غير مقصور بدونه واما الخيار فيمن من لوازم المبيع حتى ينقل بالانتقال
البنية واما خيار العيب فيثبت للورث من حيث انه مستحق ان ياتى المبيع لهما كونه واما خيار العيبين فانما
ثبت للورث لان ملكه اختلط بملك غيره والخيار كان ثابتا لمورثه برضا العاقد الاخر فيثبت لوارثه خلفه وانما
خيار الروية فالصحة انه لا يورث **ولو مات** **في الخيار** **ومضت المنة** **ولم يخرج لزم** **البيع** **ولم ينفسخ** **اي** **قال** **مالك**
ينفسخ لان الخيار وجه في البيع وتقدر ايضا فينفسخ **وكذا** ان عدم لزوم كان مانع وهو يمكن في الفسخ فلو كان
فاذا ارتفع المانع لزم البيع **ولو باع الوصي ملكا صحيحا بالخيار** **اي** **خيار الشرط** **فبطل** **اي** **صار الفسخ** **بالعاقبة** **اي** **بحكم** **بما**
اي ابو يوسف بتمام البيع لانه انتطع ولا يثبت عند غيره فلو لم يملك فسخه فصار له لو مات الوصي في المتن **وابقاء** **اي** **بحكم** **الخيار**
للوحي **وملكه** **الفسخ** **فقط** **لانه** **لم يكن خارجا عن ملك الوصي** **والفسخ** **استناع** **عن** **اخر** **اجم** **في** **الفسخ** **ولا** **له** **ذلك** **واما** **الاخا**
فيستحق الزام على الوصي الباي بتمليك ملكه لغيره بله رضاه ولا وله الوصي عليه **وان مضت** **المن** **اي** **من** **الخيار**
في الصورت السابقة **كم** **بننان** **اي** **محمد بن قاذ** **البيع** **في رواية** **لزو** **ان** **المانع** **كما** **سبق** **بانه** **باجاز** **الملك** **يعني**
كم بان البيع ينفسخ

نما

لانه

ليس له ان يبرأ من الجاهل ببيع في حق ومنها ان الموهوب له اذا باع الموهوب عن آخره فبطلت له البيع الوهاب الرجوع
من جهة لان الموهوب له في حق الوهاب بمقتضى المقتضى من جهة ومنها ان المشتري اذا باع المبيع من آخر
قبل ان ينفذ في ثقله جاز للبايع ان يشترى المبيع منه باقل مما باعه لان في حق البايع كالمالك في بيعه جاز له ان يشترى
الثالث ومنها ان المشتري يبرأ من الثمن بعد عام كقول عبد الله بن عمر بن الخطاب في بيعه فبطلت الرجوع
في حق لا يفسق عنه الزكوة لانه يبيع جديده في حق ثالث وهو الفقير لان الزكاة يجب بغير قضاء اقله ويجوز الاقالة بمثل
الشيء الاول وفي الفتاوى الفضلى اذا باع التوبة او الوصي شيئا باكثر من قيمته لا يجوز اقالته وان كانت مثل الشيء الاول
فلو شرط التوبة او اقل او خلا في جنس او اجل البايع في حق المشتري التوبة بالطلوع والاقالة صحيحة
عند ابي حنيفة الا ان يحدث بالمبيع عيب يجوز الاقالة باقلى من الاول لان نقصان الثمن يكون لاجل العيب
ويعملها اي ابو يوسف الاقالة بعد القبض اي قبض المبيع بغير قبضه في حق البايع لان بيع المنقول قبل القبض غير جائز
الا في العقار فان الاقالة فيه قبل القبض يجعل بغيره لان بيعه قبل القبض جائز ولو لم يكن جعلها بغيره في حق البايع
لا اذا انقضى في المنقول قبل القبض على خلافه في حق الاول وجعلها اي محمد الاقالة بمثل الشيء الاول او
اقل منه في حق البايع اي جعل الاقالة باكثر من الشيء الاول وكله في جنس اي جعل حصة الاقالة كخلفه في جنس
الشيء الاول بغيره لان جعلها في حق البايع وان لم يكن جعلها بغيره في حق البايع فان الاقالة في حق البايع قبل القبض
على خلافه في حق الاول لا في حصة ان الاقالة في اللغة اسقاط فبطلت في حقها اعمالها لوجوبها لان لها ولاية
على نفسها وبغيره في حق البايع كالمالك الاقالة وهو سادس في مال بالبايع لانه ليس له ان يبرأ من الجاهل ببيع في حق
هذا الاصل الا انه جعل الاقالة اذا كانت على خلافه في حق البايع وعلى البايع عليه بغيره فان كان البايع والاقالة
نقص عن الثمن فقد جعلها في حق البايع لانه سكوت عن بعض الثمن ولو قال وسكت عن كل الثمن كان في حق البايع وكذا
لو اجل يكون في حق البايع بغيره لانه سكوت عن صف الثمن وهو كونه حاله ولا يفسد ان في الاقالة بغيره بغيره
ماله بالبايع بالبايع فاعتبار جانب المبيع او في اذا امكن واذا امكن جعل في حق البايع اعلم ان الاقالة في حق البايع بغيره
الاقالة ولو ذكر بلفظ المفسحة والمساوكة لا يجعل بغيره الا اذا كان في حق البايع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
اي الاقالة بغيره لان الاقالة رجع العقد وهو انما يقوم بتمام حله وهو العقود بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
بعض المبيع بطلت الاقالة في حق البايع وفي حق البايع بغيره لان الاقالة بعد ذلك الشيء لان الشيء انما ينشأ
لكم للوجه في الزمة بالعقد وما يكون من العقد اذا انقضى بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
لان كل منهما معقود عليه فيكون العقد قائما به ولو صدق العوضان لان الاقالة لا في حق البايع بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
البدلين لانها غير متعينة والمعقود عليه ما يستوجب كل واحد منهما في ذمة صاحبه كذا في النهاية اعلم ان العقد
الذي شرط فيه الاقالة والتمسك مما بيع الوفا وفي المصنفين ببيع الاقالة فله حكم الرهن عند اكثر المشايخ فلا يباع
للمشتري ان ينفع بالمبيع بدون اذن البايع ويسقط الدين بهلاكه وبعض المشايخ جعله باطلا اعتبارا بالعارف
وبعض جعله في حكم بيع المكي فينقضه المشتري ان شاء لانه لم يكن راضيا به قال الهام في الدين النفس اتفق مشايخنا
في هذا الزمان على جواز افاقاده بعض الاحكام وهو الاستعانة به لحاجة الكسبي اليه لتعلم فيه والقواعد فبطلت بالتعامل
كما في الاستعانة قال صاحب النهاية وعليه الفتوى وفي الثانية ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون
رضاء في نظر ان ذكر الشرط فيه بفسد وان ذكر قبله او بعين على وجه المواعين وعقده خاليا عن الشرط بفسد العقد ويلزم
الوفاء بالعقد لان المواعيد قد تكون لازمة لحاجة الكسبي وفي الكفو ايد الظاهرية لو ذكر الشرط بعد العقد يلحق بالعقد
عند ابي حنيفة ولم يذكره في مجلس العقد او بعين في **في المراكمة والتولية والوضعية يجوز التولية**
البيع بالثمن الاول بله زيان ويجوز بالرفع بدل من التولية وبيان له في عبارة منسوخة لان الثمن الاول صار ملكا للبايع
فله بغير البيع به ولعله اراد به مثل الشيء الاول وفيه ايضا اشتباهه لا سيجي من ان اجز الصنع والقصار وغيرهما بغيره

في حق البايع

ادارة التبع

في حق البايع

اي الشيء الاول

لا الثمن الاول فله يكون الثاني مثله في المقدار فيكون المراد بمثل الشيء الاول بما قام عليه في ذكر الثمن الثاني لان
المراكمة والتولية لا يجوزان في بيع العرق لان احد يدليه غير متعينة للمبيعة والله عز وجل في حق البايع
حيث كان عصبه بمثل ما كان منه ففقد الفاضل عليه بالقيمة ثم عاد العقد فللغاصب ان يبيعه تولية ومراكمة
كذا في الثانية **والمراكمة بزبان** اي هي البيع بالزبان من الشيء الاول وان لم يكن من جنس **والوضعية بتيقنه**
يعني في البيع بالنقص من الثمن السابق **والبيع في المراكمة والتولية والمراكمة والوضعية في يكون العوض مثليا**
اذ لو لم يكن كذلك ليعرف كون المبيع مثل الشيء الاول او بالزبان عليه او بالناقص عنه او **مملوكا للمشتري** كما اذا
اشترى عبدا بغيره فان اراد ان يبيعه مراكمة عليه لا بد ان يكون ذلك الثوب مملوكا للمشتري حتى يبيع به
وبزبان في حق معلوم عليه اذ لو لم يكن كذلك ليعرف عقد المراكمة على قيمته في حق الثوب وهي محاولة فيفسد **والزوج**
مطلوعا ومن الجملة المبيعة حال فبطلت لانه لو باعه بالثوب المملوك للمشتري وبعضه فيحقه لا يجوز لان
الزوج يكون مجهولا في حق المال **اجز القصار والصنع** بغير الصاد ومصدره بغيره ما يصنع به **والطراز**
وهو بالكر على الثوب **القتل وحل الطعوم والبسمار** في الحيط اجز البسمار ان كانت مشروطة في العقد
بغيره والا فانه المشايخ على انها لا يقع ولما اجز الاول في حق البايع لان من الاشياء يزيد في معنى البيع
كالصنع واخواته او في قيمته فقط كالحمل والسوق لان القيمة تختلف باختلاف المكان فتكون اجزها براس المال
وفي التبيين ان في فعل المشتري بغيره شيئا مما ذكر من القتل وحل لا يصح **للارائي** اي لا يصح اجز الراس
لانه المحفظ والحفظ لا يزيد في معنى الشيء ولا قيمته **ونفقة نفسم** بغيره اي ما انفق المشتري على نفسه في
سفره من وقت شرائه المبيع فبطلت لان نفقة المبيع وكسونه وكراهه بغيره كذا في الحيط **وجعل الابن واجزا**
طبيعية مع ما لم يقع من التولية لانها لا تزيد في قيمة المبيع شيئا واما ثبوت الزبان في العلم فله في
وهو ذمته وشغله لا ما اتفق على المعايير ان التعليم وقع شرطاً ولم يرد اجز العمل كالتولية المبيع **ويقول البايع**
اذ اتم بالثمن ما يجوز رضة **قائم على بطلان التولية** اي لا يقول اشتريته بكذا اخذ راضيا بالذم **والمشتري الجاهل عند حصة**
للمجانة اي المجانة البايع في راس المال في المراكمة بين الاض بالثمن والقرن **والخطية التولية** اي للمشتري عند
الخط من الثمن قدر ما كان البايع في بيع التولية **وبما يخرجه** اي ابو يوسف الخطية فيها اي في صورتي المجانة في المراكمة
والتولية مع حصتها الا مع حصة قدر المجانة من الزوج في المراكمة مثله اذا قال اشتريته هذا الثوب بعشرة
فباعه مراكمة عشرة فظهر ان البايع كان اشتراه بمجانة بخط قدر المجانة من الاصل وهو درهمان وخطية الزوج
ما قابلهما وهو درهم واحد فبطلت التوبة بانني عشر درهما ولو كان في الاصل بان لم يبين ان اشتراه نسبة او بتيقنه
وكان في قدر الاصل فبطلت التوبة في المراكمة لان الموصل انقص في المجانة من المال كذا في الحيط **وجز** اي محمد المشتري
مطلوعا اي سواء كان المجانة في المراكمة او التولية لاني ان الخط لو لم يوجد في التولية يكون قدر المجانة اذ اعلم
للمشتري الاول فنصير مراكمة لتولية وما في المراكمة لو لم يخط بغيره مراكمة غاية ان الزوج يكون اكثر مما لزم المشتري
فيثبت له الجواز لغو الرضا والاي يوسف لان الاصل هو لفظ المراكمة والتولية في حق البايع في العقد جرى مجرى
التفسير له فلا بد بناء العقد القلي على الاول فيخط قدر المجانة ليكون الشيء الثاني كماله وفي محمد ان الاصل ما هو
المذكور في العقد لكونه معلوما والثمن الاول غير معلوم فذكر المراكمة والتولية محتمل على الزوج فيجوز في حق الوصي
فاذا ظهرت المجانة بينهما بغير المشتري لغوات الوصي لم يوجب الثمن كالموت في المبيع **ولو كان المبيع** بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
للمجانة في المراكمة **قبل الرقة او امتنع الصنع** بسبب عيب او زيان في المبيع ورضاه جميع الثمن لسقوط
ضار الزمومة والشرط بهما **ولو اشتري ثوبين بصفقة كالا ثمنه** يعني اشتري كل ثوب ثمنه بصفقة واحد
كره له اي كره محمد للمشتري ببيع احد ما مراكمة ثمنه من غير بيان الا من غير بيان انه اشتراه ثمنه مع ثوب
اخر لان المجنة قد يقع لغيره لزوجته فتمكنت التهمة وقال لا يلزم فيه بغيره لان المشتري لو كان مما يباع او يوزن

اي في حق البايع

سقط الجواز

او بعد يجوز انفاقا وقيد بقوله بصفحة لانه لو كان بصفتين يجوز انفاقا وقيد بقوله كلا خمسة لانه لو لم يمت
لكل واحد منهما لاجوز انفاقا لهما ان ائتمرا كل ثوب معلوم ولا اعتبار بالوجه والرداة مع تعيين الثمن فلا ازمة
ولو اسلم فيها اي في ثوبين متساويين في الجنس والصفة بعشر نقضها وقت طول الاجل فيبيع احدها
من ائتمرا خمسة مكررون عند ائتمرا مالم يمتين وقال لا يكر قيد بالسلم لانه لو اشتراهما بكم بيع اطمرا مكررا
انفاقا وقيد بقوله بين لانه لو كان المسلم فيه ثوبا واحدا لاجوز بيع نصفه من ائتمرا انفاقا وقيدنا بالمتساويين
جنسا وصفة اذ لو اختلفا جنسا لاجوز السلم اذ لم يمتين حصه كل منهما من راس المال وان اختلفا صفة واكثر
جنسا لاجوز السلم لكن لا يجوز بيع اطمرا مكررا انفاقا وقابل كلا الثوبين بعشر اذ لو يمتين ثمن كل واحد منهما
لا يكر انفاقا وقيدنا بقوله لان البيع قبل ثمر جاز انفاقا وقيد المراكمة ليس للاحتراز عن التولية لانه اذا اكر
كذلك بل لانه لو باع مطلقا لا يكر انفاقا وقيد بقوله خمسة لانه لو باع بالزيادة عليها لاجوز انفاقا لهما ان حصه كل منهما
من الثمن معلوم لتساويهما فصار كانه من ثمنها خمسة **ولو ان الثمن انما ينقسم على الثوبين باعتبار قيمتهما**
والقيمة تختلف للمقوتين واعتبار الصفة في العين لغو فكيف يبيع مراكمة بلا بيان لان فيه شبهة الخيانة
ولو اشترى ثوبا بعشر فباعه بخمسة عشر ثم اشتراه بخمسة عشر يبيع مراكمة على خمسة
عند ائتمرا حقة ويقول قام على خمسة **ولو باع** اي الثوب الذي اشتراه بعشر ثم اشتراه بعشر
فالمراكمة ممنوعة يبيع لا يبيع مراكمة اصلا عند ائتمرا حقة **وقال ابن ابي عمير** بعشر فيهما اي في الصورتين جميعا لهما
ان العقد الثاني عقد جديد منقطع عن الاول فيكون بناء المراكمة عليه كالموابع بعرض يساوي خمسة عشر ثم اشتراه
بعشر فانه يبيع مراكمة بعشر **ولو ان الرخ في البيع الاول كان على احتمال السقوط بان يرة المشتري** المبيع
ينظور العيب فيه فبالاكثر بالفراء ذكر الزجر ولنا كيد حكم الاجاب فصار كانه اشترى ثوبا بعشر ثوبا وخمسة
فباعت الخمسة ثوبا وبقي الثوب في المسئلة الاولى بخمسة فيبيع مراكمة عليها وفي المسئلة الثانية يبي ما كان له
يبيع مراكمة حذرا عن شبهة الخيانة وفي الحيط ما قاله ابو حنيفة او ثمن وقال ارق **ولو قبض فنفق** اي المبيع
بلا صريح **ابن عمر** اي عند المشتري **ومنه مطعون** فلو لم يبيع اياها ببيع مراكمة على الثمن المعلوم **من غير بيان** اي من غير
بيان انه اشتراه سلفا بكذا ثم قبض عنده **واجزائه** وقال ليس له ذكر قيد بقوله بنفسه لانه لو قبض بفعل المشتري
او الاجابة لا يبيع مراكمة من غير بيان انفاقا في الحيط كذا الخلف في اذ اوج من مبيعا **ان هذا العيب**
نقصان بعد العقد فصار كنقصان حاصل بفعله او بفعل اجبته **ولو ان الغاية لعب بعض الوصف**
والاوصاف لا يباينها شيء من الثمن **لهذا الوفاة** وصف من المبيع قبل السلم لا يسقط به شيء من الثمن بخلاف ما
فاس على لانه بالاتفاق صار مقصودا في الغاية لو اشترى دابة فاجرها باعها مراكمة على اشتراها ولا ينقص
اجزها لان الاجز يدل على المنفعة التي في الذات ولو اشترى دابة فاجرها فباعها مراكمة بعشرها
وتنقص قيمتها من الثمن عند المراكمة ان لم ينقص عليها مقدار ثمن البيض لان البيض من اجزاء الدابة **فصل**
في التصرف في المبيع والثمن قبل القبض **منعوا بيع المنقول** اي بيع المشتري المبيع المنقول قبل القبض مطلقا
اي سواء كان طعاما او غيره وقال مالك يبيع ما سوى الطعام قبل القبض جائز ويبع الطعام قبل القبض غير جائز
كذا ائتمرا المصنف مطلقا في غيره **اقول** من مذهب غير معلوم من مخالفة لنا فكان ينبغي ان يمتين مذهبنا على التفصيل
لو ان صار مذكرا المشتري يجوز تصرفه فيه واما بيع الطعام فلم يجز لقوله من ابتاع طعاما فلا يبيع من قبل قبضه
اي قبضه **ولو اشترى** اي من بيع الغرر وهو البيع الذي فيه خطر انفساخ المبيع وهو محقق
في المنقول قبل القبض قيد بالبيع لانه لو اوصاه لرجل فبات قبل القبض مع الوصية انفاقا ولو وصيه المبيع فقبله
انفساخ البيع لان قبضه لا ينوب عن قبض المشتري فيجعل المنة مجازا عن الاقالة ولو وصيه من غيره او تصدق
او اقرضه فالاجز لانه يجوز فذكر الخيرة نايل في القبض ثم يكون قابضا لنفسه وقيدنا بالمنقول بالمبيع لانه لو كان مذكرا

القبض
بالتفاوت
بعشر

في البيع
المنقول

مطلب
قبض المبيع
باسب الخلية
جائز فيه

او ميراثا او بدل للفتح يجوز بيعه قبل القبض انفاقا لان العقد انفسخ به لانه فيها كذا في التبسين وذكر في
الاوصاف الخلية بين البيع والمشتري يكون قبضا بشرط اصرها ان يقول البائع خلت قبضتي بيني وبين المبيع
والثاني ان يكون المبيع محض المشتري بحيث يتمكن من اخذ به مانع ولو باع طيبة في الفراء وشتمها اليه
فان كانت قريبة منه بحيث يصور فيها القبض الحقيقي في الحال يكون قبضا والافئلة والناس من غير انفاقا
ومو العجوة وظاهر الرواية والثالث ان يكون المبيع مفرزا غير مشغول حتى يخرج من يده او يباعه او اسلمها الى المشتري
وفيها قليل من مناع البائع لم يمكن تسليمها فارغة ولو خلى البائع في دان بين المبيع والمشتري لا يكون
قبضا عند ابن يوسف حتى لو هلك المبيع بعد ما فيها لم يكر من مال البائع وعند غير يكون قبضا عند المشتري
وعليه الفتوى **وطر دة في العقار** يبيع قال محمد لا يجوز بيع العقار قبل القبض لا لمقول وقال يجوز لان بيع الغرر
غير محقق في العقار لان الملك في فيه نادر والنادر لا يكر له في تصور ذلك العقار قبل القبض بان كان على غط النهر
ونحو لا يجوز بيعه انفاقا كذا في التبسين واما اجازة العقار قبل القبض فقبل على الخلاف والصح انه لا يجوز
انفاقا لان المعقود عليه هو المنافع وذلك كما غير نادر فصار كالمشغول ولو وقف فانه موقوف ان قبضه فغذوالا
فله كذا في الثاني **وابطلوا البيع** اي المبيع سواء كان البيع بانا او فيه خيار للبائع او للمشتري **قيد** اي قبل القبض
فله بالتم الثمن على المشتري ولا ائتمرا على البائع وقال مالك لا يبطل فعل المشتري الثمن وعلى البائع طمان قيمة المبيع هذا
اذا كان ملكا بصفة سوا او بفعل البائع او بفعل المعقود عليه واما اذا كان بفعل المشتري لا يبطل البيع فعليه الثمن
انفاقا الا اذا كان الجناز للبائع او كان البيع فاسدا فعليه الثمن انفاقا كذا في المسئلة **قيد** اي الذي لا يبطل
انفاقا وقيد بقوله قبل القبض لان الملك لو كان يبيع لا يبطل انفاقا **ان المبيع في طمان البائع** فيضمن
قيمة المشتري فتقوم القيمة مقامه كما في الغصب **ولو ان المبيع كان محبوبا** علق على الثمن فلو خفي كان
ضامنا لنفسه ومو باطل فاذا انتف المبيع بطل العقد فمرو **ومن اشترى او موزونا بكيل ووزن**
فباعها مكايلة وموازنة **اعاد المشتري** اي من المشتري الاول **الكيل والوزن** ولا يكتفي بكيل بايعة في غيبة الاحمال
ان يكون زائدا مما سماه فله بمنازلة المكيل لنفسه وفي التجريد لو باع به اعان الكيل يكون البيع فاسدا لقوله
من اشترى طعاما فله ببعده في يكتاله معناه اذا اشترى شيئا مكايلة فله ببعده مكايلة بكتاله وفيه الطعام
انفاقا وفي الهداية الصحيح ان البائع لو كان بعد البيع من مخضرك يكتفي به ولا يحتاج الى الاعان لان المبيع
صار معلوما **قيد بالاشترى** لانه اذا اشترى مكايلة او موزونا بكيلا او غيرهما جاز له ان ينصرف قبل الكيل والوزن
كذا في الكفاية وقيد بقوله فباعها لانه لو جعلها ثمنا بان اشترى ثوبا بكيلا لاجوز التصرف فيها قبل الكيل
والوزن لان التصرف في الثمن قبل قبضه جائز وقيدنا بقوله مكايلة وموازنة لانه لو باعها مجازفة لم يكر
المشتري الثاني الاعان الكيل والوزن لان الذي لا يكون له **والحدوي** المقارب **عدا كالجوزون** عند ائتمرا حقة
غنى عن اشتري بعد وفا بشرط الحد فباعه بشرط العدة لا يبيع الثاني ولا ياكله حتى يفده لان شبهة اخله ط غير المبيع
بالمبيع ثابتة في المردود كما في الموزون **وقال المحققون** لان الربوا لا يجزى بيني المحدودين كما في المردودين فله
ان يبيع به عدا فيكون الزائد للمشتري كما في المردود الزائد اذا اشترى ثوبا بزيادة يكون له **وجوز التصرف في الثمن**
ببيعة او بيع او غيرهما اذا كان عينا واما اذا كان دينيا فالتصرف فيه هو ملكه من عليه الدين بعوض او غير عوض
لان ملكه من غير من عليه غير جائز قبل قبضه لان الايمان لا ينعين في العقود وليس فيها غرر انفساخ العقد
بهلاكه **في غير التصرف** قيد به لانه لو تصرف في بدل التصرف قبل قبضه بان باع دينار ابدراهم واشترى بها ثوبا
او ابراء عنها او تصدق بها وقبل الاخر لا يجوز اذ لو جاز لبطل التصرف لغو شرطه وهو القبض **اعلم** ان السلم
داخل في غير التصرف مع ان التصرف في راس المال قبل القبض غير جائز وكان عليه ان يستثنى فان قلت ان السلم
يكره انما اذا ما سباني في فصل السلم قلت يكره التصرف ايضا في فصله فلم يبق بغير التصرف **وجوز الزمان** عليه

المبيع لان
هالك في

مكيل في

حقة

مطلب
زيادة الثمن
ونقصه

لأنه لو صالح على غير الجواز انفا قال انه يكون استبداداً وهو غير جائز وقد يقول النفاذ لو كان راس المال عبداً للثبات
وتحريمه بغير صلح على الجواز انفا قال **المسلم** ان المسلم فيه دين يجوز صلح على راس المال كما جاز للكنيسة الصلح على
المال كان في سائر الديون ولما ان اخذ راس المال انما يكون نكاحاً في حق المملوك لا في حق العبد المسلم فيه غير جائز فتوقف
على اجازة بخلاف سائر الديون لأن الماخوذ فيه يكون بدلاً عن الدين وذكر جازز **وصلح** ان يجزأه يوسف صلح **احد الشريكين**
الذين باسم **المسلم** اليه بالنصيب فعول صلح على حصته من راس المال فشرطه الا ان يشاء شاركه فيما قبض ثم يتبعان
المسلم اليه بنصف المسلم فيه وان شاء سلم له ما قبض ويبيع المسلم اليه بنصيبه واذا فعل ذلك ليس له الرجوع على شريكه لأن
الحكيم بين الشريكين اذا اخذاً ما تعين له ذلك الا اذا اهلك على المسلم اليه فربح حصته على الشريك المصالح فان رجع اليه
هو بالخيار ان يشاء دفع اليه نصف ما قبض وان شاء اعطاه ربع المسلم فيه **واو تعاقب على اجازة** شريكه فان اجاز الصلح
جاز وكان ما قبض من راس المال بينهما كما هما معاً صالحا وان رد بطل الصلح وبقي حق كل واحد منهما في الطعام فكان
قبيل الصلح فشرطه ان يوافق راس المال لانه لو صالح على غير الجواز انفا لم ينافيه من الاستبداد بالمسلم فيه **ك**
انه عاقد قبل الصلح في نصيبه **ولما** ان جاز هذا الصلح بوقوعه في نصيبه الدين قبل القبض وفي غير جاز **ولو جاز**
المسلم اليه **نخصته** مقدار من المسلم **ازيد قيمة** من الخطة الموصوفة فيه لجودها **واو انتقص** قيمة منها واخذ من راس
المال شيئا في صورة الزيادة **او استمر** بعض راس المال في صورة النقصان الاول لو قال ورة لكان اخيرا واما لان
الظهور في راس المال للمسلم اليه وهو راس المال **او عذر** من مسئلة اخرى يعني لو جاز بقبول مذكور
فيما كان المسلم فيه مذكورا **انقص** ذراعا او قيمة مما سمي في العقد **نخص** ابو يوسف قال لا يجوز فشرطه في المسئلة الاولى
بقوله ازيد قيمة لانه لو جاز باز يد ذراعا اذا كان المستحق خمسة اقترع في ثمانية فقال قد مذكور في ذراعتي
او جاز باربعة اقترع فرة ليرت المال ذراعا يجوز انفا قال انه بيع الزايد بغير معلوم وقاله في قدر معلوم واطرح
المسئلة الثانية فالحاق في هذا المبيع بين المالك خراج حصه اما اذا بين الجاز انفا فكذا فشرطه ان يوافق انتقص ذراعا
او قيمة لانه لو جاز بقبول يزداد او ازيد قيمة وطلبه مما لا بد فقبل الاخر جاز انفا قال انه باع ذراعتي الثوب مذكور
المسلم مع باقي الثوب فيجوز **ك** في المسئلة ثانياً فباسم المختلف فيه على المتفق عليه ولما في المسئلة الاولى ان
الجوز مساقطة في الاموال الروية مثله اذا اجاز المسلم اليه خمسة اقترع خطبة جليل وكان المسلم فيه رقية واخذ
لجودها درهما صار كذا استثنى خمسة اقترع خطبة جليل خمسة اقترع رقية وهو مبيع في ذراعتي ليا الربوا وكذا
الاختبار في نقصان قيمة مثله في الصور المذكورة اذا كان المسلم فيه جليل في المسلم اليه برقية واعطاه درهما صار
كان راس المسلم استثنى خمسة اقترع رقية وهو مبيع خمسة اقترع جليل واما اعتبار الجوز في الثوب فلا يوقى في
الربوا لان بيع ثوب جليل بثوب رقيق وهو مبيع جازز وفي المسئلة الثانية ان الذراع الموصوف لم يجعل له حصته من الثمن
ولو حظ لنفسه شئ من الثمن يكون اقاله على جود الوصف خارج جازز لم يجز بيع الوصف **ولو وكله في اسلامه** ماله
في ذمته كما اذا قال اداني كذا بدين اسلام ماله عليك في طعام **او شرأيت به** كما اذا قال استأجر عليك عبداً فتعيبين
المسلم اليه والعبد او بايعه شرطه عند أبي حنيفة حتى لو لم يبيع المسلم اليه في المسئلة الاولى ولم يبيع عبداً او بايعه
في المسئلة الثانية لا يبيع التوكيل عند ذلك يبيع المسلم فيه ولا العبد للمسلم حتى يبعثه التوكيل فبدن نعم لا الاثر لونه
وقال يبيع التوكيل يكون المسلم فيه والعبد للمسلم فبدن نعم لا في ذمته لانه لو وكله بان يبيع اوبشتر يبعثي
كانت عند ود يبعث يكون الاثر انفا **ك** ان النفع لا يتبعين في العقود عينها كانت او دينا فصار كانه اطلاق
الدرهم ومثال كان يبيع التوكيل فكذا اذا **ك** ان في هذا التوكيل يملك الدين في غير عليه الدين بلك توكيل
ذكر العبد على نفسه وهو غير جائز ومثال يبيع توكيل المسلم اليه لانه مجهول ولما اذا عتق العاقد نصيب العاقد وكيل
عن الاثر بقبضه او لا ثم يملكه ثانياً فيجوز هذا التوكيل وكذا اذا عتق العبد فعين ماله فبصرفه كبله عنه **فصل**
في الصلح **واذا بايع ثمانية** اياها من الثمن لانيها من الثمن سواء حصة الباء او لا والمالك المكيل والموزون فاعلم



اذ اوجب الباء **كان صراحي** هذا البيع صرفاً لاحتياجه لا النفع فيه بل من يملكه يد قبل الافتراق والهرق النفل **وتعنيان**
اي العوضان في هذا البيع **في لو استقرض** اي اذا اقتضاها ولم يكن عند ما شئ فاستقرض **فاد** باقبل ان يقرض
او استقرض من العوضين **فان استبدل** اي اعطى كل منهما صاحبه بدل ما استقرض من جنسه **او استقرض** اي استقرض
العقدان ما اشار اليه في العقد **فاد** بالمثل **اجزأه** اي في الصور الثلث خلا فالرقيق ومثل الخلاق مبيته على ان النفع
لا يتبعين عند نكاحه فالشأن في زفره سبق بيانه في اوائل كتاب البيوع في قوله ولا يتبعين النفعين **ونشرط**
المانلة عند اتحاد الجنس وان كان بيع مصوغ بمصوغ لقوله عم الذهب بالذهب مثله بمثل بدلا بغير شرط
فان قلت لو باع انا مصوغا في كتابي بمصوغ اخر قالوا انه جائز وان لم يجز بيع الخاس مثله متفاضلة فاعلم
يكن في مصوغ الغضة كذلك **قلت** الموزون ثمة ثمة في الذهب والغضة بالنقص ولا يخرج منه بكونه مصوغا واما في الخاس
وعبر فالموزون ثمة ثابتة بالوقد فاد العاقد الناس ببيع المصوغ منه عدا يخرج من ان يكون موزونا وفي الكفاية
العمل بشاويها حالة العقد بشرط محض لو تباعدت بما يذهب مجازة واخر فابعد التقاض ثم علما بالوزن
انها كالتساوي بين الجوز عند نكاحه فالرقيق **في الخراف عند الاختلاف** لجواز الربوا عند اختلاف الجنس
لا في الاوصاف يعني المانلة في الاوصاف ليست بشرط لقوله عم جديها ودرهما سواء **والتي** اي بشرط تقاض
العوضين وهذا شرط لجهة الفرق عند بعض وليقائه عند اخرين **قبيل التفرق بالابدان** فشرطه لان التفرق بالمكان
روينا لقوله عم ربيع ذرقتي واسترد ورة ولا تفرقة في بسوق وان وثبت من شرط فثبت عدمه **ولا يقع**
خيار الشرط فيه لان الخيار محض من تمام القبض المسمى بالعقد بشرط فشرطه لان خيار العيب خيار الروية
صحوا فيه **ولا الاجل** لانه يثبت القبض من غير ان اشقط الخيار والاجل في المجلس **في لزوال**
المفسد قبل تفرق ولو كان بعض البدل رقيقا فشرطه ان ينقض العقد في غير المردود بل ينقض في الردود فقط
وقال ماله ينقض في كل لان العقد واحد لا يجزئ **وتساوي** ان الانتفاض انما يحصل بالرد فينقذ بقرن **وبيع**
جارية مطوقة اي في عنقها طوق بذهب **فاسد** فيها اي في الجارية والطوق عند أبي حنيفة **وخضاه** اي فساد
البيع بالطوق فبدن نعم لانه لو باع بذهب بقرن انفا قال ان فساد وهو الربوا موجود في الطوق لا فيهما
وك ان الصيغة مخن يفسد كذا بفساد بعضها **ولو باع سيفا محلي** بجملة وهو متعلق ببيع **وطبقة** نصفها ومن
الجملة حال **فدفع** **خمين** من الثمن ولم يبق شيئا **او عنهما** اي في كفتي السيف مطوق على مقدور وهو قد دفع
خمين عن الطبقة ولا يجوز ان يكون معطوفا على قوله من الثمن وهو ظاهر ولو قال قد دفع خمين عنهما او عنهما او مطلقا
في لكان اولى **في** العقد لان قبض حصه للطبقة في المجلس واجب الظاهر من حال المسلم ان لا يترك الواجب فيجوز عليه
وان لم يبيته ولم يبق كما اذا ترك سجين صلواته في الصلح وسهي ايضا ثم اتى سجين السهو وسعي بقرق احدى
سجدي السهو في الصلوة وان لم ينو بالبيع صلواتها كذا في النهاية فيكون قوله عنهما يعني عن الطبقة كما قاله
نسبا هو لها والناسي كان يوشع وفي المحيط ولو قال قد دفع من ثمن السيف خاضعة بنظر ان لم يكن التمين
الا بقر يكون النفع من الفرق ويصح ان يجعلا لانه قصد حصه البيع ولا حصه له الا جوار الفرق فكلما كان
تفصيلا للبيع وان امكن تمينه با بغير شرط في السيف لانه مبيع بفساد الفرق وقصد جواز البيع بدونه
جواز الفرق **يفسد بالتفرق قبل القبض** يعني لو اقرق بانه قبض في بيع السيف حتى يطل العقد في الطبقة لانه صرف
في مقدارها وفات شرطه **الا في السيف** فان بيعه صحيح بخصه من الثمن **ان يخلص** كسيف عن الطبقة بغير شرط
فبدن لانه لو يخلص بغير فسد العقد فيه ايضا كبيع الخبز من السقف لانه تسليم يستلزم الفرق في غير العقود عليه
فيكون شرطه مخالفا لمقتضى العقد **وكي** ينقض اي محذور بفساد بيع الفرق **لو ائلف** اي ائلف احد البهائم
كغلب ففسد مثله قبل التفرق **والقبض** اي قبض القلب **واختار** المشتري **تعيينه** اي تعيين من ائلف المملوك وهو معطوف
على ائلف فغارفه ايا المشتري البايح قبل قبض القيمة اي قبل ان ياخذ المشتري قيمة القلب المستبدك وقال لا يفسد
بيع الفرق

محمداً النصف من ثمنها اذا اذاع وزقاً بوزن متفاضلاً وجعل في الجانب الذي لا فضل فيه فلساً بكونه
محمداً الزاوي من ثمنها اي من الغلوس ما يباع به اي بنصف درهم من الغلوس وقال زفر لا يجوز لان العقد ان
تعلق بالغلوس فانها مقدرة بالعدد وان اراد به ان يشترى بنصفه على ان يعطى به فلوساً فانه شرط مقسود
وليس ان المراد به ما يباع من الغلوس بنصف درهم وهو معلوم عند الناس فصار كانه شرط مقسود
ويجوز ان ابو يوسف الشراء بدرهم فلوساً لانه معلوم عند الناس ومنع من ان العقد ان يكون بائع عن جواز
مثل هذا الشراء الا انه ترك الغلوس فيما دون درهم لبيان العان عليه والايجاز يجوز في الدرهم ايضا لكونه متعارفاً
ولو اعطاه اي صرافاً درهما فقال اعطى بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الا حصة اي حصة صغرى يساوي
نصف الدرهم الا حصة فهو اي البيع في الكل فاستدلوا عند ان حصة لان فساد بيع الفضة يبري الى الغلوس
واجاز في الغلوس لانه غير سار عند سائرهم ولو كرر الاعطاء بقوله اعطى بنصفه نصفاً الا حصة فالحكم كقولنا ما يبيع
يجوز في الغلوس اتفاقاً لان العقد تفرق بمرار الاعطاء كذا قالوا لكن فيما شال لان قوله اعطى بنصفه مساومة كلفه بغير
بالمساومة لا يتعقد البيع فكيف يتكرر بمرار الاعطاء يقال تكرار اعطى يدل على ان مقصود تفرق العقد فحل
على الزمعة عقدت او قال حين اعطاه درهما اعطى نصف درهم فلوساً ونصف الا حصة اتفاقاً لانه قابل
الدرهم بما يباع من الغلوس بنصف درهم ونصف درهم الا حصة فكان نصف درهم الا حصة مقابلة بمثلته والباقي
مقابلته بالغلوس **كتاب الوحي** وهو في اللغة المحسن وفي الشرع جعل العين
محبوبة حتى يمكن استيفاء ومنه كالدون ويطلق على المومن تسمية للمفعول باسم المصدر **يتعقد بالايجاب**
والقبول ويتم بالقبض وفيه اشان لان القبض بشرط الزموم كافي للبيعة لانه قبض بعقد مشروع فاستنبه البيع
وقال بعض انه شرط الجواز وبه قال محمد كذا في المحنة **وبكفي فيه** اي في قبض الرمن **بالقبض** اي برفع الموانع من قبض
الرمن في زمان يمكن القبض في الاصح اشار به الى ما روي عن اي يوسف انه لا يثبت الا بالقبض لان قبضه موجب
للزمان ابتداء فلا يثبت الا بالقبض **فلسا** قبض الرمن مشروع فاستنبه البيع دون الغصب فله على كل عليه
فاذا قبضه الرمن اي الرمن حال كونه محزواً اي مقسوداً احتراز به عن من المشاع فانه غير جائز **مرفوعاً** عن
الرمن ومناعه حتى لو رمن داراً واستمر او مؤجراً لا يبيع حتى يسلمه ثانياً بعد خروجه منها لان السمل الاول
لم يبع له خلا به **مقتر** اي اتصاله بغير اتصال خلقه احتراز به عن من المشاع فانه غير جائز **مرفوعاً** عن
غير جائز **تم العقد فيه** **والم يقبضه** اي ما دام لم يقبض الرمن **بغير الرمن** **ففيه بين في البيع**
اي تسليم الرمن الى المرمي **والرجوع** عن الرمن لانه عقد تبرع ولذا لا يجز عليه فله بتم بقبضه كافي الوصية
ولم يلزم اي ايمتنا الرمن **بالاقتضا** وقال مالك لزم عليه بتم العقدان بتم الرمن الى المرمي ولو اشترى
عن ذكر كبر عليه لانه وثيق فاستنبه الكفالة **وليس** قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا ماء فله ان ان يشرب
مقبوضه والمصدر المزمون يحرف الفاء في جواب الشرط يراد به الامم يعني فارتفعوا كقولهم فله ان يشرب
والامر بالنهي الموصوف بغيره ان يكون ذلك الوصف شرطاً فيه **ولا يبيع الا بالقبض** لان الرمن استيفاء يذاً او استيفاء
انما يتحقق في الواجب في اللزامة ظاهراً وباطناً او فيما هو معتز لئله او فيما هو مودى في ظاهره او الاول معلوم والثاني كذا في
الموعود كما اذا رمن رجلاً بقرضه الف درهم فانه صحيح اذا نظروا ان التلف لا يجزى في الوعد وكان مقبضاً
اي الوعد غالباً بخلاف الرمن بالدرك لان الدرك لا يكون موعوداً غالباً اذا نظروا انه المسموع ببيع مال نفسه
فاذا حكم فعلى المرمي ما سهر في المال اذا كان الموعود مساوياً بالقيمة الرمن او اقل منها اما اذا كان اكثر من قيمته
الرمن فيجب على المرمي الدفع بمقدار قيمة الرمن لانه يبيع للاستيفاء هذا العقد تقديره وكذا ان لم يكن سبي
فمن فيعطيه المرمي ما سهر ولا يصدق في اقل من درهم والثالث كما اذا اشترى عبد او رمن بالثمن فبذلك الرمن
تم ظهور ان العبد هو سبي البايح ان يقضى الاقل من قيمة الرمن ومنه عن العبد ويجوز الرمن ببدل الكفاية
وان لم يجز الكفاية به كذا في السنين

هذا هو الوجه في البيع بالقبض
فانما هو الذي لا يثبت الا بالقبض
لان القبض هو الذي يثبت به البيع

القبض
فانما هو الذي لا يثبت الا بالقبض

فانما هو الذي لا يثبت الا بالقبض

فانما هو الذي لا يثبت الا بالقبض

فانما هو الذي لا يثبت الا بالقبض

فرخت او غلت قبل القبض قال ابو يوسف عليه قيمته من الدرهم يوم وقع البيع **واجزنا الشراء بنصف درهم**
فلوس **بواقي منها** اي من الغلوس ما يباع به اي بنصف درهم من الغلوس وقال زفر لا يجوز لان العقد ان
تعلق بالغلوس فانها مقدرة بالعدد وان اراد به ان يشترى بنصفه على ان يعطى به فلوساً فانه شرط مقسود
وليس ان المراد به ما يباع من الغلوس بنصف درهم وهو معلوم عند الناس فصار كانه شرط مقسود
ويجوز ان ابو يوسف الشراء بدرهم فلوساً لانه معلوم عند الناس ومنع من ان العقد ان يكون بائع عن جواز
مثل هذا الشراء الا انه ترك الغلوس فيما دون درهم لبيان العان عليه والايجاز يجوز في الدرهم ايضا لكونه متعارفاً
ولو اعطاه اي صرافاً درهما فقال اعطى بنصفه فلوساً ونصفه نصفاً الا حصة اي حصة صغرى يساوي
نصف الدرهم الا حصة فهو اي البيع في الكل فاستدلوا عند ان حصة لان فساد بيع الفضة يبري الى الغلوس
واجاز في الغلوس لانه غير سار عند سائرهم ولو كرر الاعطاء بقوله اعطى بنصفه نصفاً الا حصة فالحكم كقولنا ما يبيع
يجوز في الغلوس اتفاقاً لان العقد تفرق بمرار الاعطاء كذا قالوا لكن فيما شال لان قوله اعطى بنصفه مساومة كلفه بغير
بالمساومة لا يتعقد البيع فكيف يتكرر بمرار الاعطاء يقال تكرار اعطى يدل على ان مقصود تفرق العقد فحل
على الزمعة عقدت او قال حين اعطاه درهما اعطى نصف درهم فلوساً ونصف الا حصة اتفاقاً لانه قابل
الدرهم بما يباع من الغلوس بنصف درهم ونصف درهم الا حصة فكان نصف درهم الا حصة مقابلة بمثلته والباقي
مقابلته بالغلوس **كتاب الوحي** وهو في اللغة المحسن وفي الشرع جعل العين
محبوبة حتى يمكن استيفاء ومنه كالدون ويطلق على المومن تسمية للمفعول باسم المصدر **يتعقد بالايجاب**
والقبول ويتم بالقبض وفيه اشان لان القبض بشرط الزموم كافي للبيعة لانه قبض بعقد مشروع فاستنبه البيع
وقال بعض انه شرط الجواز وبه قال محمد كذا في المحنة **وبكفي فيه** اي في قبض الرمن **بالقبض** اي برفع الموانع من قبض
الرمن في زمان يمكن القبض في الاصح اشار به الى ما روي عن اي يوسف انه لا يثبت الا بالقبض لان قبضه موجب
للزمان ابتداء فلا يثبت الا بالقبض **فلسا** قبض الرمن مشروع فاستنبه البيع دون الغصب فله على كل عليه
فاذا قبضه الرمن اي الرمن حال كونه محزواً اي مقسوداً احتراز به عن من المشاع فانه غير جائز **مرفوعاً** عن
الرمن ومناعه حتى لو رمن داراً واستمر او مؤجراً لا يبيع حتى يسلمه ثانياً بعد خروجه منها لان السمل الاول
لم يبع له خلا به **مقتر** اي اتصاله بغير اتصال خلقه احتراز به عن من المشاع فانه غير جائز **مرفوعاً** عن
غير جائز **تم العقد فيه** **والم يقبضه** اي ما دام لم يقبض الرمن **بغير الرمن** **ففيه بين في البيع**
اي تسليم الرمن الى المرمي **والرجوع** عن الرمن لانه عقد تبرع ولذا لا يجز عليه فله بتم بقبضه كافي الوصية
ولم يلزم اي ايمتنا الرمن **بالاقتضا** وقال مالك لزم عليه بتم العقدان بتم الرمن الى المرمي ولو اشترى
عن ذكر كبر عليه لانه وثيق فاستنبه الكفالة **وليس** قوله تعالى وان كنتم على سفر ولم تجدوا ماء فله ان ان يشرب
مقبوضه والمصدر المزمون يحرف الفاء في جواب الشرط يراد به الامم يعني فارتفعوا كقولهم فله ان يشرب
والامر بالنهي الموصوف بغيره ان يكون ذلك الوصف شرطاً فيه **ولا يبيع الا بالقبض** لان الرمن استيفاء يذاً او استيفاء
انما يتحقق في الواجب في اللزامة ظاهراً وباطناً او فيما هو معتز لئله او فيما هو مودى في ظاهره او الاول معلوم والثاني كذا في
الموعود كما اذا رمن رجلاً بقرضه الف درهم فانه صحيح اذا نظروا ان التلف لا يجزى في الوعد وكان مقبضاً
اي الوعد غالباً بخلاف الرمن بالدرك لان الدرك لا يكون موعوداً غالباً اذا نظروا انه المسموع ببيع مال نفسه
فاذا حكم فعلى المرمي ما سهر في المال اذا كان الموعود مساوياً بالقيمة الرمن او اقل منها اما اذا كان اكثر من قيمته
الرمن فيجب على المرمي الدفع بمقدار قيمة الرمن لانه يبيع للاستيفاء هذا العقد تقديره وكذا ان لم يكن سبي
فمن فيعطيه المرمي ما سهر ولا يصدق في اقل من درهم والثالث كما اذا اشترى عبد او رمن بالثمن فبذلك الرمن
تم ظهور ان العبد هو سبي البايح ان يقضى الاقل من قيمة الرمن ومنه عن العبد ويجوز الرمن ببدل الكفاية
وان لم يجز الكفاية به كذا في السنين

اول الاعيان **المضمونة بانفسها** او هي ما يجب عليها اذا امكن ان كانت غلبة او قهرا ان قيمته لا يمتنع وبذلك لا يمتنع
وبذلك الصلح عن دم العبد فيجوز الرمن بها فان قلت كان لها ما قاله القدر في مختص ولا يصح الرمن الا بدني
قلت الموجب الاصل في الاعيان المضمونة القيمة على ما عليه الجمهور وقد عني مختص عنه ومودني ولذا انقح
الكفالة به والابراء عن الضمان حال قيام العين مع انهما غير جازين عن العين كالوعدة بالاجماع فيكون الرمن
بالاعيان رعا بالدين واما توجيه صحة الرمن بالاعيان المضمونة على ما عليه بعض المشايخ من ان الموجب الاصل
فيها رقة العين وقيمة القيمة مخلص فدان الاعيان تكون مضمونة عند الحطالة بالقبض السابق ولذا يعتبر فيها
يوم القبض فيكون رعا بعد وجود سبب وجوب الدين فيكون مضمونة لان الاعيان الغيرة المضمونة كالودائع والحواري
لا يكون الرهن بها لعدم وجوبها في الذمة والقبض وقد يقول بانفسها لان المضمونة بغيرها كالبيع في بد البائع
لا يجوز الرهن به لان البيع يبطل بطلان الرهن ويسقط الثمن ويجوز الرهن به لان حكم الرمن عند انقضاءه في تعلق الدين به
الاستيفاء عليه اي على المرتضى من وجه هذا هو الاصل عندنا **لا تعلق الدين به** يعني حكم الرمن عند انقضاءه في تعلق الدين به
استيفاء من عينه بالبيع هذا هو الاصل عندنا **ان الرمن شرط لا يستثنى الدين** كالكفالة ومو انما يتحقق
اذا استوفى المرتضى الدين من عينه لاستيفاء الدين من ذمة الكفيل **ولكن** ان الرمن هو وجوب الشيء
محتج فيمكن المرتضى حبس لم يكن الرمن عا جازع من انتفاعه فيستأجر له قضاء الدين ثم ذكر المصنف
مسائل تفرع على هذا الاصلين فيها قوله **فجعل مضمونا** يعني الرمن عندنا مضمون وعند الشافعي امانة **ولكن**
انه محبوس للدين ومقتضى لاجله فلو كان الدين مقبوضا كان مضمونا لان الدين اذا اخذ ما على المدينون
المرام يجب عليه رقة **ما اذن** فيما كان هذا هو الطريق في قبض الدين فاذا كان قبض الدين مضمونا لم يمتنع
ما هو مقبوض لاجله كما جعل المقبوض على سبيل الشرعي للمقبوض بعد البيع رعا للضمان من ملك العين **ولكن**
ان الرمن للاستيفاء فاذا صار مضمونا وسقط الدين بطلان ما كان معنى الترتيق عنه **فان ساءت نتيجة**
ان قيمة الرمن **الدين** هذا تفرع على كون الرمن مضمونا صار المرتضى **ستوفيا حكا** او زاد **ما كان الفصل**
اي ما فضل من الدين **امانة** في يد المرتضى لا يعني ما لم يتعد في ملكه **ونقص** اي كانت قيمته اقل من الدين **سقط**
بقدر اي الدين بقدر الرمن **ورجع بالنقص** اي طلب المرتضى من الرامن الزائد على قيمة الرمن وفي الاجل
لو شرط ان لا يسقط الدين ان ملك الرمن كان شرط باطلا والرمن جازا وكذا لو نقص الرمن من حيث العين
يسقط الدين بقدره ولو نقص من حيث السوا لا يسقط ومنها قوله **وتعدى حكمه الى الزايد** كالولد فيكون
رعا ما الاصل عندنا لان حكم الرهن كما كان هو الحكم بالدين سرى الى الفروع وقال الشافعي لا يتعدى
لان تعين عين الرمن للبيع لا يستدعي تعين عين آخر وفي قوله كالولد امشاة الى ان الخلقة في الزايد
الحق في اعيان منفصلة متولدة من الرمن لانها لو لم يكن كذلك كان جرح الرمن وكسبه وغلة الارض لا يكون رعا
مع الاصل اتفاقا ولو كانت متصلة بالعين والكبر يكون في حكم الاصل اتفاقا **واضافوا الثمار** الحاصلة من الاثمار
المرونة اليها وجعلوها رعا منها **ايضا** اي كما جعلوا الولد رعا منها اصله وقال مالك لا يضاف الثمار لانها ثمار
مختلفة لاصولها في الصون فتصير كسب الرمن **ولكن** انها متولدة حال كون اصولها رعا فليس حكمها اليها فان **هكفت**
الزوايد فيغير شيء اي فلا يسقط عنها بغيرها شيء من الدين سواء هكفت ح الاصل وبدونه لان الاتباع لم يكن موجعا
وقت الرمن هذا ملكه ففة ولو استهلكها المرتضى باذن الرامن ثم هكفت الاصل يكون لها حصته في الدين فيفسر على
قيمة الزايد التي اذلتها المرتضى وعلى قيمة الاصل فما اصاب الاصل بسقط وما اصاب الزايد اخذها المرتضى من الرامن
لانها تلفت بتسليط الرامن فصار كانه اخذها وانفكها لذل في الحط **اول الاصل** يعني ان هكفت الاصل وبقي الثمار
افككت الثمار وفي الصالح يقال فك الرمن فكاه فكونا واخفك اي خلع الرامن **حقته** بتقويم الرمن يوم قبضه
لانه كان مضمونا بقبضه فاعتبره قيم يومه **والثما** بالجر اي بتقويم الثما يوم فكاه لان الثما انما صار مضمونا

ومقابلته بشئ من الدين وقت الفك ولهذا هو هكفت الولد بعد هكفت اتمه قبل الفك ملكه بغير شيء وفي الصالح فك الرمن بالفتح ما قبله
والكسر لغة **فيسقط ما اصاب الاصل** يعني بعد قبضة الدين على قيمة الرمن والثما يسقط ما اصاب الاصل لانه كان مقابل بالدين
ومقصود او بفك الرامن ما اصاب الثما مثله اذا كان قيمة الاصل الفاء وقيمة الولد الفاء فالدين بينهما نصفان فان مات الولد ذهب
بغير شيء وبقيت الاصل لجميع الدين وان مات الاصل وبقي الولد فان افكك افكك بنصف الدين وان فكك الولد بعد موت الاصل ذهب
بغير شيء فذهب كل الدين بموت الاصل ولو لم تمت واحدة منهما ولكن نقصت قيمة الاصل فصارت خمسية او زادت فصارت الخيني
والولد على حاله فالدين بينهما نصفان ولا يتغير عما كان وان كانت الاصل على حالها وانقصت قيمة الولد فصارت خمسية فالدين
فيها اقله ثلثان في الاصل وثلث في الولد ولو زادت قيمة الولد فصارت الخيني فثلثا الدين في الولد والثلث في الاصل
حتى لو هكفت الاصل بقي الولد بثلثي الدين لذل في الحط **وتجوز** ابو يوسف **الرياء بالدين** كما اذا حدث للمرتضى من الرامن دين
آخر فانفق على ان يكون الرمن رعا بالدينين وقال لا يجوز ان لا يكون الرمن رعا بالرياء لان نفس الرياء الذي غير جائز
لانها صريحة اتفاقا **القبض** على جواز الرياء في الرمن لانه ان الرياء في الدين ينفك ليشيوع الرمن لان بعضه
يصير بمقابلته الدين الاول وبعضه بالثاني والشروع فيه غير جائز **واجزاها** اي الرياء في الرمن وقال زهر الجوز
لا يجوز في الدين **ولكن** ان الرمن اذا زيد يصير الشروع في الدين بان يصير الرياء بمقابلته بعض الدين والشروع فيه
لا يبطل ولذا جاز الرمن ببعض الدين ولا كذلك الرياء في الدين كما بيناه ثم اذا صح الرياء في الرمن قسم الدين على قيمتها
يوم قبضها وعلى قيمة الاول يوم قبضه لان كل منهما دخل في الضمان يوم قبضه ومنها قوله **ومنع انتفاع الرامن به** اي بالرهن
مطلقا اي سواء اقره بغير الرمن بغير الثوب لا انقص به او لا يضر كسبه الدار وقال الشافعي يجوز للرامن ان ينفع بالرهن
اذا لم يقرب بالرمن لان تعينه للبيع لا يمنع انتفاع المالك به **ولكن** ان حكم الرمن هو الحبس ليعود الرامن ولا يمكن الانتفاع به
لان منافاه قيد بالرامن اذ ليس المرتضى ذكر اتفاقا وانتفاع الرامن بالوطى ممنوع اتفاقا **للمطابق** **وتحتمل بدعواه**
المستفاد يعني اذا ادعى المرتضى ملك الرمن ولم يبق التمسك عليه حقه عندنا **مطلقا** اي سواء كان الرمن من العوالم الظاهر
كالحيوان او الباطنة كالنفدين والعروفي **لا في الاحوال الباطنة** اي قال مالك يعني في الباطنة لانه متم فيه وقول الختم غير قوي
ولكن ما قدمناه من الدليل في قوله **فجعل مضمونا ولو اذن الرمن** **فجعل بالدين** اي جعله القفا في مستوفيا بالدين
واسقط به ثم عاد **لا في اعدائه** لان قبض الرمن انما يكون استيفاء حقيقة اذا سلك ما علم انه لم يملكه بقي
محبوس على الرهنبة **لا في المرتضى** يعني قاله فرعا ملك المرتضى لان القاضي ملكه اياه فصار كالمقبوض اذا ضيقا فغلب
بعد اياه ثم عاد **ولو هكفت الرمن في يد المرتضى** يعني ان ابراء المرتضى من الرامن **الدين ابراء** لانه لا يبرأ
فلا يبرأ المرتضى من الرمن وقال في بعض قدر الدين اذا كان قيمة الرمن قدر الدين او اكثر منه فالما اذا كان القيمة
اقل من الدين لا يجب عليه الا قدر قيمة الرمن كذا في المصنف وكان عليه ان يبين كيفية الضمان **ولكن** ان قبض المرتضى
استيفاء من وجه فلا ملك الرمن بعد الابراء ثم ذكر القبض فصار مستوفيا حقيقة من حين القبض فير د مثل
ما استوفى كان يبرأ لو ملك الرمن بعد استيفاء الدين **ولكن** ان الدين صار بالابراء كان لم يكن واذا بطل الدين
بطل الرمن فلم يكن قبضه قبض استيفاء بل كان امانة خلافا ما اذا ملك الرمن بعد استيفاء الدين لا قبض الرمن استيفاء
موقوف فاذا سلك الرمن تفرع ذلك الاستيفاء فانقص الاستيفاء الثاني فيمن قال استوفاه او بعد بترع **اي بالدين** يعني
لو ملك الرمن بعد اداء رجل دين المرتضى متبرعا او بمن عبيد ثم **لقد عيب** يعني لو هكفت الرمن بعد بترع آخر بمن عبيد
استراه ثم وجد به عيبا فتركه او هكفت قبل الدخول يعني لو ملك الرمن بعد بترع آخر بامرته فقطعها
زوجها قبل الدخول بها **جعلنا الدين** في السئلة الاولى والثاني في السئلة الثانية **ونصف** اي نصف المرتضى في السئلة الثالثة
للمتبرع الا للراعي **والمشتري** **والزوجه** يعني قاله في الرمن في الاصل للرامن والثاني في الثانية للمشتري ونصف المرتضى في الثالثة
للمزوج فيرجع عنها لان المشتري لا يقضي من مولا صار اداة له ولا لو قضى بامر مولا **ولكن** ان الدين لا يسقط بطلان
الرمن

ايما كان القلب قدي بان يكون قيمة القلب في الدنيا لو كانت مساوية للدين او ازيد منه يسقط به الدين اتفاقا واد بيقوله
بعشر حرام لان الدين لو كان عشر دنائير تعينه قيمة اتفاقا وقيد بملك القلب لانه لو انكسر في بعض النواصب كما سيجي لما
انه لو اعتبر الوزن بطل من الميزان في الجوز فينظر به الميزان ولو اعتبر القيمة تصير العشر معقوفة بغمانية وهي ربا
فيمن قيمة خطا في جنس فيجعل ما كان المقبوض على سبيل السري الخصومة **لست** ان كان الرمي حان استيفاء
والاستيفاء يكون بالوزن والجوز غير معتبر في الاموال الربوية وهذا الواضعا لادان ذوقا فاما الجاد يصير مستوفيا حتى
ولو ساوت القيمة الوزن كما اذا رهن ابريق فضة قيمته عشر دراهم ووزنه كذا **فانكسر** اي القلب عند الميزان **فانقصت**
قيمة خمر محمد الراعي بن فكه بالدين او جعله به بالية عطف على فكه يعني قال ان شاء انكسر الرهن ناقضا بكل الدين
وان شاء جعله مضمونا بالدين انما وروى ان الدين كله لان فكه بعض الدين لانه لم يوجب فيه جاز اتفاقا اذ الجوز على
الانكسر لا قيمة لها **وحناءه** **فيمد** **ذمنا** وجعله رهنه **فانكسر** **بالفان** **اقول** لو قال وجعله به
لكن اولى لان بين يمينه وبين ولو جعل او بخر الوال لا يوجب في نقله من الوال الى او فابن وكان المناسب ليقبل ان يقول
وغيره بين فكه ونصيب قيمة لان التخيير ثابت عند ما ايضا اذ جبر الراعي على الفكاك بكل الدين او منعه عنه جاز
اتفاقا لتفترقه بفوات حقه في الجوز او بخلاف من بين التخيير لظهوره ويقول وجعله به وحناءه قيمة اعلم ان قول
ذمنا فية اتفاقا لان تعيين قيمة من جنس جاز ايضا **لست** انه لو كان هالكا حقيقة لصار مضمونا بالدين
ولم يضمن قيمته اتفاقا وكذا اذا انكسر لانه هالكا **لست** اما ان الرهن انما جعل بالدين اذ اهلكه وجبت قيمة فيقع
المقاصة بين الدينين ومنه ما عين الرهن فاية فكيف يجعل بالدين فتعين ان يضمن قيمة **او كانت القيمة اي قيمة**
القلب الذي كان رهنه بعشر ووزنه عشر **التي عشر** **درهما** **فانكسر** **اي القلب** **القيمة** **بالكسر**
سند **فعلية** **اي الميزان** **حان** **قيمة** **ذمنا** **ويكون** **درهما** **فانكسر** **اي القلب** **القيمة** **بالكسر**
متشترتي بعشر دراهم نصيب المرفق قيمة جميع القلب مثقالا وخمس مثقالا يكون رهنه ما كانه ويملك الكسور بالفان
فاذا ادى الراعي الدين باخذ هذا الذي كان رهنه في الرهن بقبول الكسور ح النقصان **ويضمنه** **ابو يوسف**
قيمة خمسة اسداس وهي ثمانية دراهم وثلاث دراهم **ذمنا** **ويجعل** **اي المضمون** **مع سدس القلب**
وودرهم **وثلاثة دراهم** **نقشا** **وطريق** **معرفة** **ان** **يقدر** **كل** **درهم** **سبعة اجزاء** **فاسداس** **عشر** **دراهم** **يكون** **عشر**
اسداس **فنة** **منها** **يكون** **درهما** **فيبقى** **اربعة اسداس** **وهي** **ثلثا** **درهم** **فنة** **نقصت** **العشر** **دراهم** **وثلاثي** **درهم**
تبقى **ثمانية دراهم** **وثلاث دراهم** **ومو خمسة اسداس** **القلب** **فان** **ملك** **اذا** **كان** **سدس** **القلب** **منا** **وخمس**
اسداس **ملك** **الميزان** **بالظان** **بدرهم** **رهنه** **المضاع** **وودرهم** **جزاير** **فان** **يفر** **ذلك** **السدس** **حين** **لا يبق** **الرهن** **شيئا**
لانا **الشروع** **الطار** **اي** **في** **ظاهر** **الرواية** **كالشروع** **المعارن** **وعنه** **ابو يوسف** **ان** **الشروع** **الطار** **لا يمنع** **الرهن** **عن**
فك **محتاج** **الى** **الافان** **وقال** **محمد** **ان** **نقص** **الكسر** **من** **قيمة** **سدس** **او** **درهما** **او** **قل** **من** **السدس** **اجز**
الراعي **على** **الفكاك** **لجميع** **الدين** **لان** **الجوز** **او** **الصباغة** **تابعة** **لله** **صل** **والامانة** **في** **الرهن** **تابعة** **له** **فيصرف** **النقصان**
اولا **الى** **الجوز** **التي** **من** **امانة** **لان** **الاستيفاء** **ينبع** **بالمظون** **لابل** **الامانة** **فتعني** **البيع** **ان** **يكون** **مصرفا** **لله** **كل** **ما** **لرخ**
في **المضاربة** **فيجبر** **الراعي** **على** **الفكاك** **لان** **لم** **ينقص** **من** **الاصل** **شيء** **او** **اد** **النقصان** **على** **السيس** **بان** **ينقص**
الدين **در** **ميتين** **افتك** **به** **او** **جعل** **بالدين** **بجع** **الراعي** **مختيار** **ان** **شاء** **انكسر** **الرهن** **بنقصانه** **لان** **استيفاء** **جزء**
من **الدين** **حصل** **مع** **بنقصان** **الاصل** **فيجبر** **ذلك** **الاستيفاء** **فيجعل** **للكسور** **بباني** **الدين** **وان** **شاء** **جعله** **بالدين**
كله **ولا** **ملف** **لذلك** **الاستيفاء** **ولا** **يجبر** **على** **الفكاك** **لان** **الاصل** **انقص** **فلو** **اجبر** **على** **الفكاك** **لتضرر** **ولا** **ان** **خفيف** **ان**
المظون **موالوزن** **بغير** **الدين** **وتتبعه** **جوز** **ذلك** **الوزن** **المظون** **اذ** **لا** **قيمة** **لجوز** **على** **الفكاك** **اذ** **اذا** **اذا**
الاصل **مضمونا** **استحال** **ان** **يكون** **في** **التابع** **امانة** **فيكون** **القيمة** **مضمونة** **ببغا** **لوزن** **ولا** **ابو يوسف** **ان** **الجوز** **او**
الصباغة **منقومة** **في** **ذاتها** **ولم** **تعتبر** **في** **صرف** **المريض** **والوصي** **حين** **لو** **باع** **المريض** **ابريق** **فضة** **وزنه** **مائة**

عشر

ولا يوسط من الجوز او الصباغة منقومة في ذاتها ولم تعتبر في صرف المريض والوصي حين لو باع وقيمة مائة مائة
تعتبر من الثلث لو تبيع بعين المائة فجعل كل عين وزنا كذا يان وزن فصار كانه رهن اثني عشر درهما بعشر
دراهم فيكون خمسة اسداس القلب مضمونة فقط لانها بفتحها تبلغ قدر الدين والباقي من الوزن والجوز يكون
امانة فينقسم نقصان القيمة وهو درهما على العشر فيصير كل درهم خمس فقيمة خمسة اسداس القلب
لثمانية اخماس وثلث خمس خمسة اخماس منها يكون درهما والخمسان ونصف خمس يكون نصف درهم فيبقى
من الاكس نصف خمس وثلث خمس ونصف الخمس مع ثلثة يكون سدس مثالا خمس خمسة عشر ثلثة
ونصف ذلك الخمس مع ثلثة يكون اثنين ونصف وموسدس خمسة عشر واذا تم السدس الى النصف يكون القليل
فصار حصة الجوز الدرهم والثلثين فاذا تم الاصل يكون الجوز عشر درهم فقيمة بدرهم فقط ويكون
مع سدس القلب منها اعلم ان التفاوت بين القولين ان ابا يوسف جعل سدس القلب للرهن وهو في الجوز
سدس دينار لان كل من التقدين للثمن فصار القلب المعنى مضمونا على دينار
وسدس دينار وعند الامام دينار وخمس دينار وسدس النصف اقل من خمس اما ان يوجب كونه في معنى سدس
دينار فهو ان كل دينار اذ ابيع بعشر دراهم كان درهم مضمونا بعشر دينار وثلثا درهم مضمونا بثلث دينار
والعشر مع ثلثي العشر يكون سدسا مثالا العشر من ثلثين وثلثا العشر اثنان فاذا تم ثلثة الى اثنين يكون خمسة
والخمس سدس الثلثين وهذا التفاوت نشأ من ان حصة الامانة من الجوز وهي ثلث درهم لم يفرق عند ابا يوسف
لان حصة باطن الاكس كانت خمسة وثلثا خمس وخمس النصف مع ثلثي خمسة يكون ثلثة ولو كان **وزنه اثني**
عشر دينار **وقيمة ثلثة عشر دينار** **وكان** **رهنه** **بعشر** **دينارين** **فانكسر** **القلب** **فله** **الرهن** **عند ابي حنيفة**
فله **بالدين** **او** **نصفه** **خمس اسداس** **فضة** **وجعل** **مع** **سدس** **اي للرهن** **ان** **يجعل** **ذلك** **القيمة** **مع** **سدس** **القلب**
رهنه **لان** **الجوز** **عنه** **لا** **تعتبر** **على** **الانكسر** **وانما** **يضمن** **في** **فك** **الميزان** **فاذا** **اقسم** **الجوز** **وهي** **دينار** **على** **الاصل** **وهي** **اثني عشر**
دينارا **ايصل** **الى** **كل** **دينار** **نصف سدس دينار** **فصل** **الى** **الامانة** **سدس دينار** **والا** **المضمون** **خمس اسداس** **قيمة**
خمس اسداس **القلب** **بدرهم** **اذ** **ابيع** **كل** **دينار** **بعشر دراهم** **وقيمة** **خمس اسداس** **الجوز** **وهي** **دينار** **ثمانية**
دراهم **وثلاث دراهم** **لان** **خمس اسداس** **سنة** **دراهم** **خمس دراهم** **وخمس اسداس** **ثلثة دراهم** **يكون** **درهمين** **ونصفا**
فصل **سبعة** **ونصف درهم** **وبعد** **طرح** **السدس** **من** **الدراهم** **الباقى** **ينقى** **خمس اسداس** **واذا** **اقم** **الثلثة** **منها** **وهي**
نصف درهم **الى** **الجوز** **يكون** **ثمانية دراهم** **ويكون** **السدسان** **الباقى** **ثلث درهم** **فصل** **مجموع** **المضمون** **مائة درهم** **وثمانية**
دراهم **وثلاث دراهم** **فيكون** **رهنه** **سدس القلب** **وهو** **دينار** **ان** **وبعده** **اي** **ايكم** **ابو يوسف** **فراة** **الميزان** **وهي** **ثمانية عشر**
اجزاء **من** **ثلثي** **عشر** **الجزء** **عند** **الوزن** **القيام** **فكان** **رهنه** **ثلثي** **قلبا** **وزنه** **ثلثة عشر** **فجعل** **كل** **دينار** **من** **ثلثة عشر**
جزء **فصل** **من** **مجموع** **القلب** **سبعة** **وخمس** **فالمضمون** **منها** **مائة وعشرون** **وباقها** **امانة** **لان** **كل** **ثلثة** **من** **ثلثة عشر**
امانة **فاذا** **اعتبر** **كل** **ثلثة عشر** **منها** **دينارين** **فيبقى** **سنة عشر** **فثلثة عشر** **منها** **دينار** **فصل** **مجموع** **المضمون** **تسعة** **دينارين** **وثلثة**
اجزاء **من** **ثلثة عشر** **جزء** **ولما** **ثبت** **الاصل** **لا يفر** **بدون** **الجوز** **جعل** **الجوز** **وهي** **دينار** **ثلثة عشر** **جزء** **الاصل** **فمئة** **عشرة**
اجزاء **منها** **الى** **المضمون** **فكان** **جميعه** **عشرة** **دينارين** **فيقتسمها** **بدرهم** **فأعلم** **ان** **التفاوت** **بين** **قولي** **في** **الصوت** **ظاهر**
لان **الامانة** **عند** **الامام** **دينارين** **فقط** **وعند ابي يوسف** **دينارين** **وعشر** **اجزاء** **من** **ثلثة عشر** **جزء** **لما** **سبق** **ان** **الامانة**
عند **كانت** **سنة** **وثلثين** **جزء** **فاذا** **اقد** **كل** **ثلثة عشر** **دينارين** **انصير** **لكل** **وكن** **التفاوت** **في** **المعنى** **فليس** **للاشقة** **مجموع**
المضمون **والامانة** **عند** **الامام** **مائة وعشرون** **وثمانية دراهم** **وثلاث دراهم** **وعند ابي يوسف** **مائة وعشرون** **وثمانية دراهم**
الا **قريب** **من** **ثلث درهم** **بين** **ان** **الاجزاء** **العشر** **من** **التي** **امانة** **لو** **فرضت** **ثلثة عشر** **لكان** **دينارا** **وصار** **قيمة** **عشر دراهم**
فاذا **اجعلنا** **كل** **درهم** **منها** **ثلثة عشر** **جزء** **صار** **ما** **ي** **وثلثي** **فبصير** **الى** **اجزاء** **العشر** **منها** **ما** **ي** **جزء** **واذا** **اقد** **كل** **ثلثة عشر** **جزء** **دراهم**

درهما يكون

والباقي وموتسعة اجزاء يكون ناقصا اربعة اجزاء وثلاثة عشر جزءا من درهم فاربعة اجزاء ناقصا ثلث درهم لان
الاربعة من اثني عشر ثلث من ثلثة عشر ناقصا من الثلث ثلثا قليل فالتفاوت بين الثمانين للصلح للثلثي درهم
ومعنا التفاوت نصف درهم تقريبا لليوسف خمسة امانه من الوصف وهو ثلث درهم في المسئلة السابقة
مما ضبط الكلام في هذا المقام بعد ان ذكر العلامة **واعلم محمد النقصان فان لم يرض النقصان على دينار**
اجبر الراهن على الفطال لان الحق كمالا امانة عنده فيصرف النقصان اليها او لا وان زاد افكده بنقصانه ان رضي
او جعل خمسة اعداد اسم فقط رهننا بدينه واخذ السمسرة منه اعتبارا بحالة الانكسار بحالة الهلاك ولو باع
عبدنا على رهنه بالثمن رهننا بعينه جاز البيع اسخا نالالة للتاكيد وهو لا يم لمقتضى العقد قيد بقوله بعينه
لان الرهن لو كان مجهولا لا يجوز للجملة ولو عينا الرهن في المجلس يرتفع الفساد فلو امتنع المشتري عن التسليم الى السلم
الرهن حقه بالبيع بين فريضة الرهن ورضائه البيع بله رهن وبين القضي اي نسخ العقد لانه فان الوصف المرفوض
ولم يكن راضيا الا به الا ان ينقد المشتري الثمن او جعل قيمته اي قيمة الشيء العين رهننا فحينئذ لم يختصر لمصلحة المقصود
وموالثي لو استينافه وقال فخر جبر المشتري على التسليم لانه مشروط في البيع فصار من حقه فلو كالة المشروط في
الرهن وتسليم ان الرهن تبيع من الراهن ولا جبر في البيع ولور من عبد بن بالف فحقه حصه احد ما الى ما حقه
اذا قسم الدين على رهنه لم يقبضه حقه بوقى الالف تمامه لان الرهن مجهول كس مجموع الدين فيكون مجهول
بكل جزء من اجزائه مثاله على قضا الدين فان هلك عنده بعد ما قفد دينه بستره ما اعطاه فلو كان
واحدًا وفي القنية لور من ثوبا قيمته خمسة خمسة نقضاد دينارين ثم قال يكون الرهن رهننا بما بقي من الدين
لور من بالخمسة حقه لو هلك برجع على الراهن بد دينارين ولو **سكن لكل اهل واحد من العبدين فسطا**
من المال الدين فادى فسطا اي فحقه حصه احد ما اجاز محمد قرض ما قابله لتفرق عقد الرهن بتفرق
الشبهة وقال لا يجوز حقه بوقى الدين كله لان العقد متحد فله بتفرق الشبهة **اعلم ان ابا يوسف**
كان مع جبر في هذا الاصل ويوان **محقق البيع** في شئين يتفرق بتفصيل الثمن لكن خالف اصد في الرهن
لانه لا يستثنى في موانع يكون او فرادا العقد الرهن فيها واحتبس بكل منهما ليكون ادى لنقصانه
وذلك ان تعرف ان المذكور في المتن مواراة الاصل وامر اية الزيادة في ان ابا يوسف مع جبر ومن الرواية
الحق كذا في التبيين **فكوز رهننا بعينه** واحد عند رجلين **بدين لهما** على الراهن سواء كانا شريكين فيه
اولا فاذا قضي احد ما دينه كانت رهننا عند الآخر لان الرهن اضيف الى كل العين بمجموع الدين في صفقة
واحدة واستحقاق الحبس لهما واحد غير متجزئ في نظر ان كان العين مالا يتجزئ بها في حبسها فكل
واحد منهما في نوبته كالعقد في حق الآخر وان كانت متجزئة وجب ان يحبس كل منهما النصف فان دفع
احد ما كله الى الآخر يفسد الدافع عند اي حصة ظهنا لما كلفا ان المودع اثنين والودعة مما يقبل القسمة
ذكر الصدر الشهيد منذ اذ اجل واما اذا فصل وقال النصف يكون رهننا لهذا والنصف لذكر لا يجوز الدفع
اتفاقا **وبعض كل منهما حصته** منها اي من العين يعني ان الواجب على كل واحد منهما ان يقبض حصته اذا
ملكته فيصير كل منهما مستوفيا حقه لان الاستيفاء متجزئ ولو رهننا عينا عند رجلين بدين كان لم
عليهما جاز فصار رهننا بكل الدين وتفرق المالكين لا يوجب شيوعا في الرهن لانه يجوز ان يكون ملك الغير
حره وناديه الغير كالأول استعار فريضة ولو **رهننا** اي اقام رجلين دينه على اية **فله ثار رهننا** هذا الثمن
من فله ان يذبح فله ان يذبح **فله ان يذبح** وهو الراهن كونه رهننا **كلم** ابو يوسف يرق عليه اي يرق ذكر الشيء
على المدعي عليه لان دعواه انما يسع في حق نفسه لا في حق فلان فيكون مشاعا فله يصرف منه **وجعله يد المدعي**
مع غيره يعني قال جبر رهن من ذكر الشيء ويقبض به المدعي ويوضع في يده ويدع له **استيفاء** نصيب
اي الى ان يقبض المدعي عليه نصيب المدعي من الدين فاذا افضاه اخذ ذكر الشيء لان البينة اثبتت دعواه في حقه

وفي حق فلان فان كان رهننا لا في حق المدعي فثبت حق المدعي في كل الرهن فله يكون
ولو رهننا اي اقام كل واحد من رجلين دينه على اية **ارهننا** اي على اية ارضين هذا الثمن من فلان
والراهن ميت اي حال كون ذكر فلان ميتا **يطلبه** اي ابو يوسف كون ذكر الشيء رهننا لان
النقصان به فضاء والرهن المشاع فيبطل كما لو رهننا عليه حال صوغ الراهن هذا اذا لم يورثا
فان ارثا كان صاحب التارخ الاقدم اولى وكذا اذا كان الراهن في يد ادمها كان صاحب اليد اولى
لان قبضه دليل على سبقه **وجعله رهننا** بينهما او الاستحسان ووجهه ان مقصود كل منهما
بعد موت الراهن هو الاستيفاء من الراهن بان يباع لدينه وهو قابل لشركة واما في حال صوغ الراهن
فمقصود كل منهما حبس الراهن والشعور مانع منه وهو نظريا اذا برهننا على نكاح امرأة حبة
لا يقبل فاذا برهننا بعد موتها فثبت لان مقصودهما اكمال فبقي لكل نصف ميراث زوج
ولو ارثنا رهننا بما تصادقوا عليه من الدين وهو بيان كما ان يدين تصادق المرتهنان والراهن
عليه **فقال احد ما اي احد المرتهنين لادى لنا عليه وانكر الآخر** اي قال المرتهن الآخر لنا دين عليه
يطلبه اي ابو يوسف الراهن واجاب محمد في حصة **المكسر** دليل كل منهما تقرير المسئلة ومن قوله
ولو رهننا على انه فلا ارثنا ولو رهننا **ميتا** من عند مسلم **يو باع** عاذا الى دار الحرب
فبقي استولى عليه المسلمين فبيع **كلم** ابو يوسف **بتمليك** **المرهون** بالدين اي يصير
الرهن ملكا للمرتهن **وقال محمد يور من بيع** **لوفاء** اي لوفاء دين الراهن **وبما فضل للغريم**
يعني ان فضل من ثمنه شيء فهو للذي اسس كحيدان الاسر كالموت وبه لا يبطل رهننا نكاحا بالاس
فكان لور بعة المستحسان والاي يوسف ان استبلا المرتهن سابق على الاستبلا الغزاة وكان
اولا لان سبق من اسباب الترجيح بخلاف المودع فانه امين لا مستوف **فصل** في الرهن
يوضع على يد العدل وفي النصف فيه وكفاية منه وعليه **اذا اتفق** اي الراهن والمرتهن على وضع
الرهن عند عدل جان فيكون بين في حق الحفظ كيد الراهن لكونه امانة عنده وفي حق الكالة
كيد المرتهن في بيع الرهن بقضه ويكون ان يجعل اليد الواضحة في حكم الدين كيد القضا
ناثرا جعلت كيد الكال حقه اذا قدم الزكاة فاشترى النصاب فصار عند آخر الحول يتم بما في
يؤا على بحسب الزكاة وجعلت كيد الفقير لا يملك استردا **وليس لاحد ما اخذ من**
يدي العدل لتعلق الحفين به انا حق المرتهن فله ان يورثا من الراهن يكون ماله محفوظا بين يدي
لا سيما ابطال حق الآخر ولود فعه العدل الى الراهن واليه المرتهن ضمن لانه مودع الراهن في حق العين
ومودع المرتهن في حق المالكية وكل منهما اجنبي عن الآخر والمودع يقبض بالدفع الى الاجنبي فما
ذا حقه بالدفع الى المرتهن يملك العدل الرهن فله يقبض المرتهن اذا ملك في يده ماله يتصرفه
فان هلك الرهن في يد العدل **عن المرتهن** يعني بعينه ذلك الهلاك منه فتكون كالهالك عند
لان بيع كيد المرتهن فتكون مضمونا عليه **واذا وكل الراهن المرتهن او العدل او غيره بما بالبيع**
عند الحول اي طول الاجل لنقصان الدين **جارت** وكذا لان المرهون ملكه فملك التوكيل
يسعير فاذا باع التوكيل يكون الثمن رهننا ماله مالم يقبض به الدين لقيامه مقام الرهن المقبوض
فاذا هلك ملك من مال المرتهن **ولو تفرط في العقد** اي الوكالة في عقد الرهن لم يتعذر
الوكيل **يعزله** لانه تعلق به حق المرتهن وفي العزل ابطاله وهذا يحجب التفاضل كما يحجب التوكيل بالخصومة
يطلب الخصم اذا امتنع عن الجواب فان اي الوكيل عن بيعه ببيع الفاضل قيد بقوله في العقد لان التوكيل
لو وجد بعن لا يتعلق به حق المرتهن فيعزله ويقتل يتعلق به حق المرتهن ويحجب باصل العقد فصار
كالمشروط فيه

صولح وجنس واحد مع من حيث ان كلاهما وسيلة قبال اعتبار الاول لم يجر للثاني ان يلاحظ
 مكان الآخر خبرا وبالا اعتبار الثاني جاز للقاضي ان يقضي به دونه عملا بالشبهين بخلاف العروضي
 لان الامر اذن متعلق باعيانها **وقال المحقق عليه بطلب الغرماء** فيمنع من التصرف لان في بيع نظر
 للغرماء **ويباع ماله لا متناعه** الى بيع القاضي مال المديون الحاضر لاداء دينه ان امتنع عن البيع
 اذا استعصى وامتنع الذي من بيعه باع القاضي فيه ببيع نفقة المديون لانها معونة للتقلب
 ثم جرحوه ان لم ينفذ منها بالدين لانها قد تعد للتقلب ثم يعاقب بقدر ما المديون بالحاضر لانه لو كان
 عاقبا لا يبيع القاضي ماله اتفاقا اقول في كلامه سوء ترتيب لان اداء الدين عند التجانس وبيع
 احد الشريكين بالامر اتفاقا وكذا بين قول الى حصة واردا في قولها عنه ولو قال المصنف والمديون
 محبس ولا يجوز عليه بطلب الغرماء ولا يباع ماله لا متناعه لكان الكلام احصا واحصا وعن اراد في قولها
ويقسم ثمة بين الغرماء بالخصص اذا باع المولى او القاضي اتفاقا **وان اقر المديون بدين لرجل وهو**
محسب لزمه ما تفرقه بعد قضاء الدين لان المديون كاجر للغرماء تغلق حزم بما في بين فلا يمكن ابطاله
 بالاقرار لغريم ينفذ اقراره على نفسه اعلم ان اقراره في حال المحسب من الصور المخالفة ذكر في المحسب
 يصح اقرار المحسب عند اي حصة ولا يجر عند كمال المال الذي في بين وانت ترى ان المصنف اوقف
 المصنفه الوفاة وفيه اشارة الى انه لو استغاد ما لا انظر بعد المحسب لثدا اقراره وتبرع عنه فيه
 لان حزم تغلق بالمال القابل للاستغاد وقيد بالاقرار لانه لو استهلك مالا لغريم فله ان يشركهم
 في بين لان المحسب انما ثبت في القول لا في الفعل وكذا لو تزوج امرأة بمهر مثلها فله ان يشركهم فيه
 لان النكاح من وجوبه **ويحقق على المحسب المديون المحسب من ماله ولمولاده وزوجه وذوي**
ارحامه لان حقوقهم متقدمة على حقوق الغرماء **ويجب طلب الغرماء وان كان اطلاق**
فيما التزمه اي في كل دين لزمه **بعقد** كالمهر والكفالة **او لزمه بذلك ماله** لانه لزمه عن ماله حصل في بين
 كمن المبيع وبدل الغرض اي على الحاكم محسبه في راتين الصور تين ولا ينفذ في النكاح وقوله لا مال له يظهر
 منطله اما في الاول فلا ان اقامه على العقد باختبار يدل على غناه واما في الثانية فلا ان ما في بين من المال
 يدل على غناه **في غير هذا** اي في مدين الدين كدين عوض المصنوب وارثن الجناية اذا اقر المديون
 المال اما محسبه الحاكم بالحقينة يعني بعد ما يقع الغرم بينه بان له مالا ولا يجب قبله لعدم الدين
 على بيان **في يظهر افلاسه** وهو متعلق بقوله **محسب** **ببينة** اي بان يقول الشهود انه فقير
 لا تعلم له مالا سوى كسوته ولفظ الشبهة ليس شرط فيه وقيل شرط **او يحسب** **بشهرين او ثلثين**
 على اختلاف التولين **او ما يراه الحاكم في الصحيح** يعني ظهور افلاسه برأي القاضي اجماع الاقرار لا خلا
 احوال الناس في المينة وتخل الخل واذا ظهر افلاسه والدين غائب باخذ منه القاضي
 قبلا ويخرج من كسبه ولو اقام بينة على افلاسه قبل الجس لا يقبل في اظهار الرواية **واللغرماء**
 اي الغرماء المديون بعد خروجه من الحبس **لازمة** عند اي حصة لان ظاهر الحال يصلح ان يرفع
 الالتزام ويبطل الحق في الملائمة لقوله عدم لصاحب الحق بدائمه لزمه لكن اذا دخل دان حاجته
 لا يتبعه بل يحبس على يابه فاذا خان ان يرد من جانب آخر فله ان يمنع من الدخول او يذل
 بعد من غير ان يمنع من التصرف **في السفر** يمكن من الاكتاب وقضاء الدين **واقتسام**
فلاصل كسبه اي لغرماء ان يقسمو بينهم ما فضل من كسبه عن وجوبه **بالخصص** **ومتعلق منه** اي
 في ملازمة لان القضاء بالافلاس صحيح عند ما فاذا ثبت العسر يمنع غرقا في عهده **لا بينة**
يسان فاذا اقام الغرماء البينة على يسان يرد على بينة الاعتسار لان الاصل هو العسر وبينة اليسار

صار أكثر اثباتا ولو قدم المدبون بعض الغرماء في العطاء جاز لانه يقر في ملكه ولو زاد على حصته واغنى عن الغرماء
ان ياخذ كتاب **المادون** الاذن في الشرح فكل الجوز فاقبده اهلكه والعبد والصبي
بما اكتسب الاسواق **اذا اذن له المولى اذا عاها في التجار جاز نصه مطلقا** اي في جميع انواعها من الاذن
ان كان خالصا كما لقا قال لفت لعبدي فلان ولم يشتر بين الناس فعمل العبد به شرط نصير ودية ما ذونا
وان كان عاما كما لقا قال المولى لاجل السوق يا بعد اعبدني فلا تا بصير ما ذونا قبل العلم ولو ذونا لعين الاذن لا بصير
ما ذونا ولعين المصوب يكون ما ذونا لان بيع الاذن غير جائز وبيع المصوب جائز فكذا لانه كذا في الخاتمة
واثبتناه اي الاذن **بالدلالة** كما لقا راى المولى عبد او الوصي الصبي ببيع ويشترى وسكت عن الزنى سواء
كان المبيع مملوكا لها او لا لكن لما عاينه المولى ان كان شراء ينفذ عليه لان المبيع يذخر في ملكه فلا ينصرف وان كان مائنا
لا ينفذ عليه لان المبيع ينزول عن ملكه فلم يجعل سكوتة لوفاء في ذلك المبيع وانما جعل لانا بعد **كالصريح** اي كنبوته
بالاذن الصريح وقال زفر لا يكون سكوتة لانا لا احتمال ان يكون من سخطه كما لا يثبت لقا راى عبد بنزوح فسكت كما
لقا راى المولى ببيع الرمن فسكت **لنا** ان العاق جرت بان من لا يرضى ببيع عبد بنزوح عنه ولم يجعل سكوتة لانا
في ذلك المبيع **والما جعل لانا بعد كالصريح** اي كنبوته بالاذن الصريح وقال زفر لا يكون سكوتة لانا لا احتمال ان يكون
من سخطه كما لا يثبت لقا راى عبد بنزوح فسكت كما لقا راى المولى ببيع الرمن فسكت **لنا**
ان العاق جرت بان من لا يرضى ببيع عبد بنزوح عنه ولم يجعل سكوتة لانا لا احتمال ان يكون من سخطه
لخروجهم به ومعاملهم معه فجعل سكوتة رضاعيا وفي الحقائق انما جعل سكوتة المولى لانا لانا بسن منه
ما يوجب نفى الاذن حالة السكوت لولا سوق منه ذكر لا يكون منه لانا اتفاقا كما لقا قال المولى لقا راى
عبد بنزوح فسكت فلا لانا في التجار ثم رآه بغير فسكت لا بصير ما ذونا في المحيط لوراى القاضى صبيثا
او معنوقا ببيع ويشترى فسكت لا يكون لانا في العاق جاز وان ابن او وصيه قايان باطل وانما
بحر القاضى الاول او الثاني لانه مثله في الولاية **ولو سمي له** اي المولى لعبد **نوعا** كما لقا قال لفت كذا ان نجر
بكذا **او من** كما لقا قال آلى وقت كذا **الطغناء في الكل** يعني بصير ما ذونا عندنا في جميع التجارات وفي جميع الاوقات
فتد بقوله نوعا لانه لو سمي شيئا معيناً وله في بيع او مشراة لا يكون ما ذونا الا ان يقول ببيع هذا الثوب
واشترى بغيره ثوبا او يقول اشترى هذا الثوب فبيع ما يكون ما ذونا لانه لانا في عقد مكره وقال
زفر يتخذ بما فيه المولى لان الاذن توكيل وانابة من المولى لانه يصر في له فيخص ما خصه به كما لو ذونا القاضى
الصبي وذل بنوع يتخذ به لانه بمنزلة التوكيل **لنا** ان الاذن اسقاط بقيد المحر فاذ كان تعديقه
بالشرط ولم يكن تعدين المحر والاسقاط منه وقع لا يقبل التعدي وفي الحقائق هذا اذا صادف الاذن بالتصرف
عبد المحر اما اذا صادف عبدا ما ذونا بخصص كما لقا لانا لعبد في التجار ثم دفع اليه مالا وقال اشترى به
الطعام فاشترى الدقيق يصير مشترا بالنفس **لا يشترى** **ثياب الكسوة ولا طعام الكل** يعني لقا اشترى
العبد ملة الاشياء باذن مولاه لا يكون ما ذونا لانه استخرام ولو صار ما ذونا لانا لانا استخراجه
ويجوز بيع اي بيع المادون **وشرأه** يعني بغير **يسر** بالاتفاق لتعذر الاصرار عنه **وكذا بالفا حش** يعني
عند اى حش يجوز بالعين الفا حش ايضا وهو لا يتغابن بمثله وقال لا يجوز لان المقصود من الاذن الاذن
والعقد بالفا حش ان لا يذخر في فلا يذخر في الاذن فلا يجوز كما لم يكن العقد بالفا حش من الاب الوصي والقاضى
في مال الصبي **لنا** ان المادون تصرف لنفسه كما لم يكن تفصح مغل بالفا حش بخلاف ما استشهد به لان
نصرهم للتصغير وهو مقيد بالنظر له ولو ابتاع المادون **بأختيار فوميب له الثمن** اي ابراه بايع عن الثمن
في من الخيار **فله الرق** اي المادون رد المبيع بأختيار عند اى حش **او اشترى عبد بالف ناز دات**
فمنه لست منه فله الا قال فيه اي للمادون في ذلك العبد عند اى حش لان المادون تصرف لنفسه وقال يجوز له الرق
ولا الاقاله

ملحوظ
لا يجوز العقد بالنسيئة
والفاسخ من الأب
والوصي والولي
في مال البع

لان الاسترجاع المتصور من الاذن بنوعهما **وتجيزهما** ان ابي يوسف الاقالة لو كان الماذون مدبونا بعد
 ابي بعد ابراء البائع الماذون عن الدين هذا الظاهر في الماذون المبيع لانه لو لم يقبضه لا يجوز ان قاله اتفاقا لان
 الاقالة في المنقول قبل القبض فتجيز عند ابي يوسف ايضا لتعذر البيع فيبطل **ل** ان الاقالة بيع جديد بالقرن الاول
 عنده في الماذون على البائع مثل الشيء الاول فيستقل عن الغرامة في المبيع الى غنمه لا ينصرفون وقال لا يجوز
 الاقالة لانها فتجيز عند مالك فلا يجب للماذون على البائع غنم لانه لم يقبض منه شيئا فيقبض البائع المبيع
 مما نافتضرت به الغرامة اعلم ان الثاني في التعقيد يكون مدبونا غير ظاهرة لان الاقالة يصح في الماذون
 مدبونا كان او غير ذلك في الحيط ولهذا لم يذكر هذا العقد في المنظومة وشروطه **وكل الماذون**
ويقبضه ابي يعطى رجلا قدر من المال ليختار به ويكون الزم له **ويفارقه** يعبر ويرض **ويسير** من
ويؤخر **ويستأجر** لان من الاشياء من نواحي التجار **ويزارع** ابي يدفع الارض مزارعة وباضها
 لانها مما يطلب به الرجوع وقد قال عبيد الله بن عمر بن الخطاب **وتجيز اجازة نفسه** وقال الشافعي
 لا يجوز قيد بالاجارة لانه لو رد من نفسه او باعه لا يجوز اتفاقا وقيد بالاجارة بنفسه لانه لو اجر كسبه
 جاز اتفاقا من الحقايق **ل** ان الاذن لم يتناول التعريف في نفسه ولهذا لا يملك بيع نفسه فلا يملك بيع
 منافعها لانها تابعة **ولسنا** ان الاجازة نوع تجاز فيملكها وانما لم يجوز بيع نفسه لاستئذانه بطلان
 الاذن ولا كذلك بيع مناعه **ويقر ثلاثين** ابي يعي اقراض به سواء كان مدبونا ولا لانه لو لم يبيع لا يمنع الكفيل
 من معاملته المراد بالدين ما حصل بالتجارة لانه لو لم يحصل به كاقراض بغيره لا يبيع فلا يولخ به قبل القبض
 وفي الحيط هذا اذا اقر قبل ان يباع ولو اقر بعد لا يصدق على الغرامة لانه بالبائع صار حرجا واقر الحرج لا يقر
والغصب انما يبيع اقراض به لان ضمان الغصب ضمان معاوضة غنمك ويملك فكان كالتجارة **والوديع** لانه من صنف
 التجارة **والوديعة** لا يبيع الاصوله **وفروعه** **وزوجه** عند ابي حنيفة لان هذا اقراض صريح وشبهان عنه
 وشهادته طهولا غير جائز لو كان محررا فكذلك الاقراض ولا يبيع لانه اقر لمن لا حق له في الكسابة نصار كمالواقر
 الاجنبى **ولا يزوج** الماذون **ولا يزوج ماله** لان التزوج والتزوج ليس من باب التجارة **وتجوز**
 ابي ابو يوسف الماذون **والضارب** **وشرب** **العنان** **تزوج** **الامة** لانه لا فيه تحصيل المهر وسقوط النفقة
 فان شرب اجازتها قيد بقوله **والضارب** لان تزويج امه الصفي جائز للاب الوصي اتفاقا لان نصر فمما غير مقيد
 بالتجارة بل مقيد بالنظر للصغير كذا في عامة الكتب لكن جعل صاحب المدانة تزويج الاب الوصي على هذا
 الخلاف واسد اعلم وقيد بتزويج الامة لان تزويج العبد ليس له اتفاقا والمالك يملك تزويج امته اتفاقا
 من الحقايق **والبيع** الماذون مملوكه **لا يقرق على حال** لان كلاهما ليس من باب التجارة اذ هي مبادلة
 المال بالمال للاسترجاع ولو فعلها الماذون ولم يضمن مدبونا فاجاز المولى يجوز لان الامتناع كان لحقه فاذا
 اجاز زال الامتناع ولكن ليس للماذون ان يقبض العبد لانه ثابت من المولى وسفير عنه فلا يتعلق به حقوق
 العبد كالتجارة وما ذكر صاحب الهناية من انه لا اذا كان على الماذون دين فقبل او اقر لا يجوز كذا بينه وان
 اجاز المولى فشكل لان الدين لفلان يضمن مستغرا لا يمنع ان يكون ما في بين يدي المولى اتفاقا وانما
 المستغرق قائما بمنع عند ابي حنيفة فكيف يستفهم هذا القول **والابقر** **ولا يبيع** **الامة** **لا يبيع** **الامة** **لا يبيع**
 وبغير لان العوض نبيز محض وكذا الهبة واما الهبة بمعرض فتبرع ايضا في ابتداء فلا ينتظر بالاذن
ويهدى **اليه** **سيرة** **من الطعام** ومو يبيع الحق المضارعة التي يجعله مدنية قيد بالسيرة وهو قدر ما يتخذ
 للضيافة **السيرة** لانه لا يملك اهداء الكثير منه وقيد بالطعام لان اهدى قدر السيرة من الدراهم
 غير جائز وقيل يملك التبرع بما دون حريمه **ويصنف** **مسألة** اراد بها الضيافة **السيرة** وهي
 لا يبعد بها التجار اسرافا وهو الصحيح وانما جاز ضباقة من تعامله لان التاجر يحتاج اليها للتجارة فليجوز

[illegible]

المقرعة الشركة وصدره الاجنبية قبل مواعيد الخلاف ايضا لكن الصحيح ان يقال لا يجوز الاقرار انما قام من بسوطة شيخ اسلام
صحة ابي جعفر اقراره **اجنبية** خلافا له ان شركة الوارث للاجنبية كان ما قام من صحة اقراره لشدة الاقرار
لوارثه فلما ارتفع المانع بالتكذيب يكون ما اقر به للاجنبية كما لو اقر به للاجنبية مع وارثه وهو الوارث فينفذ في حق الاجنبية
ولما ان الاقرار اضر فتنفيذ على وجه ثبوت الشركة غير جائز وعلى وجه عدم الشركة ايضا لانه تنفذ ما لم يقرب
فلا يصح خلافه ايضا لانه انشاء تصرف في حق الاجنبية **وان من الالف لقطعة** ايا لو اقر الميراث بها **والمال**
ابو الهلال لا قال غير ذلك الالف **فكذب الوارث** **يا من** ايا ابو يوسف المورثة **ان يصدر قوا بالثلث** ايا بثلث الالف
واعطاه الكل ايا قال محمد كلما ميراث لم يقد بتكذيب المورثة لانهم لو صدقوا بصدوق كلما اتفقا **ان** قوله انها
لفظه بمنزلة قوله لست بزوج ولو قال ذلك لم يبطل اعيان فكذا اذا اقر ابي يوسف في قوله انها لفظ ايضا بالصدق
لان حكمها ذلك والوصية بالصدق تبرع في حق الثلث بخلاف قوله ليس بزوج لانه لا يقتضي التصديق **او اقرت مزوج**
مجهول يعني اذا تزوج رجل امرأة مجهول المرق فانزلت بانها امه **فلا** **فصدقت** ايا صدقها فلا **وكذبها زوجها**
اقرارها على نفسها **قيام النكاح** اقول ففسر المص في شرح المحمولى بحصول النسب كذا في الكافي في شرح المنظومة ولم يبين كل منهما
فابن القيد واري فبما يشبه ان لا يوافقنا في المسئلة انها معلومة النسب لم يعلم رتبتهما واقرت ايا ان يجوز اقراره ولو
فسر المحمولى المرق كان اظهر وصار اجتراراً اذا علم رتبتهما فانزلت لا يقر بكذا لا يصح اقرارها **وجعل ابو يوسف** **ولها**
بعل ايا بعد اقرارها **لا كره** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها **فبما لا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها **فبما لا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها
بعد اقرارها بغير علم رتبة ولين منها **خالف** ايا جعل محمولى **ولها** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها **فبما لا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها
المزوجة في ابطال هذا الحق الثابت لزوجها كما لو اعترف بمذا المولى لم يكن لها اختيار نفسها لان النكاح لم ينقطع على اقراره **فصدقت**
بقوله فصدقت لان فلا نالوكذبها لا يصح اقرارها اتفقا **فصدقت** ايا ففسر في شرحها **فبما لا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها **فبما لا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها
اتفقا **فصدقت** ايا ففسر في شرحها **فبما لا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها **فبما لا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها **فبما لا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها
لستة اشهر او اكثر لان اولي الاخر خلافا لما بان اذا اولدت لستة اشهر بعد الاقرار واذا اولدت لاول منها يكون الولد حراً اتفقا **فلا**
اقراراً لا ينفذ في حق غيره وهو الولد المسئلة هكذا ذكر في الكافي **ويصح اقرار الميراث بالولد والزوج**
يعني اذا تزوج رجل بامرأة او ولد او من امه او زوجته صح اقراره كغيره بشرط ان لا يكون منكوحاً الغير ومعتقته
وان لا يكون تحت الميراث والاربع سواها **المولى** يعني به اقراره بان هذا مولا له سواء ان يكون للاسفل والاعلى اذا
صدق قيد به لان له ولاية على نفسه فينفذ في الاقرار على يده بغير سواه وصدق موت الميراث بغير اتفقا وانما صح من
الاقرار بغير انعدام تحصيل النسب في غيرهما **واقرارها بالولد** يعني اذا اقرت امرأة بالولد والزوج يصح اذا اقرت
وجاز يصدق بغير موت الميراث او بغير اتفقا لان الميراث بغير موت الميراث بغير موت الميراث بغير موت الميراث بغير موت الميراث
في سبق في الفصل المتقدم على هذا الفصل **الابا** يعني اذا اقرت بالولد من زوجها القديم لا يصح لان فيه تحصيل النسب
على الغير لان السببية قاله ادموم لا بانهم **في يصدقتها الزوج** لان الحق له او شره بالولد **فلا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها
دونها هذا مقبولة وكذا الوارد على نه ولين من امرته لا يصدق في حقها لا يقصد بغيرها كذا في التبيين **فلا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها
الاقرار بانها اخوة او عمه لان فيه حل النسب على الغير لا الاخوة انما ثبتت بغيره نسب الميراث من الاربعة العمومة ثبتت
بثبوت نسبه من جهة الميراث لا يملك ذلك **ويرث الميراث لعدم وارث قريب** وابعد لا يقره وان لم يقبل في ثبوت النسب
قبله لانه لا ولاية فيه **وبعد موت ابيه** يعني اذا اقر ابن الميراث بعد موت ابيه **فلا** **فصدقت** ايا ففسر في شرحها
وقال الشافعي ثبت **وشاركه الميراث** خلافاً للاتفاق اما عند الشافعي فثبت ثبوت النسب من ابيه واما عندنا
فلا في الميراث ولا ولاية له في ثبوت النسب منه ولكن له ولاية على نفسه فيما في يده من المال يصح اقراره في استحقاق غيره فيه

هذا هو الصحيح في الاقرار بالولد والزوج

اعلم ان المعلوم من المنظومة ان الشافعي قال لا يثبت النسب ولا يشاركه في الارث لانه مبني على النسب قال المص في شرحه تركت
هذا الخلاف واثبت في النسب صاحب الوجوه قال فبما اذا اقر باخوة غير فهو اقرار بالنسب على الغير لا يقبل الا من وارث متوفى
كن مات وخلف ابنا واخا فان اقر باخوة ثبتت نسبته ميراثه اقول على هذا ان يثبت ان يثبت قول الشافعي لان المسئلة تكون
في الحق على الاطلاق المذكور في الوجوه يقيد بان يكون له ابن واحد **واثبت** **باب** يعني اذا اقر اخاه ابيه ميت لرجل
انه اخ له **وكذب الاخ** **امور** **بذبح نصف نصيبه** لانه اقر باستوائهما في استحقاق الارث **لا تلتزم** يعني قال مالك يعطيه
الميراث ثلث ما في يده لانه اقر ان الميراث اسحق ثلث تركته ابيه فيعطيه ثلث في يده لعدم نفاذ اقراره على اخيه **واثبت**
باب يعني اذا اقر اخاه لابن لأمه اقرت اياه لأمه وان كان له اخوة **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيه ثلث ما في يده من تركته
ابيه لانه اقر انها ابنة الميت فكان حصة في تركته مثل نصف حصة **لا تلتزم** يعني قال مالك يعطيه خسران في يده لانه اقر بكونها
للميت لكون ابيه خلف ابنته وبناتها من من يعطيهما خمس ما في يده او ابنته **باب** **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيه ثلث ما في يده من تركته
لان الميت ابنا وبنات فان اقر ابنته من من يعطيهما خمس ما في يده او ابنته **باب** **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيه ثلث ما في يده من تركته
يعطيهما سهمين من خمسة تخاف في ابيهما لا يقر في زعمهما ان حق الميراث مثل حق الابن وحق البنت مثل نصفه فلما لم ينفذ اقرارها
في الآخر من قسم نصف تركته بينهما وبين الميراث المذكور في خط الانشبين على خمسة اسهم للميراث سهمان والميراث سهمان
ومن الخمسة مستقيم عليهم ففقد النصف الاخر خمسة ايضا لكن لا يستقيم على المذكورين وما تلتزم في التقدير فيقدر ثلثه
في مجموع تركته وهو عشر فيكون المبلغ ثلثين من ثلثه يعني من غير تصرف ثلثه وكان الميراث من خمسة فاذا ضربت في ثلثه بقدره عشر
عشر للابن وخمس للبنت **باب** **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيهما خمس ما في يده او ابنته **باب** **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيه ثلث ما في يده من تركته
والميراث سهم ثلثين يكون ثلثه **باب** **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيهما خمس ما في يده او ابنته **باب** **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيه ثلث ما في يده من تركته
التركة لانها اقرار ان اباهم مات عن ثلثة ابنتين وبننتين فيقسم نصيب الميراث على اربعة فيعطى للميراث سهمان
والميراث سهمان للبنت سهم فلما انقسم نصيبها على اربعة صار النصف الاخر اربعة ايضا لكن المكذبين ثلثه تقديراً لان
الابن يجعل للبننتين والاربعة لا يستقيم عليهم فيصير ثلثه في ثمانية فيصير اربعة وعشرين اثنا عشر للمكذبين
ثمانية للابن واربعة للبننتين اثنا عشر للميراث مع الميراث ثلثة للميراث وثلثة للبنت وثلثة للميراث
كتاب الاجان وتعلقه على منفعة يعني الاجان يسبب منفعة مفقودة
ولهذا شرط في صحتها الخلفي كذا في البيع وكان العكس ان لا يجوز بيعها الا بمعدومة والعقد انما يبرئ على الوجه لكنه جاز بالسنة
لقوله اعطوا الاجر اجرة قبل ان تجف عرقه وهذا يدل على جواز واجتماع الامة عليه فبذلك منفعة لانها لو استأجرت
من معلومة لتعلم لغيرها لا يجوز لان الدين عين لا منفعة بخلاف استئجار الظلم لان الحق ثم فعل الحضانة والدين الله
كذا في المحيط فبذلك المنفعة بالتصويرة لانه لو استأجرت جرداً ليطحن الناس اتفقا له او خلا ليطحن ثوبه عليها لا يجوز
لان تلك المنافع غير منصوص منها وفي خلاصة لو استأجرت رطباً ثم استأجرت الارض لا يتأثر بها لا يجوز فلو استأجرت اياها
ثم استأجرت الارض لاجل جود معلومة فبذلك بها لا يجوزها لتأثيرها في المنافعة كجهاالة المبيع وفي المحيط لو استأجرت خياطاً
ليخط له ثياباً ولم يعين الكرياس لم يجز لكونه محل العمل محمولاً **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيهما خمس ما في يده او ابنته **باب** **فبذلك** ايا فامرؤ بان يعطيه ثلث ما في يده من تركته
كما استأجرت ليركبها الى شمر وانما كثر الحق يستعمل الطويلة والعقبصر اذا كانت معلومة الا ان في الاوقاف لا تتراد على
ثلث سنين كسلا يدعي الميراث ملكها او **بشيء** كما اذا استأجرت دابة ليركبها مسافة معلومة او **استأجرت** كذا استأجرت
رجلاً ليحمل له هذا الطعام الى موضع كذا **بعض** مالي معلوم لانه لا يجوز كالتن ولا **لنحوها بالاعيان** ان المنافع في الاجان
ليست كاعيان المبيع في حكم الميراث والنقص عندنا قال الشافعي في المنافع في الاجان ملحقة بالاعيان لانه عقد عمل يستدعي
تحللاً بغير العقد اليه ولم يجعل المنافع المعدومة كالاعيان المقدون السليم ما يصح هذا العقد ولما ان العين كالأرض لا

جعلت خلفا في المنفعة في حق اضافة العقد واما لو اضافه للمعين جاز ولو اضافه الى المنفعة لم يجز فانما يتم السبب
كاقامة السوف تمام المشتقة ثم يظهر ان العقد ساعة فساعة عند حدوث المنفعة فيملكها ويستحقها **فلا يملك الاجر**
بالعقد ذكرنا اننا يدل على ان من السبب وما عطف عليها من المسائل الخلافية بتفرعت على الاصل السابق المختلف فيه
فان الموجب الاجر بنفس العقد عند الثالث في لانه جعل المنفعة للمعين فيكون الاجر كالتنوع عندنا لا يملكه سواء كان
عينا او دينا وان كان دينا يملك بنفس العقد فيكون بمنزلة الدين الموجب لملكه باحد من الثلثة بالتجمل
الاجر في دفع الاجر من غير اشتراط او اشتراط التجميل في العقد او **استيفاء المنفعة** لانه مقتضاها
وضعه فاذا استوفى المستاجر المنفعة يملك المجر الاجر حقيقة للمساواة واما اذا تجمل او شرط التجميل
ابطل حقه في المساواة و **ناظر** الى المستاجر هذا التفرع ان يصدق **بالفضل** اي فضل الاجر ما استاجر به بالاكتر
من الاجر الاول كمن استاجر ثوبا بعشرة فاقوم بعد يوم فاجر ستة الا بونا بعشرين فيصدق بعشرة عندنا لانه ربح
تمام يقبضه وعندنا في يطيعه العشرة لان المنفعة مقبوضة كما نصارت ربح ما قبض هذا القول لا يفرق الثانية
من جنس الاول ذلول لم يكن من جنسها طاب الفضل اتفاقا كذا ذكر الطحاوي ولا يجز الاجر بالاجان كمن استاجر دابة
وجعل اجرة اذ اراد له ليسكنها المجر هذا التفرع ان يفرق فانه غير جائز عندنا لان المنفعة معدوم فيكون كبيع الجنس الجنس
نسبة وجاز من لانها موجبة فيكون كبيع الجنس بالجنس يذا بيد كذا قالوا ولكنه مشكل لانه لو كان كذلك لاجاز تخلف
الجنس جنس المنفعة ايضا مع انهم قالوا يجوز ان ولا في العقد على المنافع يتعقد ساعة فساعة كما قالوا انقل المنفعة
لا يتعقد العقد ويعد وجوهها لم يبق دينا فكيف يتصور فيه النسبة فالاولى ان يقال الاجر انما اجبرت الحاجة
ولا حاجة الى استجار المنفعة بجنسها لا يتقارب ما عندهم من انهم لم يجز على الاصل ولا كذلك عندنا لاختلاف الجنس **وتحكم بانفساخها**
هذا التفرع اخر يعني ينفسخ الاجر عند موت المتعاقدين **واطر** لانها يتعقد ساعة فساعة وبالموت انتقل المنفعة او الاجر
للاورثة فيبطل الاجر لان العقد لم يوجد منهم وعندنا في لا ينفسخ لانها كبيع العين والبيع لا ينفسخ بموت العاقدين
او اصدرا فكذلك هذا **اذ اعقد لنفسه** فبذبح لانها لا ينفسخ بموت من عقدها لغيره لعدم الانتقال لا الورثة كالا بواقي
والوكيل بالاجان واما الوكيل بالاستجارة اذا مات بطل الاجر لان الوكيل بشرأ المنافع نصار كالتوكيل بشرأ الامانة
فيصير مستاجر لنفسه ثم يصير مخر من المولى كذا في الوجز **كيفية عقد الاجران بنوع المنفعة كحارة الدار**
والقطاع شرب الضيعة وماء الرعي لان المنفعة من المعقود عليها فاذا كانت لم يتصور بقاء العقد حكما وبعض مشائخنا
قالوا لا ينفسخ العقد من الاشارة لان المنافع ثابت على وجه يمكن عودها فاستدلوا بان حجة لو اهدم شجرة المجر واراد
المستاجر ان يسكنه في بقية الحقل ليس له ان يملكه ولو انتطع ماء الرعي والبيت مما ينفسخ به لعدم الظن فعلية للاجر
بخصته كذا في التبيين **ونفسخ بالعذر** لانها يتعقد ساعة فساعة فصحة العذر ان يملكه كالعيب لا ينفسخ الاجر بالعيب
كمن استاجر دارا فوجد بها عيبا يفر بالسكنة فله ان يفسخ **مثل ما استاجر به حارة او دابة ليسا في غير الدابة**
ايظهر للمستاجر ان يترك ليعطيه فصار قته او سافر فصار الغريم وقد حضر ولو جرى على موجب العقد بالية
خروا بدخ بلتزم بالعقد **للموخر** يعني اذا بدى للموخر ان يترك السفر لا يكون عذرا لانه يمكنه ان يبعث ابنه على بد
عنه وفي التجرد لو اجر نفسه في عمل وموقع بعد به فله الطعن وفي النوازل لو استاجر بدين في استاجر بغيره لا يكون
عذرا في البضغ ولو استجر بدين لا يكون عذرا **وكن ايجردا نائم لزمه دين ولا حال له سواء** يفسخه ويبيعه بفضله
دينه وهذا مشال اخر للعذر قال الفقيه ابو الليث هذا القول ظاهر فان لم يكن ظاهرا وكذا اقر بالدين وكذا المستاجر
جازا قد ارجع ويكره عذرا عند ارجح حجة خلافا لما في الفسخ بغير العذر انما يكون بقبضه او ايقاعه على رواية الزبادات
حتى لو باع موقعا لم يكره ذلك نه قبل النسخة لا يجوز وعلى رواية الاصل يكون الفسخ بدونه فيجوز بيعه وانما هو الاول

اجان

ملاك الاجر
بموت المتعاقدين

الاجر
بموت المتعاقدين

لان الفسخ

لان الفسخ مختلف فيه فيوقف على القضاء والرجوع في المدة ومن المشايخ من وقف منها بان العذر ان كان ظاهرا لم يجز في القضاء
وان كان غير ظاهرا كان الدين ثابت باقرار المحتاج الى القضاء ظاهرا كذا في التجرد **ونفسخ بالظان** للمتعدي هذا التفرع اخر
يعني اذا تعدى المستاجر على الدابة المستاجر من شلا لم يملك فضله لا يسقط عنه الاجر عندنا لانه ملكه بالظان ومن لا
يجز في حله ولا يسقط عنه الثالث في لانه المبيع من المنافع والعين غير فالا يسقط الاجر بملك العين كما لا يسقط الثمن من المشتري
اذا جاز على حال اخر للمبايع وضمنه **وتجيز اضافة الى المستقبل** هذا التفرع اخر مشال ان يقول في استعارة اجرة دار في
في اول يوم من رمضان وفي جاز عندنا لاحترام ان العقد يتجدد بحسب حدوث المنافع تجازت الاضافة خلافا لثالث في
لانها كبيع الاعيان عندنا فلا يجوز اضافتها الى وقت بيع العين قيد بالاضافة لان تعلق الاجر غير جائز اتفاقا **فيحتمل بفتح ضار**
الشرط فيها اذ دخل الفسخ ليدل على ان من المسئلة فرع الخلاف في جواز الاضافة فيكون في الحجة اضافة الاجر ليدل على
الخيار فيعتبر ان المخرج من ذلك الوقت فيما جاز اضافتها عندنا جاز في الشرط فيها ولم يخيار الشرط عندنا في عدم جواز
الاضافة في الاجان عن ومن **استاجر دابة يسكنها من شاة** وضع فيها ما شاة من الصانع والعمل لا يقدم التفاوت
في السكنة والعمل حتى لو قيد بان يسكن واذا بعينه فله ان يسكن غيره وكذا في الصانع **الا القصران والحن والحدان**
لا في من الثلثة توطن البناء وفيه اضرار ولو استاجر به ليعقد قصارا فله ان يتعد حدا اذا كان مضرتهما واضح
ثم لو استاجر به للتسكنة وفعل فيها القصران والحدان لم يملكه لانه لا يملك بيع القصران والحدان لم يملكه ومنه ومنه
استفسانا لان المعقود على السكنة وفي القصران وجد السكنة وفاق فيجب عليه الاجر بشرط السلامة **وتجيز تسليم الاجر بنفسه**
القبض اي قبض المعقود عليه كالدابة وان لم يسكنها لا في تسليم عين من المنفعة غير متصور فاقبض التمكن من الانتفاع مقامه
ونفسخ للاجر بالغصب اي بغصب العين المستاجر بها سواء كانت عقارا او لا تقدم تمكن المستاجر من استيفاء المنافع
عنه المراد بالغصب هنا الثبات اليد المطلقة مطلقا فيتناول العقار لان حقيقة الغصب غير متحققة في العقار عند
الجنسية وايضا يوسف كتحريم الغصب **ارضا** اي من استاجر ارضا للزراعة عين **المزروع** لان بعض افراد يقر بالارض
فتعينه بوضع الجمالة المتضمنة الى المنازعة **او على ان يزرع ما شاة** اي اوقال استاجر على ان يزرع فيها ما شاة لان
يؤقتض الامر بالية برتبع النزاع ويدخل الشرب والطريق فيها اي اجاز الارض للزراعة وفيه احتراز عن البيع حيث
لا يدخل الطريق الشرب فيه **تعا** اي بغير تسمية لاح عقد الاجان في التمكن من الانتفاع والشرب الطريق مما يتوقف على الانتفاع
فبذلك خلا من مطلق العقد **وساغة** اي استاجر ارضا خالية للبناء والغرس **فانقضت الحن** اي من الاجان وجب تسليمها
اي تسليم الارض فارغة عن البناء والغرس فان **نقضت الارض** اي ان عرفت ان الارض تنقص بالقطع غرم الاجر
وهو على وزن فاعل بمعنى المجر وفيه الأساس لا يقال هو اجر على وزن فاعل فانه خطأ بل يقال هو موقوف وذكر في الصحاح
العامية تقول اجره بلك مد **فيمد** ذكر اي الغرس والبناء **ومخلوفا** اي ما موزن بقلعه ومعرفته فيتمد كذلك ان يقوم الارض
مع الشجر المأثور ما كنه بقلعه ويقوم وليس فيها هذا الشجر ففعل ما بينهما هو قيمة الشجر وانما فسرناه بكلفا لان قيمة المخلوع
ازيد من قيمة المأثور بقلعه ككول المؤنة مضروفة للفتح كذا في الكفاية **وتملكه** بغير رضا لان الغرس سخي القلح
فصاحب الارض ينصرف به فيضمنه فبذلك كذا راية الجانيين وان لم ينقص الارض بقلعه يتوقف ملكه على رضاه او رضاه
على ان يبقى الغرس مكانه ويترك الاجان على حالها فيكون الارض لهذا والغرس لذلك فان زرع فانقضت **اي تمت** من
الاجان **يترك الزرع** باجر المشال لان له زبابة بخلاف الشجر اذا لا غابة لم يقابل به في التسمية اذا انقضت الاجان
وفي الارض رطاب فركت فيها باجر مشال في حين وهو على اول جرد يترك بعد انقضاء الاجان او دابة اي من استاجر دابة
او زبابة او ما يختلف **اي الذي يختلف باختلاف المستعملين** كالحمار والبقرة والحمير وهذا مجموع متناول الشعوب
والدابة فيكون تعميما بعد التخصيص فان اطلق العقد اركبها ليس **شاة** او تركب ليس بنفسه اراد بالاطلاق ان يتم

او يقول استاجر فاعلم ان بر كيهان شأنا والنبس شأنا ولم يره به ترك العقيد حتى لم يتقيد به فسدت
للجهالة ولا في القياس ان يحل في المثل في عدم تقيد لكن وجب المسعى مستحسنا لا ارتفاع الفساد وهو الجاهل
بركوبه اوارك به فان ركبه اركبه احد فبين ان يكون حرا في الاطلاق نصار كانه نص عليه وان خص
بمن الركبة ركبه غير فعطبت الا ملكك فمن لان الناس متفاوت في اللبس فان لبس الغصاب ليس كلبس البائع
وكذلك الركوب فاذا خالفه صار متعديا وكذا اذا عتق الالاس وان سمى نوعا وقد راى جملة الجملة حال
مقدون الا ان سمى نوعا حال كونه مقدرا بجملة كفقير حنطة جاز ابداله بمثلها اياها يساويها في الضرر
من غير كما اذا استاجر دابة ليحمل عليها عشرة افقر من الحنطة ليجر نخل عليها حنطة اخرى او اخف ايا
ابداله بما هو اخف من الحنطة كالشجر والشمس فاذا سمى حنطة فحمل عليها شجرا او شمسا جاز وان لم
يهر مخالفا بابداله في هاتين الصورتين لان المعتبر في الضرر فلا يكون التقيد مفيدا حتى لو سلمت الدابة بحسب
الاجح المسعى لا يكون مخالفا مستحسنا ويكون مخالفا قياسا فان عطبت الدابة من ذلك يفتر فيجوز ولا يجب
الاجح كذا قاله قاضي خان لا باخره لا يجوز ابداله بالحنطة بما هو اخر منه في الحمل كالحمل او قدرا ايا ان سمي
قدرا من القطن تحت ابداله كحد يمثله وزنه ولا في القطن بسط على ظهر الدابة والحد يدب بجمع في مكان
ثوبه بها فلا يرخص صاحبها الا باذن ولو عطبت برديفه بسبب ركوب خلف الركاب سواء كان الرديف
مستاجرا او غير من النصف ايا نصف قيمتها وعلية الاجح كاملا ايا عطبت بعد بلوغ مقصود في المال
ان شاء ضمن المستاجر وان شاء ضمن الرديف لا اعتبار فيه بالثقل ايا شغل الرديف لان الادب غير روي
فاعتبر فيه العدد كما اعتبر في جناة الحياة هذا اذا كانت الدابة تطيق حمل الاسبي وان لم تطيق ضمن جميع قيمتها
كذا في الثاني قالوا هذا اذا كان الرديف يستمسك بنفسه وان كان صغيرا لا يستمسك بنفسه اتفاقا ثقله
وفي ذكر الرديف حتران تما اذا حمل الركاب على عاتقه فانه يفر جميع القيمة وان كانت الدابة تطيق حملها
لان نقل الركاب مع الذي حمل على عاتقه بجمعان في مكان واحد فيكون اشده مشقة على الدابة كذا في النهاية
ولو زاد على المتسعى ايا على ما ساءه مقدار معلوم في الحمل فعطبت ضمن بقدر الزيان مثلا اذا زاد عشر المسمى
ضمن عشرة الدابة هذا اذا كان حمل من خالص المسمى ولو حملها من خلق جنسه وجب جميع القيمة وهذا اذا حملها
الزبان مع المسمى وحن حملها الزبان وطرها فعطبت ضمن جميع قيمتها وهذا اذا كان الزبان في الحمل ولو
كان في غير كما اذا استاجر بعض ليطحن بها حنطة مقدرة فزاد وجب جميع القيمة وهذا اذا كانت الدابة تطيق
حمل الزبان وان كانت لا تطيقه بعض كل قيمتها لانه خارج عن العان كذا في التبيين والكليج وهو جذب الدابة
لجاريها والضرب يضمن كل منهما قيمتها اذا عطبت عند ابي حنيفة متعارفا لانه مفعلة او لا وقال غيره
المعتاد يضمن اذا كان كبحه وضربه خارجا عن العان بعض والا فلا اراد بالضرب ضرب الدابة ليسين
بقريته الكليج لانه لو ضرب العبد المستاجر للعمل يضمن اتفاقا لانه يضمن فلا حاجة اليه الضرب وفي الحقايق
موضع الخللان والضرب في موضع معتاد بغير امر صاحبها اذ في غير المعتاد يضمن اتفاقا فاحضر بها بامر او بغير امر
وفي الضرر المعتاد بامر لا يضمن اتفاقا لما ان الضرر اليسير لا بد للتدبير في الضرر والمتعارف يكون ما ذوقا
كما اذا قصد الفساد في الجواز من الموضع المعتاد وان فعله وان كان ما ذوقا فاعلم ان كلفه مشروط بوصف
السلامة فاذا عطبت الدابة يضمن كل بعض القصار اذا تلف الثوب من ذوقه وعلى هذا الخللان ضرب الالاسي
الصغير المتاديب اذ لم يتجاوز عن المعتاد فيجب الدابة عنده ولا يجب عندهما كمالا يجب فاحضر به العلم باذن الالاس وله
يضمن بنفسه لان منفعة غايه اليد والتعلم ليس كذلك وانما يضر به امانه والمعين لا يضمن عليه ولو اكل من استاجر

دایه

وابتدأ ليوكيها الى موضع الاجان في بعض الطريق فوكيها بعد الانكار الى ذلك المكان يوجبها اي ابو يوسف الاجع عن وكوبه
 اي قبل الانكار لانه لا يجوز صارا صابنا ولزمه الضام فلا يجتمع الاجمع **لا عن الكل** يعني قال محمد بن يحيى الاجع عن كل من كوبه لانه لا ينافي
 من استمالها وسلمها الى صاحبها سقط عنه الضام والعقد لم ينقض بان كان يوجب الاجع ولو ادعي بها بعشر الى كذا
 يعني اذا ادعي المستاجر انه استاجر بها بعشر دراهم ليوكيها للموضع كذا **ان قال الموجه** بل استاجر بها بعشر النصف
 ولم يركب المستاجر بعد النزاع ولا بينة **لما خالفوا وتجادوا** فليقول لم يركب لانه لو ركبها لم يخالفا والقول للمستاجر مع المميز
وان برهنا ان اقاما البينة **تضييضا للمستاجر** بان يركبها **الي متصل بعشر** لاجل خمسة عشر اي قال من توفيقه بذلك
 الخمسة عشر لان الموجه اثبت بيئته ان الاجع عشر لانه نصف وانكر الاجان فيما ورار النصف المستاجر بدعيها
 وبينة اثبت بها خمسة فيقبل البينات فيصير خمسة عشر **ولما** اتفقا على انه تاجر بينهما الاتفاق واحد والاضلاع
 وقع في رايان المسئلة وبينة المستاجر اثبت بها فيقبل بيئته لانها اكثر اياتها ولو تعدى **المسهي** اي تماشاه من المكان
 الموكوب **فلم تكت** لان قيمتها لانه صار غاصبا وكذا لو عتق طريقا بسلوك طريقا آخر لا يكون مثله **ولم يختبر** بينه اي بين التفتيش
وبين فضل الاجع يعني قال مالك الموجه مختار ان شأه ختمه وان شأه اخذ فضل الاجع ولم يضمنه لانه احب
 وجهان في تضييدين دابته او منفعتهما الزاوية على المسهي فيجارا بها شأه **ولما** ان المنازع لا يفي بالاثلاثي فلما ان باخذ
 قيمتها فقط **ولو عاد المستاجر الى مكان المسهي الزمانه** اي المستاجر بالفضاء وقال زفر لا يفي لانه لما عاد الى الوفاق
 برز عن الفضاء كالمودع **ولما** ان بد المستاجر ليست يد المالك ولا بد من الرد اليه بعد التعدي وبالعود لا يكون راد المالك اليه
 بخلاف المودع فان يرد المالك في الحفظ فاذا عاد المودع الى الوفاق عاد اليه المالك حكما ولو بدل سرجهما باكان في
 لو اكثر يد ابته سرجهما فنزع السرج واوكفها باكان **يوكف بمثله** الحرج فتمت **فروضان** عند ان حصد كل قيمتها **وقالا**
بقدر الزيان يعني نصف ما زاد فضل الاكاف على السرج وزناجه لو كان السرج اربعة اشياء والاكان ثمانية يعني نصف قيمتها
 وقبل بعشر زيادة من حيث المساحة حتى لو كان السرج ثلثة اشياء والاكان اربعة يعني ربعها فية بالتبديل
 لانه لو استاجر طعمر يان ليوكيها خارج المصرا سرجهما لا يفي اتفاقا وان استاجر طعمر يان في المصرا فان كان من
 الاشران لا يفي ايضا لان مثله لا يركب من غير سرج فيكون اذا نابه دلالة وان كان في الاسافل يعني قيد تبديل
 سرجهما باكان لانه لو كانت موكفة فبدلها كما بها بالسرج لا يفي اتفاقا في الحقائق **لما** ان الاكان من جنس السرج
 يكون مادونا فية فيه زيان على السرج فيض قدر الزيان **ولما** ان الاكان ليس من جنس السرج لا يفي الاكان
 للمحل ويبسط على ظاهر الدابة وليوكوب ولا تبسط كذا ان كان مخالفا باستماله فيض **ولو استاجر نسطاطا**
 الخيمة العظيمة **قد فعه الى اخر** اجان او اعان فضبه وسكن فيه فملك **يعضه** اي ابو يوسف الدانع لان الناس
 متفان وتوزن في نصبه وضرب او تان فصار للبيس اذا وقع اليه اخر فملك **وخالفه** اي قال محمد لا يفي لانه
 للمسكين والناس لا يتفاوتون فيه فلا يفي **كلاهما** المستاجر للسكن اذا دفها الى غير **واجزنا الجبال** ورتب الدار
المطالبة لكل مرحلة ويوم يعني اذا وقعت الاجان على قطع المسافة كالجبال يجوز له ان يطالب حصته بعض
 المسافة اذا قطعها كمرحلة او على الامن كما في اجان الدار كالمشتر للموجه ان يطالب اجرة بعض الاضحية كيوم قيد
 المرحلة ويوم لانه حصته ما دونها لا يعرف بالخروج فلم بعشر **الا نو قيس** يعني اذا ذكر في العقد وقتا لطالبه نصف
 الطريق ونصف الثمن يكون له ان يطالب قبله وقال زفر لا يجوز **لما** طالب للرجل اللب بعد انتهاء السفر وانقضاء الحق
 قيد بالجبال ورتب الدار لانه ليس لسائر العمال كالحياطة والقصار طلب الاجر **لا بعد النزاع** من العمل **انفا**
 ان المعقود عليه جلة المنازع فلا يطالب بها حتى يسلم اليه جميعها كسائر العمال **ولما** انه استوفى بعض
 فيجبر من البدل تسوية بين العاقدين كما لو قبض بعض المبيع واستهلكه **ويطالب القصار وكحون** بالفرغ

دایه

وذكر اليوم

والحال
ربما المرن
لم يمتنع
ووفاه
تفتن
الانفاق
الانفاق

واذا ادعى الشراء ايا ادى الشفع ان المشتري اشترى الدار المشفوعة وطلب الشفعة سائر القايه المشتري
بان يقول الدار التي يشفع بها الشفع وذا ملكه وانما اخرج اليه من السؤال لانه يجوز ان ينفذ به لا ينفذ الشفعة فان
اعترف بملكه الذي يشفع به ثبت كونه خضا باعترافه **ولا كلفناه البينة** ايا ان لم يعترف به كلف القايه الشفع
باقامة البينة على انه ما يشفع به وقال من يكون خطيا بلا بينة لان ظاهر اليد دليل الملك لهذا يجوز المشهور ان يشهدوا
بملكه بما شهدوا اليد ولسان ظاهرا ملكه يصلح لدفع دعوى الغير لا كلفنا بينة فان عجز ايا الشفع عن البينة
استخلف المشتري ما يعلم به ايا تطفيلان يقول بان ما اعلم ان الشفع ما ملك ما يشفع به وانما يستخلف على نفي العلم لانها
ممن على نفي الغير هذا اذا قال المشتري بما اعلم ولو قال علم انه غير مملوك للشفع محسب على البينة من فصول الاثر في
فان نكل ايا المشتري عن البينة او برهن الشفع ايا فام بينة على ادعاءه سائر القايه المشتري عن الشراء ثبتت
عنه فان اعترف بسمع دعوى الشفع **فان انكره ايا المشتري الشراء** طول الشفع **بالبينة** على منزله لانه لو لم يدر
فان عجز استخلف المشتري ايا طلب الشفع لان البينة حقه فلا يخلطه القايه بدونه **ثما ابتاع** ايا يقول بطله ما اشترى
الدار المشفوعة وهذا من على السبب هو قول ابي يوسف لان المدعى ادعى اصل الشراء ينبغي ان يستخلف على نفي البينة
انما يجب بحسب الدعوى **او يستخلف على الشفعة** ايا يقول بطله بانما استخفى الشفع من الشفعة على
وهذا من على الحاصل هو قول ابي حنيفة ومحمد لا يخلط في الاستخلاف على السبب اذ لا بد من ان يكون قد دفع العقد
واذا استخلف على الحاصل يكون رعاية حقوقه الا ان يدعى الشفعة على من لا يراها باجواز فيستخلف على السبب لان وطفا
على الحاصل يصدق في عينه في اعتقاد فينفوت النظر في حق المدعى **فان نكل المشتري** في بيعها ايا بالشفعة اعلم انه ذكر
في هذا الكتاب من اكثر ان الثاني يسأل المدعى عليه عن ملك الشفع او لا وليس كذلك بل يسأل القايه او لا عن المدعى
عن موضع الدار و حدودها لانه في نفسها حقا فلا بد ان يكون معلومة كالاولى في رتبها فاذا ثبتت الشفعة ذلك
سأل من قبض المشتري الدار لانه لو لم ينفذها لايصح دعواه على المشتري في كسرها لايبيع فاذا ثبت ذلك سأل عن
سبب شفعه لاحتمال ان يزعم بالبيع سببا او يكون موهوبا بغيره فاذا ثبت سببا صالحا او انه غير صحيح
بغيره يسأل انه عبيد علم وكيف صنع حين علم لانه يبطل بطلان الرهان وما يبدل على الاعراض فاذا ثبت ذلك سأل عن طلب
التزويج وكيف كان وعند من اشهد وهل كان الذي اشهد عن اقربه فيشعر على ما بيناه فاذا ثبت ذلك قبل على المدعى عليه
وسأل عن ملك الشفع اليه اقره فاذا ذكر كذا في التبيين **ولا يلزم الشفع اخضا والتمن** الى جعل القايه وقت خصومته
الآبعد القضاء بها ايا بالشفعة لان التمن لا يجب عليه قبل القبض فلا يجزى ضار **والزم** محمد الشفع به قبله ايا باحضار
التمن قبل القضاء فلا يفي القايه بها اذا لم يحضر لاحتمال ان يكون الشفع منسلا فتدعي بال المشتري **ومروا به**
اي قول محمد رواية عن ابي حنيفة ولو حكم القايه قبل اعضاء التمن للمشتري ان يحبس العقار عنه حتى يدفع التمن
اليه لانها بمنزلة البايع والمشتري وان كان المبيع في يد البايع لم يسع البينة ايا القايه بينة الشفع ولم ينفذ له
بالشفعة **في كسرها المشتري** لان البايع يداو المشتري ملكا فلا بد من اجتماعهما ولو وقع بها قبل حضوره يكون قضاء
على الغايه انه لا يجوز بخلاف بعد القبض حيث لا يشترط حضور البايع لان العقد قد انقضى بالتسليم الى المشتري فيضار
البايع اجنبيا فيفسخ البيع **كسرها** ايا كسرها المشتري **وبقي** بها ايا بالشفعة **وتجعل العمل** ايا ضمان التمن
عند الاحتقان **على البايع** اذا اخذ الشفع الدار من بين لانه اذا اذها منه يفسخ الذي جري بين البايع والمشتري
فيكون ملكا على البايع فانه اشترى منه فيكون العمل عليه **لا على المشتري** ايا قال الثاني ان الذي اشترى على المشتري
سواء اذها من يد البايع او المشتري لان العقد لا يفسخ ويكون ملكا على المشتري فيكون العمل عليه كالواضحة
ويقر الشفع الدار المشفوعة **تخيلا والرؤية** العيب لا يخلو بالشفعة بمنزلة الشراء لانه مبادلة المال بالمال

مع شرط المشتري البراءة عن خيار العيب في عقد لان الخيار حق الشفع فلا يسقط باسقاط المشتري ومن اشترى
لغيره كان **خضا للشفيع** لان الاخذ بالشفعة من حقوق العقد فتوجه الى التوكيل لانه هو العاقد **الا بالبيع**
الى الموكل يعني اذا سلم الوكيل المبيع الى الموكل خرج عن كونه خضا لا بد له ولا يمكن فيكون الخضم هو الموكل ولو قال المشتري
لو كيلي الشفع قد سلم موكل الشفعة **ياشر** ابو يوسف **بناخي القضاء** في كسرها الموكل فيخلف على المدعى بملكه
لانه لو وقع بهالة الحال ثم حضر الشفع ونكل عن البينة لزم نقض القضاء فيجب تأجيل صيانة له عن النقض **واخر** به ابي محمد
بقضاء الشفعة **الحال** لان الحق ما ثبت عند التاخير وجب عليه الحكم بما ظهر عن ظاهره فلا يؤخر لانه لو لم ينفذ لان الشفع حصل
ان لا يحضر اصلا فان حضر نكل رة الدار على المشتري **ولو باع او وهدب** يعني ان اشترى دارا فباعها من غير او وهدبها له
ثم غاب في الشفع على الحاضر ايا المشتري بالثمن او على الوهاب **له** قال كل الحاضر فارد الشفع اقامة البينة
بجعله ايا ابو يوسف الحاضر **خضا** فيقبل بينته وقالا لا يكون خضا **له** ان الوهاب لم او المشتري الثاني ذواليد
ومدع له رقبته الدار لنفسه فيكون خضا لمن يبايعه كما لو صدق في الدعوى لكن لو خذ منه كفيلا بالثمن او بوضع
الثنى عند عدل نظر الغايه لها ان القضاء على الغايه قصدا لا يجوز وفي جعله خضا ابطال حق الغايه قصدا
فلا يجوز تخلفان ما اذا صدق لان الاقرار حجة قاض فلا يعود عن نفسه واما البينة فحجة مطلقة يظهر بها القضاء
على الغايه **فصل** فيما يتعلق به وما لا يتعلق **ولو ترك الاشهاد** على طلبه مع القدر او صالح من شفعة على عوض
او باع ما يشفع به ببيعها ثانيا قبل القضاء **بها مطلقا** ايا علم نراه العقار ولم يعلم او ساوم المشتري ايا طلب الشفع
ان يشترى منه او استأجره منه ايا العقار من المشتري او اخذ ايا العقار من المشتري **من رعة او معاملة**
اي مساقاه مع علم بالشراء او مات الشفع قبل القضاء **بها بطلت** جواب لو قيدنا البيع بالعبات لانه لو باع
ما يشفع به بالخيار لا يبطل شفيعته مادام الخيار تابنا لان الملك لم يزل ولورج اليه عقار اختيارا وعيبه قضاء
او بغيره لا يعود اليه حق الشفعة لانه لما بطل البيع لا سبب جديد وقد بقوله قبل القضاء لانه لو باع ما يشفع به
بعد القضاء لا يبطل شفيعته لتاكيد القضاء **قال** ان شرع في بيان عليها على الترتيب ما بطلان الشفعة في
المسئلة الاولى فلان تركه يدل على الاعراض واما في الثانية فلان الشفع لنفسه في حق في المحل واما الثالث في
التملك وهو فعله **والفعل** لا يتقوم الا بالعقد فلم يجز اعتياضه لانه استظها واما في الثالثة فلان سبب الاحتقان
فلا يتوقف على العلم واما في بيوتها فلا لانه على الاعراض عن الشفعة وكذلك في العقود الباقية وانما شرط فيها العلم بالشراء
لان دلالته على الاعراض ليست بمرحمة بخلاف تسليم الشفعة حيث يسقط به مع الجهل بالشراء لانه صريح في الاسقاط
كالطلاق **ولا نورثها** اذا مات الشفع بعد البيع قبل القضاء **وقال** ان من تورث الشفعة عن الشفع وفي المصنف
يقع على ورثته بعد الوءوس والذكر والايش فيه سواء قيد بقولنا قبل القضاء لانه لو مات بعد القضاء بها قبل
لقد التمن وقبضه فالبيع لازم لورثته اتفاقا كذا في الحقايق **ثم** انه من عجز في الفرع كالتقصا **وتحاشا** الشفعة
عليه ولاية التملك وهي لا تبقى بعد موت صاحبه فكيف تورث عنه بخلاف التقصا لان من عليه التقصا صار كالموكل
لمن له التقصا من جهة الاعتراض عنه والعين المملوكة تبقى بعد موت المالك وفي المحيط لو باع حق الشفعة من
انسان لا يكون تسليمها لانه البيع لم يصادق عليه ولو قال اجبني للشفع سلم حق الشفعة للمشتري فقال سلمت
في السخا نالان اللام للتعليل فانه قال سلمتها للمشتري كحتمل **وان مات المشتري** لم تبطل الشفعة لان سبب
الاحتقان قائم حتى لا يباع في دين المشتري لان حق الشفع كان مقدما على المشتري فكذا لا يكون مقدما من يدين
الحق من قبله ولو بيع ذلك الشفع نقضه وان باعه القايه **ولا يشفع لو كيلي البايع** ان كان شفيعا لان البايع لو كان
شفيعا لم يكن له الاخذ بالشفعة لان البيع تملك والاخذ بالشفعة يملك بينهما منافاة فكذا لو كيلي البايع مقامه **والثمن**
خضه له الدرر

يعني من المشتري عن البائع الدرر وهو متبعة بالحق ان كان شفعاً فلا شفعة لان ضمان الدرر تقرب للبيع ففاض
بالشفعة ابطال ذلك فلم يصح **مطلقاً** **وكيل المشتري** حيث لا شفعة لان المشتري لو كان شفيعاً لم يطل شفيعته فكان له
ان يشارك سائر الشفعاء ان لم يتقدموا عليه لان الاذن بالشفعة عند الشراء فيكون مقدراً له فكذلك لو كان الجار
للبيع وشروط الثالث فاجاز فهو لا يباع لا شفعة له وان كان الجار للمشتري وشروط الثالث فاجاز فهو لا يشارك
فله الشفعة **ولو باع المريض** مرض الموت من **وارثه** **داراً** **بمحل الشفعة** او **كثر** واخذ الاخر بقية الشفعة **فالباع والشفعة**
فيه باطلان عندنا **جنيته** وقالوا يجوز بيعه ويصح الشفعة منه ويجوز الخلاص اذا باع وصي الميت من الوارث
ذكر في الفصول لما ان حق الورثة مطلق بمالية امواله لا يباعها من اهلها جاز للمورث استبدالها بما يشاء ولقد البيع
لم ينقض بالبيع فلم يمتنع من شرائها حتى الورثة **وان الوصية** لم يجر الوارث لان فيها اضرار بعض الورثة على
الباقين فهو لا يملك له العدان عرفاً والبيع من الوارث كالوصية له لان عين بعض المال قد يكون اولى من ماليتها فلا لم
يصح البيع لم يمتنع الشفعة لبنائها عليه الا ان يجزى بقية الورثة لانهم رضوا بسقوط حقهم **او باقلى** بعضه لو باع المريض
من وارثه داراً باقلى من قيمتها كالوابع دان بالعين وقيمتها ثلثة الا ان كانت الاخرى شفعها **والا لانه غير**
فلا شفعة له اتفاقاً ذكر في المحيط في حق المسئلة لا شفعة للاخرى عندنا **جنيته** **ولو** **الشفعة** **بثلثة** **الا** **مشتري**
بناء على ما مر من ان بيعه لو ارثه لا يجوز عند مساواة كان للمريض مال غير ما اولا انظر كيف وهو المصالح الخلافة على صيغة
الوفاق وقيد بقيد الاحتياج اليه **ولو باعها** **المريض** **دان** **من اجنيته** **بالمثل** **اب** **بمحل الشفعة** او **بكثر** **وارثها**
شفيعها **شفعة الوارث** **باطلة** عندنا **جنيته** لان ثلث الشفعة ينتقل الى الوارث بالشفعة فيصح
باعها من وارثه وذا غير جائز وقالوا لا شفعة لان هذا البيع جائز عندنا **او باقلى** بعضه لو باع المريض دان من اجنيته
بالعين وقيمتها ثلثة الا ان كان له غير ما اولا انظر كيف وهو المصالح الخلافة على صيغة
يقعها لان المريض صار بايعاً الدار من الشفع كما نصار كالوابع منه حقيقة بالعين وقيمتها ثلثة الا ان كان
لوارث ان يارثها بثلثة الا ان عندنا **الاج** **احترز** **عما** **يقب** **يجوز** **له** **الاخر** **عند** **ما** **بمحل الشفعة** **كأمر** **وانما** **احترز**
عنه لان الشفعة انما شرعت بالنهي وقام الغنم لم يكن منه فلا يجوز الاخر والباقي لان فيه محاباة للوارث ولا يعمل اجاز
الوارث لانه لا يعمل في حق المشتري لان المحاباة يخرج من الثلث وهذا لا دل له غيرها واجاز الوارث ينقض ابطال ملك
المشتري لانها لم يمتنع من الشفعة بطل ملكه ولو كان له مال غير ما اولا فاجاز الوارث ثلثة الشفعة اتفاقاً انظر كيف
ترك المصنف هذا القيد مع انه مفيد واذا **اخرى** **انها** **اب** **الشفعة** **بالدار** **بمحل الشفعة** **فله** **في** **نفسه** **الشفعة** **الشر**
ثم **علم** **انه** **غير** **ان** **المشتري** **غير** **فلا** **او** **ان** **البيع** **باقلى** **من** **الف** **و** **بمكيل** **اب** **علم** **ان** **البيع** **كان** **بمكيل** **او** **موزون** **فيمتنع**
الف **او** **اكثر** **لم** **يطل** **شفيعته** **لان** **تسلم** **حين** **سمع** **الالف** **كان** **لا** **استكثر** **واذا** **اخر** **ان** **التم** **قل** **منه** **فله** **الاخر** **في**
المحيط هذا اذا كان التنازع بين الثمن ولو كان في المبيع فقط كما اذا سمع انه بيع كل الدار بالف فسلم ثم علم انه
يبيع بعضها بالف بطلت شفيعته لان من رغب عن شري الكل وليس فيه عيب الشركة كان ادعى عن شري النصف
وقيد عيب الشركة ولو كان بالعكس لا يطل لان الركنية عن شري النصف المعيب لا يكون ركنية عن الكل التسليم وكذا
تسلم حين سمع ان المشتري فله لوضايفه الجوان واذا باع منعه فله الاخر جزاً عن اخره وكذا تسليم
في الالف يجوز ان يكون لغيره عن ذلك واذا اظهر انها بيعت بحسن قانبت في الامنة كمكيل وموزون وعادى متقارب
فله ان يرغب اخذها بقدره على ذلك **او** **بما** **يتمتع** **الف** **يعني** **لو** **اخر** **انها** **بيعت** **الف** **درهم** **فلم** **يتمتع** **ثم** **علم** **انها** **تقتض**
بما لا ديناً فتمتعها **الدرهم** **ابطلان** **اب** **حق** **شفيعته** **وجعلنا** **تسلم** **صحيحاً** **وقال** **زفر** **وهو** **القياس** **هو** **على**
شفيعته قيد بقوله قيمتها الف لو كان قيمة الدار باقلى فهو على شفيعته اتفاقاً **ان** **الدرهم** **والدرهم** **فلا**

عن ويجوز

في المحيط في حق المسئلة لا شفعة للاخرى عندنا جنيته ولو الشفعة بثلثة الا المشتري

مختلفاً

مختلفاً وهذا الواجب على اطرافه ما تقر بالاعتراف كان مختاراً فلا يكون التسليم في اطرافه تسليماً في الاخرى ولست انها كالحسن
في القيمة وهذا يجب في الزنى وكلاهما الذي يكون الاختلاف في جهة العقد وهو الجاني بعرضه فيمنع لو اخرجها
بيعت بالف سلم ثم علم انها بيعت بعرض **قيمة الف بطلت** شفيعته وهو تسليم لان الواجب في القيمة نعم يظهر
اختلاف الجنس **او اقل** **بمحل الشفعة** **وان** **من اجنيته** **باقلى** **منها** **فلا** **شفعة له**
يعني لو كان قيمة العرض اقل من الالف **لم** **يطل** **شفيعته** **لان** **تسلم** **حين** **سمع** **الالف** **كان** **لا** **استكثر** **واذا** **اخر** **ان** **التم** **قل** **منه** **فله** **الاخر** **في**
الف **ولا** **يجوز** **قوله** **اخذ** **نصفها** **تسليم** **ان** **اذا** **قال** **الشفيع** **اخذ** **نصف** **الدار** **لا** **يكون**
تسليم **للنصف** **الاخر** **عند** **اب** **يوسف** **لان** **طلب** **بعض** **الحق**
لا **يكون** **رضاً** **للسقوط** **البياتي** **عسراً** **وعسراً**
وخالفه **محمد** **لانه** **عاسماً** **في** **النصف** **الاخر** **صار** **مسألة** **في** **الكل** **لانه** **غير** **مختار** **فيما** **اذا** **بيعت** **محل** **قيمتها** **وابطل** **محمد** **تسليم** **الاب**
والوصية **شفعة** **الصحة** **في** **الحيط** **الاخر** **قال** **اب** **يوسف** **فله** **ان** **ياخذها** **بعد** **بلوغ** **وقال** **اب** **يوسف** **فله** **ان** **ياخذها** **بعد** **بلوغ**
بعد وعلى هذا الخلاف اذا ابلغها شراً دار جوار دار حية نعم يطلبها بقيد التسليم لانه لو لم يكن لولي توقف على بلوغه
اتفاقاً لقوله عدم ينظر لشفيع اذا كان غائباً وكذا الفان عاجزاً كذا في الحيط **ان** **حق** **ثابت** **فلا** **يملك** **ان** **يطل**
لانعقود التصافي ولما ان حق الشفعة انما يملك بالتمتع نصارى مع البيع وما يملك ان لا تمنع عنه بخلاف العفو
عن التصافي لانه تبرع وما لا يملكه وفي الحيط بشفعة الشفعة المحل يدان التي ورثها من ابيه فان وضعت الاقل من
اشترى من البيع فله الشفعة **ولو بيعت** **الدار** **التي** **يشفعها** **صحة** **بمن** **يسمى** **اب** **باقلى** **من** **قيمتها** **فليس** **اب** **تسليم**
كل من الاب الوصي **صحة** **عند** **اب** **يوسف** **لانه** **امتناع** **عن** **ادخاله** **في** **ملك** **الصغير** **لا** **ازالة** **عن** **ملكه** **وابطل** **محمد** **عنه**
من تركه النظر للصغير وقيد بقوله يسير لا يباع لبيعته بكثر من قيمتها لا يتعاقب الناس في مثله جاز التسليم
اتفاقاً والاصح انه لا يجوز اتفقا لانه لا يملك الاخر فلا يملك التسليم **ولو اشترى** **اب** **الاب** **دائ** **الابن** **الصغير**
اجزأله **اخذها** **اب** **الاب** **اذا** **دار** **بالشفعة** **قبل** **بلوغه** **وقال** **زفر** **لا** **يجوز** **انما** **قيد** **بانه** **لان** **الشفعة** **بعد** **بلوغه**
جائز اتفاقاً وقيد بالاشراء لان الاربع باع ملك نفسه ليس لشفعة لابن الصغير لان الباع لا يشفعه له وللصغير
الشفعة اذا بلغ اتفاقاً وقيد بالاربع لان الوصي لا يملك اذها لنفسه اتفاقاً لان ذلك غير الشراء ولا يجوز للوصي ان يشترى
مال البيع لنفسه بمثل القيمة وقيد بقوله لابن لانه لو اشترى الاب لنفسه والوصي شفيعه فله الشفعة لانه اتفاقاً
لانه ان كوز الشخص الواحد مطالباً ومطلوباً وموتمتعاً ولست ان ولاية الاب قامت مقام الشخصين ولهذا جاز
له ان يشترى من مال الصغير ومنعناه **من** **اذا** **دار** **ب** **بعض** **في** **مصر** **بشفعة** **واضح** **اذا** **كان**
مشيعها واداه قال زفر له ذلك وكذا الخلاف لو كان ارضين او قريتين قيد بمصر لانه لو بيعت داران في مصر
واحد كان قوله قولنا كذا في الحقائق وذكر في المصنف والاصح ان التقيد بالمصرين وقع اتفاقاً قيد بشفعة
واضح لانها لو بيعت بشفعتين كان له ان ياخذ اتهما شاء اتفاقاً وقيد بقوله اذا كان مشيعها واداه
لانه لو كان مشيعاً لا يادها اليه بشفعتين اتفاقاً لان الصفة وان اشترت قد اشتملت على ما
يقبض فيه الشفعة وعلى ما لا يثبت فاختصت الشفعة بالدار المجاورة كذا في المصنف **ان** **يفرق** **المكان**
كتفريق الصفة ولا ضرر على المشتري في اذ ارضيهما فقط فيجوز **لست** **ان** **يأخذ** **اصدهما** **دون** **الاخر**
تفريق الصفة على المشتري فلا يجوز **ولو اشترى** **رجل** **داراً** **من** **اثنين** **يتمتع** **ان** **الشفيع** **من** **اخذ**
نصيب **احدهما** **وقال** **الشافعي** **في** **جوز** **له** **ذلك** **ولو** **باع** **من** **اثنين** **جاز** **للشفيع** **ان** **ياخذ** **نصيب** **احدهما** **اتفاقاً**
لوقوع العقد متراً في حق المشتري **ان** **قياس** **المسئلة** **الاخرى** **على** **من** **المسئلة** **ولست** **ان** **يجاز** **في** **الادب**

واحد من صفات الجوار المشترى في نصيب طرما يكون رضا في الآخر لان جوار الواحد لا يتجزى واما في الثانية فالجوار اثنان
فله ان يرضى باحد جوارين الاخر فاقترقا **فصل في بيع المشرق او المشرقين مسجورا على طرما** **باب**
في البيع يعني من اشترى دارا اشترى فاسدا وقبضا وبنيا واخذها مسجورا ينقطع عنها حق البائع في المقتنين
المنقطع عندنا في صفة وعلى المشتري بغيرها **والشئ في القيمة في الاول** اي في البناء عندنا ولا ينقطع
عنها حق البائع في المقتنين فليس له الاخذ قيدا بقوله في الاول لان في النسخ مسجورا ليس له الاخذ اتفاقا اما عندنا
فلعدم انقطاع حق البائع عنها واما عندنا فلفظة كونه مسجورا او المسجور لا يمكن ذكره في المبسوط اشترى المبيع بالسلام الحلال
فيما اذا جعله على يد يديته المسجور لم ياذن للناس بان يصلوا فيه حتى يكون رغبة الارض والبناء باقية على ملكه اتفاقا
اذن للناس بان يصلوا فيه ينقطع عنه حق البائع اتفاقا فلزم من هذا ان يقبل المصنف في شرحه بان المسجور لا يمكن
غير صحيح لانه ان اراد ما هو مسجور حقيقة فليس هو محل الخلاف وان اراد ما هو في يد يديته المسجور فانه يبيع ان يمكن له
اراد بان المشتري بغيره ان يجعله مسجورا توجه ان يكون حلالا ومثله لا يمكن ان يكون فلو اذن الشئ للزم ان يكون
ملوكا اعلم ان قيدا البناء اتفاقا لان الخلاف كذا لو اخرج من ملكه بالبيعة او جعلها على يد يديته او بالبيع فذلك يقع ان ينقض
تصرفه وياخذها بالبيعة عندنا فان اخذها بالبيع الثاني اخذ بالثمن لان البيع الثاني صحيح لهما ان هذا التصرف لا يفسد
حق البائع كما لا يفسد حق المالك اذا اذبح في المصروف كذا النسخ مسجورا لا يفسد حقه لان الله لا يقبله كلف الشئ
واجبا اذا لم ينقطع حق البائع لا تجب الشئ لان حقه اقوى من حق الشئ ولهذا يفسد حقه بالتأخير دون
البائع **ولم** ان البناء حق المشتري وحق الشئ في الفاسد حق الشئ وحق العهد مقدم عليه باخذها مسجورا
ثم قبض المشتري وزال ملكه منها اليه فانه ينقطع حق البائع كما لو كان المشتري عبدا فقبضه فاعتقه **واذا**
المشتري بالشئ الصحيح او غرس ثم قبض بها اي بالشئ للشئ **اخذ الشئ بالثمن وقيمتها** اي اخذ الشئ
المبيع بالثمن والبناء والغرس بغيرهما فلو عا **او كلفه** اي الشئ المشتري بغيرها اي قلع بناءه وغرسه **وتجوز**
اي ابو يوسف الشئ **بين الاخذ** **بذلك** اي اخذ الشئ بالثمن والبناء والغرس بغيرهما فابعد **او تركه** اي ترك
الاخذ ولا يقطع بالتلف كما لو بئس المومنون له في الارض المومنون به ليس للواحد ان يقطع بناءه ويرجع في الارض
لان بناءه في ملكه ولما ان هذا التصرف وقع في حق الغير من غير تسليط من جهة فله ان يفسد كما لو اذن له المومنون
بذلك ما استشهد به لان التصرف فيه حصل بتسليط من جهة من له الحق **ولو بئس الشئ وغرسه** في الدار المشفوعة
ثم استحققت **رجع** الشئ بالثمن على يده من البائع والمشتري اتفاقا لانه تبين انه اخذ بغيره حق لا بغيره
اي لا يرجع بقيمة البناء والغرس على من اخذ منه الدار يعني اذا بئس الشئ في المشفوعة او غرس في المشفوعة
الشئ لا يرجع بغيره **ويقتضيه** **بها** اي ابو يوسف يرجع القيمة فيها اي في البناء والغرس لان الشئ من اخذ
منه صار للمشتري المومنون من جهة البائع ولها الفرق بان المشتري كان مومنون من جهة البائع ومسلطا على التصرف
في المبيع والشئ غير مومنون لانه مملوك على صاحب اليد جبراً من اختيار اختيار فلا يرجع على احد **ويختار** الشئ
بين الاخذ اي اخذ العروة بجميع الثمن او النكاح اذا اصابته المبيع **اذ سماوية** اي اذا كان دارا فانهم
بنوا بها لان البناء تابع للعروة حتى يذلل في بيعها من غير ذكرها فالحق لا يتقبل الاتباع ما لم يكن مقصودا وفيه التبيين
اذا انهدم البناء بالكلية لم يبق له بعض لانه لو بئس منه بغيره واخذ المشتري بالاتصال من الارض حيث لم يكن
تبعا للارض فلا بد من سقوط بعض الثمن لانه مال قائم بقي محسوبا عند المشتري فيكون له حصة من الثمن فيقسم
الثمن على قيمة الدار يوم العقد على قيمة النقص يوم الاخذ **وان نصها** اي الدار **المشتري بغيره** **بين** اخذ
العروة بالحصة اي بحصة من الثمن او النكاح لان البائع صار مقصودا بالاتفاق فتقابل به من الثمن ولا ياخذ الشئ

التقص بكسر النون وهو المتقوض لانه صار مفصولا ولم يبق التبعة ولا شفعة في المتقوض **باب** **في بيع المشرق او المشرقين**
اذا ذكر الثمن في البيع انما قيدا به لان الثمن لا يدخل في بيع الثمن من غير ذكره وهذا استحيانا وان كان القياس ان لا ياخذ الشئ
لانه ليس بتابع فصار كالمشاع الموضوع في الارض ووجه الاستحسان انه بالاتصال خفله صار تبعا للثمن من وجه الا ان
اتصاله لما كان للقطع لا للبقاء صار كالزروع لم يدخل في البيع الا بالذكر **وان** **ط** **عند المشتري** الثمن لم يكن على الثمن
حين البيع ان من الموصل بغيره ياخذ الشئ في مثل الصور ايضا لانه مبيع تبعا للثمن **فلو** **ط** **عند المشتري** اي قطع
المشتري الثمن **سقط حصة** اي حصة الثمن من الثمن **في غير الحادثة** اي في الثمن التي كانت عند البائع ولم يكن حادثة
عند المشتري لان شيئا من الثمن قابلا لكونها مبيعة قيدا به لان الثمن لو كانت حادثة عند المشتري وجب ان لا يفسد
حصة من الثمن لانها لم تكن موجودة عند العقد فباخذ الارض والثمن بجمع الثمن ولو انهم علو فبيع السفل
لا وجهها اي ابو يوسف **للعالي** اي لصاحب العلو بل يكون الشئ في السفل **خالصا** اي ان قال بحد الشئ
لصاحب العلو **لو بيعت اليه** **جانبها دار** الجار والمجور حال اي بيعت ارضه الى جانب عروة السفل **فطلبها**
اي صاحب العلو والسفل الشئ **فانهدم** **العلو والسفل قبل الاخذ** **يعني** اي ابو يوسف الشئ **للسافل**
اي لصاحب السفل **للمالك** يعني قال بحد الشئ لهما اي ابو يوسف في المقتنين ان حق الشئ زال بانهدم العلو
اعان على اذلية صاحب السفل لانه ان يرجع الامر الى القاي لهما من بئس السفل فبئس عليه علو واذا كان حقه قائما
استحق الشئ في السفل وفي الدار المجاورة لهما وفي المحيط لوبئس السفل صاحب العلو لا يكون متبرعا فعلى صاحب السفل ان
يعطيه بغيره لانه كان منظر في البناء لاحياء حقه فصار ما ذو ناسرعا ولو بئس احد الثمن بغيره جازا منه ما لم يرجع
على شريكه بغيره لانه غير مضطر في البناء فانه يمكن الرجوع الامر الى القاي حتى يقسم الساحة **فصل** **في الاضطرار**
وذا يواخذ به المشفوع **ولو قال المشتري اشترى البناء والارض في صفقتين** يعني اشترى البناء او لا
ثم اشترى الارض بدو البناء **وقال الشئ** بل اشترى بها معا في صفقة واحدة والداري ببنائها ولم يكن لهما
بينهما **كان القول للشئ** اتفاقا لان حق الشئ قائم والمشتري يدعي ابطاله بادعاء الصفقتين والشئ بغيره فيكون
القول له بغيره على العلم لانه حلف على فعل الغير وان **برهنا** اي اقام كل منهما البيينة على مدعاه ولا تاريخ **يرجع**
ابو يوسف بيينة **المشتري** لانها تثبت امر اذا يدعي الثمن وهو فرق الصفقة فكانت اولى **لا الشئ** اي قال بحد
بغيره بيينة الشئ لان البيينة للاثبات وبيينة الشئ مبينة للاستحقاق فكانت اولى **ولو اختلفا** اي المشتري والشئ
في الثمن كان القول للمشتري مع البين لان الشئ يدعي استحقاق الدار عليه عند نذر الاقل والمشتري بغيره **وان**
برهنا **يقدم** اي ابو يوسف برهان المشتري لانه اكثر اثباتا **وقد** **بينة الشئ** لانه مدعي كما ذكره في البيينة
او بغيره بيينة المدعي لانه في المحيط لو تصادقا المتبايعان بعد طلب الشئ ان البيع كان بغيره لايضا وكان على الشئ
الاذا كان الحال بدو عليه بان كان المنزل كثيرا القيمة وبيع بغيره قليل فلا شفعة **ولو ادعى المشتري غنا والبائع اقل منه**
ولم يقبض البائع الثمن **أخذ الشئ بقول البائع** وجعل ان قول البائع حطاً عن المشتري من الثمن فان قبض
البائع الثمن فيقول **المشتري** ياخذ الشئ لان البائع صار كالا جيبه ولا يلتفت الى قوله بقي الخلاف بين المشتري
والشئ وقد سبق بيانه **ولو حط** البائع عن المشتري **بعض الثمن** **سقط** **عن الشئ** وقال الشئ لا يفسد
على الشئ الثمن المسحوق وهذا الخلاف في ان الحط لا يلحق عن باطل العقد بل هو مبيحة الغير للمشتري وعندنا
يلحق مروت المسئلة في كتاب البيوع **والكل** اي لو حط البائع بغيره **لم يسقط** ولا يلحق ذلك باطل العقد
اتفاقا لانه لو انقضى صايقا بغيره **وانه باطل** او زاد فيه **اي** الثمن **المشتري** لم يلزمه الشئ فبأخذ بالثمن الاول
لان في اعتبار الزمان اضرارا للشئ **وان كان الثمن عرضا** او عقارا **أخذ بالقيمة** اي بقيمة الثمن وفي الجامع

خلق

وتس ان الكفالة تبرع ابتداء لكنها تجان بقاء باهر المفعول عنه **او عصب** احد المتفاوضين شيئا، وذلك في دين
بحقه اي ابو يوسف الغاصب **بجانه** ولا يلزم شركه لانه ليس من ضمان التجان وقالوا يلزم شركه لان المضمون
يكون ملوكا عند التجان مستند الى وقت القبض فيلحق بزمان التجان **واقران** اي اقرار احد المتفاوضين **للاب**
ولم في معناه ممن لا يقبل شهادته له بولا او زوجية **بدني غير لازم** لشركه عنده او حصه وقالوا لازم قبل
بالمفاوض لان بعد شركه التجان لو اقر به لا يلزم اتفاقا وقيد بقوله لا يلزم اقرار لمن يقبل شهادته له لا يلزم
اتفاقا وهذا الخلاف بناء على ان الوكيل لا يملك العقد مع موء لا عنده ويملك عند موء اي احد المتفاوضين **لشرايه**
جارية لنفسه المال اي مال الشركه **باذنه** اي باذن صاحبه **غير ضامن** **للاخر النصف** بل من له بغيره
عند اى حصة وقالوا يرجع عليه بنصف الثمن قيدا لا لازما لانه لو كان يدونه فهو على الشريك اتفاقا لهما انه قد
التمس مال الشركه بنصفه بنصفه لو اشترى لنفسه طعاما او كسوة وقد تضمنها مال الشركه **ول**
ان الاذن بالشراء للوطى صار اذنا بآداء الثمن من مال الشركه وبه صار واهبا نصيبه منه لان الوطى لا يخل
الا بالملك لم يذكر العوض وكان تملكه بغير عوض ولما قاله قال شريك جارية بيننا وقد وميت كل نصيبه منها
فلا يرجع بنصفه بخلاف الطعام والكسوة لا تضمنها الا بالزمن فهي مستغناة وفي النوادر لو قال بعد المفا
وضين اشترى من الجارية لنفسه نسكك شركه لا يكون اذنا ولو قال الوكيل بشرايه بنصفه بعينه اشترى
هذا النصيب نسكك الموكل يكون اذنا والفرق ان المتفاوضين لا يملك تغير موجب للمفاوضة الا برضا صاحبه
وفي المسكوت احتمال فلا يقبل الوكيل بالشراء يملكه عن نفسه يعلم الموكل رضى الموكل ام لا وقد وجد العمل
ولو ادعى مفاوضة على الاخر وان المال الذي في مال الشركه **فاكثر الاخر** **فبشره** المدعى وان ثبت الشركه
ثم لوعى ذوال اليد ملكية عين من ذلك المال بانها ملكه بارثا وميتة وليست بدراظة في الشركه
فان اذنا انها **ببينة بردها** اي ابو يوسف البينة لان ذال اليد بالبينة الاولى صار مقتضيا عليه بان
ما في مال الشركه ولو قبلت بينة ذال اليد على دعواه لزم ان يصير مقتضيا له في تلك الحادثة وموغير جانيه
الا بخلق الملك من جهة خصه **وقبلها** اي محمد بينة ذال اليد لانه انما صار مقتضيا عليه بالمفاوضة الماضية
لا باذنه ما في مال من المال تضمنان بينهما في الحال وانما ياذن المدعى بنصفه باستحقاقه للمفاوضة لا بالبا
لتضاء فلا يلزم صبره المحتج عليه مقتضيا له في شيء واحد من اذنا لم يذكر تلك العين في تلك المفاوضة وان
ذكرها يقبل بينة ذال اليد اتفاقا والمصنف **او استحق رجل عقارا** واشتبه دعواه **ببينة بردها**
ذوال اليد على تجد يد بناء فيه اي في ذلك العقار **طرح الخلاف** اي قال ابو يوسف تقبل بينة لان العقار
اسم للعروة والبناء جميعا عرفا ولو قبل بينة لصار ذوال اليد مقتضيا له ومقتضيا عليه وقال محمد تقبل
لان العقار اسم للعروة فقط فلم يصير ذال اليد مقتضيا عليه في البناء هذا اذا لم يذكر المدعى البناء في دعواه
وان ذكره لا تقبل بينة ذال اليد اتفاقا ومنه المسئلة ليست من ذلك الشركه لكن ذكرها استطرادا **ولو اشترى**
رجل من احد المتفاوضين شيئا **وجده عيبا فانك باعه** وجد العيب فارد رده على غيره البايح
يفي ابو يوسف بتخليصه على البتات **وحل** اي لا يستخلف شركه على العلم لان النيابة لا تجزى في الخلف
وكل واحد منهما لو وكيل والنايب عن الاخر في الخصومة والوكيل والنايب لا يستخلف **واضاف** محمد بن طهم
على البطات **عين الا على العلم** لانه كتميل والكفيل يحلف على العلم اذا اكر سبيل المطالبة لانه استخلاف على فعل
الغير فبينا يقولنا فارد رده على غيره البايح اذ لو رده على البايح يستخلف على البتات اتفاقا من المصنف
واذا ملك احد المتفاوضين ما نتج فيه الشركه كالدرهم والدنانير بان ورثها او وميت له وقبضها صارت عينا

لغوات شرط المفاوضة وهو المساواة فيما يصلح راس المال ابتداء وبقاء ولو ملك ما لا يبيع فيه الشركه كالعروض والعقار
والديون لا تبطل المفاوضة **ولو فاض** اي شارك مسلما شركه مفاوضة **مرد توقت** شركته انفاقا لا لغرام
شرط التساوي فان اختلفت فذت **فان قتل** **فهي حطلة** اصله عند ابي حنيفة **وقال اعنا** اي تلك الشركه صارت عينا
شترع الخلاف يظهر فيما قبل الموت لان المفاوضة تبطل بعد اتفاقا بقيد المفاوضة لان العنان من المزدج جاز اتفاقا
هذا هو المذكور في الثاني شرح المنظومة ولكن ذكر في المحيط ان عنان المزدج على هذا الخلاف لان تصرف المزدج موقوف
عند اى حصة فيبطل اذا قتل وعند ما نافذ فلا يبطل عتانه فعلى هذا لا يكون قوله ولو فاض اصله من العنان
وقيد بالمزدج لان المزدج لو فاضت بغير عتانه اتفاقا لا نقلا فتقتل وتصر فانها نافذ وفي المحيط ينبغي ان يجوز مفاوضة
المسلم مع المزدج ولو فاض مفاوضة المسلم مع الذي عند ابي يوسف لهما ان تصرفات المزدج نافذ فيما امكن منها
ول ان المزدج اذا قتل بطل تصرفه من حين الازدواج لانه هو السبب لملكه **ولا نتج المفاوضة والعنان الا بالتقدي**
وتبين ما ان جري به اي بالقبول وهو ما يكون غير مضروب **التعامل** قيدا لانه ذكر في المبسوط ان التبرع يكون راس مال
الشركه لانها مخلوقة للثمنه وذكر في الجامع الصغير انه بمنزلة العروض وقال صاحب الهداية هذا هو الاصح لانها
وان ظلت للتجان لكن التفتيش يختص بالضرر المخصوص ولهذا قبل الضرر بغيره اي بغيره من صياغة الخاتم وغيره
وبعد لا يصرف ظاهره بغيره العرفي يجري التعامل باستعمال التبرع مما يكون كالمضروب ان لم يجري يكون كالعروض
وانما يبيع العروض ان يكون راس مال الشركه لان اول تصرف في العروض يكون تبعا ثم يبيع ان يبيع احد
ماله على ان يكون الاخر شريكا في الثمن وفي التقديس اول تصرف يبيع بعن يكون شراؤه وان اشترى انسان بماله
شيئا على ان يكون بینه وبين غيره **واجاز محمد الشركه والمضاربة بالفلوس النافقة** لانها تروج كالاغان
حيث لا يتعين بالتعين عتله وقالوا لا يجوز لان الثمنه ليست بلازمة لها وانما ثبتت رواها بالاصطلاح واذا
يبدل ساعة فلا يصلح ان يكون راس المال **وبوافق ابو يوسف في رواية** **وتخالف في المضاربة في اقوي**
يعني روي عنه ان المضاربة في الفلوس النافقة غير جائزة لانها لو كسدت لا تحتاج الى اخذ راس المال بالقيمة ومن
يجوز له والشركه بها جائز لانها لو كسدت في الشركه باخذ راس المال عددا ولا جهالة فيها **واجزانها**
اي الشركه مع **اخلاق التقديس** **من وخط** اي بلا خط المالكين لولا كان من جنس واحد وقال زفر لا يجوز
لان محل الشركه هو المال لا الشرائك انما يحصل فيه الخط ولهذا لو ملك مال ادم ما قبل الخط هلك من نفسه مع
اخلاق الجنس لا يفسد الخط لثبوت الامتياز بينهما فلا يجوز معه الشركه **ول** ان يبيع عند الشركه ان
يكون كل واحد منهما وكيل عن صاحبه في الشراء بالمال الذي عينه للشركه وهذا يحصل بدونه خط **ولا يجوز** الشركه
بالمكبل والموزون والمعدوم المتقارب قبل الخط اتفاقا لانه يتعين بالتعيين فنزله منزلة العروض
وجيزها بعد اي ابو يوسف الشركه بعدد وجنس واحد **شركه مكبل** لانها يتعين بالتعيين بعد الخط كما
يتعين قبله وما يتعين بالتعيين لا يصلح ان يكون راس مال الشركه **لا عقد** اي قال محمد يجوز الشركه فيها بشركه
عقد فبينا يقولنا ومو جنس واحد لان هذا لا يخلو خط جنسين ثم عقد الشركه لا تتعقد شركه العقد
اتفاقا لانها عن زوج وطعنا جاز البيع بها دين في الذمة ومبيع زوج لانها يتعين بالتعيين فعملنا
بالشبهين فعملنا كالعروض قبل الخط لا ينعى الوكالة لا يتحقق قبله اذ لا يبيع ان يبيع اشتراكا كمنطقنا
على ان يكون الزوج بيننا كالشركة بعد فحوز الشركه بها وتخرج الخلاف يظهر فيما لا يتساوى في المالكين واشترطا
التفاضل في الزوج فعند ابي يوسف لا يجوز الا بالزوج يكون بقدر الملك وعند محمد يجوز **ولا يجوز** الشركه بالعروض
اي يكون مالها موصوفا وموخر عرض يسكنه الزاء ويجوز تحريكها قليلا وفي الصحاح العروض الامتعة التي لا يبطلها كليل ولا ذوق

خطه
منه
الزوج

ولا يكون حيوانا ولا عقالا **البيع النصف** اي نصف عرضي نفسه **بالنصف** اي بنصف عرض صاحبه عند تساوي
القيمتين حتى يصير حال كل منهما مشتركة بينهما شركه ملك ولو كان بينهما تفاوت في القيمة بان يكون في قيمة احداهما
مائة مثلاً وفي قيمة الاخر اربعاً يبيع صاحب الاقل ربحاً اخص من عرض الاخر فيصير المتاع كله بينهما
اخصاً ويكون الربح بينهما على قدر راس مالهما فيختلف في تعيين مثل الشركة قال صاحب الهداية لشركة مكر لان
العروض لا يصلح راس مال الشركة ذكر في شرح الاقطاف انها شركة عنان كما اذا اشتركا بالدرهم وانما يتبايعا على
على كل الوجه ليكون نصف عرض كل منهما مضموناً على صاحبه فيكون الربح من مالهما في كل مال مضمون ولو لم يتبايعا
على هذا الوجه لكان عرض كل منهما غير مضمون على صاحبه فيكون ربح مال صاحبه ربحاً مالم يفرق فلا يجوز **ويعقد**
العنان على الولالة لان المقصود من الشركة وهو التفرغ في حال الغير لا يكون الا بهام عند عدم الولاية **دور الكفالة**
لانها انما تنبثق في المعاوضة لفروغ المساواة والعنان لا يقتضيها ولو شرط فضل الربح مع تساوي المال او
بالعكس بان شرط التساوي في الربح مع التفاؤل في المال **جزاه** وقال في الجوز لان الربح فرع للمال فيكون
بقدر الشركة في الاصل **وليس** قوله عم الربح على ما شرطوا والوضعية على قدر المال وفي الحاشية شرط التفاؤل
في الربح مع تساوي المالين انما يعم اذا شرط العمل على ما او على من شرط له فضل الربح وان شرط العمل على كلهما
ربحاً لا يجوز فالربح لما على قدر مالهما لان الربح لا يستحق الا بالمال او بفان عمل وليس لصاحب فضل مال ولا حصة
او التفاؤل في الوضعية اي لو شرط ان يكون الحزان بينهما انكلاً مثلاً **والمال سواء** اي والحال ان مالهما
متساويان **بطل الشركة** لان كلاهما امكن على الاخر وشرط زيان الوضعية على احدهما يكون تخميناً للمالين
وذا لا يجوز وانما لم يشر من في بطلان الشركة لانه شرط تعلق الحقوقي عليه **وتج** عند العنان **بالبيع** اي
بعض المال من احداهما **والبعض** الاخر لان تساوي المال ليس بشرط فيه **ويطابق** البيع اللام **المشترى** بينهما
بالتمن اي من باع احداهما شيئاً يطلب ثمنه منه لامن شركته لان العنان تفق الولالة **دور الكفالة** والوكيل
اصيل في حقوق العقد ويرجع المشتري على شركته **حصة** من الثمن **ان اداه من مال نفسه** فبده لانه لو اداه
من مال الشركة لم يرجع عليه ولو باع احداهما فاجل شركته الثمن من المشتري اليه من معلومة فهو باطل اي تاجيله
عند اي حصة مطلقاً **واجازاه** في نصيبه ضميراً من ارجع اليه شركتي العنان لان احد المعاولين يملك
التأجيل انما فاقته بقوله شركته لان الرجل الذي ولي المباشرة يجوز تأجيله في النصيب عند اي حصة ويجوز
من الحقائق انما انه تفرق في نصيب نفسه وغيره فينفذ في نصيبه **دور نصيب** عن **وت** ان تأجيله لوجاه
في نصيبه بان فسخ الدين قبل القبض بان يتم نصيبه على ما في الاخر فيعجل المطالبة وذا لا يجوز **وبعض النظر**
اي التأجيل في كل الشئ **اذا قال** لشركته **اعمل بولائي** لان التأجيل في نفسه يكون بالا حالة وفي الاخر يكون بالنيابة
ولو هلك المال او اوجدهما قبل الشراء **بطلت** الشركة لانها عقدت بالاستعانة بالمال فلا يتصور بعد هلاكه **وان اشترى**
احد الشركتين ماله **وهلك** الاخر اي المال الاخر كان **المشتري** **مشتري** بينهما على ما شرطوا لان عقد الشركة لاني
قايماً وقت الشراء فلا يتغير حكمه لئلا يكون المال الاخر **ويرجع** **حصة** من الثمن على شركته لانه اشترى بنصف بالولالة
ونفذ الثمن من مال نفسه فبقوله ان اشترى بماله فذلك لانه ان هلك مال احداهما لم يمتدح المشتري الاخر لانه ما اشتراه
لمن اشتراه خاصة لان الشركة بطلت وبطل في ضمنها من الولالة لان ان يصير جاباً بالولالة في الشركة بان ما يشترى
من جهة الولالة يكون مشتري بينهما فيكون ما اشتراه مشتركة بينهما لان بطلان الشركة لا يوجب الولالة المصير بها
ويرجع على شركته **حصة** **ولا يجوز** بغير تسمية **درهم** من الربح **لا حدهما** لان هذا الشرط غير موجب الشركة اذ قد
لا يوجب الا ذلك القدر **وبعض** اي يبيع من مال الشركة رجلاً وبغير شرط ان يكون كل الربح لرب المال **كل من يشي** **النوعين**

وما العنان والمعاوضة **وبودع** **وبضارب** اي يدع المال مضاربة واما لو اذن مضاربة فان كان يفرق فيها بين جنس
تجار لهما فوله خاصة وان كان ليعرف فيها كان من جنس تجارتهما او مطلقاً حال غيبة شركته يكون الربح مشترك بينهما
كذائي المحيط **وبوكل** ويستعرض ويستاجر لان كلاهما من توابح التجار ولكن احد شركتي العنان ليس له ان يبرهن
ويرتفع واما لحد الحياوضين ذلك لانه كان يملك الايقاع والاستيفاء من نصيب شركته حقيقة فيملكه حكماً
ولا كذلك لشركتي العنان **ويحيط** **اشترى** احد شركتي العنان ما هو من جنس تجارتهما واشترى عند الشراء انه
يشترى به لنفسه فهو مشترك بينهما لان كل واحد منهما يملك من جنس تجارتهما في النصف بمنزلة الوكيل بشرط العيني
والوكيل بشرط الشئ بعينه لا يملك ان يشترى لنفسه اذا لم يشترع بالعروض او كخلق جنس الثمن الذي سماه الموكل فكذلك
مذا ولو اشترى ليس من جنس تجارتهما فوله خاصة ولو اقال احداهما بما بعه للاخر جازت الاقالة لانها بمنزلة البيع
في تحصيل الربح لانه يحقق بالبيع وبالاقالة اعزى **ويكون امناً** اي الوكيل لانه قبض المال باذن مالكه **واذا اشترى**
الصانعان المتحدان في العمل **على ان يتقبلا الاعمال** **ويقتسما الكسب** **جاء** ومن شركة الصنائع من الخلق في جوازها
مع الشافعي **واغترنا** **اح** **اختلاف الصنعة** وقال في الجوز ليجوز لكل منهما من الصنعة التي يتقبلها شركته **وتج**
ان حصة من الشركة باعتبار الولالة والوكيل يتقبل العمل صحيح والعمل ليس بالربح على الموكل فله ان يرضى باجور
ويكون التفاؤل في الربح مع استواء العمل لان هذا الربح بدل العمل وهو متفاوت في القيمة فتصح التفاوت في بدله
ويوزن اي ان الشريك في الصنائع ما يتقبلها **احدهما** لانه يقبله لنفسه بالا حالة ولشركته بالولالة **فيطالب كل منهما بالعمل**
لان العمل منها لانه في الشركة في المال كما يرجع على شركته من كل ما يرضى عليه من العمل لكن رجوعه انما يمكن قبل
العمل اذ بعد الفرج منه امتنع تخمينه **ويطالب** **بشركة** **اللام** **بالاخر** اي لكل منهما ان يطلب اجرة العمل الداخ اليه اهما مع برقي
ولو اقر احد فصاريهما فبما الثوب للفصان **وانكر الاخر** **ينقل** اي ابو يوسف الاقرار عليه لا ينهضون بان في
ثمان الشركة والعين مخونة في يد واحد **حصة** به اي حصة الاقرار بالقر كما تزار احد شركتي العنان بدني **ويعقد شركة**
الوجع على الولالة كما سبق بيانها في العنان **ويقتسمان** **الربح** **على قدر المشتري** اي اذا شرطوا ان يكون المشتري بينهما
نصفين او اقلان فالربح يكون كذلك ولو شرطوا ان يكون الربح لاحدهما ازيد من قدر المشتري فالشرط باطل لان الحق في
الربح في عن الشركة بالظان والظان بقدر المكن في المشتري فكان الربح الزائد ليد ربحاً مالم يفرق وذا غير جائز بخلاف
العنان فان استحقاق الربح عنه باعتبار العمل لا باعتبار المال **ولا تنقض الشركة في الاضطراب** اي في قطع الخطب **والاصطبا**
لان التوكيل غير جائز فيها كما سبق في اوائل الكتاب **ولو اعان احداهما** اي احد شركتي الاضطراب **الاصطبا** **الفرط** **الفرط**
فاستحق العين **احدهما** **ففساد** عقد الشركة **تلكم** له ابو يوسف للمحبة **ينصف** **فقد** **الحاصل** من الخطب والصيد لانه
رضي به كلاً بخلاف من المسمى في الاجازة الفاسق **لا بالغاً** ما يبلغ بينه قاله اجرمه بالغاً لان قيمة الخطب مجهولة
والرضاء بالمجهول لغو فيسقط **ويؤدى** **صاحب البغلي** **اجرم** مثل الراوية **وبالوكيل** **اشترى** **صاحب** **بغلي** **وصاحب** **راوية**
ليس على الاخر ويكون الكسب بينهما فسد الشركة لان عقدهما على اجزاء المباح ويكون الكسب **استحق** لانه موافق لانه كان
هو صاحب بغلي يؤدى اجرم مثل الراوية يؤدى اجرم مثل بغلي **ويجعل** **الربح** **في الشركة** **الفاسق** **على قدر** **المال** **فيبطل** **شرط** **الفضل**
لا حدهما لان العقد بما فسد فسد ما هو المشروط فيه فيسقط الحق في بقدر المال **فاذا مات احداهما** اي احد الشركتين **او اراد**
وحتى **بدار** **الحرب** **حكم** **بالحاقه** **بطلت** **الشركة** **لبطلان** **الولالة** **لانه** **ينصف** **ضمنها** **سواء** **عمل** **الشركتين** **موت** **شركته** **اولاً** **لانه** **عزل**
ممكن بطلان العزل القسدي فانه موقوف على العلم وليس لاحدهما ان يؤدى **زكوى** **مال** **الاخر** **الا** **بانه** **لانه** **نايب** **عن** **صاحبه**
في التجار لان اداء الزكوى **فان** **صاحبه** **ان** **يؤدى** **الزكوى** **فادى** **اي** **اداه** **شركته** **فموضا** **من** **اي** **المؤدى** **الثاني**
عند الذي **مطلقاً** **اي** **على** **بالاداء** **اولاً** **وقال** **ان** **عمل** **اداه** **صاحبه** **فاداه** **احدهما** **اولاً** **وقال** **ان** **اداه** **معاوض** **كل** **منها** **نصيب** **شركته**
اولاً

عن مطلقا وعند حال علم وقت من السنة كمن في فاعلم كونه في باب الزكوة قبل فصل صدقة الابل والذيل
من الطرفين المذكور هنا **كتاب المضاربة** وهي من القرب في الارض وهو السيد
قال الله تعالى واقرضواهم من ثمنهم بطوعهم في الارض والارض في القرب في الارض وهو السيد
الربح بينهما على ما شرطوا العقد بها لان المضارب يسمى بطلب الربح غالبا وروي ان العباس دفع ماله مضاربة فبلغ
ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجابنا فاجتمع الصحابة على ذلك **وتنفذ على الشراكة في الربح** وبثبت الاستحقاق منه حال من احد ما عمل
من المضارب فان شرط كل واحد من الربح **للمعامل** كان المالك فرضا او لرب المال ان شرط كل واحد لرب المال كان بضاعة واذا
قبض المضارب المالك كان امينا لانه قبضه بغير ماله لا على وجه البدل كما يحتج به في عموم الشري وعلى وجه الوثيقة كما هو
واذا تصرف المضارب فيه كان وكيلًا لان تصرفه مضاف الى امر المالك واذا تصرف المضارب في المالك استحقاقه من الربح بالكل فان تصرف
المضاربة كان اجرا لان المضارب عامل لرب المال واستطاع المالك المخرج على عمله متى فسدت ظهر محله الاجارة وان خالف المضارب
رب المال فيما شرط له كان غاصبا لوجود التعدي منه على المخرج ولا تنفع الابتناء بفتح المضاربة بقية الاضطراب في الربح
من المباحات لان المضاربة متضمنة للوكالة والمباح لا يقبل التوكيل فيه لانه في المصلحة في الشركة ولو قال يبيع من الربح العرض واعلم في غنة
مضاربة او قبضه او لو قال قبض ماله على فلان من الدين واعلم به جاز لان المضاربة في المسئلة لا يضيف الى الربح غنة
تأجيل المضاربة وفي المسئلة الثانية اضيف الى الربح ان قبض صار عينا فهو لا بالدين الذي يمكن ان يكون له العمل
بالدين الذي لم يذم لكونه اتفاقا اما عند اى حصة فليست على اصله ان التوكيل بالشراء بجماله يبيع لان الدرهم قيمته
في الوكالة فيكون الدين متعين بان يشتري به وهو غير متصور فيفسد بيعه فلهذا لا يبيع المضاربة واما عند ما فليست بجماله
على اصلها من ان التوكيل بالشراء بجماله عليه صحيح لان الدرهم المتفق فاولا ان لا يتبع حال كونه في الذمة فيكون امره بالشراء مطلقا
فيكون فيكون المشتري وانما التوكيل في المضاربة بعد ذلك مضاربة في العروضة فلا يبيع ويشتري في حصة المضاربة **شيوخ الربح** فيها
بان يكون اقل من نصفه او غير ذلك او شرط لا احد من الربح ففسدت المضاربة لانه قد حصل فيها ذلك المقدار فنقطع الشركة
في الربح فيكون الربح لرب المال لانه غامض والمالك امانة في المضارب فلو كان العقد صحيحا والمضارب بغير ماله لم يرض بالعمل
بما ناوله اسبيل الى المصلحة والمضارب في المضاربة فيحكم به ابو يوسف بغير المثل ان الربح والا فلا لانه اذا لم يربح في
المضاربة الصحيحة لم يثبت شيئا نكدا في الفاسد ويمنع ابو يوسف ايضا بجاون المشروط اي على ما شرط للمضارب من الربح
وهو ان يكون ان كان مجهولا في الحال كمن يبيع ماله عند الحصول مثلا اذا شرط للمضارب ثلث الربح وكان ثلثه حصة المضارب
وهو عشرة واربعة مثله ان كان زائدا على العشرة لا يبيح ومنه خالفه فيما عده ان قال بجواز الربح وان لم يربح بالغامض لان تسليم العمل
وجوده فيسحق الاجور في حصة المضاربة **التسليم** اي تسليم المال الى المضاربة والتخليه ايضا حجة لو سلم فاشتري
المضارب به فربح يكون الربح كله لرب المال او سلمه بشرط فيه ان يعمل رب المال نفسه المضاربة لانعدام التخليه فليعتبر فيه
عمل المالك لا العقد حجة لو دفع الارباع الى المضارب من الصغر بشرط عمل نفسه جاز لانها من اهل ان ياخذ ماله الصغرى مضاربة بانفسه
فجاز اشتراطه عليه ولو شرط على الصغرى بغيره لانه لا يملكه ولا يذم له ما ذم له المضارب مع المالك لان المالك
المعروفة ثابتة له فقل من له المالك كذا في المحيط واذا اطلق المضاربة اي لم يقيد بما يبلد ولا يعل في نوع مخصوص ببيع المضارب
واشتري فربح من واشتره من واشتره وادفع وكل وساخ وابتع واشترى لان الربح انما يحصل بالتجارة وعلى
ذلك من صنع التجارة ولا يضارب ان لا يدفع المضارب المالك مضاربة **الاباد** اي بان ياذن له رب المال له صراحة او يرضى
بان يقول له رب المال عمل برب المال لان الشيء لا يتصرف به الا بالتفويض المطلق اليه كما ان الوكيل
ليس له ان يملك غير الامانة فان قلت جاز للمالك ان يثبت له ما يذم وان ياذن له للمشتري ان يبيع
فكيف يضمن من العقود امانة ما كتبت انهم يقرنون حكم المالية لا حكم النيابة فاما كتب المادون منصرف لنفسه

لا يشترط

في المضاربة

والمستعير ما كان للنفقة ولا يقرض ولا يبيع ولا يشتري **الابتناء** في المضاربة فلو كان المالك يبيع من الاشياء
لان الغرض منه التجميع فيما هو عاين التجارة في الاشياء وبيع من الاشياء ببيع محض فلا يتناولها وان خصها به
رب المال المضاربة ببيع او سلعة معينة او بمعاملة عاملة بعينه لم يجز ذلك اي المضارب على عينه
لان المضاربة توكيل وفي تخصيص ما يبيع لتفاوت الناس في المعاملة فضاء واقتضاء ولو جاز عنه لم يكن متعديا
بغير المال يكون ما يبيع مع ربحه له قيد بالبيع لانه لو خصها بسوق معين منها لا يتقيد به لان البيع كبقعة واحد
تفاوت اسواتها فليل الا اذا اصرح بالثبوت بان قال اعلمني من السوق ولا تعمل في غير المارد من تخصيص البيع ان
فتح التجارة فيها حتى لو عامل مع غير اهلها فيها جاز كذا في التبيين او يفتح اي لو خصها بوقت معين بطلت المضاربة
مخضيا لان التقيد بالزمان مفيد كتقيد بالمكان **ولا يزوج** المضارب عبدا ولا امينة من مال المضاربة لان ذلك ليس
من التجارة ولا يشترى بمال المضاربة من يفتح على المالك اي على رب المال بقرابة او يمين كما لحق ببعثه لان الغرض
من هذا العقد الاسترباح بتجارة التجار وهذا الشرأ ينافيه فان فعل اي اشتري من يفتح عليه **ففسد** لانه صار مشتريا
لنفسه وناقدا غنة من مال المضاربة **ولا يبيع** المضارب من يفتح على المضارب ان كان في مال المضاربة
لان نصيبه يفتح عليه ونفسه نصيب رب المال فيباع ما هو المتصور وفي التبيين المارد من كون الربح في المال ان يكون قبة
المشتري اكثر من رأس المال سواء كان في حصة المضاربة ربح او لا لانه اذا كان بقية العبر من راس المال او اقل لا يظهر ملك
المضارب بل يجعل مشغولا برأس المال حتى اذا كان راس المال الف واربعة عشر الف ثم اشتري المضارب من يفتح عليه
بقية الف او اقل لا يفتح عليه لان كل واحد مشغول برأس المال واذا زادت بقية حتى صارت اكثر من رأس المال عتق
نصيب المضارب لانه ملك بعض قربة فوجب ان يفتح بقدره ولم يفتح لرب المال شيئا لانه لا صنعت له فيه وليس العبد
في نصيب رب المال وان لم يكن في المال ربح فاشتري من يفتح عليه **فازدادت القبة** اي بقية ما اشترا وفتح نصيبه
لان ملك بعض قربة ولا ضمان عليه لانه لا صنعت له في زمان القبة **وسعى العبد في قبة نصيب رب المال** لاحتساب
ماله عنده ولو اشتري بالمال المضاربة عروضا واقرض مائة لجلس اي لكون اجرة محل العروضة فله ان يبيعها
عند اى حصة مراحمه على الكل اي على الالف مائة وصحة المائة له فيبيع الربح على احد عشر سهما عشرة السهم من ذلك
حصة المضاربة على ما شرطها وسهم واحد للمضارب الكرا في ماله اعلم ان ما يبيع المضارب انواع نوع ملكه بطلن
المضاربة وهو ما يكون في نواحيها التوكيل بالبيع والاستجارة والاشراء والاداء وغيرها ونوع لا يملكها بطلن
بل يملكها اذا قبل له اعل بر الكرا في مال المضاربة وشركة المضاربة مع غير شركة عنان ونوع لا يملكه الا ان يفتح عليه
رب المال لا استقرض بقصان متاع المضاربة ونقد والعق والاقراض واذا كان كذلك صار مستقرضا
المال لنفسه فيكون حصة ذلك من الربح خاصة له **وقال على الالف** يبيعها مراحمه لا غير الربح كله على المضاربة
لان المضارب معتبر فيها اكثرى لجلسها لانه تعلقه بغير لون فصار كاستسقاء اجنته وذال يفتح فكذا اذا
ان المضارب اصل في العقد كوكيل فيبيعها مراحمه بما قامت عليه وهو الف مائة لان لجلس انرا في قبة العين
واستقرضه نقد على نفسه نصارت المائة ملكه فحصةها من الربح يكون له كالمشتري بماله متاعا فخطه
في مال المضاربة ولو تصرف ما يبيع عنه اي اشتري المضارب ما يبيع رب المال عنه ثم باعه فاجاز رب المال
نقد فله ان يبيع ما اشتريه المضارب ويحكم ايضا وقال كذا يجوز فيكون الربح على المضاربة لان
الاجاز في الانتهاء كذا لان من الابتداء **ففسد** ان ما اشتريه المضارب صار له لغيره بغيره رب المال
فصرفه بعد ذلك يكون في مال نفسه فلا يؤت في اجاز غير ولو ادعى رب المال التقيد اي تقيد عقد المضاربة
بنوع او مكان **المضارب الاطلاق** جعلنا القول له اي المضارب لانه الاصل في المضاربة الاطلاق ورب المال يذم في القيد
العارض عليه وهو يبيع

لا الاول ان قال في القول لرب المال لان المضارب يبيع وجه الاذن منه ورب المال يملك وان اقاما البينة اخذ بينة رب المال
وقد اصرهما ولم يوقت وان وقتا فخذ بينة صاحب الوقت الاخر وان ادعى كل واحد منهما القول لرب المال كذا في الحظ
ولوباع المضارب من رب المال ما اشتراه به اي مال المضاربة اجزأه وقال زفر لا يجوز لان ما اشتراه المضارب
مال لرب المال وشراء الانسان مال بنفسه باطل **وليس** ان مال المضاربة كمال المضارب ليعتد حق الشقوق له فيه يجوز
بشر ان كان جاز شرا المولى من ملكه بنية شرا من الكسابة او دفع المضارب المال اليه اي مال المضاربة لرب المال مضاربة
كلنا ببقاء المضاربة الاصل **فانفسا خيرا** اي قال في شرحه العقد الاول قبة بالرونغ لانه لو كان المال نقدا فاقض
رب المال بغير اذن المضارب فعمل به انتقض المضاربة اتفاقا لانه لا يحمل على الاعانة لعدم لوقن المضارب فيكون لنفسه
ومن ضروره نقض العقد وقدنا يكون المال نقدا لانه اذا كان عروضا فاخذها وباعها رب المال لان انتقض المضاربة
اتفاقا لانه متى كان المال عروضا لم يملك رب المال نقض المضاربة نصا فكذا لا يملك ضرورته وقد يقول مضاربة لانه لو دفعها
استعانة منه في العمل بالعقد باق اتفاقا **وليس** ان رب المال يقرضه في نفسه فينتفع الاولي كما لو اخذ بغير اذن
وليس ان هذا الرهن يوجب لرب المال على الموقوف المضاربة حقيقة اذ المال ليس ملكا للمضارب فلا ينتفع به
العقد الاول بخلاف ما لو اخذ بغير اذن فصح فصد او لود دفع المضارب المال الى المضاربة بغير اذن اي بغير اذن
رب المال فملك المال في يد الثاني **فالاول** المضارب الاول **خاص** عند اى حقيقة المال لرب المال ان ربح المضارب الثاني
وقالا ان عمل لان حجة الدفع الى الثاني ابراه في الحقيقة فلا يخالف به رب المال وانما يخالفه اذ انقضى الثانية صحته
بالعمل فيه **وليس** ان مخالفة لا يضر بالمال لان الثاني صار وكلا فيه انما يصير مخالفا اذ اخرج وثبت شركة الثاني فيه
فاثبت الشركة في مال الغير يكون سببا للمضاربة كما اذا خط مال غير من هذا اذ كان المضاربان مجتمعين لان الاول
لو كانت فاسقة فسلطت الثانية ايضا لانه لما لم يكن للاول شركة في الرهن لا يملك ان يثبت للشركة شركة فيه فلا حرج
واحد من مال المضاربة متى فسدت انقلب اجماع من نصارى كان الاول استأجره الثاني للعمل بمال المضاربة وما في
الاول من اجماع الثاني يرجع على رب المال لان الاول اجمعه من استأجره اجمعا للعمل الذي استأجره عليه يكون اجمعه
الثاني على الاول خاصة وان كانت الثانية فاسقة لا يضر الاول اتفاقا وان ربح الثاني لانه لا يستحق الرهن وله اية مثله
فيكون ما استوفى الثاني اجمعه يكون الرهن بين الاول ورب المال على الشرط كذا في الحظ **وما حمله بفساد تسليم**
اي تسليم المال لثاني **وقال** زفر في نفسه لانه هذا الدفع لم يكن على وجه الابداع بل كان على وجه المضاربة وهو غير ماذون
فيه فصار به مخالفا **وليس** اما سبق من البيان **وقيل** يخبر رب المال في تخفيض اعمى من الاول والثاني اتفاقا
او يقع بلفظ قبيح ان الى قول آخر وهو ان المضارب الثاني ينبغي ان لا يضر عند اى حقيقة لان مودع المودع كان لا يضر
عند كل العقل بالتخفيض **وليس** الفرق له ان مودع المودع كان يقبضه كمنع الاول وعلينا المضارب الثاني يقضي لنفسه
بغير اذن كالمالك فان من الاول مضاربة بين الاول والثاني على ما شرطوا ولكن الرهن لم يطلب للاول لانه ملكه رب المال
بالظان مستند الى حين مخالفة فلا يخلو عن نوع حيث يكونه ثابتا من وجه ووجه وجه ويطلب الرهن الثاني لانه لا حرج
في عمله وان حصر الثاني ربح على الاول لانه موقوف من وجهه فخرج عليه مما حقه من العقد **لودفع اليه**
اي رب المال الى المضارب **المال** قال مازن **سعد** بيننا نصفان فاذن له ان يضارب مضارب بالثلث
اي اعطى المال الى آخره ان يكون ثلث الرهن للمضارب الثاني كان نصف الرهن لرب المال لانه شرط لنفسه نصف الرهن
من جميع مازن **سعد** **والسندس** **للاول** **والثالث** لان المضاربة الثانية صحيحة لكونها باذن رب المال فيكون
ثلث جميع الرهن للمضارب الثاني فلم يبق للمضارب الاول الا **السندس** او قال رب المال حين الدفع مازن **سعد** **للاول**
بيننا فلي نصفه فاذن له ان يضارب مضارب بالنصف فلا يضر له اي للمضارب الاول لان نصف الرهن لرب المال والنصف

للمضارب الثلث اقول لو قال او ضارب بالنصف لكان اضر لان كون نصف الرهن لرب المال كان معلوما مسبقا **اي الثلث**
يعني لو شرط المضارب للمضارب الثاني الثلثية وقد شرط رب المال لنفسه النصف ضمن الاول للثاني قدر سدس الرهن لانه
شرط للثاني سلاسة الثلثين من الرهن فاعترض به في العقد فيعزم الاول قدر السدس ليعلم له الثلثان او مازن **سعد**
لحجة لو قال رب المال حين الدفع مازن **سعد** فهو بيننا نصفان فصار نصف بالثلث **اخذا الثاني الثلث** وانقسم المضارب
الاول **رب المال** باق من ثلث الرهن نصفين لانه خاطبه بكون الخطيب فيكون الحاصل المضارب نصفين وفي المسئلة الاولى لرب المال
مشرط لنفسه نصف جميع الرهن فاذن **سعد** **ابو يوسف** **رب المال** ان يزيد في الرهن على قدر نصيب المضارب بعد القسمة
اي قسمة الرهن **كالمعكس** اي كما جاز للمضارب ان يزيد على قدر نصيب رب المال اتفاقا **وخالفه** ان محمد ابا يوسف قد يقول
بعد القسمة اذ لو زاد قبلها ببيع اتفاقا **سعد** ما من من القياس على العكس ولا العمل كالمعكس والرهن كالمعكس
ولما انتفى العمل لم يبق العمل حقيقة وكما مضار الزيان في الرهن كزبان التي بعد حلال المبيع فلا يجوز بخلاف العكس
لانه بمنزلة الحظ والحظ يجوز عن الثمن بعد حلال المبيع فكذا اذا **لو ضارب** **استأجر** **حولا** **بالنصف** يعني اذا
استأجر رب المال رجلا سنة ليعتري له البز قد دفع اليه في طعن المخرج مالا مضاربة بالنصف فعمل ورجع فيه **يعطيه**
ان ابو يوسف ذلك الاجر **الاجر** **المشروط** **ويجعل الرهن لرب المال** واعطاه محمد ما شرط له في المضاربة ولا يفتح الاجاز
اتفاقا فيسقط من الاجر مقدار من عمل المضاربة **سعد** انما جعل بدل منافع الاجر فيمن ماسمها ثم جعل بدلها
نصف الرهن فيصح للمودع اليه غير من استأجر مالا مضاربة صحت على الشرط ويسقط اجماع من عمله المضاربة ولا ي
يوسف ان منافع الاجر مملوكة له فلا يبيع دفع المال اليه مضاربة كما لو دفعه الى عبد الغير المديون **فصح** في نفقة
المضارب على نفسه من مال المضاربة **ولا ينفق المضارب** على نفسه من المال **ومو** في مصرع الذي ولد فيه لان نفقته انما كانت
منه لا اعتبارا بنفسه لعمل المضاربة وما دام في مصرع غير محتسب لانه ساكن بالسكنى الا متى او في مصرع **اخذ** **داز** **اقيد به**
لانه لو نوى الإقامة ولم يتخذ اذ ان نفقة **ولا في الفاسق** اي لا ينفق المضارب في المضاربة الفاسق لانه يكون فيها
اجرا والاجر لا يستوجب النفقة **فان سافر ولو بوا** او لو كان سفره فدر يوم فصاحا او نباشا في الية لو خرج للمصنع
يملكه ان يروح اليه منزله فلا تنفقه له في كل مصرع **لجعل فيه النفق منه على نفسه ومن تجده** وان لم ينفق له شرا من المتاع
في ذلك السفر وفي الكافي بخلاف الشريك فانه لا ينفق على نفسه من مال الشركة لانه لم يجر التعارف به وعن محمد ان الشريك
ينفق من مال الشركة **واخرج** من مال المضاربة مالا بد منه في العاقبة ان عانة التجار كعقود اية الركوب اجماع ففسل
النسابة والحمام والطلاق فبعد بالعاقبة لان غسل الثياب ونحوه ليس مالا بد منه وكان ينبغي ان لا يكون من مال المضاربة
كجميع النجاس ولكن في عانة التجار لا بد منه ليزداد رغبته الناس في معاملتهم ولا يبعد عنهم في عداد المخالفين **المعروف**
اي بلا اسرار **فان تجاوز** تمامو المعتاد المعروف بين التجار **ضمن** لا تنفقه الاذن ولو سافر من حاله ومال المضاربة **او**
اي دخل ماله بمال المضاربة باذن رب المال او سافر بما بين لوجلين **انفق بالحصة** واذا قدم المضارب ردة ما فضل
من كسبه وطعام **الي المال** لان الكسب ان انتهى بان زهاء السفر وهذا لا يخاف ان له ان ياكل ويعلق ابنة من الغنيمة وان
بقي شيء من ذلك يرد اليها **ويبطل المضاربة بموت رب المال** لان تصرف المضارب كان باذنه فاذا مات بطل الاذن **وبردته**
وخافه بدارا حر بلائها لموت حتى تقسم تركته قبة بلحاظه لان تصرفه مضاربة قبله يتوقف عند اى حقيقة فان اسلم
نفذ وان مات او قتل على ردة بطل وعندهما يجوز ولا يتوقف **موت المضارب** لانه كالوكيل وموت الوكيل يبطل الوكالة
دون ردة اي ردت المضارب فانما لا يبطل المضاربة لان تصرفه امره انما يتوقف على ملكه ومال المضاربة ليس ملكه
فيصح تصرفه فيه لانه له عيان وبصان في التجار **ولا ينزع** المضارب **بغير** له ما لم يعلم غير له حتى لو باع المضارب
والشريك بعد عن رب المال قبل علمه به فتصرفه جائز لانه لو انزل بلا علمه لتصرف لان الضمان يلزمه بتصرفه بعد العلم

والقصر مدفع شرعا واذا علم المضارب غزله فان جالس ماني بن من المال **راس المال** لم ينصرف فيه والا اي ان لم يكن جالسا
بان كان عروضا **جعله جنس** ببيعها لان فسخه الرخ انما يكون بعد تقرب راس المال ولا وصول اليه الا بالبيع ولو كان المال
دنانير ولا مال حرام فله ان يبيعها بجنسها استخسانا **وامتنع من التصرف** اي تصرف راس المال **واذا اقر فاوتي**
المال دون على الناس ربح **اجبر المضارب على الانقضاء** اي على طلب الدون لان الرخ في معنى الابح فكان اجبرا فيجب عليه وان لم
يكن ربح وكل المضارب رب المال فيه اي في الانقضاء لانه عاقد الحقوق راجعة اليه فيجب عليه توكيله كليا ببيع حق ربح المال
والاجبر على الانقضاء لان الرخ معدوم فكان المضارب كليا محضا ومتبرعا ولا جبر على المتبرع لان قال بقول راس المال واجب
عليه وذلك انما يكون بالتسليم كما اخذ وكان ينبغي ان يجبر المضارب عليه لان الواجب عليه من الموانع وذلك بالتخليه لا بالتسليم حقيقة
وبصرف المالك من مال المضاربة الى الرخ لانه تابع وصرف المالك الى التابع اولى كما يعرف المالك الى العفو فيكون **فان زاد عليه**
اي المالك على الرخ لم يضر **المضارب لانه أمين ولا خان على الامين ولو افترسما الرخ قبل الفسخ** اي فسخ المضاربة ثم ملك
المال كله او بعضه زاد الرخ **ليست في المالك** لانه لا يضر المضارب ربح المال علم راس ماله ما روي انه عم قال مثل المأمون
مثل التاجر لا يملك له ربحه حتى يسلم له راس ماله فذلك المومن لا يسلم له نوافله حتى يسلم له في ايضه **فان فضل شيء**
من الرخ اقتسموا **وان كانا فسخا المضاربة ثم عقدا** **فان لم يرد الرخ الاول** لان المضاربة الاولى انتهت
بالفسخ فلكل المال في العقد الثاني لا بوجبه التفاضل **كتاب الوكالة** وهي عين الحفظ
ومنه الوكيل في اسم الله تعالى انعم وكل حكم بن عمام بشرى الاضحية وعلى جوارها انعقد الاجماع **لانها لو كانت الا**
ان يكون الموكل مالا للفرق لان الوكيل يستفيد ولذية التصرف منه فيمتنع ان يستفيد هاهنا من لا يملكه قيل هذا ليس بشرط
عندنا في حقيقة لان توكيل السيد مباحا ببيع الخمر جائز عندنا ويمكن ان يرد به ان يكون مالا لاصل التصرف وان امتنع في
بعض الاشياء بعرض النبي **بازمة الاحكام** هذا عطف على قوله ماله فله لان الموكل لا يلزمه الاحكام لان الرخ توكيله
لا يصح والعبد المحجور بان المطلوب من السيد احكامها **الوكيل عطف على قوله الموكل** يعقل العقد اي يعرف الغبن العاقل من السيد
ويقتض اي يقتض بالبيع بنوت الحكم او الرخ لا الهزل لانه قائم مقام الموكل فلا بد ان يكون من اهل العباد فلا يهره **فانه**
الصبي العاقل والمجنون فاذ اوكل للموكل البالغ او المأذون مثلما جاز لوجه الشرط السابقة فيها **او وكل كلهما** **مأذونا**
او عبد المحجورين عاقلين جاز لان ما من اهل العباد ولا ينفذ تصرفها اذا حقه الاذن **ويعلق الحق** اي حقوق عقدا
بموكلها لانها امانة الصبي لنفسه او مملوكه واما في العبد فحق السيد لكن العبد اذا عتق يلزمه تلك الحقوق وفي الذخير المأذون
ان كان وكبلا بالبيع يلزمه الحقوق سواء باعده حال او موهبلا وان كان وكبلا بالشراء فان كان بشئ حال لم يمت ايضا لانه
ملك ما اشتراه حكما وهذا يحسم بالشرى ليس توفيق الموكل وان كان بشئ موهبلا لا يلزمه الحقوق لانه لم يملك ما اشتراه
لا حقيقة ولا حكما ولو لم يمت المهرن لكان مملوكا مالا في ذمته مستوجبا مثله على موكله وهو في معنى الكفالة فانه لا يمت
منه ويجوز الوكالة **بكل عقد يجوز للموكل مباشرة** فان قلت **منه** مستوفى بالوكيل لان مباشرة جائز فيها وكل فيه ولا يجوز
ان يوكل غيره وبالمستغرض فانه يجوز له ان يباشر الاستراض لنفسه لا يجوز له ان يوكل غيره حتى لو كان له ما استغرضه يكون
للكيل لا للموكل **نحو** **المأذون** بان يباشر بنفسه لنفسه والوكيل مباشر للغير وكذا المأذون به مباشر للموكل بالعقد وما يباشر
المستغرض لا يكون مدونا بالعقد بل انما يكون بالقبض والتوكيل بقبض مال الغير غير صحيح **وجوز التوكيل بالخصوص** في
سائر الحقوق وبانها لها واستيفائها لان الموكل فلا يمتد في لوجه الخصوصية وتليط بين الابناء واستيفاء
الا في الحدود والنقصان فلا يجوز توكيل استيفائها عند غيبة الموكل لانها يتدبر ان بالشبهة وشبهة العفو
فانته عند غيبة الموكل لكونه مندوبا بخلاف غيبة الشاهد الاصل حيث لم يكن مشبهة رجوعه ما فقه لان النظام فيه عدم
الرجوع والتوكيل بانها اياه باثبات الحدود والنقصان جاز عندنا في حقيقة ثم يستوفي الموكل **وخالقه** اي ابو يوسف

في بيع المثل
في بيع المثل

اباحفة في هذا الحكم وقيل **الخلاف** بينهما في الغيبة اي غيبة الموكل لانه لو كان حاضرا يجوز اتفاقا لان كلام الوكيل ينتقل الى الموكل
فيصير كانه يتكلم بنفسه **ل** ان خصوصية الوكيل بدل عن خصوصية الموكل وفي البدل شبهة فلا يثبتان بها فلا يثبتان
بالشهادتين في الشهادتين والى حصة الزمان ثبتا عند القاضي في حصة لا شبهة فيها والخصوصية بشرط محض والشبهة فيها
لا تمنع ثبوتها **ورضاء الخصم في التوكيل بالخصوص** سواء كان من جانب المدعي او المدعى عليه **شرط لزوم** اي بشرط
سقوط حق الخصم عند ان حسم فلو لم يرض خصمه بتوكيله برى بوق ولا يلزم عليه الجواب بخصوصية الوكيل ولا يستطحق
في طلب حضور الموكل والجواب بنفسه لورضي ثم يفي يوم فقال لا ارضى له ذكر ذكر في القضية **الا ان يكون الموكل مسافرا** اي
غائبا عن السفر او مريضا للسفر **او مريضا لا يقدر على المشي او مختارا** لم يكن البر وفي عادتها لا يراها غير محارم ما يجوز
بغير رضاء الخصم اتفاقا وقالوا رضاه ليس بشرط فيه بالخصوص لان التوكيل بقبض الدين بلا رضاء الخصم جائز اتفاقا
وقيد بالزوم لان الخلاف فيه اما التوكيل فجايز اتفاقا **ل** **او كان عاقد** فله فجز بغير رضاء خصمه بالتوكيل بقبض الدين
ول ان التوكيل قد يكون اتفدا خصوصا وكذا ان كانا يتقرب به خصمه فلا يجوز بغير رضاه المأذون بالدين بخلاف الوكيل
بالقبض فانه لا يختلف والمختار للفتوى ان القاضي ان علم من الوكيل قصد الاضرار بخصمه يعقل بقوله اي حصة وان علم من خصم الموكل
التعنت في الايام فيقول التوكيل يعقل بقوله صاحبها **ولو اقر الوكيل بالخصوصية على موكله في مجلس الحكم اعتبرناه**
وقال **نفر** لا يعتبر لانه ما مور بالخصوصية لا بالانذار **ول** ان حقيقة الخصوصية بموجب شرعا فيجعل على الجواب انذارا
كان او انذارا عملا بموجب الجواز والموكل كان ماله لكل الجواب من فكذا فانه لا **لا يشترط** ابو يوسف في صحة اقرار الوكيل
بالخصوصية على موكله **المجلس** اي مجلس الحكم وقالوا بشرط **ل** ان اقرار الموكل كان نافذا على نفسه ابن مالمكان
فكذلك اقرارنا به **ول** انه ما مور بالجواب عنه عند دعوى الخصم في مجلس القاضي بدلالة العرف فلا ينفذ في غيره لانه
غير ما مور به **وجعلنا الوكيل بالخصوصية وكبلا بالقبض** لان تمام الخصوصية به واما المالك للشيء ماله لتمامه **وقال** **نفر**
لا يكون وكبلا بالقبض لان الخصوصية غير القبض **ويقتضي** **نفر** لظهور الحيانية في الوكالة وقد يورحن على الخصوصية من لا
يورحن على القبض وفي الفتاوى الصغرى لو قال وكبلك بالخصوصية في كل حق لي قيل اهل اهل بلن كذا يكون وكبلا بهما الحق
الموجوده فيما يحدث بعد التوكيل ولو قال قبل فلان يكون وكبلا في الوجه فقط **الوكيل بقبض الدين وكبلا بالخصوصية**
عندنا في حقيقة لالوكيل برق الفسخ لو اقام المأذون بيمينه ان صاحب الدين ابراه او استوفاه قبلت بيمينته وقال
لا يكون وكبلا بها فقه بقبض الدين لان التوكيل بقبض الدين لا يكون توكيلا بالخصوصية اتفاقا وقيد بالقبض لان الوكيل
بالرد باليمين والقسمة وبأخذ الشفعة وكبلا بالخصوصية اتفاقا كذا في **ل** ان القبض غير الخصوصية فلم يكن
الرضا به رضا بها فلا يكون خصما لالوكيل بقبض المأذون بيمينته اعلم ان الخلاف فيما اذا وكل الدين اما ذلك وطه القاضي بقبض
دين الغايبة يكون وكبلا بالخصوصية اتفاقا كذا في الخاتمة **وقوله** **رواية** عن ابي حنيفة **ل** ان قبض الدين حقيقة
غير مقصور وانما يقبض بمثله لان المقبوض بدل حقه لا يمينه فكان التوكيل بقبض الدين توكيلا بتملك بدله بطريق المعاوضة
ولا يمتنع من ذلك الا باثبات الخصوصية فصار لالوكيل بالقبض بيمينته وبقبض الشفعة والرجوع في المدة فان لمع ان تخصا
ويقبضوا **ويقبض العين** اي الوكيل بقبضها لا يكون وكبلا بها اي بالخصوصية اتفاقا لان قبض العين ليس بدله
فان شبه الرسول في عبارة مواضع لان قوله بقبض العين معطوف على قوله بقبض الدين فتدبر والوكيل بقبض
العين لا يكون ومن جملة اسمية فكيف يكون دل بها على الوفاق **ولو ادعى انه وكيل الغايبة في قبض دينه** **فدعه**
الفرع امر بالسليم اليه امر الحكم بتسليم الدين اليه **فاد** **احضر الغايبة** فان صدقه اي الوكيل فلك كلام فيه
والا اي وان لم يصدقه **سليم** الفرع الدين تسليما **فانما** لان الغايبة لا التوكيل لم يثبت له تسليما **الدين** **ورجع**
الفرع على الوكيل ان كان ما دفعه اليه قابلا في دين لان عرض الفرع من الدفع الى الوكيل ان يبيد ذمته من دين الغايبة لم يحصل

مختاره هو رده لغيره
مختاره هو رده لغيره

فلهذا في

مطلوب
الوكيل بقبض
بالخصوصية

وان ملك في يد الوكيل بلا نقد منه لم يرج عليه شيء لانه يتصدق به كان معترفا بان قبضه حتى فلا يرج عليه بعد زواله
الا ان يكون قد دفع اليه شيئا فذكر في جامع البردوي معنى التخيير ان يصدق الغريم الوكيل وقال لا امر ان يحضر الغائب
فيترك ويكتف بتعيينه فاذا فعل ذلك صار غاصبا لئلا انت كغيره لا يجب عليه التكفل فكذا الرجوع بذلك على الوكيل
او غير صدق هذا استناول لصورتي السكوت والتكذيب اي او يكون الغريم عند الدفع لم يصدق به الوكالة ودفع اليه على
ادعائه الوكالة ثم ان رج صاحب المال على الغريم رج الغريم على الوكيل لانه لم يصدق به في الوكالة وانما دفع اليه على رجاء ان يحضر
الغائب فلما حضر ولم يحضر انقطع رجائي فيرجع ولو انكر الغريم الوكالة عن الغائب قبضه منه واقر بالدين واراد الوكيل
تحليفه على ذلك فحليفه على العلم بولائه ساقط عند اي حسم به لان التحليف حق الختم مكن الوكيل ختمه لم يثبت
فلا يكون التحليف وكلفه اي قال بوجهه الوكيل تحليفه فان حلف الغريم بري وان نكل ففيه عليه بالان وهو النظام لان الوكيل
ادعى على الغريم امر الوكيل بوجهه الوكيل تحليفه كسائر الدعاوى ولو ادعاهها اي الوكالة عن الغائب قبضه منه ورجع
كانت في يد الغريم لم يرد فيها اي المودع يدفع الودعة الى الوكيل وان صدقته في انه وكيل بقبضها لان ذلك انوار حال
الغير فلا يعتبر بخلاف الدين لانه كان خالصا له واذا لم يرد بغير التسليم جبه صناع في بين قبل لا يفسد وكان ينبغي ان يفسد لان المنع
من وكيل المودع في ذمته المنع من المودع والمنع منه موجب للضمان فكذلك في الفصول ولو سلم مع هذا ان اراد
الاسترجاع ذكر شيخ الاسلام في شرح الجامع الصغير انه لا يملك لانه ساع في نقض ما اوجبه وتعلق حقوق العقد فيما
بعض الى الوكيل اي يضيف الوكيل الى نفسه به اي بالوكيل وهو متعلق بقوله تعلق وان باع كحضر الوكيل وفي الفتاوى
الصغيرة لا ينتقل الحقوق الى الوكيل فيما يضاف الى الوكيل مادام الوكيل حيا وان كان غائبا لا بالوكيل اي قال الشافعي
الحقوق متعلقة بالموكل لانها تابعة للملك وموالت للموكل فكذلك انواعه وان العقد صادر من الوكيل حقيقة
وكما تكلف الاستغنى عن اضافة العقد الى موكله مخوفة بتعلق به والملك يثبت للموكل خلافة عن الوكيل بقوله فيما
يضاف الى الوكيل بالبيع او الشراء او اضاف الى المودع الى الموكل لا يرجع حقوق العقد الى الوكيل اتفاقا كذا في الفصول
كالبيع والشراء والاجاز والصلح عن اقرار والطلاق والعقار وهذا تمثيل للعقود المضافة الى الوكيل فيسلم المبيع
اذا كان وكيل بالبيع هذا الى قوله ويتعلق تفرع لم يبينه والتمس اذا كان وكيل بالشراء ويستسلم ما اي يقبضها ويجازم
في العيب وفي الخط لو وكل الوكيل غير فبيع او يشتري والوكيل حاضر تكون التعهد الى الوكيل الفارة ولو طلب الموكل التفرع
اي ان كان باع وكيله من المشتري جاز له المنع لان الموكل اجتمع على العقد والدفع اي دفع التخيير الى الموكل وينقطع عنه
اي عن المشتري مطالبة الوكيل اذا دفع التخيير الى الموكل لان الحق وصل الى صاحبه فلا قابلية في نزع منه ثم رجع اليه
ويتعلق الحقوق تسليم المودع بذل الخلع وحق الرجوع في الهبة والنقض اذا وكل بقبول الصدقة وقبض الماربه وغيرها
فيما يضاف الى الموكل من العقود به اي بالموكل وهو متعلق بتعلقه بالملك ولو اضاف الوكيل الملك الى نفسه تكون
المكسورة والخلع والصلح عن انكار قبيل لان الصلح عن اقرار بمنزلة البيع وهو مضاف الى الوكيل وعن دم محله والعقود
على حاله كالتفان والهبة والصدقة والاعان والابداع والربح والافراض فبذبه لان التوكيل بالاستقراض
باطل لانه قربة بينه وبين المصارفة فان الوكيل يضيف من العقود الى موكله كان قال خالفه موكله بكذا وكذا
في امثاله لان احكام من العقود لم ينفصل عنها ولم يقبل الانتقال فاذا وجد عقد منها وجد كله فلم يستغن من
الاضافة اليه بخلاف البيع وامثاله فان حكمه يقبل الاتصال عنه كما في البيع بشرط الخيار فيثبت للموكل ينتقل
فجاز ان يجعل الوكيل اصلا في حقوق العقد من تسليم التخيير وغيره فاستغنى عن الاضافة الى الموكل فصل
في التوكيل بالشراء واذا وكل رجلا بشراء فبذبه ذكر الموكل جنسه كونه عبدا او ثوبا اي لا يدين ذكرا اذا لم يذكر
كانت الحالة فاحسنه ولا يجه الوكيل وان بين مبلغ غنمه ونوعه يكون العبد تركيا او حبشيا او ثوبيا او زوايا

او ذكر جنسه مبلغ غنمه كقوله اشترى فرسا بكذا فان حاله نوعه يندفع بذكر مبلغ غنمه لكونها يسبغ حتى قال قاضي خان
قد يندفع جهالة النوع بحال الموكل وان لم يبين التخيير لهما اذا قال احد من العوام اشترى فرسا فاشترى فرسا يدين للموكل لا يدين
للاخر وفي المنع اذا قال اشترى دارا بالف درهم لا يجوز وان قال بالكونة يجوز الا ان يفوضه الى الغريم اليه وانه اي راي الوكيل
بان قال اتبع في ما رايت لو قال اشترى بالفرق لم يرد عليه فانه تفويض الحسنا وان عمن ما يشترى بان قال الموكل اشترى هذا
الشيء لم يكن للوكيل بشرارة لنفسه لانه يشترى على عزل نفسه وليس له ذلك الا يحضر من الموكل قبلة بتعيين ما يشترى
لانه لو وكل بان يزوج امرأه معينة جاز له ان يتزوجها لانه كان مأمورا بتمام مضاف الى الموكل وما اضافة الى نفسه صار مخالفا
فاشترى واما ما يور بالشراء كان مأمورا بشراء مطلقا لا يضافه لا يكون مخالفا فان اشترى بخلافه جاز له ان يبيع بالبيع لو خالف
الموكل كما اذا وكل بان يشترى بالف درهم فاشترى بالف دينار يكون الشراء للوكيل فبذبه بالشراء لان الوكيل بالبيع لو خالف
كلوا ينفذ على الموكل ولو خالفه في القدر يكون على هذا او بغير التقدير لا يمكنه والموزون يكون الشراء للوكيل او وكل الوكيل
رجلا بغير ثياب اي بغير الثياب الذي عينه موكله فاشترى الوكيل الثياب بغير حضور الوكيل الاول وقع الشراء له
اي الموكل الاول لانه خالف الموكل فبذبه بغير حضور الاول او اشترى الثياب بحضور الاول يبيع الشراء للموكل بحضور رايه في ذلك
الشراء فلم يكن مخالفا بخلاف الوكيل بالطلاق اذ لو وكل غيره فطلق الوكيل الثاني بحضور الاول لا ينفذ لان الوكيل في الطلاق كالمستعمل
فاذا اشترى فقد خالفه كذا العتاق وان لم يعين اي وان وكله بشراء شيء موصوف في غير تعيين فاشترى الوكيل كان له
اي كان ما اشترى للوكيل الا ان يضيف العقد الى مال الموكل ويؤديه اي الشراء للموكل فيكون في الصورتين ما اشترى
للموكل لان الثمن وان كان لا يتعين الا ان العقد اذا اضيف اليه يكون فيه شبهة التعيين لهذا لا يطيب له الرجوع اذ المشتري
بالدرهم المخصوصة فيكون المشتري لصاحب المال وانما قال يضيف العقد الى مال الموكل لم يقل نقد منه لان الوكيل لما اشترى
لنفسه او نواه لنفسه ونقد الثمن من مال الموكل يكون ما اشترى له لا للموكل ليكون الوكيل غاصبا بغير ولو نكح با في النية
حكم العقد اتفاقا واذا اطلع الوكيل على عيب في ما اشترى وهو في بين دفع به اي بسبب العيب باعده وان رضي الوكيل
بالعيب لم يفسد العقد والموكل ان شاء رضي وان شاء الزم الوكيل ولو ملك المبيع قبل ان يلم به يملك على الموكل وان سلمه الموكل
الى الموكل فبذبه برون لان الوكالة انتهت بالتسليم ولو وجد الموكل به عيبا بعد موت الوكيل يبرق الموكل ان لم يكن الوكيل
وارثا ووجه وان توكل في السلام اي صار وكيل بان يعقد السلم مع الغير من جهة الموكل ودفع رأس المال فبذبه لانه لا التوكيل
من المسلم اليه في قبول السلم لانه لا يملك ان يقبض رأس المال بغير المسلم فيه في ذمته ويكون الثمن لغريم وهو المسلم اليه
وذلك لا يجوز لان من باع مكر نفسه من الاعيان على ان يكون الثمن لغريم لا يجوز وكذا في الديوح والبيع ثمة المصنف بقوله في السلام
ولم يقبل في السلام اليه او صرف في كل منهما عقد بملكه بنفسه فبذلك التمس فان فارق الوكيل في الاسلام والشرع
صاحبه قبل القبض بطل العقد لنوارت شرطه هذا اذا لم يكن للموكل حاضر في مجلس العقد فان كان حاضرا في مجلسه فلا يبرأ
مفارقة الوكيل ولا يعتبر مفارقة الموكل لانه ليس بعاقبة واذا انعقد الوكيل من المبيع من ماله وقبضه اي المبيع روجه
اي الوكيل بالثمن على الموكل لان توكيله اياه مع علمه بان الحقوق بتعلق به اذن منه بدفع الثمن عنه من ماله فصار كالموكل
لقد صرح كما في مرجع به عليه واذا لم ينفذ الثمن في ساعه البايع وسلم المبيع اليه بدل له حق الحبس عن الموكل الى ان يستوفي
الثمن منه حكمي عن الامام الخواص ان له ذلك لان حق الحبس للوكيل في موضع نقد الدرهم ليس لاجل ما نقد بل لاجل بيع حكمي
انعقد بين الوكيل والموكل وهذا المبيع لا يختلف بين نقد الوكيل الثمن وعدمه واجزا حيسه اي حبس الوكيل المبيع
لا يستغيا به ان الثمن من الموكل سواء دفعه الى البايع او لم يدفعه وقال زفر بن يوسف له ذلك لان يد الوكيل كيد الموكل
معنى فكاكه اليه ففسق حق الحبس وان كان الوكيل كالبايع والموكل كالمشتري وبينهما مبادلة حكمية
ولهذا لا اختلاف في الثمن مخالفا وبين الموكل بالعيب على الوكيل فله الحبس فان هلك المبيع في يد الوكيل قبل ان يقبل حبس

وكان رضي الوكيل
بالعيب لانه انفق
رضي وان شاء
المرء الوكيل

لجواز ان يشترى لنفسه فلما راي خسرنا ان نسبة الموكول هذا اذا كان بائنا وغير معين فان كان معيناً ينفذ على الموكول لانه
لا يجوز له ان يشترى لنفسه فان شئت التهمة وهذا اذا كان مع غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى تقوم القوتين
واما اذا كان معروفاً بالخير واليتم ونحوهما لا يفي عنه غيبه وان كان فلساً واحداً ولو وكل ببيع عبد فباع نصفه جاز عند
ابي حنيفة مع مطلقاً وقال **ان باع البائع قبل الخصومة** كوز والاذلا لانه اذا باع النصف الثاني قبل ان يختصم يحصل غرض
الموكول بعد الاختصاص في النصف الاول نظراً لمخالفة **ان التوكيل مطلق فينتقل الى البيع جملة** ومتفرقا **او بشرائه**
اي لو وكله بشرائه **فما اشترى نصفه** توقف شرائه عندنا فان **اشترى البائع قبل الخصومة الزمناه الموكول**
والا لزم الموكول وقال زفر بن يحيى الموكيل مطلقاً لانه لم يور بشراء الكفو بشرائه النصف ولا تعيب العبد بعيب الشريك
فيكون للموكول **ان اشترى الكفو** لا ينفذ جملة ويكون شراء البعض سبيله اليه فيتوقف الامر فان اشترى الباقي قبل
الاختصاص حصل مقصود الموكول وان اشتراه بعد تبين مخالفة والفرق في حقه بين من المسئلة واليه قبلها
انما يبيع موكولاً فاعتبر فيه الطلاق والشراء بصادق ملك الغير فلم يجر فيه اطلاقه ولا تقيد به ولو اعتقه الامر حال التوقف
نفذ عقته عندنا يوسف لان العقد كان موقوفاً على ايجان الموكول والوكيل فالاعتاق ايجان دلاله فينفذ اعتاقه ولا ينفذ
اعتاق الموكول وعند محمد بالعكس لان العقد انما توقف لتقوم رفع مخالفة بشرائه الباقي فلما اعتق الموكول تآكد مخالفة فننفذ
اعتاقه لمصادفة مكره ولا ينفذ اعتاق الامر كذا في النهاية **او يبيعه** اي لو وكله ببيع عبد في السوق فباعه في البيت
اجزاه وقال زفر لا يجوز لانه مخالف حقيقة **ان هذا التقيد غير مفيد فلا يعتبر فصار كانه اطلقه** وكذا قال
كما اذا قال بعه الى شخص في سوق فباعه في سوق آخر واما لو قال لا يبيع الا في هذا السوق فباعه في سوق آخر لا يجوز انفاذ كذا في الخلاصة **ولو خالف**
نسبة فباعه فباعت الموكول الى غيره **انفذناه** على الامر وقال زفر لا ينفذ لانه خلافه **انما وافقه** يعني لانه فعل ما امر به مع زياد
هذا اذا خالف للغير في الخسار لو لم يكن كذلك كان بانه يبيع بالف درهم فباعه بمائة دينار لا يجوز ان يبيع ما امر به مع زياد
ولو كان الخلاف في الخسار كذا في الزيادة **ولو امره بالبيع فاشترى فباع صحى او فقه** بعه على الاجازة اي اجازة الموكول كانه امره ببيع بعه
حق الاسترداد وقد خالفه يبيعه باناً **وانفذناه** على الامر لانه امره ببيع حرام وهو باع بغير طلاق وهذا مخالفه الى الخير
فينفذ عليه واما حق الاسترداد فليس له لان رضى بتركه وانما هو حق الشئ في كل على هذا الخلاف اذا قال بعه الى اجل
فباعه بالنقد لكن الاصح انه لا يجوز انفاذ كذا في الخط **او بالبيع اختيار شهر فباعه فاشترى طه ثلثة ايام** فهو جاز عند
ابي حنيفة مع وقال لا يجوز هذا الخلاف بناء على ان خيار الشهر جاز عند ما فيكون مخالفه الموكيل خلافاً لغيره وغير جاز
عند نيكول خلافاً لغيره **ولو شرطه** اي الموكيل بالبيع الخيار **فاردت القيمة في المدة** اي قيمة البيع في مدة الخيار **فاجاز**
الموكيل البيع **او سكنت** عن الاجازة **حيث مضت المدة** فالبيع لازم عند ابي حنيفة مع لان الموكيل بالبيع يملك البيع بغبن
فاشترى ابتداءً فكذا اعتاد **بذمه** اي ابو يوسف المبيع بالسكوت اي بسكوت الموكيل حيث مضت المدة لان السكوت ليس به
معنى البيع بل هو بيع محض على المدة واما الاجازة باللفظ كانشاء العقد وهو بالغبن غير جاز من الموكيل ابتداءً فكذا لم يجوز
بالقول **ونفاه** اي ما قاله لا يجوز بالسكوت ولا بالاجازة لان كلاهما بمعنى البيع وابتداءً بل دون من المثل غير جاز
فكذا اذا قيد بالوكيل لانه لو كان البائع وقتاً يملك البيع انفاذاً لان تقرر الوضعية بقيد النظر في الخط الموكيل بالشراء
اذا اشترى على انه بالخيار فانتقضت قيمته في الثلاثة بطل البيع بالاتفاق **او يعتق عبد فاعتق الموكيل نصفه** فهو صحيح
عند ابي حنيفة مع لان العاقل باعتاق الكل يكون مأموراً باعتاق النصف **قالا كل صحى او بنصفه** اي لو وكله باعتاق نصفه
فقط بالنصف اي اعتق كل باطل عن لانه لم يكن مأموراً به **وانفذناه** وقال يعقن كله ولو لم يرد في قولها لكان اصح لانه
في طرفي الاقياس من قوله وهذا بناء على ان الخلاف في ان الاعتاق محض عن غيبه وغيره عندنا وسياق الكلام فيه ان شرائه
او تزوجه امرأه اي لو وكله بان يزوجه امرأة ولم يتم من تزوجه **بغبن فاحش** في المهر فهو جاز عند ابي حنيفة مع لانه

التوكيل وقال لا يجوز عقده لان الامر محمول على المعارف عند ما هو من المثل فان قيل ينبغي ان لا يجوز النكاح عند لانه كالتوكيل
بالشراء قلنا انما يجوز في الشراء للتمتع لا لتمامه اذ اشتراه لنفسه فلما يوافقه الزم الموكول لانه لا يضيض العقد
الى الموكول في النكاح يضيفه الى الموكول فتخفف التهمة في الشرء دون النكاح **او بغيره** كفو هذا عطف على قوله بغبن فاحش
من امر من النساء اليه **تقبل لها شها** **الموكيل** كمنيت اخيه واصله وعمه ونحو من **هو** اي العقد جاز عند ابي حنيفة مع
بناء على اصله من اجازة التوكيل على اطلاقه وقال لا يجوز تزوجه الابا لكفو بناء على اصله من تقيد المطلق بالعرف
والمعارف في تزوجه الكفو **او بكفو** من لا يقبل لها شهادته **فانما جاز** عند ابي حنيفة مع سواء يابى عليها الموكيل او لا
واستثنى من الجواز **من يابى عليها الموكيل** يعني قال ان كان للموكيل ولاية على من تزوجه كمنته الصغير فاعقد
غير جاز وان كانت كبريم جاز واعتبارهما ليس الا بالكفو وعدم الولاية على من تزوجه كمنته الصغير فاعقد
للمنظومة والمختلف وقع في اكثر نسخ المتن من العيان وفي ابو بكر كفو من لا تقبل لها شهادته الموكيل فهو جاز واستثنا
الي اخره وهذا غير صحيح لان الموكيل لو زوج بنته كمنته من لا تقبل لها شهادته الموكيل فهو غير جاز عند مطلقاً
وعندنا كذلك لان كانت صغيرة قال في المنظومة وان تزوجه بنته منه بطل وجوز ان بلغت ثم فعل وجعل المسئلة
فروع مسئلة الموكيل بالبيع اذ اعتقد من لا تقبل شهادته لا يجوز عقده **او بغيره** كفو هذا عطف على قوله بغبن فاحش
بني وجعل من الحق فاردت وكفت بدار الحرب ثم سببت واخرجت للدار الاسلام **تزوجهم بها بعد خافها**
وسبها فهو اياها النكاح جاز عند ابي حنيفة مع وقال لا يجوز هذا الخلاف بناء على ان الموكيل بالنكاح يملك تزوجه الامنة
عند نظر الى الاطلاق ولا يملك عندنا نظر الى العرف **او وكله بالصلح** عن دم العقد فصالح من جهة الطالب على اقل من الدية
فصحى عند ابي حنيفة مع خلافاً لما اراد به الاقل بغبن فاحش اذ لو صالح على اقل بغبن يسير يجوز على الاطلاق اتفاقا
وهذا ايضا بناء على العمل بالاطلاق عندنا وبالتقيد بالمعارف عندنا فبينا بقولنا من جهة الطالب ان الموكيل ان كان
من جهة المطر فإن صالحه عند القيمة او باكثر بغبن يسير يجوز اتفاقا وبغبن فاحش لا يجوز اتفاقا لانه وكيل بشرائه
النفس والموكيل من جهة الطالب وكيل ببيعها وانما وضع في الموكيل فان الاب لا يصلح من قصاص واجب للصغير وحط
عن الدية مشياً لا يجوز ويبلغ به الدية من الحاقب **او عن موته** يعني لو وكل رجلاً بالصلح عن موته فمجرى خطا
وما يحدث منها اي عن ما يحدث من الموصية كالسرية فصالح **تخمسائة** فبرأت اي صارت الشجة صحيحة **فله**
اي للمشي **نصف عمرها** ومو خمسة وعشرون عند ابي حنيفة **ويؤد الباقي** اي الشراج **وقالا لكل** اي لكل
خمسائة للمشي **فبقي** بالخطا لانه لو كانت عداً لم يجز الفصاح اتفاقاً وقيد بما يحدث منها لانه لو لم يذكر ما يحدث
منها لم يكن لكل اتفاقاً **قالا** ان الصلح عن الشجة صالح عما يحدث منها ايضا ولهذا الصلح عنها ولم يذكر ما يحدث
ما يحدث منها فمات المشي لا يجزى **فلو اقرضت الشجة** كان كل البدل له فكذا اذا ذكر ما يحدث منها **وقال**
ان الصلح مقابل بشيئين الموصية والنفس من الموصية خمسائة درهم ودية النفس عشرة الاف درهم فاذا اشترى
بدل الصلح عليها يكون بازاء الموصية نصف عشر بدل الصلح فيسلم له هذا المقدار ويرى الباقي **فصل**
في الوكيلين والعزل وبطلان الوكالة **واذا وكل اثنين لم ينفذ احدهما بالتصريح** ان كان الاخر عبداً او صبياً يجوز ان يملك
في كل تعليق ببدل كالطلاق بعوض **او عقد فيه بدل** كالباع لانه يحتاج فيه الى الراي والموكول انما رضى براءها فلا يعقد
براي اطرافه وكذا الوفاة الموكول في البيع لما عتق لانه لا بد منه في اختيار المعامل وفيما عدا مدين الموصين
ينفرد احدهما كالطلاق بلا عوض وفي التبيين هذا اذا وكلها بكلام واحد وان وكلها بكلامين جاز تفرد احدهما
لانه رضى براء كل منهما على الانفراد وقت توكيله بخلاف الوصيتين حيث لا يجوز تفرد احدهما وان جعل وصيتين
بكل مدين في الاصح لان وجوب الوصية بالموت وعند الموت صار وصيته جملة واحدة **واجزاه** اي تزوجه احد الوكيلين

ولا نفع الكفالة الا بقبول المتكفل له **عجل العقد** وان كان غايبا فقبل عنه فصولي نفعه ويتوقف على اجازته لكن للكفيل
ان يخرج عن الكفالة قبل اجازته قبل المتكفل له لان بغيبته المتكفل به او الكفول عنه ينعى اتفاقا من الحقايق **الآن قول المربي**
لو ان نفعه تكفل عنه بما عني من الدين فتكفل به مع غيبته الغريم فانما اجازته بلا قبوله لان من وصية منه لو رفته بقضاء
دينه وكذا قالوا الا نفعه عن اذا لم يخلو طالا والجماله لا تمنع صحة الوصية قيد بالوارث لانه لو قال لا يجزيه لانه غير مطالب
بدينه فكان المربي في حقه كما يصح لان المربي قصد به النظر لنفسه والاجبة اذا قضي الدين باسمه يرجع به في التركة
ما ذكرنا **وغيرها** اي ابو يوسف **مطلقا** اي قبل المتكفل له او لا لان الكفالة التي لم يطالبه ولا على نفسه يصح
لاقراره وقيل يشترط القبول عن لکن لا يشترط المجلس **عن المسئلة** ان في الكفالة معنى تمليك المطالبة للمتكفل له فشرط
عقد تمليك لا يتوقف على ما وراء المجلس **ومما ابي الكفالة عن المسئلة باطله** عند ابي حنيفة به وقالوا لان
الدين باق على الميت لهذا يطالب به في الاخر فتصح الكفالة به كما لو تبرع انسان فادى دينه **ومما** ان الموت
يخرج الزمة ويسقط عنها احكام الدنيا من العبادات والمعاملات فان ترك مال لا ينتقل اليه تركته ولا يسقط فلا يجوز
الكفالة بالدين الساوق بخلاف التبرع لانه لا يعتمد قيام الدين وفي القنية كفيل عن ميت فليس من ظهوره مال صح الكفالة بدينه
ولا يفي من الماذون المديون عن مولاة باذنه لان في حجة كفالته بالمال اضرار الغرماء لكن الا ان اتمه صح في حق
ميت اذا اعتق كان مطالبا قيدا بالمديون لانه لو لم يكن مدونا فكيف باذنه يجوز قيدا بدين المولى لانه لو كفله باذنه الغرماء
يجوز وقوله عن مولاة قيدا اتفاقا اذ لو كفله عن غير فالحكم كذا قال **اعققة** اي المولى ما ذونه المديون الكفيل عن مولاة باذنه
في المرض اي في مرض موته **ومات سعي العبد للغرماء** اتفاقا **اذ اعققت فالكفالة نافذة** عند ابي حنيفة به بغير
العبد مادام يسعى كما كانت عن فلا ينفذ نكاح الكفالة فاذا ادى دينه عنق فنفذت عند العتق **وانفذها عنه**
عنق المولى لانه عزمه بدينه عند ما سعى فكل في باب العتق ان شاء الله تعالى وهذا انما على ان المستمسك بالمكاتب عن
وكفالة المكاتب لانهم مالم يعقوا وعند ما نفعه تنفذت كفالته حين اعققه مولاة قيدا بالاعتاق لانه لو لم يعتقه لا ينفذ
اتفاقا وقيد الاعتاق مرض الموت لانه لو اعققه في الصحة لا تجزى العادة والكفالة جانب اتفاقا في حق المولى اقل من قيته
ومن الدين كذا في المصنف **ونفع الكفالة بالسخي لا بالمبيع** لانه عين غير مضمومة **ونفع بالاعيان المضمومة بنصفها**
لمقبوض على سبوم الشري وبسبب فاسد اي لا يقبض ببيع فاسد **والمقبوض** فان الكفالة بعين الاشياء
صحبة بلان الكفيل لا عنها حال بقاها ودفع قيمتها بعد هلاكها لا بغيرها اي لان نفع الكفالة بالاعيان المضمومة
بغيرها **المبيع والمربون** في يد البائع والمربون فان الكفالة بعينها غير جائز لانها لا تثبت في الزمة واما الكفالة
بتسليمها فاجازت بطالب الكفيل بما بقي المبيع والمربون **ولا بالامانات** كالودائع والمستاجر والمستأجر وامثالها
لانها غير مضمونة والكفالة عقد ضمان فان تسليمها عن يدي يبيح جان **ومما** اي الكفالة عن المتاع الذي
في يد الاجير المشرك باطله عند ابي حنيفة به لان الاجير امن عنده وقالوا اجازته لانه ضمان عند ما سبق بيانه في باب
الاجازة ولا نفعه بالمحل على دابة مستاجر بعينها لانها لو ملكت بعين الكفيل عن المحل عليها ونفعه بغيرها لان المحل
على دابة كانت مقدور للكفيل ولا نفعه بالكتابة لانه دين على المكاتب بحيث لو عجز يسقط عنه ولا يمكن اثباته على
الكفيل كذا ذكره الاجماع **مطلقا** لانه بناء في معنى الصلح اذ من شرطه الاتحاد وكذا الاتية بالالساعة عند ابي حنيفة
ونفعه عند ما اذا كان **دين على اثنين فمكة** فلا ان كل واحد منهما صاحبه وادى احد ما زيانا على النصف رجع بالزبان
على صاحبه لان كلاهما في النصف اصل وفي النصف كفيل فيما يؤد به او لا يقع عن النصف بالاصالة فاذا زاد على النصف
ينفع عن الكفالة ولو تكفلا عن ثالث اي عن رجل آخر بان مثلا **وكل منهما كفيل عن صاحبه** الا كل واحد منهما جميع الا ان
عن الكفيل الاخر والكفالة من الكفيل صحبة كما نفع الاصل رجع كل من الكفيلين بنصف ما يؤد به على الاخر **مطلقا**

هذا هو الوجه في كفالته بالدين
فان كان الدين على اثنين فمكة
فلا ان كل واحد منهما صاحبه وادى
احد ما زيانا على النصف رجع
بالزبان على صاحبه لان كلاهما
في النصف اصل وفي النصف كفيل
فيما يؤد به او لا يقع عن النصف
بالاصالة فاذا زاد على النصف
ينفع عن الكفالة ولو تكفلا عن
ثالث اي عن رجل آخر بان مثلا
وكل منهما كفيل عن صاحبه الا كل
واحد منهما جميع الا ان عن الكفيل
الاخر والكفالة من الكفيل صحبة
كما نفع الاصل رجع كل من الكفيلين
بنصف ما يؤد به على الاخر مطلقا

ان سواه زاد على النصف ولا ان اصر ما اذ ادى شيئا ونفع ذلك ما بقا عنها لا مستورا اذ كل منهما كفيل عن صاحبه
لكل الا ان فلا رجحان لاصدا على الاخر بخلاف ما سبق لان سناك كان النصف بحجة الاصل والنصف الاخر بحجة الكفالة
وما ادى اصرها كان مصره وقاله النصف الاصيل لكونه اقوى ثم يرجع الكفيلان على الاصيل لانها ادعى عنه دينه
اصدا بنفسه الاخر بنهايه وان ساء رجع المودى الى الاصيل بكل ما ادى لانه كفيل بكل المال عنه **بما في كتاب الحوالة**
ومما اي السمع بحجة الحوالة وبني النقل وفيه الشرع نقل الدين من ذمة لادمة وهي مشروعة لقوله عم من احل على من
الاي في التمتع والامر بالاتباع دليل الجواز **ونفع الحوالة بالدين دون العين** لان الحوالة نقل من الذمة وهو نقل
حكم فلا يتصور في العين لان نقله حصة **برضا المحيل** وهو المديون لانه يؤخذ منه الحوالة لكن ذكر في الزيادات رضا
المحيل ليس بشرط لصحة الحوالة لان المحال عليه ينصرف في نفسه بالنظام الدين وفيه نفع له كما ان الكفالة نفعه بدون
رضا المتكفل عنه الا ان يشترط رضا الرجوع عليه ولا يرجع عليه اذ لم يكن باعرا **والمحال** ويقال له المحال وهو الذي
لان الدين حقه فلا بد من رضاه في انتقاله لقوات الناس في الذم **والمحال** وهو الذي يقبل الحوالة انما يشترط رضاه
لان الناس متفاوتون في الطلب **واذا امت الحوالة كتمان براءة المحيل** من الدين حتى لو مات المحيل لا يماخذ المحال من
تركته فان قيل لو بري ما اجبر المحال على القبول اذ اقبض المحيل الدين كما لو قضاه الاجبة لا يجبر قلت المحيل
غير متبرع لا احتمال عونه المطالبة بالتدوين فلم يكن لا لاجبة المتبرع وقال زفر **اعني** انما كفالته لان كلاهما عقد
مشروع للتدوين **وليس** ان الاحكام الشرعية يثبت عليها فن المعالجة اللغوية نفع الحوالة وهو النقل انما يتحقق بنسخ
ذمة الاصيل ومغني الكفالة وهو الفهم يقتضي ثبوت ذمة الاصيل ومغني التدوين في الحوالة اختيار من موافق من محيل
في القضاء **فلو ابراه** اي المحيل عن الدين **المحال** **بيطلة** اي ابو يوسف لا بد لان المحيل ليس بمدون لان انتقال الدين
من ذمة الى المحال عليه **واجاز** محمد لان الدين باق في ذمة المحيل عنده وانما انتقلت عنه المطالبة كما ذهب اليه زفر
ونثبت الرجوع اي رجوع المحال على المحيل **بالتدوين** اي بهلاكه من المحال **وقال** الشافعي لا يرجع لان ذمة المحيل
برئت بالحوالة فلا يعود الدين اليها الا بسبب جديد **وليس** قوله عم اذا مات المحال عليه مقلسا عاذا الدين
وفي الحق مع الخلف بغيره ويعاد عند بعض مشايخنا وعند بعض لا يعود بان شكل المحال عليه الحوالة وهو الذي يثبت عند
ابي حنيفة به باصدا من الامر من غير ان يشرك المحال عليه الحوالة **والمحلف لا يثبت له** اي لا يثبت له على شئ
او يجوز المحال عليه مقلسا اذا ثبت مقلسا بتصادقهما فان اختلفا فيه فقال المحال مات مقلسا وانكر الاخر
فانقول المحال لان العزم هو الاصل **قالا** يثبت التدوين بهما **وبالحكم** به اي حكم الحاكم فلا يسه **في حياته** لان المحال يجوز
عن اخذ حقه منه كما يجزى عند موفقه مقلسا وهذا الخلاف بين علي الخلاف في ان الانلاس لا يتحقق بتقليد الحاكم عن
واذا مات المحيل **مدون** **قبل اداء المحال عليه** الزمة **فسمنا** المال **المحال** **به بين الغرماء** اي غرماء المحيل على قدر حصصهم
ولم ينفذ المحال **وقال** زفر به المحال احق به لان الدين صار له بالحوالة **وليس** ان الوالد يملك الدين غير
من عليه الدين فلا يملكه المحال قبل القبض فيبقى الدين ملكا للمحيل غير تدوينه الغرماء بخلاف الرهن لان الرهن صار
مستوفيا ذمته منه عند القبض **ولو احال البائع غرماء على المشتري بالتمتع** **نفع المبيع** يعيب على البائع بعد القبض
او قبله بقضاء او بغيره او تقابلا العقد ومثل المبيع **كلنا** **بقاها** او لغريم ان يطلب المال المحال به عن المشتري **وقال** زفر
بطلت الحوالة وليس له ذلك لان الحوالة كانت مقبولة بالتمتع وقد بطل التي فبطلت الحوالة **كلها** **الاستحي** **المبيع** **وليس** ان
التمتع كان واجبا من سقط بانفسه المبيع فيخص ذلك بالمعاذين فلا يظهر ذلك في حق الغريم المحال بخلاف الاستحقاق
لانه ظهر فيه ان التمسك بتمتعها **واذا اطالب المحال عليه المحيل** بمثل ما احال به **فقال** المحيل **انما اطلت** **بدون** **عليك** **والرجوع**
لكن على **لم يقبل** قول المحيل لان سبب الرجوع وهو قضاء دينه باعرا متحقق باقراره بغيره عليه مثله وانزل المحال عليه بالحوالة لانه
الاقرار بالدين

هذا هو الوجه في كفالته بالدين
فان كان الدين على اثنين فمكة
فلا ان كل واحد منهما صاحبه وادى
احد ما زيانا على النصف رجع
بالزبان على صاحبه لان كلاهما
في النصف اصل وفي النصف كفيل
فيما يؤد به او لا يقع عن النصف
بالاصالة فاذا زاد على النصف
ينفع عن الكفالة ولو تكفلا عن
ثالث اي عن رجل آخر بان مثلا
وكل منهما كفيل عن صاحبه الا كل
واحد منهما جميع الا ان عن الكفيل
الاخر والكفالة من الكفيل صحبة
كما نفع الاصل رجع كل من الكفيلين
بنصف ما يؤد به على الاخر مطلقا

تكون كذا في المصنف وقالوا يجوز جبراً قديماً بالثبوت، لأن الغلة على الشجر جانباً اتفاقاً وقد بطلت عبد بن لأن الثبوت غلة
 عبد أو دابة لا يجوز اتفاقاً وفي خدمة عبد عبد بن أو غلة دار أو دارين أو سكنة دار أو دارين يجوز اتفاقاً
 أن الغلة بدل الخمر ويجوز لها ما يباع في ظل منبهاً فكذا في غلتها **و** أن النسوية في الضمة واجبة ولم توجد في غلة
 عبد بن لأن أحد ما قد يجد مسنناً أو لا يجد الآخر فيكون كسبه أكثر منه وأما خدمة عبد بن لا يتفاوت ظاهراً أو يتفاوت قلباً
 وأما الثبوت في غلة دارين فالتجانس لأن العقار لا يتطرق اليه التغيير ظاهر أفا مكنت المعاملة في **ركوب دابة أو غلتها أو غلة**
دائنتين أو ركوبهما اصطلياً أي على وجه الصلح بينهما **جائز** عند أبي حنيفة **للاجر** أي لا يجوز الثبوت في وجه الأجر عن
 ومنعها أي الثبوت في غلة دابة سواء كان على وجه الصلح أو الجبر كما يجوز في غلة عبد واحد أو **جائز** في **الركوب** أو **دابة**
 على أن التباين لا يقسم الحيوان جبراً عن التفاوت فيها فكذا في غلتها وعند ما يقسم جبراً فكذا يقسم منها فها وبطل منافعها
أعظم أن منافعاً من مسابيل أربعة في العبد غلة عبد عبد بن وخدمة عبد عبد بن وأربعة في الدابة **ركوب دابة**
 أو دابنتين غلة دابة أو دابنتين في اثنين منها لا يجوز اتفاقاً غلة عبد واحد وغلة بغل واحد وفي اثنين جاز اتفاقاً
 خدمة عبد عبد بن وفي أربعة ظلال غلة عبد بن وركوب بغل أو بغلين وغلة بغلين ومعنى عدم الجواز أنه لا يجز عليه
 القايض وأما الجواز صلحاً فثبت في جميع الصور كما قال أبو حنيفة وهو في قسمة الرقيق وهذا عرفنا أن الإطلاق البطلان على
 عدم الجبر ليس كما ينبغي ولو جمع حكم غلة عبد بن وركوب دابة أو دابنتين وغلة دابنتين كان أولى وأخصر إذا افتراق
 الحكم وزيان الجبر والاصطلاح في الثانية يوم الاختلاف فيه وليس كذلك كما عرفت **و** **كوالصم عشر في كونه اصطلياً**
على زيان نصف كراهي أي على أن يزيد المسلم البكر لرب الصم نصف كراهي **لأنه لم يصح الصلح اتفاقاً لأنه لو صح لبطل**
 عقد الصم لأن بعض راس المال يجعل بأزاء من الزيان فيصير ديناً على المسلم إليه فصار كانه أسلم برأس مال يودين فإنه
 لا يجوز وعليه **ثالث العشر** عند أبي حنيفة هو يعني إذا لم يجر الزيان فعلى المسلم إليه ربح حصته الزيان من راس المال
 رب الصم وأيضاً **ذكر** أن ربح المسلم فيه على التمام **وقالوا لا يربح شيئاً** من راس المال لأنه لو حكم بالربح لزم الحكم بربح الزيان
 وهو لم يربح بقى العقد الأول على حاله فصار كالموزان نصف كونه بعد انقضاء الحق **و** أن المسلم إليه قصد بزيادة
 شيئاً من أرباح ثلث راس المال من الصم الأول جعله مقابلاً لربح الزيان فلما يربح الثلث مانع سبق بيانه في آخره
 صحها إذا ما يربح فربح كالموزان بزيادة بعد تمام الحق لأنها العقد الأول بانقضاء الحق وأما وضع في الزيان في المسلم فيه
 إذا لم يصح على أن ربح الصم عشر دراهم في راس المال جاز لأن الحق عليه قائم في الذمة فيكون الزيان في يده لمحقها بصل
 العقد من الحقيق ولو وجد بطعام **استأجره عينا فصلحه على أن يربح من طعام غير جنس المعيب إلى أجل فهو باطل**
 عند أبي حنيفة **مطلقاً** أي سواء كان شيء الكل منقوذاً في الجمل أو لا **وقالوا** أن لم ينقد الثمن في المجلس بطل صلحهم وإن نقد
 صح قيد بغير جنس المعيب لو كان الزائد من جنسه يجوز اتفاقاً وقيد بالأجل لأن الزيان لو لم يكن مؤجلة يصح
 بيعه لا فيكون اتفاقاً وهذا الخلاف بناء على أن اعلام قدر راس المال بشرط غل وعشر شرط عند ما والزيان لا أجل
 في معنى الصم فيكون بعض الدراهم من الثمن بمقابلته هذا الزائد وهو مجهول فلا يصح عنده ويصح عند ما وفي الأصل إذا
 صلح عن عيب ثم زال ذلك العيب بطل الصلح وهو عليه ما اضم لأن الخصومة تزلت كذا إذا صلح على أن يفتين أنه
 لم يكن عليه ذلك المال **وعلى خدمة عيب** يعني لو صلح من العيب على خدمة عيب **أو سكنه دان أو زراعتة أو أرضه أو ليس**
 ثوبه أو **ركوب دابته** ثم **وافلح المدعي عليه قبل استيفاء المنافع لا يبطله** أي أبو يوسف الصلح فيستوفي المدعي
 المنافع لأن ذلك نزل منزلة الوصية إذ هذه المنافع لم يتباينها بدل من الظاهر وموت الوصي لا يبطل العقد فكذا إذا
 أو المدعي أي لو هلك يبطله أي أبو يوسف الصلح في **الركوب** أو **البس** لا غير واجاز في البلية لأن الناس متفاوتون
 في الركوب والبس والمدعي عليه رضي بهما من المدعي التي وارثته وخلاف الزراعة والخدمة والنسكية إذا لا يتفاوت فيها
 فيقوم الوارث مقام المدعي

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من أن
 العقد الأول بانقضاء
 الحق وأما وضع في
 الزيان في المسلم فيه

تكون كذا في المصنف وقالوا يجوز جبراً قديماً بالثبوت، لأن الغلة على الشجر جانباً اتفاقاً وقد بطلت عبد بن لأن الثبوت غلة
 عبد أو دابة لا يجوز اتفاقاً وفي خدمة عبد عبد بن أو غلة دار أو دارين أو سكنة دار أو دارين يجوز اتفاقاً
 أن الغلة بدل الخمر ويجوز لها ما يباع في ظل منبهاً فكذا في غلتها **و** أن النسوية في الضمة واجبة ولم توجد في غلة
 عبد بن لأن أحد ما قد يجد مسنناً أو لا يجد الآخر فيكون كسبه أكثر منه وأما خدمة عبد بن لا يتفاوت ظاهراً أو يتفاوت قلباً
 وأما الثبوت في غلة دارين فالتجانس لأن العقار لا يتطرق اليه التغيير ظاهر أفا مكنت المعاملة في **ركوب دابة أو غلتها أو غلة**
دائنتين أو ركوبهما اصطلياً أي على وجه الصلح بينهما **جائز** عند أبي حنيفة **للاجر** أي لا يجوز الثبوت في وجه الأجر عن
 ومنعها أي الثبوت في غلة دابة سواء كان على وجه الصلح أو الجبر كما يجوز في غلة عبد واحد أو **جائز** في **الركوب** أو **دابة**
 على أن التباين لا يقسم الحيوان جبراً عن التفاوت فيها فكذا في غلتها وعند ما يقسم جبراً فكذا يقسم منها فها وبطل منافعها
أعظم أن منافعاً من مسابيل أربعة في العبد غلة عبد عبد بن وخدمة عبد عبد بن وأربعة في الدابة **ركوب دابة**
 أو دابنتين غلة دابة أو دابنتين في اثنين منها لا يجوز اتفاقاً غلة عبد واحد وغلة بغل واحد وفي اثنين جاز اتفاقاً
 خدمة عبد عبد بن وفي أربعة ظلال غلة عبد بن وركوب بغل أو بغلين وغلة بغلين ومعنى عدم الجواز أنه لا يجز عليه
 القايض وأما الجواز صلحاً فثبت في جميع الصور كما قال أبو حنيفة وهو في قسمة الرقيق وهذا عرفنا أن الإطلاق البطلان على
 عدم الجبر ليس كما ينبغي ولو جمع حكم غلة عبد بن وركوب دابة أو دابنتين وغلة دابنتين كان أولى وأخصر إذا افتراق
 الحكم وزيان الجبر والاصطلاح في الثانية يوم الاختلاف فيه وليس كذلك كما عرفت **و** **كوالصم عشر في كونه اصطلياً**
على زيان نصف كراهي أي على أن يزيد المسلم البكر لرب الصم نصف كراهي **لأنه لم يصح الصلح اتفاقاً لأنه لو صح لبطل**
 عقد الصم لأن بعض راس المال يجعل بأزاء من الزيان فيصير ديناً على المسلم إليه فصار كانه أسلم برأس مال يودين فإنه
 لا يجوز وعليه **ثالث العشر** عند أبي حنيفة هو يعني إذا لم يجر الزيان فعلى المسلم إليه ربح حصته الزيان من راس المال
 رب الصم وأيضاً **ذكر** أن ربح المسلم فيه على التمام **وقالوا لا يربح شيئاً** من راس المال لأنه لو حكم بالربح لزم الحكم بربح الزيان
 وهو لم يربح بقى العقد الأول على حاله فصار كالموزان نصف كونه بعد انقضاء الحق **و** أن المسلم إليه قصد بزيادة
 شيئاً من أرباح ثلث راس المال من الصم الأول جعله مقابلاً لربح الزيان فلما يربح الثلث مانع سبق بيانه في آخره
 صحها إذا ما يربح فربح كالموزان بزيادة بعد تمام الحق لأنها العقد الأول بانقضاء الحق وأما وضع في الزيان في المسلم فيه
 إذا لم يصح على أن ربح الصم عشر دراهم في راس المال جاز لأن الحق عليه قائم في الذمة فيكون الزيان في يده لمحقها بصل
 العقد من الحقيق ولو وجد بطعام **استأجره عينا فصلحه على أن يربح من طعام غير جنس المعيب إلى أجل فهو باطل**
 عند أبي حنيفة **مطلقاً** أي سواء كان شيء الكل منقوذاً في الجمل أو لا **وقالوا** أن لم ينقد الثمن في المجلس بطل صلحهم وإن نقد
 صح قيد بغير جنس المعيب لو كان الزائد من جنسه يجوز اتفاقاً وقيد بالأجل لأن الزيان لو لم يكن مؤجلة يصح
 بيعه لا فيكون اتفاقاً وهذا الخلاف بناء على أن اعلام قدر راس المال بشرط غل وعشر شرط عند ما والزيان لا أجل
 في معنى الصم فيكون بعض الدراهم من الثمن بمقابلته هذا الزائد وهو مجهول فلا يصح عنده ويصح عند ما وفي الأصل إذا
 صلح عن عيب ثم زال ذلك العيب بطل الصلح وهو عليه ما اضم لأن الخصومة تزلت كذا إذا صلح على أن يفتين أنه
 لم يكن عليه ذلك المال **وعلى خدمة عيب** يعني لو صلح من العيب على خدمة عيب **أو سكنه دان أو زراعتة أو أرضه أو ليس**
 ثوبه أو **ركوب دابته** ثم **وافلح المدعي عليه قبل استيفاء المنافع لا يبطله** أي أبو يوسف الصلح فيستوفي المدعي
 المنافع لأن ذلك نزل منزلة الوصية إذ هذه المنافع لم يتباينها بدل من الظاهر وموت الوصي لا يبطل العقد فكذا إذا
 أو المدعي أي لو هلك يبطله أي أبو يوسف الصلح في **الركوب** أو **البس** لا غير واجاز في البلية لأن الناس متفاوتون
 في الركوب والبس والمدعي عليه رضي بهما من المدعي التي وارثته وخلاف الزراعة والخدمة والنسكية إذا لا يتفاوت فيها
 فيقوم الوارث مقام المدعي

هذا هو الوجه في
 ما ذكره من أن
 العقد الأول بانقضاء
 الحق وأما وضع في
 الزيان في المسلم فيه

لا والله يقول ع لعمري ميثاقى وعبد **ويحيى ابو يوسف الرقي** ويحيى ان يقول اري رقي معناه ان ميثاقى لم يمت وان
فيمك لاني لم اكن اكل واحد منها ابراقصير للاخر وينظر انما جازت ان اري كرمه وتلك في الحال كالمري فبطل اشتراط
استردادها **ابطلا** لان معناها انك مضافي وتعلق المكنى جاز فيكون الدار عارية عند ماله الموروث مادونا
في الانتفاع بها كالحق العربي فانها تملك في الحال والتعلق بعن لا يفسدها وعلى الخلاف لو قال اري لكل جسدي من مسايل
المنظومة وقد اجمعا الخصم ولولم يرد في قولها لكان احسن لكونه في طريق النقيض قوله **ولو قال جميع مالي او املكه فلان**
كان مبي لان مملوكه انما يكون ملكا لغرض بالتعلق وفي النوازل لو قال جميع مالي منزلي فلان وله دواب فلان في الرستاق
ان كانوا يذبحون بالتهار وياتون بالليل لذكر الخنزير بدخول في افران **او ما ينسب اليه** **او يعرف في** يعني لو قال منسوب اليه
او معروف بانه يدوي فهو فلان **كان اقرار** لانه لا يقيم منه التمسك وانما المهور منه ملك لفلان ولكنه منسوب اليه فيكون اقرارا
ويشترط القبض في الصدقة لانه لا يبرع لا يبيع الا بالقبض **ولا يبرع في شئ** يحتمل القسمة كالمبي **ولا وجع فيها** انما هي الصدقة
لان المقصود منها هو الثواب فحصل له وصدق الوفاق مع ان المالك فيه ظان كما سمع في الباب **ولا في الهبة** الهبة لا وجع
في الهبة **للقبض** لانه في الهبة صدقة اذ المقصود منها الثواب **لا الصدقة** بالجرى لا وجع في الصدقة **على الهبة** لانه يراى به
الثواب فذكر يكون المالك نصيبا عيال كثير الناس يتصدقون عليه لنيل الثواب **تكون الصدقة على فقيرين** لان الفقير مفرق
ولاخذوا صدقوا ماله كما قال الله تعالى **ياخذ الصدقات** وهو اي الصدقة مما يقسم على **عشرين** لا يجوز عند ابي حنيفة
وقال لا يجوز قياسا على الصدقة على فقيرين **ان الصدقة على الهبة مبي** يعني والهبة من اثنين لا يجوز عند ابي حنيفة
في هذا المقام بان هذا الكلام منافي لما سبق لان الصدقة على الهبة اذ كان كالمبي معني كان الفيلس لان يكون الرجوع فيها كما
جاء في الهبة له مع انه قال لما سبق لا وجع في الصدقة على الهبة **تكون ان يقال** في الصدقة على غني جرمين من جهة نظرها
يقيم ان غرض المتصدق في الثواب ومن جهة معناها يقيم ان غرض العوض اذ هو الظاهر فاعبر بالعام العظم بينهما جانب الهبة
لانه هو المعبر في العقول وفيما سبق اعتبر جانب اللفظ لم يكون الرجوع مكررها **وهو لم يعينوا الثلث** **من نذر**
الصدقة في ماله او ملكه وقال كبري على عراج الثلث لان في الكل اضراره والثلث هو المعذر في الوصايا **ولا تمننا** بين
تاما وجبنا اعطاء الجميع وقال **نفر** بجواب العدم اللفظ كما في الوصايا **بل يجرى في المال** ان الناذر عندنا في نذر ماله
جنس ما يري اي جنس ما يجرى في النذر وعروض النجاس والسوايق **تصدق** لها دوز غير هال ان الصدقة
او جبه الصدقة فاعبر باجابه باجابه به كخلاف الوصية لان الشرع لم يوجب له المال في المحيط لو كان له دين على الناس
لا يدخل في الصدقة لانه ليس بالملوك واما الاراض العشرية فداخلة عند ابي يوسف الاراض الخراجية تغور داخلة
بالاجماع **وفي المالك** **الكل** يعني يخرج الناذر في نذر ان يتصدق بملكه جنس ما يري ويجوز لان الشرع لم يوجب الصدقة في المالك
حيث يعتبر اجاب العبد به فاعبر عموم اللفظ **وتجس الناذر نذر المنفعة** لنفسه عياله **ان يكتسب** بالانوار **لنفسه**
الكل من اول الامر احتاج اليه السوا والموت وجوعا وموضرا فاحس **فخرج** مثله اي مثل قدر المنفعة لانه استعمل مال
لزمه الصدق فصار دينا في ذمته كالواستعمل مال الزكوي يبقى الزكوي دينا عليه قالوا ان كان دينا فاما يسكن موت سنة
لان العقرية يتجرى في كل سنة وان كان ناجلا يسكن موت سنة لان النجاس يتفق في بعض الاحيان فقدر سنة وان كان محرقا
يسكن موت سنة **كتاب الوقف** وهو في اللغة الحبس وفي الشرع حبس العين
على ملك الواقف والصدقة بالمنفعة عند ابي حنيفة فيكون رجوعه كالعارية وبورث عنه وعند ابي حنيفة العين على التملك
مع الصدق بمنفعة **لا يكون** العين في ايلة الى ملكه انما يجرى من ابي حنيفة به انه غير جاز لان الوقف
تصدق بالمنفعة ومن معدومة فتصدق بما غير منصوص كمن الرواية الصحيحة عنه انه جاز فان قلت **اذا كان جاز**
اتفاقا على نيل الرواية فكيف اوردن بالجملته لانه في الرواية **من** عن الجملة في معنى نسبة الرواية فلا بد ان

بعد القبض

الصدقة على الفقير

الصدقة على الفقير

الصدقة على الفقير

وذكرني العدة امام المسجد اذ ارفع الغلة وذهب قبل منى السنة لاسرعة غلة بعض السوا والعزير لوقت كذا كان الامام وقت
فصلا كذا في المسجد حتى مضى كالجدة وموت القاهل خلال السنة وفي رواية صدر الامام طاهر محمد وروى فيها اراضي الوقف على امام
المسجد يعرف الغلة وقت ملاذراك فافتر الامام الغلة وقت الادراك وذهب عن ذلك الفري لاسرعة منه حصة ما بقى من السنة وكان الحكم خطا في العلم المذكور
مقصود عاكس

على الخلاف لان قوله ولزم بدل على جواز الوقف عند من يملك قوله والوقف جاز في معنى ترجيح من الرواية عنه **ولو جاز** ان الزوم
الوقف بان لا يبيع للواقف رجوعه ولا يفاخي ان يابطاله **بالنقض** اي يحكم الحاكم وطريقه ان يملك الوقف الرجوع بعد ما امله
لا يمتد في محلي بعد الزوم عند ابي حنيفة فيخصيصان اليه العاقبة فيقبض بالزوم على قولها فيكون لانه قضى في محلي بجهنم فيه
ولو حكم رجلا حكم بغيره فاصح ان الوقف لا يبرم به **او بعد الموت** **فاعلى به** اي بالموت كان قال اذ امت فقت وقت
داري على كذا عند الوقف انما يكون لان ما بعد الموت بالاتفاق لا قبله لانه معنى له الوصية بالغلة والزوم الوصية انما يكون بعد الموت
وفي الحاشية قال الطحاوي الوقف في عرض الموت لم يعلق بما بعد الموت والصحيح انه بمنزلة الوقف الصحة فلا يبرم عند ابي حنيفة
من الثلث لان حق الورثة تعلق بما تملكه من الوقف وقت الصحة الا ان يقول نقول نقول في حيواني وبعد ما يملكه لا يكون لان ما عند
يصر الا بد فيه كغير الوصية له باخذه في لزوم الوصية بعد الموت فعلى هذا لا يكون لزوم الوقف منحصرا في العقدين المذكورين
فكر الامام الرضا الذي جري الرسم في زماننا انهم يكتبون اقرار الواقف بان فاضيا في بل وزم هذا الوقف فليس
بشيء لان اقراره لا يصير حجة على العاقبة الذي يريد ابطاله في المحيط لو قال انست من مرض هذا فقد وقت داري على كذا
لا يبيع لان تعلق في الوقت بالشرط غير جائز لانه من معنى تملك الغلة من الفقر ولو قال انست فاجعلوا من الدار وقفا
يبيع لان هذا تعلق التوكيل بالشرط وهو جائز **وقال الامام** **مطلقا** اي سواء ورواه العقيد بن المذكورين والاولا لانه قصد
بالوقف استدامة الخير فوجب ان يخرج عن ملكه وتعلق الله تعالى كما جعله ان مسجد ابي بكر خالصا له تعالى **ان**
عرضه الصدق بمنفعة ماله وذا يقضي بقاى على ملكه ولذا اعتبر شرط الواقف فيه وبقي ندرين بعن في نصب الفقير
وتوزيع الغلة كخلاف المسجد فانه خالص له تعالى وهذا لا ينفع به شيء من منافع الملك **فخرج** اي ابو يوسف الوقف
عن ملكه **بالقول** اي يخرج قوله وقفته من غير تسليم **لا ولي** لان الوقف اثره الملك للفقير لا التملك من الله تعالى حقيقة
لانه غير منصوص فيه بدون التسليم كالايمان ومساكنها اخذوا به برغبيا **وشرط** ان قال محمد لا بد من التسليم
للمتولي لان تملكه من الله تعالى قصد غير محقق فانما يشترط التسليم اليه العبد كالمصدق ومساكن بخاري اخذوا
بقوله وفي الحاشية التسليم اليه الموتون عليه كالتسليم للمتولي **ويجوز** اي ابو يوسف الوقف **المنفعة** لانه الوقف عند
استقاط الملك والشيوع لا يمنع **ومنعه** اي محذور المشاع فيما يحتمل القسمة لان القبض عند ابي حنيفة وهو لا يبيع مع الشيوع
كالصدقة والهبة **ولا يجوز** ان وقف المشاع اتفاقا في **المسجد والمقبر** لانه لو جاز لاحتج اليه المهاجرة بان يصير في المسجد يوما ويكون
اصطفا يوما وبدن في المقبر سنة وينبش ويوزع اخرى واذا قبح كظان ساير الاوقاف لان المهاجرة في استعماله
غير قبيح **ويجوز بشرط المنفعة والولاية لنفسه** يعني جاز للواقف عند ابي يوسف ان يشترط انتفاعه من وقفته ونو
ليته لنفسه ما روي انه عدم كان ياكل من صدقة ابي وقفته ولا ياكل ذلك الا بالشرط فعلم انه مشروع الا انه لم يكن
امينا فلتاخي عنه ولو كان شرط الواقف ان لا يبعده احد لا يفتت لانه مخالف للشرع دفعا للضرر عن الفقر ولو صار
عدا لايمن لا يستعمل الولاية اليه كذا في المحيط **وخالف فيها** اي احمد ابا يوسف في الشرطين ولم يكون مما اتى بشرط المنفعة
فلان في الوقف في التملك عند التملك من نفسه غير محقق فلا يجوز واما في شرط الولاية فلان التسليم عند شرط
واشرط الولاية لنفسه بياضه وذكر محمد في السير الكبير لاوله للواقف والولاية للفقير وكلهم عمن مشعر بان الخلاف
فيما اذا اشترط الولاية لنفسه كلام المحيط والداية والتمتع وغيرها ينص بان الاختلاف ان اذا اشترط الولاية لنفسه
يصح واما الخلاف فيما اذا لم يشترط لنفسه ويمكن ان يقال وضع المسئلة فيما اذا وقف شرط الولاية لنفسه وسلم فلا يكون
اشترط الولاية لنفسه منافيا للتسليم **ويجوز** اي ابو يوسف الوقف **من غير ذكر** **تأيد** **ويكون للفقير** **ان لم يسم** وقال
لا يجوز قيد بالذكر لان نفس التابيد شرط اتفاقا وقيد بالفقير لان الفقه ليس بمصر في الوقف في لوصح الوقف على الغنى
وعدم لا يجوز ولو وقف على طائفة من الاغنىاء ثم بعد على الفقير لا يجوز فيعتبر شرطه فيكون صدقة للاغنىاء كذا في المحيط

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

سنة

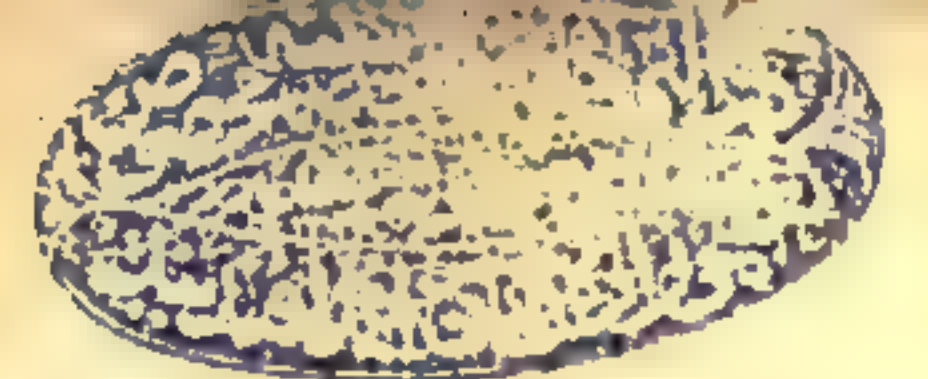
سنة

سنة

سنة

سنة

عند ان حصة من وقول الحسن وزفر لان الغاصب يملك باحداث الصفة وهو في نفسه مشرور وانما حرم من الوجه في حال الغير
فان شبه الاصطباذ بنوع الغير فيلحق الغاصب بها والتصرف فيها واذا لم يوجد بها او بدعها جاز كما لو دفع شاة فطبخها
او شواها او طهى حنطة او زرعها او خبز دقيقا او جعل الصفر اذبة بعد التمر بمخبر اناء او الحريد سيفا او بنى
على ساجدة وهو خضبة مخوبة مهيأة توضع تحت البناء لا يغير من بنائها او غزل قطن او نسج غزل او من الخشب
تمشيلات للاعبان المصنوعة المعتبر بفعل الغاصب لغيرها كما في الساجدة وما لا يغيرها فلا يملكها كانت فقلية والان
صار من العقار للمدعي بالصفة فيكون كالمالك من وجهه ومتغير من وجهه والتغير بوجوب التقاطع حتى المالك ولو ملكها
بمنه التصرف عند تظاير الشاخي وهو بوجهه نقصان وفي الذخيرة انما يزول المالك على الساجدة اذا كان قيمتها اقل
من قيمة البناء اذا كان اكثر منها لا يزول ملكه عنها ولو غصب ثيابا او مالا كان غير مضر ومن الذخيرة اذا ضرب كند بنار
والان قال تزل الا للذهب وبعضهم يقول للفضة ايضا كذا في النعمان فصاعدا ثيابا او ضرب به نائبا في المالك عند اى حصص
وقالا مملكتها الغاصب عليه المثل لانه احدث فيه صفة متقومة كما سبق بيانه فربما و **قوله** ان اسم الذخيرة والفضة لم يزول
عنهما وكذا لا يزول معناها وهو التمنية فلا يكون في حكم المالك على ان الصفة غير متقومة في الاموال الربوية ولقد اختلفت فيها
فكسر في ثوبه لا يملكه الا بغيره ولو دفع شاة غير او قطع عضوا من فاهن شاة المالك اخذها بغيرها او سلمها الى الغاصب
وصفته فبقيت لان في الرية انك لا تلبسها لغيرك من الشاة وهو الذر والنبل والبقاء بعضها وهو اللحم وفي ذكر الشاة اشان
لما ان هذا الحكم في كماله واما اذا لم يكن كذلك بغير جميع فبقيت الا اذا قطع طرف العبد المصنوع فلما لم يكن باضع
مع ارضي المصنوع لان الادنى ينتفع به بعد قطع عضو كذا ذكر الدابة الغير المأكولة وان عرق ثوبا خرقا حشا وفي
الحظ ونحوه المستكشف او سائر الناس من لبسه مع ذلك الخرق والسير ضلوع وفي الهداية الصحيح ان الغاصب اذا خرق ثوبا فبقيت به
بعض العين وحسن المنفعة بان كان يصح للعين قبله ويصح للغير من اليد اشار بقوله فابطل ما حاشا فانه
وانما يكون به بعض العين من حيث الظاهر لان الثوب اذا تغيرت من اجزائه في حاله ضمت الى المالك الغاصب فبقيت لانه مستهلك
في ولو اضع المالكه في نفسه فله ذلك لان عينه مع بعض المنافع قائم وان كان الخرق يسيرا وخلا لا يكون به شيء من المنفعة
بل بدخل فيه نقصان عيب مع بقاء المنفعة وهو تنقيب الجوخ لا عين **فمنه نقصانه** لان الغاصب اذا دخل فيه عيبا ما ملكه الحكم
في كل عين من الاعيان الا في الاموال الربوية فان تضمن النقصان منعها لانه يؤول الى الربو فان المالك يخرجهما بين ان
يملك العين ولا يرجع شيء على الغاصب في ان يملك العين اليه ويضمنه مثله او قيمته والى اخراج الاموال الربوية اشار بقوله
ان عرق ثوبا لان الربو لا يخرجه منه وفي الذخيرة هذا المالك يخرجه منه صنعة وان جرد حيا بان خاط غصبا بغير قيمته لا تقاطع
حق المالك عنه فان **بني الغاصب في ارضه او عرق ثوبا** ايا الغاصب الارض المصنوعة لانه مشغل ملك الغير ببناءه او عرقه
بغير اذنه وذاعه جاز **وسلمها المالك فان نقصت به** الى الارض بسبب الترتيب **كان للمالك ان يبيع ثوبه غير ثوبه**
مقلوعا ايا مستحقا للقطع ومعرفة ذلك بان يقوم الارض بالبناء ويقوم ببناء كما هو اصاحبه بقلعه فيفسد الغاصب
ما بينهما من التفاوت ويحوز له ايا البناء او الفرس ملك الارض وفي النهاية هذا اذا كان ثوبه البناء اقل من ثوبه الارض
واما اذا كانت اكثر منها بغير الغاصب فبقيت الارض ولا يؤثر بقلعه كما اذا ابتلع وجاجة زبد لولا لونه عروق وكان ثوبه
الوجاجة اكثر بغير زبد فبقيت لولا لونه وان كانت العكس بغير عرق ثوبه الوجاجة **ونظم المسلم قيمة ما تلف من ثمر**
ذقي وكذا اذا تلف خنزير **والذي** ايا بغير الذي **سلمها** الى المثل الخمر اذا تلف خمر ذقي وان تلف خنزير بغير قيمته
وقال الشافعي لا يضمنها ثوب الخمر لانه لو تلف ثوبه ذقي لا يضمن اتفاقا **وقد بالذقي** لانه لو تلف خمر حسم لا يضمن اتفاقا
قوله ان يقوم ما سقط في حق المسلم فكذا في حق الذقي لانهم اتيوا بالاحكام **وتسا** ان الخمر والخنزير يردان لا يستوفيان
في حق الذقي ونحن مأمورون بتركهم وما يدبرون فيكونان معزوين اذا اتلفا الا ان المسلم يضر الخمر بغيره لانه مضمون في ملكها



وتعليقها الهانة لها والذي يضر مثلها لكونها من ذوات الاشكال **فلو سلم بعد ائلا** ايا لو سلم ذقي بعد ائلا في ثوبه
ايا ابو يوسف المتلف عن الثوب **واوجب محمد القيمة** قيد باسلام المتلف لانه لو سلم صاحب الخمر ثوبا المتلف اتفاقا لاني
ان ما كان واجبا عليه وهو ضمان مثلها بسقط عنه باسلامه ولم يوجد منه ثوب الثوب بغيره فبقيت له الخمر لانه لم يضر من تسليم
مثلها وجب عليه قيمتها كما لو تلف المسلم خمر الذقي **والقولان روايتان** عن ابي حنيفة **ولا يضمنه** لانه لو سلم المتلف ثوبا
بغيره فبقيت خمر المسلم **ثمنها لارقتها** عن المالك **وخالفه** محمد بن الرزق لان الثوب لا يخرجه الخمر اتفاقا لاني يوسف لانه كان
ما ذونا في الارادة وقد لا يثبت ذلك الا بالثبوت فيكون ما ذونا فيه ومحمد ان الارادة ممكنة بدون الثبوت في حق الرزق
لانه حال سقوط الغنوي على قول ابي يوسف **ولو كسر معرقا** وهو نوع من الطباير يتخذ من اهل اليمن والحرم اياه عند ما كان اليه
للمو كالمزمار والوق وغيرهما يعني ان كسر مسلم معرقا لمسلم **لغيره** هو ضامن عند ابي حنيفة **قوله** المتخوم من ثوبه المتلف
ان الجار والمجور وصفه لمعرقا يعني معرقا كالمزمار لا يملكه من ثوبه ان يكون المعرق في البيت للمو لا يكون معقونا بالاتفاق
والحال انه على الخلاف ايضا على ما تقدم من المتن والشروع بل الوجه ان يكون الجار والمجور متعلقا بضامن يعني بغير قيمته
غير صالح للمو وقال لا يضمن ثوبه المخرق يكونه لمسلم لانه لو كسر معرقا الذي يخرق اتفاقا بالغا قيمته ما يملكه ولو كسر صليبة
لانه حال سقوطه في حقه واما طبل المخرقات او الدق الذي يباح من بصره العرس فكل من ضامن اتفاقا بالغام ما يملكه وفي
النهاية لا يضمن الرزقاني بالكره اذا كان باذن الامام ولا باس بان يهدم البيت على من اعتاد الفسق وبرأى عصب
قبل ان يشتمد والغنوي على قولهم **لكن** ان المعرق بعد الفساد فسقط ليقوم كالمزمار **قوله** انه ان تلف
ما لا ينتفع به من وجهه اعرض سوى الملو والحصى فيضاق له فعلة بغير قيمته غير صالح للمو كما اذا استهلكه امرأة مغنية
ولو ابرأ المصنوع من يد الغاصب **قوله** على المالك وهو على بناء المجهول ايا ليقع رجل من سبعين سفير فادي **الجميل** **يقدم** ايا ابو يوسف
المالك من الرجوع ايا رجوع ما داه على الغاصب **خالفه** **قوله** ان قال محمد يرجع لأن سبب الجعل جده عند الغاصب فيرجع عليه كما اذا
فدي المالك من جنابة وجرت عند الغاصب لاني يوسف ان الراد على المالك كان اخر حمله عليه هذا ليس بضامن والغداة
كان ضامنا كحضا **ومشتر به منه** ان من اشترى العبد المصنوع من الغاصب **لو اعتقه** **ثم اجاز المالك البيع** **فالعتق جاز**
عند ابي حنيفة **وهو ابطله** ابي محمد العتق قيد بالمشتري منه لان الغاصب لو اعتقه وخر المالك قيمته لم يخر عتقه اتفاقا
ولان المشتري من الرافعي اذا باع او اشترى ايا المالك من بعد البيع والعتق اتفاقا **قيد** باعتاق المشتري لانه لو باعه
من آخر ثم اجاز المالك البيع الاول لم ينفذ البيع الثاني اتفاقا ولو باعه الغاصب من رجل ثم اشتراه ثم اجاز المالك البيع
الاول لم ينفذ البيع الاول ولا الثاني ماعرف في البيع الفاسد اذا وصل البيع الى البائع باي وجه وصل بفسخ البيع **قيد**
بقوله ثم اجاز لان المالك لو لم يخر وخر الغاصب فبقيت بعد ما اعتق المشتري منه لم يخر عتقه بجزاوة عرق حصة له
لا ان المالك يثبت للمشتري في حصة الاجازة من جهة المالك وفي حصة المالك بعد الثمن اقسامه دون اولاد والمالك الغاصب
ناقض لشبونه مستند او المستند ثابت من وجهه ووجهه وطحا على بعد الثمن اقسامه دون اولاد والمالك الغاصب
يكفي ليعود البيع وخر العتق كملك المالك بغير ثوبه عدم لاعتق الا فيما يملكه ابن ادح والمشتري من الغاصب لم يملك العبد
فلا ينفذ ولا يضمنه به ان بيع الغنوي بغيره ملكا وهو قاطع ايا المالك البيع نقد من ضمن العقد فجا اعتاقه
لمصاد فيه المالك **او دفع بدله** ايا لو قطع الغاصب يد المصنوع **فالمالك يضمنه** عند ابي حنيفة ايا باخذ قيمته **ان سلمه اليه**
ايا ان سلم المالك المصنوع الى الغاصب الجاني ان امسكه فلا يضمنه **وقالا بمسكه** **وياخذ النقصان** قيد
بالبدل لانه لو قطع احد ماله ان يمسكه الحجة **وياخذ النقصان اتفاقا** **لكن** ان الغاصب يخرجه على طاله فيخرجه المالك
بين ان يدفعه اليه ويضمنه قيمته وبين ان يمسكه ويأخذ منه بالنقصان الجنابة كما اذا مخرق ثوبه **قوله** ان ضمان البدن
مسؤول لغيره لانه اذا اضمنه البدن لزمه تسليم الحجة اليه لئلا يجتمع البدل والمبدل منه في ملكه واصل بخلافه في حق النوب

فقد الجاهل كان نكاح الزانية جائز اذ لم تكن حبيلا اتفاقا وقيد بالزنى لان الجاهل من النكاح يحرم نكاحها اتفاقا
 وفي التبيين الخلاف فيما اذا تزوج اياها غير الزاني وان تزوجها الزاني يكون اتفاقا وفي النهاية قيل كذا الخلاف
 في تزوج الزاني اذ لم يقر بان كسب منه فلا قد صح النكاح اتفاقا فيسحق النكاح لانه غير ممنوع وطهرها **ان سدا**
 المحل يحرم اذ لا ذنب له نصار كتاب النسب **لما** قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذكركم وانما حرم وطهرها لان سبي
 زرع الفرج حرام كما قال الله السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسبق ما واه زرع غيره فان قيل في الزرع
 لم يفسد بالكل فكيف يوجب سب الزرع **قلت** قد جاء في الخبر ان سبي المحل يبرح بحداد من بالوطء وفي
 ١٥ الواضعات رجل تزوج امرأة فجاءت بسقط استبان خطفه ان جاءت لاقل من اربعة اشهر لم يكن النكاح لان
 خلق الولد انما يستبين في اربعة اشهر فتعين ان الولد من الاول **وتبطل المنة** اي نكاح المنة وهو ان يقول
 الرجل للمراة خذي مني العشرة اتمتع بك وبتين من معلومة فتقبله ولا بد فيه من لفظ التمتع وهو كان جائزا
 في الابتداء فتسخة البيع لقوله كفت ذنتك في الاستمتاع من النساء وقد حرم الله تعالى ذلك اليوم الفجعة
 رواه مسلم **وابطلنا الموقوف** يعني النكاح الي من معلومة عندنا **الوقوف** انما قاله من فوقيته باطل وعقد
 جائز لان في نكاح اسقاط حرمة البضع لكن جعل ملكا للزوجة بشرعية وما كان من الاسقاط لا يبطل بالشرط
 الفاسد نصار كما اذا تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر **قلت** ان النكاح الموقوف نكاح سقعة يعني لان النكاح
 عقد عمر وتوقيته يكون نصرا بان العرض منه المنة فيبطل النكاح اذا العبر للمنة كما اذا قال جعلتك وكلا
 بعدد من يكون وصيا وعن ابي حنيفة انه اذا ذكر من لا يحسن مثله اليه صح النكاح لانه في معنى المنة لكن الظاهر
 ان الفرق بين طول المنة وقصرها ما ذكرناها خلاف ما اذا شرط ان يطلقها بعد شهر لان اشتراط الفاطح يدل على
 النكاح موقفا **ونكاح الشغار** وهو ان يقول الرجل ازوجك اختي على ان تزوجني اختك على ان يكون بضع كل
 واحد منهما صداقا للآخر وعندنا من ان العقدان جائزان **ونكاح الشغار** على كل منهما وقال الشافعي العقدان
 باطلان فبطلنا على ان يكون لانه لو لم يقل على ان يكون بضع كل منهما صداقا للآخر لا يكون شغارا اتفاقا
 ولو قال احدهما على ان يكون بضع اختي صداقا للاخر وتزوج النخاطب اخته لم يجعل بضعها صداقا فنكاح من جعل
 على الخلق ونكاح من لم يجعل جائزا اتفاقا كذا في المصنف **نكاح الشغار** **قلت** ان النكاح ما لا يبطل
 بالشرط الفاسد ومنه ما شرطه ما لا يبطل بشرطه ويصح عقد كالوسعي خيرا والشغار هو الخلو
 شغرا الخلق عن المهر **وتبطل شرط اخبار** يعني من تزوج بشرط الخيار ينقض نكاحه ويبطل شرطه
لا العقد ان قال الشافعي يبطل عقد لان اشتراط الخيار فيه معنى توقيته في نقد البضع ومعنى اضافة الى
 المستقبل على تقدير الامضاء وكلاهما باطلان **قلت** ان اشتراط الخيار في معنى المهر والمهر غير مانع
 لقوله مع ثلث سنين جد الطلاق والعقاق في العقد لزوم ويبطل شرطه **ولو تزوجها ايا امرأتين**
 بعقد واحد **بالبيع** احدهما حرام بان كانت مجوسية او معتنك الغير او كونهما صح النكاح اتفاقا في الحلال ولها
 ابي اليه صح نكاحهما تمام **الالف** عند ابي حنيفة **فالا حصتها من مهر مثلها** يعني بقسم الالف على مهر مثلها مثلا اذا كان
 مهر مثل احداهما ضعفا لمهر مثل الاخرى بقسم الالف بينهما اقلانا وان كانا سواء بقسم سواء فما اصاب مهر مثل
 الحلال يكون لها وما اصاب مهر مثل المجوسية يسقط هذا اذ لم يدخل بالمجوسية وان دخل بها فعلى نكاحه قوله
 لها مهر مثلها بالغام بالغ وعلى قولها لها مهر مثلها ولا تجاوز حصتها من الالف فيكون مهرها صرا لا
 لو تحجبها بقسم الالف على مهر مثلها اتفاقا **لما** انه جعل الالف بدل المضيق ولم يسلم له الا احد ما تحجب
 عليه قدر ذلك من العوض كما لو قال لامرأتين تزوجكما فاجبت احدهما **قلت** ان احدهما ساقط شرعا
 لعدم كليتها نصارت كالساقط حقيقة فيجعل كل الالف مقابلا للحلال ويكون التثنية مجازا عن الواحد

ان

تباين

مطهر نكاح الزانية
 للزاني وغيره

مطهر
 انما هو الزاني
 منه من النكاح

قلت ان انكار المعتنك انما يعتبر فيما يتعلق بحقوقها كالنكاح والمهر وما فيما يتعلق بحقوقه كجواز التزوج بالادراج
 واخت معتنكة فلا يعتبر في صدق الزوج في ابطاله لسلامة عن المعارض فيما يتعلق بنفسه والحاصل ان خبر كل منهما
 يقبل في حقه دون حق الآخر **ونكاح الكفار** تعتقد كذا يا كنهرا لنية ونحوها لعدم قوله
 فانكحوا طاب لكم بعد ما خضع منها المجوسية ونحوها **ونكاح الذميمة ومع تحول الحن** يعني يجوز نكاح الائمة
 الذميمة عندنا لمن يستطيع ان يتكلم الحرة **قلت** انما في لا يجوز لقوله تعالى ومن لم يستطع طولا ان يتكلم المحصنات
 المؤمنات فمن طامكت ايمانكم من قتيلا كنكم المؤمنات على نكاح الائمة بوصفين يكونان مؤمنة وبعدم فزوج
 المتزوج على الحن فينتفي الحكم بانتفاء احداهما لان ذكر الوصف كذا في الشرط **قلت** عموم قوله تعالى فانكحوا طاب لكم
 من النساء وذكر الوصف قد يكون للزينة فلا يستدل بعدمه على عدم الحكم كوصف المحصنات فسر المتفسرون
 بالعفاف وهذا ليس بشرط في جاز نكاح غير العناني من المسلمات اتفاقا على ان نكاح الائمة لو لم يكن جائزا مع طول
 الحن لم يكن له فيه عيب من تزوج الائمة على الحن فابق **والاربع منهن** اي يجوز عندنا تزوج اربع من الائمة وقال
 الشافعي لا يجوز لان نكاحها من زوري لما فيه من ارقاق والقرون تندفع بالامة الواض فلا يجوز اكثر منها وفي المصنف
 هذا في الحرة واما العبد فينتكح امتهن ولا يعتبر في حقه العجز عن الحن بل ان ينكح حرة وامه وان ينكح الائمة على الحن عن
 وعندنا لا يجوز ولو تزوج الحرة على الحن لا يجوز اتفاقا **قلت** عموم قوله تعالى فانكحوا الائمة ولا ارقاق فيه لان
 الارفاق يستدعي تقدم الحرة والنطفة لا توصف بها ولا بالرق على انه يمكن ان يحصل اولا لاصلا بان تزوج
 امه عاقرا **وجارية ابنة** اي يجوز للاب ان يتزوج جارية ابنة **قلت** انما في لا يجوز وفي الخبايا خلاف في الارباح لانه
 لو كان عبدا وتزوج جارية ابنة يكون اتفاقا وتجد جارية ابنة لان الابن لو تزوج بجارية ابنة او اخته يجوز اتفاقا
قلت ان نكاح الرجل مملوكه غير جائز وجارية ابنة مملوكه من وجه لقوله عم انت وماكلا لا يبيد وهذا لو طهرها
 مع العلم بالحكمة يسقط الحد عنه **قلت** ان الاب لو كان نكاحا جارية ابنة من وجه ما جاز للابن وطهرها وهو جائز اتفاقا
 وما رواه محمود على المصنف **نكاح الجارية** وسقوط الحد لظواهر الاضافة في الحديث المورثة للشبهة **ونكاح**
الائمة على الحن **الاب لا يحرم** تزوج الحن على الائمة لقوله عم لا ينكح الائمة على الحن وينكح الحن على الائمة **وي**
عن الحن من يابن حرام يعني من ابان زوجته الحن لا يحل له ان يتزوج في عدتها امه عند ابي حنيفة وقال
 يجوز قيد بعن الحن لان عن الائمة لا تمنع تزوج الحن اتفاقا وقيد بالباين لان العن من طلاق رجعي منع
 نكاح الائمة اتفاقا **قلت** ان تزوج في عدتها ليس تزوجها عليها وهذا لو طلق ان لا تزوج عليها فزوج
 في عدتها لا كنه **قلت** ان النكاح باق في العن من وجه لبقاء بعض احكامه من نفقة وغيرها فيحرم
 نكاح الائمة فيها احتياطا كما لم يكن نكاح اختها في عدتها وانما في البين نكاح الحالف ان لا ينكح غيرها
 في قسمها فبالزواج في عدتها لا يحصل الا بشرط فلا كنه **لا تزوج المولى امته** اي تلك المنة فابق له
 وثبت ثانيا بالنكاح لادبي الى اثبات الثابت **المراة عبدها** لا نكاحها لانه لو كانت مملوكه لصارت
 مملوكه وبشرها ثانيا ولو نكح بنت مولا لا يملك لها في طاهرها **ونكاح المجوسية والوثنية** اي
 نكاح من لقوله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ومن يعتنق الا الوثن او النار لا يكون مشركا والمشرك
 بغير الكتابي لان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب قوله لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب المشركين
 والعطف يقتضي المغاينة **والصبا** **بيان** ان لم يكن اهل الكتاب فبذلك لا نكح لانهم كانوا لما زعم ابو حنيفة في حق
 انهم قوم من النصارى يفرقون الزور ويعطون الكواكب كعطية العتلة تجل الزوج منهم اتفاقا وان كانوا
 كما زعم صاحباه في حقهم انهم فرجوا من النصارى وعبدوا الكواكب الملائكة يحرم الزوج منهم اتفاقا **ونكاح** اي
 ابو يوسف **الحامل** من الزنا اي من نكاحها **وما** **ظننا** يعني يجوز صاحباه نكاحها ومعا وطهرها **في نكاح**

[Handwritten notes in Devanagari script]

مطبعة
الكفاة
في ابتداء النسخ

مظفر
شعبه الكفايه
في الاملايه

في حصة من النصف بالمثل عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا الصدق ولو كان ما قبضته
 في حصة من النصف اكثر من النصف شيئا فلا يقتل يرجع عليها بما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 للقبض **في حصة من النصف** الباقي حصة من النصف باصل العقد كما في البيع نصار العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 قبل الدخول **في حصة من النصف** لا يلحق باصل العقد كما في البيع نصار العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 زيادة ولو لم يكن لا يتصف الزائد بالطلاق قبل الدخول فاذ لم يلحق بغيره نصف جميع المهر وصل اليه فلا يرجع بخلاف البيع لان الخط
 والربا في حصة من النصف باصل العقد لان الاقالة فيه فلهما نصيصة العقد الاول وجرد العقد الثاني وانما النكاح فلا يقبل الشك
 بالاقالة فلا يلحقان فيه باصل العقد **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 كان او ثباته اللازمة **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
في الرجوع بالنصف عليها وقال في مولا النكاح يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 يسلم له نصف المهر بالطلاق قبل الدخول ومما سلم له بالبراءة والحبس واختلاف السبب في حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 لرجل وميت في جارية فيك فقال المولى لا يلزم رجوعك لاني لا املك له ولها ما املك له وانما حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 الدخول ان يحصل له نصف المهر من جهتها بلا عوض وقد وجد فلا يباي باطلاق السبب عند حصول المقتضى كما اذا باع
 بيعا فاستداه نصف المهر من المبيع ثم وجب للمبايع لا يفي بحصول المقتضى ولا يباي باطلاق السبب انما يثبت الحقل
 في الجارية لان كل من اقام يثبت ما ادعاه وانكر يدعي الاخر **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 بعد القبض فعلى هذا ونحوه قوله قبل القبض اتفاقا لا يثبت ما ادعاه وانكر يدعي الاخر **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 بلاطلاق وبعد القبض فيه ظان زفر فعلى هذا ونحوه قوله قبل القبض مستند **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 لان اشتراط قبولها في العقد شرط والشك لا يبطل بان شرط الفاسد **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 والمسلم ليس بمالك في حق المسلم هذا اذا لم يكن فيه حصة من المهر من جهتها بلا عوض وقد وجد فلا يباي باطلاق السبب عند حصول المقتضى كما اذا باع
 نصار كالموجع بين الحقل والخمر في رواية اخرى لها من المثل لان المقتضى هو ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 فيه لغيره في حصة من النصف الباقي حصة من النصف **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 الحقل فكان خيرا فلها من المثل عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 الخمر وزنا خلا **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 اي وان اقر ابو يوسف بمسئلة الحقل واوجب الخمر فلا يحل ان يبين بين المسائل ان الانسان والنسبة اذا اجتمعا
 والمشار اليه من جنس المسمى لا يعتبر مخالفة الوصف لانه تابع للذات وان كان في حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 تعرفي المامنة والانسان تعرفي الصون وهذا الاصل متفق عليه لكن الخلاف في تحرير فعندنا في حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 واحده كذا الخمر فتعتبر الانسان فيها وعندنا في حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 محمد العبد مع كونه حصة من النصف الباقي حصة من النصف **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 يعني لو قال تزوجت علي بن عبد الله فان كانا حرة فاعيدوا في حصة من النصف الباقي حصة من النصف
عشر دراهم وان نقص قيمتها فلها تمام العشرة لان الانسان معتبر عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 العبد لا يصار اليه من المثل لانه لا يجتمع مع المسمى **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 شعبة العبد من معتبر عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 ان ساوي من المثل فان كانا حرة فاعيدوا في حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 تمام من المثل فاذا وجد ما حرة فاعيدوا في حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 هذا الخبر والميتة فان خلا او تكتة يعني لو تزوج امرأه على هذا الدن من الخمر فكان خلا او تزوج على من الميتة فكانت مذكرة

الحقل ومح

في حصة من النصف بالمثل عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 ايها الحقل والذكية **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 لانها من المواقف كما من اصله من الانسان معتبر عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 هذا القول اما اختار وتزول ما من اصله من الانسان معتبر عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 فكيف يزوج على المشار اليه الصحيح **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 بينهما ليس الا في الحقل والحكمة **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
او على حصة من النصف بالمثل عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 من ان الانسان معتبر عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
فان نقصت عن مهر المثل ثم مهر المثل لانها اثار نصيب المسمى لا باقل منه فيجب مهر المثل نظر لها لكن النسبة المشار اليها
 يكون لها الرضا في غيرها فليد على قيمتها الى تمام مهر المثل وفي الحقل عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 على من النسيب العشرة **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 اطلقت لا يجب مهر اذ لم يكن مشارا اليها والثوب العاشر لا يكون المشار اليه في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 يصلح ان يكون مهر او ان يشترط اليه **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 لانه لو تزوجها على شرط بين وصفه فاني بغيره لا يجبر على قبول اتفاقا وقد يكون موصوفا لانه لو تزوجها على ثوب بطل
 فلهما من المثل اتفاقا وقد يكون في الذمة لانه لو تزوجها على ثوب بغيره لا يجبر على قبول اتفاقا وقد يكون موصوفا لانه لو تزوجها على ثوب بطل
 لانها لو ان بالثوب الموصوف اجبر على قبوله اتفاقا **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 و يثبت في الذمة صحته ولهذا اوجب المسلم فيه فاذا اقر بثوبه على كبره في قبول قيمته **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 متعينا فتو في حصة من النصف الباقي حصة من النصف **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 على القول وفي الحقل عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 على ثوب كذا ليس له ان يعطى القيمة لان الاضافة كالاشان **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 ذكر اطلاق ان الثوب الموصوف انما يكون دينا اذا كان موصوفا وهذا لا يجوز استنفاذه لان الرضا انما يكون طالا وجاز
 المسلم فيه كونه موصوفا وان لم يذكر الاصل اجبر على قبول القيمة لان ثبوت الثوب في الذمة بدون الاصل لا يكون صحته
وعدم الاجبار على قبول قيمته **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 في العذر على الاصل لا يصار اليه **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 لو تزوج على شرط مطلق ولم يصرفها **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 على خادم حصة من النصف عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 اذكر الابيض او لم يذكر كذا في البسيط البكري واذا ذكر الاسود يودي اربعة دينار عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
الغلام والرضع معتبر في كل بلد انما يذكرها المصنف في الحقل لان ذلك للاختلاف ليس في الحكم بل باعتبار الزمان
 وفي الحقل الصحيح قولها في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 لانه يعطى القيمة اتفاقا **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 ان حصة من النصف معلوم ووصف مجهول وجماله الوصف لا يمنع صحة النسبة في النكاح لان المهر فيه مائة دينار عندنا في حصة او لا يرجع اليه مولا لا يرجع عليها بنصف ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق ما قبضت من مولا صدق
 من حيث المالية بل يكون صله مستدرة فلا يجري فيه المنازعة بل يجري فيه المساواة والمساواة كخلاف البيع فان
 المالية فيه مقصود وانما تختلف باختلاف الوصف فماله نوع في المنازعة **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 جميعين جنسه بانه هموي او هموي او على اية **في حصة من النصف** باصل العقد كانه وروى على حصة من النصف الباقي حصة من النصف
 اصولا من النكاح والكنان والابن

في الذممة

هذا الذي نحن المزمعون ذوات الاشياء وان كان منها برة بعيب سبب اتفاقا كذا في المصنف **فصل** انها انما رضى بالكلية لهما فاذا كانت
فلا ان تنق كما اذا كان المراد من ذلك في المبيع **فصل** ان الرق غير معتد لان النكاح لا ينقضي به اذا صدر عن ولاية كاملة والمراد من
حتى يؤخذ منه سليما ولا فاقبل في الحجاب فبعضه ايضا لان فبعضه غير معلوم لان التقويم لا يكون من تفاوت سبب لانه انما يكون
بالنظر لا باليقين بخلاف الفاضل الذي لا يدخل تحت التقويم وكانت قيمته اعدل منه وبخلاف المبيع لان الرق يوجب اعان العوض
قاله فيه مفيد **فصل** في نكاح اهل الشركة **واجازوا النكح الكفار** وقالوا لا يجوز لان نكاحهم مشروط بالجواز منفذ
فصل في قولهم انما ولدت من نكاح لامن سفاح ولولا حق عقد مع ما قالوا كذا **ولو تزوج بغير شهوة ايجزناه** يعني نكاح الكافر
بغير حضور الشاهد بن جاز عندنا وقالوا في الجوز لقوله عدم لان نكاحه لا يبرئوه **واذا ايسر البقية** ان اذا اسلم النكاحات
بغير شهوة نكاحا بان فلا يفرق بينهما عندنا وقالوا في نكاح الكافر بغير نكاح غير جائز وانما يتعوض لهما بثلث الاسلام
لوجه عقد الزمة فاذا اسلما ونزعا لهما النكاح وجب التفرق **فصل** ان الاشتهاد على النكاح في الشرع ومع قبل الاسلام
الطائون به ونحو ما موروخ بتركهم وما يعتقدون فاذا اجاز نكاحهم يعني بعد اسلامهم **او يحرمه** اي لو تزوج ذمي بذات
رجح **فان جاز** عندنا في حسمه حتى يحكم لها بالنفقة اذا طلبت ولا يسقط احصائه اذا دخل بها حتى لو اسلم بعد ذلك بحد
قاده وقالوا غير جائز حتى يسقط احصائه بالدخول بها ولا يحكم لها بالنفقة وكذا الخلاق لو تزوج ذمي زوجه المطلقة
ثلثا او النكاح **فصل** في التزويج اذا تزوج الكافر بحرمه عندنا حسمه **اتفاقنا** اي اتفاق الزوج والزوجة على التفرق
عند القاضي **فروقا** اي فلا يفرق الحكم واذا احتكما رجلا فحكم المولى من الحقائق **بينهما بمرافعة** ادما **كامل** اي لا يفرق
بالسلام ادم لان النكاح بطل بانعدام الحلية ولهذا لا يورث به الا انما نكاحا بتركهم وما يدبونه فاذا فرغ طلاقا امر
تقد التزم حكم الاسلام بغير قاي بينهما **فصل** ان هذا النكاح صحيح في اعتقادهم فلا يتعوض لهم في شريعتنا ماداموا
على اعتقادهم ورافعة ادم على ابدل على بطلان اعتقاد الاخر ولا يمكن الحكم على الراجع لانه يستلزم الحكم على صاحب بلاد ضاه
ولا ولاية لنا على الزايم لانما موروخ بتركهم ولا ما يدبونه بخلاف اسلام ادم لان اعتقاد الاخر لا يبارض الاسلام اذ الاسلام
يعلمو بخلاف ما اذا اتفقا على التفرق لانها اربطلا اعتقادهما بجواز النكاح والمعدم الارث فلا يثبت بالنكاح في الشرع
مطلقا على ظان القياس فلا يقاس على هذا النكاح **او في حق** كافر اي اذا تزوج كافر من غير اسلام **فان جاز** عندنا حسمه
وقالا لا يجوز لان نكاح معتد في غير عوام جماعا وقد التزم اهل الزمة احكامنا فنلزمهم هذا الحكم فيفرق بينهما وانما حكم
بغير شهوة انما جاز عندنا كما سبق فلان عروسته تختلف فيها ومع لا يلبس زوج احكامنا بجميع الاضلاق **فصل** ان العن
لا يمكن اثباتها حقا للشرع لكونهم غير مخاطبين به ولا حقا للزوج لانه لا يعقل فلم يتحقق ما يمنع النكاح ولا يفرق بينهما
كما يفرق بالنكاح ذات الزوج المحرم لان المحرمية تنافي النكاح والعن لا تنافي الا بربان المشكوك اذا وطئت بشبهة فعليا
العن ولا ينفسد النكاح وفي النهاية الاضلاق في التعريف فيما اذا كانت امرافعة او الاسلام قبل القضاء والعن اما اذا
كانت بعد القضاء لا يفرق اتفاقا **او بغير حرم** وما **ذميان** يعني لو تزوج ذمي ذمية على ان لا يهر لها **فهم المثل** غير لازم
عندنا في حسمه **فان جاز** اي عرض الزوج ان امرها النكاح لو نكحه للوصل **واسلم** وقالوا لهما المثل سواء ترانعا او ترفع
ادما **كذا في اسلام** وفي المحيط هذا محمول على ما اذا لم يدبوا **وجوب** المثل ولو جازوا وجوبه حالة النفي وجب المثل
اتفاقا قيد النفي بالمر لهما لو نكحوا بالنفقة **واسلم** يعني اتفاقا قيد المهر بالنفي لان في السكوت وايتهن عن اي حنيفة
في رواية مولا النفي وفي رواية لهما المثل اتفاقا قيد بقوله **فما ذميان** لانها لو كانتا مسلمتين حكمت المثل اتفاقا ولو كانتا
حريتين لم يجب نكاحا اذا اسلمتا من الحقائق **فصل** انهم التزموا احكامنا ومن حكمنا ان لا نكاح الا بالمر **فصل** انه وجوب
ان كان حقا لله وحامه مخاطبا به وان كان من المرأة فهي لم تغد بوجوبه ورضيت تركه فلا معنى للايجاب **كذلك في الحريم**
يعني المثل غير لازم كما اخبرنا في الحريان ونفيا امرنا اسلاما ونزعا لهما المثل حكم لما بيننا عندنا وقالوا في نكاح
لها المثل لان النكاح لم يسرع الا بالمال لشرع بعض الانسان نوجب العوض وان نفياه **فصل** ان الزايم منعزل

بقا

الزجاج

[illegible]

الفرق بين حالتي

واليد واما لاجل اننا لا يكون انما في اللفظ والاعتناء بالبداهة في جميعا فان قيل لم يدعها
عن الجمع كما قال تميم بن ابي حنيفة في قوله وقال عم على المبدأ اخذت **قلت** استعماله غير متعارف وانما جاء على وجه النسخ
حينئذ لان عند قوم غير من جهة اللفظ ونوع اللفظ باني عضو كما ن **ولو قال نصف تطليقة او ثلثا ونعت كلمة** لان
الطلاق لا يتجزى فذكر بعضه كذا وكذا وفي المحظوظ كذا وقالوا ونزلها وسدسها لان لم يجاوز عن مجموع اجزاء تطليقة وان جاوز
كما اذا قال نصف تطليقة وثلثها وربعها فاختار انه يتبع ثلثان لانه زاد على اجزاء تطليقة واحدا فلا بد ان يكون الزمان
من تطليقة اخرى فينتهي الى الزمان واما لو لم يصف الا اجزاء الى تطليقة واحدا وقال انت طالق نصف تطليقة وثلث تطليقة
وسدس تطليقة يتبع ثلث لانه اضاف كل جزء الى تطليقة مستقلة فاقترع كل جزء تطليقة على ص **او واحد ونصف** اي لو قال
انت طالق واحد ونصف **فيلدخول** بتكرار كلمة **او نعتا شئين لا واحد** اي قال من فرغ من بيع واحد نصف بقوله قبل الدخول
لان لو قال كذا بعد بيع ثلثان انما قال ان نصف تطليقة تطليقة على ص فلما بان بقوله واحد صا في الثانية
وهي مبانة فلا يتبع كما لو قال لها انت طالق واحد **قلت** ان هذا الكلام واحد مبنية لانه لا يمكن ان يعبر عن واحد
ونصف واحد من هذا ولا يفصل بعضه عن بعض فيكون ايقاعا لهذا العدد وجلة بخلاف قوله واحد واحد لان التعبر عنه
بواحد منه يمكن بان يقال شئين **او من واحد** اي لو قال انت طالق من واحد **قلت** فلو اخرج **ثلاث** عند اليخينة
وكذا في الاقرار يعني لو قال كذا عند من درهم الى عشرة فعليه تسعة عند **قلت** اي يتبع ثلث في الطلاق والعلية عشرة
في الاقرار لان مثل هذا الكلام يراد به الكل في العرف كما لو قال خذ مني مالي من درهم الى عشرة فان له اخذ العشرة وانما يدخل
الطرفان في الحيف فيما اذا قال بعث من هذا الحائط الى هذا الحائط لانها لم يجامعا بينهما من الارض **قلت** الاحتياج
بالعرف ايضا لانه يراد من هذا الكلام الاقل من الالة والاكثر من الالف كما يقال سبعة سبعة الى سبعين ويراد به
ما بينهما فكذلك امرنا يتبع اكثر من واحد واقل من ثلث بخلاف ما استشهد به لان اخرها راجح والكرم دليل على ان كل
ولما اكتفينا بواحد اي قال من فرغ من بيع واحد لان الغاية الاولى والثانية لا يدخلان في الحيف فيقول كقول بعض هذا
الى هذا الحائط فان المبيع ما بينهما روي ان ابا حنيفة قال لو زرعكم سنك قال سبعة ما بين سبعة الى سبعين فقال له
انت لها ابن تسع فخير من **او واحد** اي لو قال انت واحد **قلت** **او نعتا شئين** اي قال من فرغ من بيع ثلثان
او شئين في حيف اي لو قال انت طالق شئين في شئين **قلت** **او نعتا شئين** اي قال من فرغ من بيع ثلث الخلف
فيما نوي ضرب بالحساب وان نوي الطرفين يتبع في المسئلة الاولى واحد وفي الثانية ثلثان انما قال لان الطلاق لا يصلح لغير
للطلاق فيلحق الثاني وان نوي الجمع يتبع الثلاث انما قال لان كلمة في حيف **قلت** ان الضرر في عرف الحساب ضعيف
احد العدد من بالعدد الآخر فضرر الواحد في العدد لا يوزن بضعفها فيضيق على جاله وضرب الاثنين في الاثنين اربعة فبعض ثلث
اذا لم يرد عليه **قلت** ان الضرر يوجب بغيره الطلاق لا العدد وتكرار اجزاء الطلاق لا يوجب تعدد فان اقع الخلف له
الفرق كما يقع الخلف له بغيره ان فلا يتبع اكثر من واحد **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق بمكة **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال
في كل البلاد لان ذكر المكان لا يوجب اختصاص الطلاق به **او اذا دخلها** اي لو قال انت طالق اذا دخلت مكة **او في دهر**
مكة تغلق ونوع الطلاق بدو لمكة اما مع ذكر اذا اقامت وما مع ذكر في فلا في للظرف والفعل لا يصلح ان يكون ظرفا فاشاع ذلك
فحل على الشرط مما اذا لمنا سببه ان كلامي الطرف والشرط يكون سائقا على المحظوظ في **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اذا
وقع بطون الف لان كونها مطلقة في جميع الغد يستلزم ونوع الطلاق في اول اجزاء **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
ونوي ان ياتي في النهار **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
فاذا ادعي تخيضا بجزء منه لا يصدق قضاء **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق غدا وقال نويت فيه انظر النهار
قلت ان في للظرف والطرف يكون مستوعبا لمظهره وقد لا يكون فاذا انوي آخر جزء من الغد فقد نوي ستمثل لفظه
فيصدق بخلاف قوله غدا لان الفعل اتصل به بغير واسطة فاقترع استيعابه بان يكون موصوفا بالظا الفينة في جميع الغد

واذا انما يكون بوقوع الطلاق في اول النهار كما لو نذر ان يصوم في وجب بغيره صوم يوم فيه وان نذر ان يصوم رجبا وجب صوم كله
او نوي اي لو قال انت طالق اليوم **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم
حاجة الى ايقاع طلبة اخرى **او غدا او اليوم** اي لو قال انت طالق اليوم **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم
واحد والظرف الثاني محمول على الاول لانه للجمع لا للترتيب كما في المسئلة الاولى **قلت** اي لو قال انت طالق غدا
يصير طالق اليوم فينبغي ان يقع طلبة اخرى في اليوم تحقيقا لمعنى العطف بخلاف ما سبق لانها لم تعلق في البيا
يكون طالق في الغد لانه الطلاق فلا حاجة الى طلبة اخرى اعلم ان الخلاف فيما اذا وجد العطف اياها لم يوجد في احد
انما قال لانه اذا قال انت طالق غدا اليوم يكون اليوم صفة لغد وهو لا يصلح ان يكون صفة له فيلغو ولو قال انت طالق
اليوم اذا جاء غدا لا يقع قبل غدا لانه تعليق وذكر اليوم يكون لبيان وقت التعليق **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم
والا لانه بالثلاث **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم
لنوي الثلاث صح في بيع كل يوم واحد **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم
انت طالق في كل يوم **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق اليوم
من رجبين يراهم يومه حيث لو قال في كل يوم لا يحدث حجة يكلمه في كل يوم منه بخلاف قوله طالق في كل يوم لان في
عرف بقر موضوع لا اتصال بين الفعل لما يوجب فيكون ظرفا للايقاع او الوقع فينكر بنكر اليوم لان الفعل في البيا
الاول في الفعل في الثاني **او امس** اي لو قال انت طالق امس **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق امس
ما كان فيه فلما اذا قال انت طالق قبل ان اخل في خلافه لو قال لعبد انت امس وقد اشتراه اليوم حيث يعتق عليه
لا فرق له بالحرية قبل ملكه وبين باني ان يملكه ولو نها مطلقه امس لا ينافي ملكه اليوم بالنكاح وانما لم يجعل قوله لانت طالق
انشاء في الحال لانه انما يجعل انشاء لفا تعذر جعله خيرا لما تقر به **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق امس
اي في الحال لانه لا يفسد الايقاع في الماضي وهو ليس بمرسوع فثبت بغيره وسعه وهو الايقاع في الحال **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال
انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
يقع في الحال انما قال **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
وان كان الواضع لا يحمله ويجعل جبالا للايقاع كما تعليق لو قال **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
وعدم التعليق انما يتحقق بالباس من الحيث فان لم يدخل بها فلا عبرة لانه فان و امره الفار انما ثبت منه اذا كانت
في العن وغير المدخول بها العن لها ولو كانت طلفت قبل موته لانها لم تبق حية فيها ما لا تسع فيه صيغة التعليق
مستوفى عدم التعليق مع بقاء الحق **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
اي وقت خال عن التعليق لان من شرطه في الزمان فاذا اسكت جدر شرطه **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
انت طالق اذا لم اطلقك تطلق في آخر جزء حيوة **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
معنى الشرط يكون كان وان نوي مع الوقت يكون كناية **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
اذا يفتي بهذا لو قال انت طالق اذا استيت الى خارج الامر من يدها اذا قامت مجلسها كقولها في شئيت له ان اذا استعمل
للشرط ايضا فاذا اراد به الوقت يقع الطلاق وان اراد به الشرط لا يقع فلا يقع بالشك وفي مسئلة المسئلة لما
صار الامر بيده لم يخرج بالشك فان **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
جانب الحق بالاصال لانه كانت في عصمة بغيره فلا يظن بالاحتمال **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
او نعتا شئين اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
لانه وجد زمان خال عن التعليق وهو زمان قوله انت طالق قبل ان يتكلم بالعاق **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا **قلت** **او نعتا شئين** اي لو قال انت طالق في غدا
عن العين بدلالة حال الحال لان البراءة لا يثبت اذ وجد زمان يمكن ايقاع الطلاق فيه فصار كالوصي في ذلك لان الثاني بدلالة كالثاني في النسخ

فقبل قدم فلان ابى لو قال انت طالق قبل قدم فلان بشهر فقدم بعد شهر او فعناه ان الطلاق مقصر على حال العدم متواليه
 لا مستند الى حال فترجع مستند الى اول الشهر لان العدم معروف للوقت المضاعف اليه الطلاق لان وقت الطلاق في شهر
 قبل العدم فوجب ان يقع من اول الشهر كما اذا قال انت طالق قبل رمضان بشهر فانه يقع عن اول شعبان اتفاقا
 ان العدم يعني الشرط لكونه على خطر الوجود فالحق به فلا يتقدم الجزاء بخلاف رمضان لان كان لا محالة فيكون نحو فالكسر
 فتبع مستند او قبل لو قال انت طالق قبل موت فلان بشهر فبارك فلان لقائه ابى وقت تمام شهر فهو مستند ان الطلاق
 عند ان حصر من اول الشهر فالاستقصاء واقع حال العدم فتدبر قوله لقائه لان فلان لو مات قبل تمام الشهر لا يطول
 اتفاقا لعدم شهر قبل الموت لان الشرط شهر قبل الموت متصل به وقبلية لا يثبت الا بالموت فصارت العدم وم
 ان الحين لا يقتصر على الموت ويقتصر على الشرط ومما ليس بشرط الا الشرط ما يكون وجوبه محتملا والموت كان
 لا محالة فيكون الموت معروفا للوقت المضاعف اليه الطلاق فتبع في اول الوقت المضاعف اليه كما في قوله انت طالق قبل رمضان
 بشهر فابى الخلق في الاقتصار والاستثناء وتظهر بمسائل منها ان العدم يقتصر على من اول الشهر وعند ما من الحال
 وفي الجاه الكبر لقاضي خان الاصم ان العدم من حال الموت اتفاقا وعليه الفتوى ومما انه لو طلق في الشهر بغير راجع
 عن ظاهرها ومنها ان الطلاق اذا كان ثلاثا وقدم في الشهر لم يضر العدم عن ظاهرها او قبل موتي ابى لو قال
 انت طالق قبل موتي بشهر او موتي ابى او قال قبل موتي فانت تمام الشهر فهو مستند عند ان حصر ثلاث صحبته والارث
 والقباه ابى لا لا يقع الطلاق فلما الارث اقول قوله ولا ارث لا يقع ان يكون معطوفا على قوله مستند اذا لم ينع
 لقوله فلو الارث لما يلحقه معطوف على الجملة الاسمية تقدير فلا ارث لها ومنها مسئلتان احدهما قوله فهو مستند
 ارد في قوله لكونه غير معروف منه والاشق لا ارث لها ولم يرد في قوله لكونه غير طريق الانبات منه انظر كيف رده الجملة
 النافية دالة على قول لا يقع الطلاق في احوالها من اوضاع الوفاق وانما قيدنا موته بتمام الشهر لان لو مات
 قبل تمامه لا يقع الطلاق ولها الميراث اتفاقا كذا في المصنف وعد الخلق يثبت على ما سبق من ان الموت معترف للزمان عند
 فتبع الطلاق قبله فعلمنا العدم بالجزء فلا يرث منه ان كان صحيحا في ذلك الوقت وعند ما كان الشرط فيقبل بغير
 الطلاق به كما لو قال انت طالق فانت طالق وعليها عن الوفاة او عروا امكدة وانزوها وطارق فبذلك نشر بعينه
 اي بعد امكدة عروا امراة انزوها طالق فلكم عيدا او تزوج امراة ثم امرت بمات فالجواب واقع على
 اعوانا مستند الى وقت الملكة الزوج عند حصة وقالا يقع مقصر على الموت وقابن الخلق نظير مسابيل
 منها ان الحق عند يعتبر من جميع المال ان كان صحيحا عند الشراء ومن الثلث ان كان مريضا وعند ما من الثلث
 مطلقا ومنها ان العبد يرث من تربيته الذي مات بعد الملكة عند ولا يرث عندها ومنها ان الاخيرة طلقته من
 حين تزوجها وان كان دخل بها ولا يرث لها وعند ما عليها العدم با بعد الاجل من الوفاة والطلاق ولها واصل ان
 كان الطلاق رجوعيا فلا عن الوفاة وترث المرأة لكونه قارا لان تحقق الشرط في عرضي بمنزلة الابقاع فيه كما
 ان الموت كالموت لان اقرية العبد المرأة انما يتحقق بالموت اذ قبله كان يمكن ان يكون عيدا او تزوج امراة اخرى
 فتبع الطلاق مقصر على الموت كما لو قال انما اشتر عليك عيدا فانت عمة ثم ماتت فانه يعق مقصر او كانه
 على العتق او الطلاق بغير موثوق ولو تمكك اقر عيدا او تزوج امراة وقد تحقق هذا الفعل من وقت الملكة والزواج
 اعزاه الموت معترف له لا شرطه فتبع من ذلك الوقت او اطول كما لو قال لامراة اطول كما عمر الطالق الان لم ينع الساعة
 او فعناه على البانية حال موت الاخرى لا مستند بعينه اذ ما تطلق الاخرى اتفاقا لان المراد منه طول
 الحين في المستقبل لا في الماضي فانه اذا كانت احدهما بنت خمس سنين والاخرى بنت خمس سنين لا تطلق العجز لكن
 خلافا يتبع مقصر على موت صاحبه عند ما مستند عند ذلك ان البانية معترف بها اطول عمر وقت الكلام فتبع الطلاق
 من ذلك الوقت ولست ان الموت في غير ان فعناه ان مات احدهما فالأخر طالق فينتصر عليه ولو شهد احد برأيه واقر بشهنتي

عمر

في اذا ادعت على زوجها انه طلقا فانت ثلثا من اصدما بطلقة والاخر بطلقتين فالطلاق لا حكم فيه عند حصة
 وقال ابو احسن ان يقع بطلقة فتد بلفظ التثنية لانه لو شهد انه طلقا وواحد والاخر شهد انه طلقا وواحد بغير
 في الواحد اتفاقا من الحقائق لست انهما اتفاقا على وقوع طلقة فتقبل شهدا فيه كما اذا شهد احدهما بطلقة والاخر
 بطلقة ونفسه ان موافقة الشاهدين فيما شهدا به لفظا ومعنى شرط حوال القضاء حتى اذا شهدا احدهما بان
 قال لها انت برية وشهد الاخر انه قال انت طلبة لا يقع بعينه والطفان غير طلقة ومعنى كحان كما يستشهدا به
 لانها اتفاقا على لفظ طلقة وذكر نصف طلقة كذا كره فيكون للثالثية فينتفعان لفظا ومعنى وكذا الخلاف في طلق في ابى
 اذا قال لامراة طلق نفسك واحص فطلقت ثلثا فعند حصة لا يقع شيء وعند ما يقع واحص لست انما انت بامكدة
 وهي واحد وزبان فتبع ما ملكته وبلغوا الزبان كما لو طلق الزوج الفاتح ما ملكه هو الثلاث وبلغوا الزبان
 انها لم تات بامكدة لان الزوج ملكها الواحد وهي انت بالثلاث فكانت مخالفة مستدرة والثلاث اذا لم يثبت لا يثبت
 ما في حصة كحان الزوج لانه تصرف بالملك لا بالام والفقير يرضى ونهت ناسها دهمها بطلاق احدهما عينا مع تسمية
 بعينه اذا شهد رجلان على رجل انه طلق احدهما بلسانه بعينه كذا سبنا لا تقبل عندنا وقبل عندنا في حال بينه وبينه
 حتى يعقن المطلقة منهن ان جهالة المطلقة لا تمنع قبول الشهادة كما لو شهد انه طلق احدهما بغير عينا ولست
 انهما اعترفوا على انفسهما بالعقل فلا تقبل شهدتهما كحان المسئلة الحصة عليها لانها لم يقر على انفسهما بالعقل والحديث
 لو طلق احدهما زوجيه فعليه البيان ونجا اخرج من وقت البيان لان حكم الانشاء ولو نسي لا يبرأ احتياطا لان العمل
 بالخير في الزوج غير صحيح ولو ترك تعينت الاخرى على العمل على ما يحل شرعا ولو ماتت احدهما تعينت الاخرى للطلاق لو
 قال عينت الحصة صدق في حق الطلاق فلا يرث منها ولا يبرأ في الطلاق عن الباقية لانها تعينت له ظاهرا ولو مات الزوج
 قبل البيان ورثت امراة بينهما فوصف في طلاق المدخول بها والطلاق اذا خلق قبل الدخول فلا تات
 ومن لان الطلاق امر تزويج بالعدة لا يقع قبل ذكره فتعني جملة وفي المسئلة من طلق امرأته العبد المدخول فلا تات
 ان يزوجها بلا تحيل واسا تات فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فحق المدخول بها وان تزوج ابى قال
 انت طالق طالق طالق وان طلقها بالاول لان وقوعها غير متوقف على ما بعدها ولست الباقى لغوات المحل لانها غير متوقفة
 او قال انت طالق واحد واحد او قال انت طالق واحد قبل واحد او بعد واحد او بواحد او بواحد او بواحد او بواحد
 وهو قبل او بعد ان لم يذكر بالضمير يكون صفة فافله وان ذكر به يكون صفة فابعد اذا احتق هذا فقول قبل واحد واحد
 كما قبل سبق الواحد الاول في النوع فبانت لا يلعن وفي قوله بعد واحد واحد البعدي صفة للواحد الثانية فتبع
 الاول في علم بين ايضا محلا للاخرى او قبلها او قال انت طالق واحد قبل واحد او قال واحد بعد واحد او مع واحد
 او معها واحد وقعن لان القبلي في قوله قبلها صفة للثانية فاقنع ان يكون الثانية اول ولا يمكن ان يقع الثانية مستدرة
 على الاول في نوعها معا واما قوله بعد واحد فالبعدي صفة للاول في يقتضي نكاح الاول وهو غير ممكن بعد ما او جئت
 ما هو ممكن وموان نكح الثانية بها فتبعان واما كلمة مع فلفظ ان قرنت بالضمير او لا فاقنع ونوهها معا وان دخلت
 الدار او لو قال لامراة ولم يدخل بها ان دخلت الدار فطالق وطالق وطالق او تزوجت او قبلت او تزوجت او قبلت
 فطالق وطالق فدخلت الدار في المسئلة الاول وتزوجها في الثانية فالاول في الطلقة الاول واقعة عند ان حصر
 وقال لا كمال واقعة لانه جمع بين الثلاث بحرف الجمع او غيرها حال وجود الشرط فتبع كلما كما اذا اشترط وكما لو جمع
 بلفظ الجمع كما ان المعلق كالمذكور عند الشرط ولو قال لها سجدت طالق وطالق فتبع واحد فكذا هذا خلاف
 ما اذا اشترط الشرط لان صدر الكلام توقف على تحققه لو وجد المحقق لا كذا اذا تقدم الشرط به بين ان الجمع بحرف
 الجمع كالحج بالنظر في حق اصل التعليق لا في حق كسبية او يتم ان لو عطف به فان قدم الشرط ان لو قال لغير المدخول
 ان دخلت الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق فالاول في مقتضى وان الثانية مخبر وان الثالثة لغو عند ان حصر او ابى لو قال لها

مطلوب
 في حق الطلاق
 في حق المدخول بها
 في حق الزوج
 في حق المدخول بها
 في حق الزوج
 في حق المدخول بها
 في حق الزوج

[illegible]

من صار في زمان محنة قادر على الجماع ومنه قدر على الاصل في نفس من من اليمين بطل النكاح باللسان لان من المنة من الابداء
في التبيين الاصح فوالله **او نسيان الزوج** قالوا بعد الاقرار بحد يمين نكاح الابداء على **واحد** وقال في صاوي لم يمتنى
جميعا حتى لو مضت اربعة اشهر ولم يغرب احد منهن في وقت واحد **واحد** وعلى الزوج تعبيرها عندنا وتبين كل من عند الله لان قوله
احد يكون واحد منكم سواء فلو قال الاقرار بحد يمين بصرى لم يمتنى جميعا وكذا اذا قال ان احد يمين فغيره فلا يمتنى
ولهذا لم يمتنى ان يقال لكل احد يمين على درهم واما واحد منكم فنكح في موضع النكاح ونكح ولهذا اصح ان يقال لكل واحد منكم
على درهم **ولا اقرار بحد** اي لو قال نسوة الاربع والله لا اقر بحد **وليا عليهن** في الحال حتى لو مضت اربعة اشهر بغير جميعا
لا على الرابعة بعد طلاق الثلثة اي قال نزل يكون مو ليا مالم يطأ ثلثا منهن وهو العقباس لان الحنفية لما يقع اذ وطأ الكل
فقر بان الثلث يمكنه بغير حنث فلا يكون مو ليا عليهن فيصرو ليا على الرابعة فصار كما لو قال ان قرابتا لنا منكم فوالله
لا اقر الرابعة **وكذا** انه بعد الاقرار بحد يمين يمنع حقهن فيكون مو ليا عليهن فلامم بوجوه وطى جميعهن لا يمتنى الحنث
واذا وجد رضاق الحنث له وطى كل من لا الى الرابعة بخلاف ما قاله لان يمين معلقة فلا يمتنع مالم يوجد حنثا لها
وطى الثلث انما قال مو ليا عليهن ولم يقل منهن اشارة الى ان الابداء حقه ان يستعمل بعلى لانه بمعنى الحنث هو لا يستعمل
بمعنى والى ان استعمله عن كساح في عبارات الفقهاء ليس كما ينبغي واما من نسيانهم في قوله تعالى للذين يولون من
نساءهم ليس بمنكح يولون بل خبر غمضا وكفى بعد وهو نسيان اربعة اشهر منفذ يد الاية والله اعلم للذين يملطون على
نكاح قرابان نسيانهم بغير اربعة اشهر من نسيانهم هذا حاصل شرح المصنف **ان نسيانهم** في نسيانهم الابداء
معنى الاجتناب عن المضيق بارتساع فخطبهم ليس كما ينبغي **واحد** اي لو قال نكحني وجمعه والله لا اقر بحد يمين **فغضب**
بانتط اذن اتفاقا واليه البيان ولو بين قبل المدة لا يصح كما لو على طلاق احد من نكح الغد وبتن قبل الغد ولو بين بعد ذلك
حتى انصرف الطلاق اليها ثم مضت اربعة اشهر اعزى فعند ابو يوسف لا ينعى من الحقايق **فاذا مضت على اعزى** اي اربعة اشهر **لا حكم**
ابو يوسف **ببينة** **او الاقرار** وقال لا ينعى لان اليمين باقية مالم يحنث واما التسمية الاولى بعد مضى مالم تعين الاعزى
للابداء كما لو كانت اربعة اشهر **وكذا** انه اي من احد منهما لا يمتنى واحد ليس بيمين حتى نكح لانه مضى فنعيت الاولى لا بداء فلا
الاعزى **وتعني البينة** في قول الامراء **انت عوام** لانه يحمل بيانه على الجمل **فاذا اراد الكذب في الظهار صدق** اما الكذب فلا وصف للحلقة
بالحرمة فكان كذا حقيقة واما الظهار فلا يمتنع كلامه لان الظهار شبهة عورة فاذا نواه هو اعلم ان المذكور في المتن قول ابي حنيفة
وابو يوسف قال محمد لا يكون ظهارا كذا قال المصنف في شرحه ليست شعري بل تركي الخلق فيه **او الطلاق** اي لو قال انه من هذه الطلاق
كان باينا لانها من الفاظ الكنايات **او التحريم** او خلاعي **بينة** اي لو قال لم اعد به بشيا كان **وليا** لان تحريم الحلال يمتنع **وصرف**
اي تحريم الحلال **المتاخر** **الى الطلاق من غير بينة** لان الطلاق في عرف الناس طلاق ولهذا قالوا لو نوي غير الابداء في قضاء
في الحنث لو قال انما على عوام يكون مو ليا من واحد منهما وحنث بوطى كل منهما ولو قال والله لا اقر بحد الا حنث لا يوطئها
والعرف ان حنث عورة اسم الله تعالى لا يمتنع الا بقرابان وفي قوله انما على عوام صار ابداء باعتبار معنى التحريم وهو وجهه في
حق كل منهما في الموازل لو قال طلاق الله على عوام ان نكح كذا فعل فانا كانت له امرأة طلقته لانه مطلق علما بنصر الى النساء
عرفوا وان لم تكن له امرأة ثم تزوجها بغيره اثمنا ان اذا فعل لانه تعذر صفة الى المرأة فجعل عينا لان تحريم الحلال يمتنع **وصرف**
في الخلع وهو في اللغة بيع الخاء بمعنى ازالة شئ عن شئ وفي الشرع بيع الخاء اسم لانه نكح النكاح باخذ المال **اذا ائتمرت المرأة**
نفسها **باعت** **وتحفظ** اي بطلان الزوج نكحها عليه اي على ذكر المال **فنعول** اي قال خا المعتكر او بار انكر او طلقك على كذا او بعث
نفسك بكذا **او تعت طلق** في قوله عسم الخلع تغليقة **بينة** لان لفظه كناية ولو قال لم اعد به طلاقا لا يسمي قضاء لان
ذكر المال دليل على فصله واما استخفافه عن البينة ولو طالع ولم يذكر بدلا او قال ان نوبه الطلاق يصدق كذا في الذخير **ولها**
المال لانه لم يرض بخروج البضع عن ملكه الا ببيع **ولم يجعل** اي الخلع **نكح** **وقال** **انكح** **ففي** انه نكح لا ينصرف به عذر الطلاق وفي اصح قوليه
انه يوفى قال قول ابن عباس الخلع نكح **وكذا** ما روي عنه وهو يوفى عن عمر وعلى وهو يوفى او موفى او روي ابن عباس يوفى

ملك انما اراد ان يعترف بهذا الكفر فصار له ان يعترف به على اولاد **اول** ان الرضا بالشرع الذي هو
 يكون رضا حكمه فصار له ان لا يعترف به **ثاني** ان يعترف به **ثالث** ان يعترف به **رابع** ان يعترف به **خامس** ان يعترف به
 رجل امنه بن محمد فلو لم يرد له ان يعترف به **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به
 عندنا في هذه في صور الشراء والارت **ختمناه** انما لا يمكن ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به **واحد** ان يعترف به
 غايته انما لا يمكن ان يعترف به **ثاني** ان يعترف به **ثالث** ان يعترف به **رابع** ان يعترف به **خامس** ان يعترف به
 التفتي والاعتقالات **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 والسعي بالاعتقالات **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 صرح على جابر بن في الاعتقالات **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 ان جاءه رعد فانتصر وقال لا يمكن ان يعترف به **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 لا يجوز من اصد الشريطين **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 موسى والآخر **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 لا يمكن ان يعترف به **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 على شريكه **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 السعي في جميع قيمة العبد **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 على العبد **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 عن السعي **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 ولوله في **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 ابي حنيفة **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 وفيه وبين **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 لحرمة **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
رطلان وان لا **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
فشهد انما **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 واذا **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 فان **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 انما **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 واما **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 بتفتي **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 ومنا **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 دعواه **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 شهدا **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 لانه **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 بالشهادتين **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به
 ذلك **سادس** ان يعترف به **سابع** ان يعترف به **ثامن** ان يعترف به **تاسع** ان يعترف به **عاشرون** ان يعترف به

شرط فيه العبد ولم يقبل خبر الواحد وفي الحقائق قد يتحقق الدعوى حكما بان يقطع العبد يد غيره فقال الحق اعطى مولانا قبل الجناية
 واعليك تقاضى وانكر العبد والمولى في ذلك يقبل بيمينته ويقبض بعنفه لان دعوى الحنفي عليه العتق فلم مقامه دعوى الله فانها من قبلة
 من غير دعوى اعلم ان الشهان بلا دعوى احد مقبولة في حق من ايسلان القاضي يكون ثابتا في الله فيكون شهان عن ضم يقبل وغير مقبولة
 في حق العبد وهذا الصلح متفق عليه لكن الغالب عندنا في حق العبد من ايسلان بسبب ما كتبه من الحرية ينطق بها حقوق الله
 من وجوب الزكوة وبالبطخ وغيرهما فيقبل بدو الدعوى والغالب عندنا في حق العبد ان يتبع الحرية عابدا اليه من ملكيته وظاهرة مجموع
 مسدود كمال فلا يقبل بدو الدعوى **وبان الشهان على عتق ابيه اياها على اصله اعنى ابيه عتق ابيه اياها** او اباها عتق ابيه اياها
 عندنا في ضيقه فلا مقبولة قيد باحد الاثنتين لان الشهان يطلق احدى شيئا مقبولة اتفاقا فيجوز الزوج على البيان وطل
 فرع للمصلحة السابقة لان الدعوى لما كانت شرط اعطى وبمن الجمل لا يتصور ان يقبل من الشهان في عالم بين شرط اعطى قبلها
 وانظم يقبل ابو حنيفة الشهان على احدى امته وانما كانت الدعوى ليست شرط في عتق الا ان عدم اشتراطه كان لتضمن عتقا
 كزوج الف ودعوى العبد كما والعق للبر لا يوجب تحريم الفرج عند الله غير نازل قبل البيان لتعلقه به والمعلق بالشرط لا يوجب
 قبله بطل وطية **اعلم** ان الخلاق فيما اذا شهد اعلى انه اعطى ابيه عتق ابيه اياها او اذا شهد اعلى انه اعطى اباها عتق ابيه اياها
 مونه يقبل الشخص لان العتق الجهم يشيع فيها بالوثق حتى يعق من كل واحد منهما نصفه فيكون كل واحد منهما وان العتق
 في المهرن وصية فالعاقض ضم في تقبيل الاوصايا وبمن في الوان لو شهد العبد مونه انه قال في حصة ابيه عتق فلا ينقض فيه فقال بعض
 مننا نحن لا يقبل الاصح انها يقبل اعتبار الشيوخ **ووطي ابيه اياها لا يكون بيانا** يعني اذا قال الامتية احد بكما عتق ثم طر ابيه اياها
 لا يكون ذلك بيانا بان الاصح يثق المحقق عندنا في صفة عندنا لا يكون بيانا فقيدا لو طر ابيه اياها عتق ابيه اياها
 او باختيار او عنهما وسلم او اجروها بانها مملوكة **اعلم** ان الخلاق فيما اذا وطر ابيه اياها لم يعلن حصة بولدا ما اذا **اعلم** انما انقلا
 انما صار تام ولين الشخص العتق هو جلا في التام كونها تام ولذا انقلا العتق انما عتقها طرون **اعلم** ان اللوطن يصر في تحقير الملك فاقدمه
 عليه يكون بيانا لانه لا يولد ولو طر احدى زوجتيه في الطلاق المهر **اعلم** ان وطرا الامتية استخدام لان المقصود منه قضاء الغنى من دون
 الولد فوطر لا يدل على استيفائه المهر في الخلاق ووطي المكتوبة لان المقصود منه الولد وهو انما يحصل بقولها طر فوطر لا يدل على استيفائه
 صباه الولد من الصباغ **ولنا في العبدية اذ لم نقر غم باع اباها او ابن او ابن عتق الآخر** لانه بالبيع قصد الوصول الى غنمه سواء
 كان البيع صحيحا او فاسدا وبالنسبة في قصد بقاء انتفاعه به الى حين مونه فكلما منها ما فضاء العتق فتعين الاقوله دلالة
 والعرض على البيع كما يبيع في رواية عن ابي يوسف كذا ولو ميبه وسلم لانه لا يخفى عن ملكه لم يبق محلا للعتق كذا في الهداية
 وذكر في الكافي ذكر السليم في الحجة وقع اتفاقا لان الحجة يصر في لا يبيع الا في المملوك والانداء عليه ما يدل على ابقائه فلا يتوقف
 على القبض **واعلم** ان قولنا لعبد من جسد ابيه عتق **ووطر ابيه اياها** اي قال احد **كانت** بمجمل اياها كانت المولى قبل
 البيان **انتم محمد بن روح الدارابي يعق** **وما ينصفه** اي صاحباه افتيا بعق نصف الدار **وعتق** هذا موطون على قوله انتم محمد بن روح

عق بالاتفاق نصف الخارج لان اجاب الاول كان ثانيا بين الخارج والثابت فبعث من الخارج نصفه **والثالث** اثباته ان
 لان نصفه عن بالاجاب الاول وان كان المراد بالاجاب الثاني الثابت عتق منه النصف الثاني وان كان الداخل العتق منه
 شئ فالنصف الثاني لما عتق من حال ولم يمتنع في الحزب بنصفه حصل للثابت من ربع عتق ثلثة ارباعه وجه قول محمد في الدوا
 ان المراد بالاجاب الاول ان كان الخارج يعبر الاجاب الثاني لكونه دايرا بين عهديه وان كان الثابت لا يعبر الاجاب الثاني لكونه دايرا
 بين مقر وعهديه فاذا اتهم بين الصوة والفساد وبغير عتق نصف رتبة بينهما فاصاب الداخل نصف النصف وهو الربع فاني تب
 ينفع في عتق كل واحد ولا ينعى في عتق لان الاعناق لا ينجري عند ما اذا اصاد في محلا معلوما اذا ثبت يظهر في التوزع
 باعتبار الاحوال فثانته حينئذ يغيب عن وع والثابت بها بتعدد بعدرها **الثالث** ان الاجاب الثاني واقع بين العبدتين لان
 العتق لم ينزل في الثابت على التعيين فمقدوره رتبة كاملة بين الداخل والثابت فنصيب الداخل للنصف وكان القياس ان ينعى بالاجاب
 الثاني النصف الثاني لان حقه النصف الاول فلا يذ الحزبة ما ينصف **بالاجاب الاول** فلو ان الرق م ينصف
 الثاني النصف الثاني لان حقه النصف الاول فلا يذ الحزبة ما ينصف **بالاجاب الاول** فلو ان الرق م ينصف

ولدت

عبد الله بن عبد الرحمن

As

منه و لدا

[illegible]

[illegible][illegible]

عليها نصف - الدية

[illegible]

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

فمبين 2

ثلاثة
الاول لاننا نجانية الثانية
كل الحق الي المسيح
التيه الا الاول دمع
انا الهوا

فان اعز

[Handwritten signature]

4

[illegible]

فان قلت لم يرد المأجور بوصف السادة عندنا حصة ومحمد بن ابي جعفر اذا جاع امره فانت من الجاهل او انضاضها صنتكم بوجاهة عليه
 قلت لان منافع البنية كانت مضمونة بالمال ابتداء فلو جبت لدية بمهر حالوم انما بالظن ان من لم يصب من احد **فصل**
 في السرقة وموتها اللغو اذا لم يصب من العبيد على وجه الحقيقة وغايتها في حق القطع اخذ مكلف خفية قدر عشر دراهم مضروبة
 بحوزة مالك او حاقطة بلا شبهة في قيد مضروبة انسان الى اربعة اذ اسرق قدر عشر دراهم وبقية اقل من عشر مضروبة
 لا يكون سرقة وانما قيدنا بقولنا في حق القطع لان سرقة خفية من الضارب سرقة شرعية بعد فيه عيبا حتى يوه العبد على باليه
 اعلم ان الحقيقة شرط في السرقة ابتداء وانتهاء اذا كانت على النماء والانه وقت الحقيقة العتق فيه او ابتداء لا غير اذا كانت بالليل
 كما اذا غلب الجوارح او اذا مال من المالك من السرقة لانه وقت الحقيقة العتق فيه فلو لم يكن في الحقيقة العتق فيه لكان السرقة في كل وقت
 ان يجوز خفية على زعم السارق حتى لو دخل دار انسان فسرق فموت بغيره ان المالك لا يقطع و لو علم انه يعلم لا يقطع لانه جرمه لا دخل
 اللص دار انسان فابن العتق والعقوبة والناس بغيره وحققوا في سرقة له الزمان كما اني الحجة اذا اسرق عاقل بالغ
 من حرز ان من حال عنوع ان يصل اليه يد الغير سواء كان لانه بنا او حافظا نصيبا او ما قيمته نصيبا لا يشبهه له فيها ان السارق
 في ذلك النصيب الحرز فقيده لانه لو كان له شبهة في السرقة كما اذا اسرق من بيت المال او في الحرز كما لقا اسرق من بيت
 اذن الناس للداخل فيه كالحاكم والرباط لا يقطع لان الحرز يدر باله شبهة **وتقدر** ان النصيب يقطع اليد سرقة **بعض**
 دراهم مضروبة بـ **ما من** اربعة عشر دراهم **فيمتد** وفيه دلالة على ان الاعتبار في القيمة بالدرهم وان كان المسرور في ذنبها
 لا يبرح دينار قال الشافعي هو مقدار ربع دينار وماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قطع مسارقا في ربع دينار ولسا قوله نعم لا يقطع الا
 في دينار او في عشر دراهم والاخذ بالاكثرة او بالاحتياط لا يبرح الا في درهمين الدرهم ان يكون عشر دراهم منها وزر سبعة
 متاقيل كما في الزكوة **وجوه** ان وجه تلك العشرة **شرط** عندنا حصة حتى لو سرق في عشر دراهم ردية لا يقطع لان
 نقصان الوصف عوض نقصان المالة نصيبا نصيبا كقصان العذر فلا يقطع لمن الشبهة **وكان** ان ابو يوسف
 ابا حنيفة في الزكوة **الراية** فلا يقطع في سرقة الا ان كانت حصة صارت كما جحد **فقد** عليه ان اسرق في شهود
 على احد رجلان **ان** فقيده لان شهادتهما غير المتكسرة مقبولة في الحدود **فصل** **عن** ما يثبت ان السارق عاقل بالغ
 عن مائة السرة لانها تطلق على تخفيف الصلوات كما قال عمر ان اسروا انسانا سرقة من يسرق من صلواته وعلى الاتباع خفية
 كما قال الله تعالى ان اسرق السهم **وكيف** لان السرقة يختلف باختلاف الاحوال حتى من ادخل من السرقة واخذ شيئا لا
 يقطع **وزمان** لا احتمال ان يكون في زمان الصبا وفي الحيط السؤال عن زمانها اذا ثبت بالبينة واما اذا ثبت بالاقراء
 فلا يحتاج الى السؤال عنه لان التقادم غير مانع عن صحة الاقرار **ومكان** لا احتمال ان يكون في دار الحرز او من بيت اذن له بدخوله
 ولا بد ان يسأل عما من المسرور عنه ايضا اذا لم يكن حاضر كالحاكم يجوز ان يكون المسرور من ذراعه محرم منه او احد الوحيين
 او اقر من سرقة **وبعض** ان ابي يوسف الاقرار **مرتين** لان الموضوع الاحتياط **ولما** ان السرقة ظهرت بالاقراء من فيكفي به
 كان المقصود والقدر واما كرا في اننا نعلم خلاف القياس **فقطعت** **بينة** اي بين السارق ووجه ادا ان الزند وهو
 موصل من الزراع في الكف كذا في الفصاح اما القطع فلقوله **السارق** والسارق فاقطعوا ايها واما البينة
 فلقوله ابن مسعود فاقطعوا ايها واما كونه من الزند فلانه مع قطع السارق **وخيمت** اي يكون ليقطع دمه ولا يملك
 بعد خصومة المسرور منه فقيده لان السرقة انما يظهر بخصومة كذا خصوص شرط للقطع لاحتمال ان يسه المسرور
 فيسقط القطع وفي الحال في هذا الاختار المالك القطع وان قال ما اخبره لم يقطع عندنا **وقطعناه** **بـ** عوي **المودع** **ومستعير**
والعصا **رب** يعني اذا سرق من ماله او ادعوا عند الحاكم واشتوا السرقة بالبينة يقطع مع غيبة المالك عندنا وقاله في
 لا يقطع وكذا الخلاف في المأجور والمستبضع والقابض على سوم الشرب لان شبهة التمليك من المالك ثابت فلا يقطع ولو
 ان السرقة ببيت نجمة عقيب خصومة محترق لان الموت لا يوجب الخصومة لا عاق حتم في اليد فيقطع وما ذكر من شبهة
 غير محترق لان الموت بينهما ما لم يوجوه في الحال لا ما لم يوجوه في الحال وهذا يقطع بالاقراء مع موهم رجوعه في الاستيفاء
فان **شيء** ان اسرق من نافية **فقطعت** **رجله** **السرقة** من اعفصل لانه عم امر بقطعها حتى عاد وانفذ عليه الاجماع وصحت كانه

مطهر التوبة

الرواقان فارس سرية ان كوي كنه الرواق

فلا يثبت الحد من الاجماع **فصل** **في** ما كان القذف في مكانه اركان القذف او زمانه في انك الشاهد مقبولة
 في القاذف وهو قال لا يقبل القذف في هذا المكان غير القذف في الاخرى وكذا في الزمان لم يجمع البينة من القذف في مكان واحد
 اختلف في اللفظ بان شهد به قذفه بالقرينة والاخرى بانفارسته **ولما** انما التقاعل لفظ القذف واختلف فيما لو سكت عنه
 لاسا لما القاي في قبيل شهادتهما كما لو شهدا على ما قاله ثبت بزيين شهد الاخر انه قال ثبت بزيين شهد الاخر انه قال ثبت بزيين شهد الاخر
 فاختلاف في البينة **فصل** **في** ما كان القذف في مكانه اركان القذف او زمانه في انك الشاهد مقبولة
 البينة في القذف في مكان واحد كما لو شهدا على ما قاله ثبت بزيين شهد الاخر انه قال ثبت بزيين شهد الاخر انه قال ثبت بزيين شهد الاخر
 بغير سوط واحد عندنا حصة لان القاي انما كذا القاذف اذا عجز عن اربعة شهداء فالجرح بغير سوط او بكنز اي في الزمان
 ان عجز عن اربعة شهداء ثبت بغير سوط لان لاكثر حكم القطع **وبما** **جوه** رواية اخرى عنه انه ثبت تمام الجرح **فالا** لان الجرح من حيث هو
 لا يجرى فيمنع على الحكم بكماله تحقيقا وخابر الخلاف يظهر بما اذا قذف في حق خصما فله ضرب سوطا سلم فتم الحجة عليه جازت شهادته
 عندنا لان ردة الشاهد من المجرم فيكون صفة الشاهد انما يجرى بعد جرحه ووجه ذلك انه لو علم بعد الجرح بعض المالكين لو شئنا
 صفة له **وبين** **بـ** **السلام** يعني اذا كان المالك من قذف في شهادته فان اسلم قبلت شهادته لانه بعد السلام حديثه ان اعز في
 الشاهد على المسلمين فلا يلحقها الرقة لانها لم تكن موجودة قبل وقت **الحكم** **العق** ان اذا احد العبد في قذف لم يعلق لا يقبل شهادته
 لان العبد لم يكن له شهادان وقت الحكم فلا يعمل الشاهد الجارية بعد العتق كذا في الحاشية **لو قذف عتق او امانة او كاف ابا نوا وقال** **السلام**
بالفمن **او** **يا** **جيب** **او** **يا** **كاف** او يا مناني او يا بالوطى او يا اكمل الربوا او يا شارب الخمر او يا ديورث ويا قرقطبان ويا الذي يري مع الحمة
 رجلا فذقه خاليا او يا سحر من **عز** وانما لم يجر لان القذف في الثلثة الاول دفع بغير محض ومن الباقي دفع بغير التناول لكن
 لا حتى به شئ للمعذون وجب التعزير ناديا والتعزير من العز وهو الرود وهو مشروط بقوله تعالى واضربوه من فان اطمعتم فلا تقبوا
 عليهم سبيلا امر بغير الرود جازت شهادته وماروي انه عجز رجل قال لغيري يا جيب او يا جيب او يا جيب او يا جيب او يا جيب او يا جيب
 لانه العار لم يلحق هذا القذف يكون كونه ضحاى قبل عجزه في ديارنا لان هذا اللفظ يذكركم للشبهة والقول الاول صحيح **وقيل** **يعز** **ان** **كان** **شربا**
 كالطوبى والعصا لان الوجهة يلحق به بذكره وكذا لا تعزير بقوله يا كاسر يا سحر او يا ابله اذ لا يرد من الانظار الشتم
 واما القاي فلا يبالى به وهذا التفصيل احسن فاقبل **وتقدر** **الزنا** ايا ابو يوسف اكثر التعزير **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة**
وتقدر **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة** **وتقدر** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة**
 ان سلخ عود التعزير عود الحد اتفاقا الا ان ابو يوسف اعتبر حد الاثم الاصول واقبله لما نوح فيمنع من خمسة اسواط مازكا
 ان عليها فعل كذا و ابا حنيفة ومحمد اعتبر اقل حد العبد واقبله اربعون فيمنع منه سوط **ولا ينقص** **في** **الاول** **اي** **اقل** **علا** **والتعزير**
من **ثلاثة** **اي** **ثلاث** **جلد** **اي** **ان** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة** **وتقدر** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة**
الامام **الحسن** **ابن** **الحسين** **قال** **في** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة** **وتقدر** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة**
 تعزير العلماء والحكومة ان يقول له القاي بلغني انك فعلت كذا بالنظر بوجه عيوب تعزير الامراء والذواتين الجرائد باب القاي الخفية
 في ذلك وفي الاصول اعم السوقة الجرح والجرح تعزير الجرح سابق **وعن** **ابي** **يوسف** **ان** **التعزير** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة**
 وبشئ التعزير بشان رجلين او رجل واحد من جرح جرح العباد ولهذا قيل فيه الشاهد على الشاهد وبصر العتق كذا في التفسير
وبقدم **التعزير** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة** **وتقدر** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة**
 مخلو من الزجر **في** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة** **وتقدر** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة**
وتقدر **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة** **وتقدر** **الزنا** **بـ** **سبعين** **سوطا** **وما** **بـ** **سبعة**
 لمن الاثام يعزير نفسه في النهاية ليس له ان يضرب على ترك الصلوات لان المنفعة عاين بها اعلم ان من مات من الحد او التعزير فمعه
 حد لان اقامته واجبة والغنان لا يجمع الواجب عن ابي يوسف ان القاي اذا زاد على جانه بان يرى ذكره مصلحة فمات به يحرق المذنب على بيت المال
 لانه مات بفعل ما ذبح وغيره ما ذبح فيه فينصف الوفاة من القرب لمن الاثام بغير الزوج لانه مقيد بوصف السادة فانه كان مباحا وان قلت

والقتل جزءا من جنابة قتلهم من غير ايمان والقطع والقتل كلاهما جناية قتلهم واخذ المال غلاما يكون محررا من شاة حاله
جمعة الاخذ فيقتل بقتل من شاة حاله جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل
والقطع والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل
او قتل فقط **دواية** لانه اذ ادعى للشخص في الاعتناء **ببطل جناية** او بقتل بقتل من شاة حاله جناية القتل
الوجه البليغ في الدرر **ولا يترك كذا** لان من تركه اذ ادعى للشخص في الاعتناء **ببطل جناية** او بقتل بقتل من شاة حاله جناية القتل
القتل واحد منهم اجري القتل على جامعهم لان ذكر من الواجب يعويهم فيكون القتل واقعا من معنى وان كان من غير ان يقطع
صغيرا ويجنون او ذورج محرم من الخطوط **عذبة** واخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا جناية القتل الى اللوليا ان شاة
استوفى وان شاة اعفوا عنه قبل هذا اذا كان القاتل مستر كس في المال لان الاخذ من الاجنب ليس احد من الغرب
اذا لم يشركوا في الماخذ واللاجر ان الحكم عام لان حال جميع العاقلة كذا واخذوا في القتل المستر في اصل بسبب ذورج محرم
في الباقين كذا في الايضاح وقد يقول بعد التوبة لانهم لو اخذوا قبلها وقد قتلوا ليس لولا القتل العفو بل قتلهم العام فاما
واما سقطا فاعلم لان القاتل بمنزلة بيت واحد فلو سرق من حرز فيه ذورج محرم واجنب لم يقطع القتل المستر
في الحرز فكذا اذا كان فيهم مستائن فلو اخذ ما لا يقطع ولو اخذ ما لا يقطع لان الشبهة تكفي في الماخذ
لا في الحرز واما سقوطه اذا اخذ بعد التوبة فلان القاتل مستر في المال لان الاخذ من الاجنب ليس احد من الغرب
وله المال اما اذا مات ولم يره المال فليس له الا يسقط سائر اركانه وبه التوبة وقيل يسقط واليه اشارة في الاصل
لان امره استثنى التوبة على السرقة الكبرى ولم يستثنى في سائر اركانه كذا في المحيط وكذا يسقط الحد عنهم اذا اخذوا
قبل التوبة وقد قتلوا واخذوا من المال اذا قسم لان نصيب كل منهم نصيب في الاصل في النصيب الى اللوليا وفي الفوائد الظهيرة
من مسئلة عجيب من حيث انهم اذا اخذوا من القتل فقط لم يكتفوا في عفو اللوليا بل يقتلهم العام جدا واذا وجد
اخذ المال القليل اعتبر فيه عفو الولي لعل الوجه فيها انهم اذا اخذوا من المال محرم عن مفسد من كان اخذ المال وان اقله من على
القتل كان للقتل من اقل فلو كان مفسد من المال ولم يصب لكل منهم نصيب سقط الحد وصار احدهم النصيب الى الولي واذا
قتلوا سقط عرف ان مقصودهم القتل فقتلهم الامام كذا **لو قطع الطريق بغير العمد** او **خلف المصرا لا مخالفة**
لا تجعله قاطعا بل يحبس بوقت يستمر واخذ **ويجوز ان يقتل ان شاء اقتصر** ان شاء عفو قال ان من كان قاطعا
وهو القياس فيد بقتل بقتل من شاة حاله جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل
واما اذا كان له منعة وشوكة كان قاتل العام لا يبعد عنه في عدم العفو فيكون قاطعا **لو قطع الطريق** حقيقة
هو قطع الحمار من عنده وذلك لا يتحقق بغير القرب لان اهلها يدقون فيكون قاطعا **لو قطع الطريق** حقيقة
لانهم كانوا يحملون السلاح مع انفسهم في الامصار ويقدر من على الدفع واماني زمانا فبذلك العاقبة متروكة فيحقق
فقطع الطريق **كنايب** **الصيد والذبايح** الصيد مصدر من صا ويصيد ويطلق على المصطاد والمراد هنا
الوصف كذا ويجوز صيد الحيوان المحتج مطلقا او سوا ذلك لا يحد ولا قيد بالاحتج لان من غير الا يكون صيدا بالصيد
المحتج كمن صيد الطير المربوط لا يكون صيدا **المحتج** لان الارز جارية **والجوارح** جمع جارية وهي الكاسية
كالكلب والتمرد وسائر اسباع المملعة لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح **كالبان يعوق** اذا دعي بينه البان الملعون الذي يعوق
اذا دعاه صاحبه بعد الارسل **والقطب** ينسب الى الكلب الملعون الذي لا ياكل ما افذه به الارسل من
لان تبدل طبعه الغريزي به وبها لا ياكل عند الظن بالكل بل على كل **وتقدير** **المنع** عند ان حنيفة لان المقادير
لا يفرق بالاجزاء ولا يفرق فيه شقوق بل يراى من يعوق لانه اعرف به من غيره **وقال ثلاث مرات** يعني اذا قتل الكلب ثلاث
مرات يكون معلى عند ما يجعل ما اخل في امره الرابعه وروى عن ابي ابيانه عن علي بن الحبط **ومروا** **اي** عن ابي
لان الفجوة تحصل بالكثرة والثلاث كثر كثره **واذا ارسل المسلم** او **الذقي** الجارح الملعون **او روى** **الصلح** **الصلح**
مستحب حال بقاءه ان التسمية بالارسل والري لا يفي بمزلة امر الشئ في الذبح فيقتل في التسمية بقتل من الذبح

والقتل جزءا من جنابة قتلهم من غير ايمان والقطع والقتل كلاهما جناية قتلهم واخذ المال غلاما يكون محررا من شاة حاله
جمعة الاخذ فيقتل بقتل من شاة حاله جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل
والقطع والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل
او قتل فقط **دواية** لانه اذ ادعى للشخص في الاعتناء **ببطل جناية** او بقتل بقتل من شاة حاله جناية القتل
الوجه البليغ في الدرر **ولا يترك كذا** لان من تركه اذ ادعى للشخص في الاعتناء **ببطل جناية** او بقتل بقتل من شاة حاله جناية القتل
القتل واحد منهم اجري القتل على جامعهم لان ذكر من الواجب يعويهم فيكون القتل واقعا من معنى وان كان من غير ان يقطع
صغيرا ويجنون او ذورج محرم من الخطوط **عذبة** واخذ بعد التوبة وقد قتل عمدا جناية القتل الى اللوليا ان شاة
استوفى وان شاة اعفوا عنه قبل هذا اذا كان القاتل مستر كس في المال لان الاخذ من الاجنب ليس احد من الغرب
اذا لم يشركوا في الماخذ واللاجر ان الحكم عام لان حال جميع العاقلة كذا واخذوا في القتل المستر في اصل بسبب ذورج محرم
في الباقين كذا في الايضاح وقد يقول بعد التوبة لانهم لو اخذوا قبلها وقد قتلوا ليس لولا القتل العفو بل قتلهم العام فاما
واما سقطا فاعلم لان القاتل بمنزلة بيت واحد فلو سرق من حرز فيه ذورج محرم واجنب لم يقطع القتل المستر
في الحرز فكذا اذا كان فيهم مستائن فلو اخذ ما لا يقطع ولو اخذ ما لا يقطع لان الشبهة تكفي في الماخذ
لا في الحرز واما سقوطه اذا اخذ بعد التوبة فلان القاتل مستر في المال لان الاخذ من الاجنب ليس احد من الغرب
وله المال اما اذا مات ولم يره المال فليس له الا يسقط سائر اركانه وبه التوبة وقيل يسقط واليه اشارة في الاصل
لان امره استثنى التوبة على السرقة الكبرى ولم يستثنى في سائر اركانه كذا في المحيط وكذا يسقط الحد عنهم اذا اخذوا
قبل التوبة وقد قتلوا واخذوا من المال اذا قسم لان نصيب كل منهم نصيب في الاصل في النصيب الى اللوليا وفي الفوائد الظهيرة
من مسئلة عجيب من حيث انهم اذا اخذوا من القتل فقط لم يكتفوا في عفو اللوليا بل يقتلهم العام جدا واذا وجد
اخذ المال القليل اعتبر فيه عفو الولي لعل الوجه فيها انهم اذا اخذوا من المال محرم عن مفسد من كان اخذ المال وان اقله من على
القتل كان للقتل من اقل فلو كان مفسد من المال ولم يصب لكل منهم نصيب سقط الحد وصار احدهم النصيب الى الولي واذا
قتلوا سقط عرف ان مقصودهم القتل فقتلهم الامام كذا **لو قطع الطريق بغير العمد** او **خلف المصرا لا مخالفة**
لا تجعله قاطعا بل يحبس بوقت يستمر واخذ **ويجوز ان يقتل ان شاء اقتصر** ان شاء عفو قال ان من كان قاطعا
وهو القياس فيد بقتل بقتل من شاة حاله جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل والقتل جناية القتل
واما اذا كان له منعة وشوكة كان قاتل العام لا يبعد عنه في عدم العفو فيكون قاطعا **لو قطع الطريق** حقيقة
هو قطع الحمار من عنده وذلك لا يتحقق بغير القرب لان اهلها يدقون فيكون قاطعا **لو قطع الطريق** حقيقة
لانهم كانوا يحملون السلاح مع انفسهم في الامصار ويقدر من على الدفع واماني زمانا فبذلك العاقبة متروكة فيحقق
فقطع الطريق **كنايب** **الصيد والذبايح** الصيد مصدر من صا ويصيد ويطلق على المصطاد والمراد هنا
الوصف كذا ويجوز صيد الحيوان المحتج مطلقا او سوا ذلك لا يحد ولا قيد بالاحتج لان من غير الا يكون صيدا بالصيد
المحتج كمن صيد الطير المربوط لا يكون صيدا **المحتج** لان الارز جارية **والجوارح** جمع جارية وهي الكاسية
كالكلب والتمرد وسائر اسباع المملعة لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح **كالبان يعوق** اذا دعي بينه البان الملعون الذي يعوق
اذا دعاه صاحبه بعد الارسل **والقطب** ينسب الى الكلب الملعون الذي لا ياكل ما افذه به الارسل من
لان تبدل طبعه الغريزي به وبها لا ياكل عند الظن بالكل بل على كل **وتقدير** **المنع** عند ان حنيفة لان المقادير
لا يفرق بالاجزاء ولا يفرق فيه شقوق بل يراى من يعوق لانه اعرف به من غيره **وقال ثلاث مرات** يعني اذا قتل الكلب ثلاث
مرات يكون معلى عند ما يجعل ما اخل في امره الرابعه وروى عن ابي ابيانه عن علي بن الحبط **ومروا** **اي** عن ابي
لان الفجوة تحصل بالكثرة والثلاث كثر كثره **واذا ارسل المسلم** او **الذقي** الجارح الملعون **او روى** **الصلح** **الصلح**
مستحب حال بقاءه ان التسمية بالارسل والري لا يفي بمزلة امر الشئ في الذبح فيقتل في التسمية بقتل من الذبح

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring various ink colors (red, black, and blue) and some marginalia.

الحج المذنب
هو الذي كان

البيوم لا يجزيكم فيه بقوله الحق لان الله لو ذكر
لما اصابه قبل ان يسميتم او بعد فانه لا يلزم
قوله نعم بعد الاذعان والاعمال تقبل عند افئدة محمد
ولا على كون غير المسمع الكتاب
سواء به وطعام النفس او نوال الكتاب
فصل لكم والمراد به متكامل

والله اعلم
بما فيه
الكتاب
والله اعلم
بما فيه

[illegible]

میں

فلم يبقوا

قبل

على ما يقتضيه العقل كونه راداً وإما التوكيد فليس كذلك في ثبوتة حال قيام المولى بغيره من حيثية **فان رة** الوصي لا يوصى في غيبته
 ثم قيل **اعتبرنا بقوله ان المخرج الغائب** فبذلك لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 لا فرق مطلقاً عنه قال في رد المحتار معتمداً على ما في حجبته لان الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 ولست ان الاوصياء يخرج من ذلك الموصى فلو اريد في حجبته استغفار الوصي كذا ابطال بقوله **ان المخرج الغائب** يعني لو اوصى فمات له
 فقال لا قبله في حال حيوته ثم بعد موته **لغيرناه** قال في رد المحتار بقوله لان الوصية بطلت بالرق فلا بد من قول بعد ذلك لا لا رارة
 بطلت بالرق لم يصح بعد بقوله نعم ولست ان الوصية بطلت مطلقاً في اعيان الوصية **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 اي الوصي العاجز من يعينه رعاية حتى الموصى الورثة **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 ولا يصح البتة لاحتمال كذبه **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 غير رعاية الجانبين وان شئت منه الورثة **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 يعني لان الميت اذا استخلفه لكانت له ما فارق القايض من ابيه في الاوصياء **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 العيان دلالة على ان الاوصياء اهل الأهلية لا لا صحة لان الأخرى انما يملك بعد الإخراج صحة ان اصل النظر ثابت طهراً لا باعتبار وقوع
 العبد والولاية المانعة من قبله حتى يفسد شرعاً وعبداً أصلاً والولاية الفاسقة على نفسه وغيره على ما عرف من أصلنا ونصب غير اهل النظر
 اذ ان العبد فلولاً لا يملك اياها في الكفر فلما عداة الدينونة الباعنة على ترك النظر في حق المسلم واما في الفاسق فلو وقع الهم لنفسه
 او في عبده نفسه يعني لو اوصى له من وصاؤه **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 وان كان وصفاً **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 لانه وقع بالطلاق لو تقرر قبل ان يخرج القاضى نفذ تصرفه وانما يملك بالوصية لان الوصي له ما يملكه جاز انفاقاً وقد نفقه
 لان نصبه بعد غير الاجور انفاقاً **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 مسبباً بالتصرف فيكون اسلاً للوصاية وليس له عليه ولاية فان الصغار وانما يملكه لليس له ولاية المنع من التصرف ولا
 منافاة والظاهر ان استغفرت عليهم اكثر من الاصل **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 اي في جميع الاشياء لان الوصاية تسبها للولاية وهو تصرف شرعي لا يجري فيثبت لكل منهما على الكمال كولاية الانكاح والاخوة ومنه **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 لا ينفذ لان الولاية يثبت بالتفويض فيرعى وصفه وهو الاجتماع وهو شرط مفيد ومارضى الموصى الاجتماع اليها لا فيما لا يحتاج اليه الراي
 كقبول المداية الا من شأه كقضى وتجريروا **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 وخصوصية وقبوله جسمية تنفذ وصية بعينها اذ امكنه من حيثية **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 مستثناة اما من الكفر والتجيز فلان في ما مضى الى حضور الاقرب فساد طال الميت اما طعام الصغار وكسوتهم ونفقاتهم وحاجم
 بالتأخير والاعمال بعهوله وان كان اجنبياً واما في وجوبه بعينها وقضاء دين فله من مال المعانة ليست من باب الولاية لانه لا يحتاج
 في ذلك الى اوان وصاحب الدين اذا اطلق بحسب حقه باذن واما الخصومة من حقوق الميت فلان الاجتماع جزم استعدوا اما قبول الولاية
 فلان في النجاسة الفوات واما تنفيذ وصية بعينها فله من مال المعانة ليست من باب الولاية لانه لا يحتاج
الشرع في كل منهما بالتصرف في اوقافه كالموت كالموت **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
على الخلق يعني في مطلق المسئلة وفي التي قبلها الخلاف واحداً لان وجوب الوصية عند الموت فيصير ان وصيين عند الموت دفعه بخلاف الوكيلين
 لان الوكيل لا يعقل على اهل الارض ذكر في المبسوط من القول ولا هو **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 في التي كسنتين اي في تركه الوصي تركه الميت **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 فله الوصي ولست ان الوصي كالمعلم اعلم عليه بعد موته مع علمه انه قد ينجح فيسبب في الاسباب كذا اذا لم يمتد بارساله اليه غيره واقامته
 معاقبه دلالة بخلاف الوكيل لان الوكيل يمكن تحصيل مقصوده بنفسه فلا بد من توكيد غير **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
وصي في مال اي في تركه كسنتين **فان رة** الوصي لا يوصى له بعد اطلاق الوصية به ثم يصح بقوله لا بد قضاء في حجبته
 وكسب ان الوصية استخلاف فيا كانه من الولاية وعند الموت كانت له ولاية في التي كسنتين فيترك لغيره فيتركه فيها ولو قال وصيت اليك اموري
 وامور الميت الاول يصير وصيها عنهما اتفاقاً في الحقائق

الوقار الحناء
الفاص

[illegible]

১৯৩৬

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

10719

[illegible]

طه
اذا اجازت الودع
شروع الميراث
بعد موت الميراث
خلق

ابيضاح
في الامور
لان ثلث

فردنا واد

2

لأنه سبق على العتق ونصفه للعقيق يعني ما أصاب العقيق لما ولد له من العتق الأول والثاني فعتق عن عبد أبي حنيفة لما من قبله
فقط من كل واحد من العتقين ما بشان وحسنه وليس كل واحد منهما في سبع فانية وحسين ونفقوا الحياة بقدر حسنة ما يورث
إلى الورثة حسنة ما يجمع ما حصل للورثة الثاني ونفذت الوصايا في مائة الف فاستقام الثلث والمثلثان أو عتق بئس محابا
بين منصف للورثة أن نصف الثلث للحياة الأولى ونصف بئس الثانية والعتق أو النصف الآخر بين الحياة الثانية والعتق عند
أن الحياة الثانية تساوي الحياة الأولى فصار الثلث بين الحياة الثانية للمساواة الحياة الأولى إذا انقضى
وقال العتق مطلقا أي في الصون كل ما يورث عن ابن عمر قال إذا كان في الوصايا عتق بئس الحياة الثانية لا
يحتل العتق والحياة في ضمن البيع ومقابل العتق والتقديم في الذكر غير واجب للتقديم في الميوت فلا يعتبر تقديم الموصي في ناسخه وإن
الحياة أقوى لأنها ثابتة في ضمن البيع الذي به عقد معاوضة فكانت تبرعا لمجانها معاوضة ونصها بالاعتاق تبرع نصفه ومعناه
فإذا وجدت الحياة أو لا دعت العتق وثما قد تم ما قدم الموصي مطلقا للعتق يعني قال أفرادا جابا للميراث وعتق والثلث لا يغيرها
ولا يجرى الورثة مما ذكره أو لا يورث لأن تقديمه يدل على كونه أم ولد أو أن كل ما ثابت عند الموت فلا يرجع بالتقديم الواقع قبله
ولو اشترى البنت الميراث في غير حلة بالثمن فتمت حسنة وأعتق عبد أمة حسنة وما حال يعني لا مال له غير ما كان ثمنها فالحياة الثانية
عند أبي حنيفة لأنه أجمع عند الثلث وصايا وصية نكاح حسنة على قيمته وصية لابنة باعتاقه بالبشرى ووصية للعبد الآخر بالعتاق
طلبها أو بالوصية فتمت الثلث كلها لأن الحياة مقدمة على العتق عتق وعليها السعاية يعني على العبد من أن يعبد في جميع قيمتها
عند لأن البايع استحق الثلث لأن ثلث المال حسنة والحياة أيضا حسنة والابن لا يرث لأنه لما كان كالميت فادله يعني وقال العتق
أو ليس الحياة فيصير الثلث كله للعبد الآخر وعتق بغير سعاية ويسحق الابن وحده ويرث الابن لكونه عرا فادله أو لا وصية للمواريث
وعلى البايع أن يبرهن حسنة له في الحياة إذا العتق بزوج عليها أو بالثمن يعني إذا اشترى الميراث بئس بالثمن فتمت الثلث وله الفان سواء
عتق وورث الابن اتفاقا لأنه يخرج من الثلث والسعاية لا تجب عليه عند أبي حنيفة وقال البصري في قيمة لأن العتق في الميراث وصية
والوصية للمواريث لكن بعض الحق يورثه غيره ممكن فيجوز بعضه ما يجاب بالسعاية له أن السعاية لو وجبت لم يطل بئس والمواريث
لأن السعاية إذا وجبت صار لها ثمن ولو لا يرث لكونه ذيقا فحق الوصية له وإذا أصح لا يلزم السعاية بخروجه من الثلث فيصير أربعا
وإذا أوتى الأجر الوصية له في السعاية ولو أصح أن بشرى بغير ثمن بئس بالثمن فتمت الثلث وله الفان سواء
بالحالة عند أبي حنيفة وقال البصري بالثلث أي بثلثه كالمعتق عنه وإن كان الميراث بغير ثمن فتمت الثلث وله الفان سواء
من ثلثه غيره فاختلف المسمى بناء على أن العتق حق العبد عند ولذا لا يقبل الميراث عليه من غيره دعوى ولما أن العتق حق الميراث
لمعدل المسمى أو يدين المأية أو لو أصح أن بشرى بغير ثمن بئس بالثمن فتمت الثلث وله الفان سواء
لا بشرى بالباقي من المأية عبد فبعث عن أبي حنيفة ولا بشرى بالباقي عبد فبعث لأن نوع قرينة فيجب تنفيذها ما أمكن اعتبارا
بالوصية بالبيع وإن كان الميراث بغير ثمن بئس بالثمن فتمت الثلث وله الفان سواء
أو لو أصح أن بشرى بغير ثمن بئس بالثمن فتمت الثلث وله الفان سواء
فلا يمدد إلى المسمى بقدر بقوله هذه المأية لأنه لو أصح أن بشرى بغير ثمن بئس بالثمن فتمت الثلث وله الفان سواء
وتقدم الميراث يعني إذا أصح بوصايا تقدم الميراث من سواها فقدم الموصي وأخرها بالبيع والزكاة والكفارة لأنها أقوى ومن غيرها
أي أصح بوصايا بمساواة في العتق يقدم ما قدم الموصي إذا ضاق أو لعبد بالثلث يعني لو أصح بثلثه كالمعتق عنه فتمت الثلث
العبد عن أبي حنيفة بعد موته أي موت المولى لأنه من حلة كالمعتق عنه فتمت الثلث لنفسه بعتق ثلثه وعليها السعاية في ثلثه أي ثلثي قيمته
للورثة وله البايع للعبد ثلث في تركته لأنه لما ثبت عند الوصية لمكانه صحته وقال البصري لكل من الثلث لأن قوله بئس بالثمن
من البايع يعني أن يبرهن من الثلث دفع إلى العبد وأن يخرج من الثلث يعني قدر ما ضاق من الثلث وهذا الخلاف بناء على حكم الاعتاق
وعلمه فبأن الثلث لأن لو أصح له بعين من أعيان ماله أو الدراهم المطلقة لا يصح وقال في محله أعلم يعبر به لأن الأصل خالة
الحية ولهذا لم يعبر بغيره فلو كانت حالي أو عبيدي مائة من النخيل أو من غران يكاها ولا يبيع لأنه اختار أحدها
نصفه مقر عند أبي حنيفة وعليها السعاية في نصفه لأنه بعتق في حال ولا يعتق في حال بشتن في ماله مائة من النخيل أو غيرها لأنها يخلق عند

27

[illegible]

اثنین لے اقصی آب گم فی اللہ

اولاد

حسن الوصية
بأقربائهم

من الس

5394



و اعلم و منه على نصف في من الزنى المس كبره فله
 فيكون راجعاً الى ابراهيم الع و اياه و اياه
 ابراهيم و منه على نصف في من الزنى المس كبره فله

الدعاء عند الجوع
فاذا اجاع في البطن يشق ان يكفر من قراءه سورته الاخلاص
وفي رواية اخرى من كثرت مرات فاذا لم يشبع بعد رتبه
الدعاء عند العطش
فاذا اصابه العطش في السفر ان يشق ان يكفر من قراءه
الم نشر في كل فاني الله تعالى وبه نقول على السلام فاذا
غاب عن السفر فاقول الم نشر في كل فاني الله تعالى وبه

بنتي للامام ان رجلين رغبتم في الجماعة بين الواويع
من اول رمضان الى آخر ابتغاء ليلة القدر
نقل من المخطوط
علم ان الرقيق حرام وما ادى ربه من الرجل المالك الحكم له بالمال

اعلم ان الرأى حرام ومن الله به فغوا الرجل الى حكم يحكم له بالباطل
فلودفع احد شيئين فقال الى احد لموصل اليه جفته او ليعينه
في اخذ جفته والنظام او ليعده عنه من رايه بل ذلك يكره
منه بل هو جائز في كل الخطاي وروي عن احمد بن حنبل
انه اخذ من في الجبهة فامضى دينارين حتى خلى سبيله
نقل المصنف

التأني اذا تفي بها الغاية ولا يرين ذلك بعد عند الى صمد والي يوسف عليه الغفور
السلطان اذا فوض قضاء حاجة الى اثنين نطق اظهرا لا يجوز ومما اختار الشيخ
الامام محمد بن عبد العزيز الاوزجندة سخن لا تفي بذلك خرم قال في كتاب
مرئسيا جاز للتأني المكتوب اليه ان لا يقبل كتابه لان كتابه التأني الى التأني

قال صام الدين عمر بن عبد العزيز النجار رحمه الله في الحزمة الغليظة الواقعة
 بسبب الخلافات الثلاث بدو من احاديث الزوج الثاني اعلم بان المذنب عبد
 وسعيد بن جبير الشافعي والمالك الاورق بن رجة انه عليه اجمعين الخلق
 الثلاثة اذا تزوجت بزوج آخر ثم طلق قبل الدخول في كل الزوج الاول ثم تزوج
 منكم بقوله فان طلقا فلا دخل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره مطلقا بغير
 الزوج قال سعيد بن جبير الدخول شرط لانهم اطلقوا عيانا عن العقد لقوله
 من النساء لقوله فان طلقا الا يجرى منهم فدل على ان الآيات من النساء عيانا
 العقد في كل الزوج الاول بشرط العقد فان التاخير في وقت الزوج الاول قبل
 الاول بالاجماع قال صام الدين حلي رحمه الله اعلم

الدواعي عند
 صا به العطش في الخفاف يسبق ان يكبر من قواه
 شرب كرفان الله وبره يقول على السلام فاذا شرب
 شرب فاقوا الم شرب كبر وبره كبر الله تعالى
 اعلم ان القدر من كل ثلاثة انواع مدركه والاخرى يسبق
 نالكم من ادرى اول الصلح مع الامام و صلته معه
 الى اخرها واللائق من ادرى اول الصلح وفاته من
 اخرها بسبب الحديث والنظم والمسبوق من ادرى
 آخر الصلح وفاته من اولها بقية اللان بقية فراقه
 لغرض عدم البينة للمدعي واليمين على من انكر
 والمراد من الحديث انه اذا كان بين الصالحين واما
 لانه كان بين الصالح والطالح فاليمين على الصالح ولا يثبت له
 لان الطالح لا يخاف من الله تعالى ولا يوفى حصة اليه من الطالح
 هو الذي يشرع اخر ما يليك الربوا والارام ويحبس الدين
 والامان والنعم نقل عن المطولات

فحينئذ اذ انقضى في فصل مجتهد و هو لا يبلغ شئذ عليه فتوي
 اللام فتوي المدين خوامر ان كان كمال البيع و تاليف
 القاض في الغايه اذ كان القاض الكافي استغناء
 عن غيره الشهان على الشهان في هذا الامر على ما هو
 ظاهر من فقه

المسك حلال في كل حال ولو كان في الطعام وحده
ولا يقال بان المسك دم لانها وان كانت دماء فقد
في غير ما ذكرنا وهو العدن مساو له

قال ابن القيم رحمه الله تعالى

والدخول
انما هو اما طاب لكم
من القعد ثم وجد
الزمان من الخروج
الى جامع الصغير

قال صاحب المصنف
 لما شئنا وحاشا معنونا غيبنا فاحصا له ان يرد على اليه حكم القين
 وقال القاضي ابو علي الرازي عن اصحابنا ويعني برواية الرد دفعنا بالحق
 وكان صدر الاسلام ابو اليسر يفتي بان اليه ان قال للمبشر فيمنه متاعا كذا
 ومتاعا يساو كذا فاشترى بناء على ذلك فظهر خلافه لم الرد لحكم المقير وان لم يرد
 ذلك فليس له الرد وبعضهم لا يفتون بالرد بطل حاله الصحيح ان يفتي بالرد اذا وجد
 التزويد ويرويه اليفتي بالرد
 نقل عن الكافي في باب المراءاة

قال في المشاور
 انه لا يفتي في الرد على من يفتي
 في الرد على من يفتي في الرد على من يفتي

حين
 باق